المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

التقرير الفصلي إلى كونغرس الولايات المتحدة

[30 أكتوبر/تشرين الأول 2012]

(القانون العام 108-106 و95-452، بصيغته المعدلة)

AUTHENTICATED
U.S. GOVERNMENT
INFORMATION
GPO

رسالة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يُسعدني أن أقدم تقريرنا الفصلي رقم 35 إلى الكونغرس الأمريكي وإلى وزيري الخارجية والدفاع.

في 16 أكتوبر/تشرين الأول أعفى مجلس الوزراء محافظ البنك المركزي العراقي سينان الشبيبي، وذلك وسط ادعاءات بالفساد وجهت إليه. حدثت هذه الحركة المشكوك فيها دستورياً بالقطع عند ظهور تقرير تدقيق مزادات العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي (CBI). كان مفاد تقرير التدقيق أنه قد يكون 80% من 1 مليار دولار التي يتم شراؤها أسبوعياً في المزادات التي يديرها البنك المركزي العراقي (CBI) مرتبطة بصفقات غير قانونية، مع احتمال شمول تلك الصفقات بأموال فقدت في خارج البلاد عن طريق غسيل الأموال. هذه التطورات تدل على عام مضطرب في العراق، والدليل على ذلك زيادة الفساد وازدياد العنف وتعميق العوائق الطائفية وزيادة الإدراك بشأن النزاع في سوريا واتساع الانقسامات بين حكومة التحالف.

بالرغم من هذه التحديات المروعة، حققت العراق رقماً قياسياً في إنتاج الكهرباء لهذا الفصل (بمتوسط حوالي 7,300 ميجا وات)، وأعلى إنتاج نفط خام منذ عام 1990 (ما يزيد على 3 ملايين برميل في اليوم)، و حجم صادرات النفط لما قبل عام 1990 (حوالي 2.6 مليون برميل في اليوم). بالإضافة إلى ذلك بقي معدل النمو الاقتصادي للدولة أعلى من 10%. وقد جاء التناقض بين النجاحات الاقتصادية الواضحة والعقبات التي فرضتها الظروف السياسية والأمنية المتنوعة ليستمر في وضع حد للتقدم الديمقراطي في العراق.

في 10 سبتمبر/أيلول، عين الرئيس باراك أوباما السفير روبرت ستيفن بيكروفت، مسؤول الخدمات الخارجية ودبلوماسي ذو خبرة عميقة في الشرق الأوسط، ليكون السفير التالي للعراق. بعد التأييد السريع من مجلس الشيوخ الأمريكي، عرض السفير بيكروفت أوراق اعتماده إلى وزير الخارجية هوشيار زيباري في 14 أكتوبر/تشرين الأول. عمل السفير الجديد في العراق منذ يوليو/تموز 2011، عمل أولاً كنائب رئيس البعثة، ومنذ شهر يونيو/حزيران 2012، عمل كممثل للشؤون الدبلوماسية.

في 1 أكتوبر/تشرين الأول، قام مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات و تنفذ القانون (INL) بإصدار برنامج أعيد النظر فيه وهو برنامج لتطوير الشرطة والذي يُعرف ببرنامج تطوير الشرطة رقم 2 (PDP2). تصورت الخطة الرئيسية للمكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون برنامج يضم 350 مستشار. استجابة لتدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، والمراجعة التي استغرقت ستة شهور من قبل وزارة الخارجية (DoS) وبناءً على الرغبات التى تم التعبير عنها من قبل وزارة الداخلية العراقية، تم و بحكمة تقليص البرنامج و هذا أدى لإنقاذ الكثير من أموال دافعي الضرائب في العملية. يتطلب الآن برنامج تطوير الشرطة رقم 2 ستة وثلاثين مستشاراً، يقسمون بالتساوي بين بغداد وأربيل.

في هذا الفصل قام مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بنشر تقريره الثامن للدروس المستنبطة من هذا الفصل، بعنوان إعادة إعمار العراق: دروس من تدقيق أنشطة الاستقرار وإعادة الإعمار الممولة من قبل الولايات المتحدة. وقد ركز جانب رئيسي من عمل تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على استخراج الدروس المستفادة من تجربة إعادة إعمار العراق وتطبيقها على احتمالات أخرى، بما يشمل أفغانستان. تثير الدروس في هذا التقرير الأخير تلك التي لم يتم تغطيتها في العمل السابق، بما يشمل الحاجة لإصلاح المنهج الأمريكي لعمليات الاستقرار وإعادة الإعمار، مادة قانونية تحت النظر في الكونغرس لتنفيذ هذه الاصلاحات.

نشر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ثلاثة تدقيقات في هذا الفصل:

- **الإدارة الأمريكية لجهود تحسين سيادة القانون في العراق.** قام هذا التدقيق بفحص المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون و وزارة العدل و إدارة برنامج بقيمة 209 مليون دولار من قبل وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية لتأسيس نظام إصلاحي فعال، وإصلاح برامج الحجز ما قبل المحاكمة، وتحديث السجون، وبرنامج آخر بقيمة 198 مليون دولار لتطوير القضاء العراقي، وتوطيد الأمن، وإصلاح إدارة المحاكم. واستنتج المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن استمرار الإصلاح المؤسسي للنظام القضائي — وكامل نظام سيادة القانون — يتطلب التزاما طويل المدى من قبل الحكومة العراقية.

• **مراجعة نهائية لإدارة وزارة الخارجية لأموال الاستجابة الطارئة في عامي 2007 و2008**. هذا التقرير الثالث عن إدارة وزارة الخارجية للبرنامج قيمته 258 مليون دولار والذي بدأ ليوفر لفرق إعادة إعمار المحافظات في العراق وسائل مرنة لدفع المشاريع المحلية. و استنتج المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن الضوابط الداخلية الفعالة والتي لم تكن موجودة عند بدء هذا البرنامج، لابد وأن تكون مشمولة في تصميم أي برنامج مساعدات نقدية يتم تنفيذها أثناء عمليات الاستقرار وإعادة الإعمار.

• **إدارة صندوق تنمية العراق (DFI)**. فحص المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إدارة فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة لمبلغ 2.5 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق استلمتها في عام 2004-2003، و وجد أن فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة قد فشل في تأسيس ضوابط داخلية فعالة لاستلام البضائع والخدمات التي تم دفعها باستخدام أموال صندوق تنمية العراق.

شملت نتائج تحقيقات هذا الفصل:

• إدانة رئيس حزب سابق في بغداد أمام معهد الولايات المتحدة للسلام بتهمة التآمر لارتكاب جريمة احتيال، وتم اعتقال المشارك في التأمر معه في شهر يوليو/تموز من خلال سلطات تنفيذ القانون البريطانية.

• إدانة الشريك السابق في شركة المتعاقدات المدنية الأمريكية بتهمة تقديم بيانات كاذبة لوكالة حكومية فيما يتعلق بالعقود الحكومية لإعادة إعمار العراق والتي شملت إيجار عدد اثنان فيلا وشراء مركبات مدرعة.

• إدانة عريف أول متقاعد بالجيش الأمريكي بتهمة التآمر لقبول هدايا غير قانونية مقابل مساعدة متعاقدين عراقيين لاكتساب عقود حكومية أمريكية، ثم شراء حوالات بريدية أمريكية عبر إجراءات غير قانونية وإرسالها مرة أخرى إلى الولايات المتحدة.

• قيام عملاء المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومكتب خدمات التحقيقات الجنائية الدفاعية بالقبض على نقيب جيش أمريكي سابق بعد إعادة اتهامه بمحاولة احتيال إلكتروني، وسرقة الممتلكات الحكومية، وغسيل الأموال، والإدلاء ببيانات كاذبة.

• الحكم بعقوبة مدير برنامج المتعاقد الرئيسي بالحبس 27 شهراً، وإطلاق السراح الخاضع للرقابة لمدة ثلاث سنوات، والتعويض بمبلغ يزيد على 1.1 مليون دولار وذلك للتآمر على ارتكاب جريمة رشوة، واحتيال إلكتروني، و احتيال بريدي، وتقديم إقرارات عوائد ضريبية كاذبة؛ والحكم بعقوبة نائب رئيس البرنامج بالحبس 15 شهراً، وإطلاق السراح الخاضع للرقابة لمدة 3 سنوات، والغرامة والتعويض بمبلغ يزيد على 300,000 دولار بنفس التهم.

• الحكم بعقوبة متعاقد مدني قضى منها حتى الآن (9 أشهر)، وإطلاق السراح تحت الرقابة لمدة عامين، والغرامة أو التعويض بما يزيد على 815,000 دولار لتلقي مئات الآلاف من الدولارات في صورة رشاوى غير قانونية من متعاقدين من الباطن في العراق.

• الحكم بعقوبة نقيب جيش أمريكي بتهمة التآمر على الاستيلاء على مدفوعات نقدية ومجوهرات بقيمة 45,000 دولار من اثنان من المتعاقدين العراقيين وذلك مقابل أعمال رسمية يتم أداؤها فيما يتعلق بعملية التعاقد.

سيتم إصدار التقارير النهائية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في يناير/كانون الثاني 2013، بما يشمل ثلاثة تدقيقات واسعة النطاق تفحص برنامج الاستجابة العاجلة للقائد، وتحليل كيفية إنفاق أموال إعادة البناء الأمريكية في كل قطاع على حدة، وانتهاءاً بتقرير صندوق تنمية العراق. كما نخطط أيضاً لإصدار الدروس النهائية، واستعراض ختامي لما تم تعلمه من برنامج إغاثة وإعادة إعمار العراق، والتقرير المتخصص النهائي بشأن المشاريع العديدة التي تم تنفيذها في إقليم الرصافة في بغداد، حيث تم إنفاق الكثير من أموال إعادة البناء.

أشكر العاملين المحترفين والمنتجين على التزاماتهم المستمرة على المثابرة والعمل الدؤوب في بعثتنا حتى إتمامها.

مع خالص التقدير والاحترام،

ستيوارت بليو بوين جونيور،

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

التقرير الفصلي إلى كونغرس الولايات المتحدة

[30 أكتوبر/تشرين الأول 2012]

(القانون العام 108-106 و95-452، بصيغته المعدلة)

AUTHENTICATED
U.S. GOVERNMENT
INFORMATION
GPO

رسالة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يُسعدني أن أقدم تقريرنا الفصلي رقم 35 إلى الكونغرس الأمريكي وإلى وزيري الخارجية والدفاع.

في 16 أكتوبر/تشرين الأول أعفى مجلس الوزراء محافظ البنك المركزي العراقي سينان الشبيبي، وذلك وسط ادعاءات بالفساد وجهت إليه. حدثت هذه الحركة المشكوك فيها دستورياً بالقطع عند ظهور تقرير تدقيق مزادات العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي (CBI). كان مفاد تقرير التدقيق أنه قد يكون 80% من 1 مليار دولار التي يتم شراؤها أسبوعياً في المزادات التي يديرها البنك المركزي العراقي (CBI) مرتبطة بصفقات غير قانونية، مع احتمال شمول تلك الصفقات بأموال فقدت في خارج البلاد عن طريق غسيل الأموال. هذه التطورات تدل على عام مضطرب في العراق، والدليل على ذلك زيادة الفساد وازدياد العنف وتعميق العوائق الطائفية وزيادة الإدراك بشأن النزاع في سوريا واتساع الانقسامات بين حكومة التحالف.

بالرغم من هذه التحديات المروعة، حققت العراق رقماً قياسياً في إنتاج الكهرباء لهذا الفصل (بمتوسط حوالي 7,300 ميجا وات)، وأعلى إنتاج نفط خام منذ عام 1990 (ما يزيد على 3 ملايين برميل في اليوم)، و حجم صادرات النفط لما قبل عام 1990 (حوالي 2.6 مليون برميل في اليوم). بالإضافة إلى ذلك بقي معدل النمو الاقتصادي للدولة أعلى من 10%. وقد جاء التناقض بين النجاحات الاقتصادية الواضحة والعقبات التي فرضتها الظروف السياسية والأمنية المتنوعة ليستمر في وضع حد للتقدم الديمقراطي في العراق.

في 10 سبتمبر/أيلول، عين الرئيس باراك أوباما السفير روبرت ستيفن بيكروفت، مسؤول الخدمات الخارجية ودبلوماسي ذو خبرة عميقة في الشرق الأوسط، ليكون السفير التالي للعراق. بعد التأييد السريع من مجلس الشيوخ الأمريكي، عرض السفير بيكروفت أوراق اعتماده إلى وزير الخارجية هوشيار زيباري في 14 أكتوبر/تشرين الأول. عمل السفير الجديد في العراق منذ يوليو/تموز 2011، عمل أولاً كنائب رئيس البعثة، ومنذ شهر يونيو/حزيران 2012، عمل كممثل للشؤون الدبلوماسية.

في 1 أكتوبر/تشرين الأول، قام مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات و تنفذ القانون (INL) بإصدار برنامج أعيد النظر فيه وهو برنامج لتطوير الشرطة والذي يُعرف ببرنامج تطوير الشرطة رقم 2 (PDP2). تصورت الخطة الرئيسية للمكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون برنامج يضم 350 مستشار. استجابة لتدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، والمراجعة التي استغرقت ستة شهور من قبل وزارة الخارجية (DoS) وبناءً على الرغبات التى تم التعبير عنها من قبل وزارة الداخلية العراقية، تم و بحكمة تقليص البرنامج و هذا أدى لإنقاذ الكثير من أموال دافعي الضرائب في العملية. يتطلب الآن برنامج تطوير الشرطة رقم 2 ستة وثلاثين مستشاراً، يقسمون بالتساوي بين بغداد وأربيل.

في هذا الفصل قام مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بنشر تقريره الثامن للدروس المستنبطة من هذا الفصل، بعنوان إعادة إعمار العراق: دروس من تدقيق أنشطة الاستقرار وإعادة الإعمار الممولة من قبل الولايات المتحدة. وقد ركز جانب رئيسي من عمل تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على استخراج الدروس المستفادة من تجربة إعادة إعمار العراق وتطبيقها على احتمالات أخرى، بما يشمل أفغانستان. تثير الدروس في هذا التقرير الأخير تلك التي لم يتم تغطيتها في العمل السابق، بما يشمل الحاجة لإصلاح المنهج الأمريكي لعمليات الاستقرار وإعادة الإعمار، مادة قانونية تحت النظر في الكونغرس لتنفيذ هذه الاصلاحات.

نشر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ثلاثة تدقيقات في هذا الفصل:

- **الإدارة الأمريكية لجهود تحسين سيادة القانون في العراق.** قام هذا التدقيق بفحص المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون و وزارة العدل و إدارة برنامج بقيمة 209 مليون دولار من قبل وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية لتأسيس نظام إصلاحي فعال، وإصلاح برامج الحجز ما قبل المحاكمة، وتحديث السجون، وبرنامج آخر بقيمة 198 مليون دولار لتطوير القضاء العراقي، وتوطيد الأمن، وإصلاح إدارة المحاكم. واستنتج المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن استمرار الإصلاح المؤسسي للنظام القضائي — وكامل نظام سيادة القانون — يتطلب التزاما طويل المدى من قبل الحكومة العراقية.

• **مراجعة نهائية لإدارة وزارة الخارجية لأموال الاستجابة الطارئة في عامي 2007 و2008**. هذا التقرير الثالث عن إدارة وزارة الخارجية للبرنامج قيمته 258 مليون دولار والذي بدأ ليوفر لفرق إعادة إعمار المحافظات في العراق وسائل مرنة لدفع المشاريع المحلية. و استنتج المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن الضوابط الداخلية الفعالة والتي لم تكن موجودة عند بدء هذا البرنامج، لابد وأن تكون مشمولة في تصميم أي برنامج مساعدات نقدية يتم تنفيذها أثناء عمليات الاستقرار وإعادة الإعمار.

• **إدارة صندوق تنمية العراق (DFI)**. فحص المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إدارة فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة لمبلغ 2.5 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق استلمتها في عام 2004-2003، و وجد أن فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة قد فشل في تأسيس ضوابط داخلية فعالة لاستلام البضائع والخدمات التي تم دفعها باستخدام أموال صندوق تنمية العراق.

شملت نتائج تحقيقات هذا الفصل:

• إدانة رئيس حزب سابق في بغداد أمام معهد الولايات المتحدة للسلام بتهمة التآمر لارتكاب جريمة احتيال، وتم اعتقال المشارك في التأمر معه في شهر يوليو/تموز من خلال سلطات تنفيذ القانون البريطانية.

• إدانة الشريك السابق في شركة المتعاقدات المدنية الأمريكية بتهمة تقديم بيانات كاذبة لوكالة حكومية فيما يتعلق بالعقود الحكومية لإعادة إعمار العراق والتي شملت إيجار عدد اثنان فيلا وشراء مركبات مدرعة.

• إدانة عريف أول متقاعد بالجيش الأمريكي بتهمة التآمر لقبول هدايا غير قانونية مقابل مساعدة متعاقدين عراقيين لاكتساب عقود حكومية أمريكية، ثم شراء حوالات بريدية أمريكية عبر إجراءات غير قانونية وإرسالها مرة أخرى إلى الولايات المتحدة.

• قيام عملاء المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومكتب خدمات التحقيقات الجنائية الدفاعية بالقبض على نقيب جيش أمريكي سابق بعد إعادة اتهامه بمحاولة احتيال إلكتروني، وسرقة الممتلكات الحكومية، وغسيل الأموال، والإدلاء ببيانات كاذبة.

• الحكم بعقوبة مدير برنامج المتعاقد الرئيسي بالحبس 27 شهراً، وإطلاق السراح الخاضع للرقابة لمدة ثلاث سنوات، والتعويض بمبلغ يزيد على 1.1 مليون دولار وذلك للتآمر على ارتكاب جريمة رشوة، واحتيال إلكتروني، و احتيال بريدي، وتقديم إقرارات عوائد ضريبية كاذبة؛ والحكم بعقوبة نائب رئيس البرنامج بالحبس 15 شهراً، وإطلاق السراح الخاضع للرقابة لمدة 3 سنوات، والغرامة والتعويض بمبلغ يزيد على 300,000 دولار بنفس التهم.

• الحكم بعقوبة متعاقد مدني قضى منها حتى الآن (9 أشهر)، وإطلاق السراح تحت الرقابة لمدة عامين، والغرامة أو التعويض بما يزيد على 815,000 دولار لتلقي مئات الآلاف من الدولارات في صورة رشاوى غير قانونية من متعاقدين من الباطن في العراق.

• الحكم بعقوبة نقيب جيش أمريكي بتهمة التآمر على الاستيلاء على مدفوعات نقدية ومجوهرات بقيمة 45,000 دولار من اثنان من المتعاقدين العراقيين وذلك مقابل أعمال رسمية يتم أداؤها فيما يتعلق بعملية التعاقد.

سيتم إصدار التقارير النهائية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في يناير/كانون الثاني 2013، بما يشمل ثلاثة تدقيقات واسعة النطاق تفحص برنامج الاستجابة العاجلة للقائد، وتحليل كيفية إنفاق أموال إعادة البناء الأمريكية في كل قطاع على حدة، وانتهاءاً بتقرير صندوق تنمية العراق. كما نخطط أيضاً لإصدار الدروس النهائية، واستعراض ختامي لما تم تعلمه من برنامج إغاثة وإعادة إعمار العراق، والتقرير المتخصص النهائي بشأن المشاريع العديدة التي تم تنفيذها في إقليم الرصافة في بغداد، حيث تم إنفاق الكثير من أموال إعادة البناء.

أشكر العاملين المحترفين والمنتجين على التزاماتهم المستمرة على المثابرة والعمل الدؤوب في بعثتنا حتى إتمامها.

مع خالص التقدير والاحترام،

ستيوارت بليو بوين جونيور،

مُلخص أداء المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

اعتباراً من يوم 30 أكتوبر/تشرين الأول 2012

عمليات التدقيق	التراكمي	الأشهر الـ 12 الأخيرة
التقارير الصادرة	217	16
التوصيات الصادرة	487	10
المبالغ الموفرة في حال نفذت الوكالات توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق		
وضع الأموال للاستخدام بشكل أفضل (بملايين الدولارات)	$973.62	$387.00
عدم السماح بالتكاليف التي أشار إليها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (بملايين الدولارات)	$640.68	$4.85

عمليات التفتيش في 30 سبتمبر/أيلول 2012[أ]		
تقييمات المشاريع الصادرة	170	–
التقييمات المحدودة الصادرة من الموقع	96	–
تقييمات صور الأقمار الصناعية	923	14

التحقيقات		
التحقيقات التي تمت مباشرتها	616	46
التحقيقات التي أغلقت أو أحيلت	539	71
التحقيقات الجارية (الفعالة)	77	77
الاعتقالات	40	5
الاتهامات	97	27
الإدانات القضائية	75	17
النتائج ذات الصلة بالأموال النقدية (بملايين الدولارات)	$180.1	$23.8

اتصالات الخط الساخن اعتباراً من يوم 30 سبتمبر/أيلول 2012		
البريد الإلكتروني	413	6
الفاكس	18	–
البريد	30	–
الإحالات	26	–
الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق	198	11
الهاتف	84	1
الحضور بصفة شخصية	112	–
مجموع اتصالات الخط الساخن	**881**	**18**

منتجات أخرى		
الشهادات أمام الكونغرس	35	3
تقارير الدروس المستفادة	8	3
تقارير خاصة	2	2
تقارير التقييم	1	–
التقارير الفصلية	35	4

[أ] أنهت مديرية التفتيش إجراء تقييمات المشروع في 30 أبريل/نيسان 2010.

جدول المحتويات

الباب 1
ملاحظات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 1
الفساد والنزاع 2
بعثة الولايات المتحدة الأمريكية 2
النظام الإداري 7
الأمن وسيادة القانون 9
الاقتصاد 11
رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 12

الباب 2
تمويل إعادة إعمار العراق 15
تمويل الولايات المتحدة 16
التمويل العراقي 24
الدعم الدولي 25

الباب 3
البرامج التي تمولها الولايات المتحدة في العراق 27
البعثة الأمريكية في العراق 28
البرامج المدنية 32
برامج الدفاع 50

الباب 4
التطورات في العراق 59
النظام الإداري 60
الأمن وسيادة القانون 72
الاقتصاد 78

الباب 5
رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 89
الدروس المستفادة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 90
تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 92
تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 97
الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 112
الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 113
التحديث التشريعي 114

الباب 6
رقابة الوكالة الأخرى 115
مقدمة 116
تقارير رقابة الوكالة الأخرى 117
تحقيقات الوكالة الأخرى 119

الهوامش 122
المختصرات والتعريفات 132

* النسخة الكاملة من هذا التقرير الفصلي الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق متاحة على الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: www.SIGIR.mil وهذه هي النسخة الرسمية للتقرير. والتي تحتوي على كافة الملحقات والتصحيح.

الملحقات

ملحقات التقرير الفصلي هذا غير مشمولة ضمن النسخة المطبوعة من المنشور.

وهي متاحة على موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الإلكتروني www.sigir.mil.

الملحق أ يحتوي على الإسنادات الترافقية لصفحات هذا التقرير مع المتطلبات القانونية لقيام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإعداد التقارير بموجب المادة 3001 من القانون العام 108-106، بصيغته المعدلة.

الملحق ب يحتوي على الإسنادات الترافقية لمصطلحات الميزانية المرتبطة مع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وصندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE)، والدعم الدولي لإعادة إعمار العراق.

الملحق ج يحتوي على معلومات مفصلة حول صناديق إعادة الإعمار الأمريكية الرئيسية.

الملحق د يضم تقارير عن المساهمات الدولية في جهود إعادة إعمار العراق.

الملحق هـ يحتوي على قائمة بعمليات التفتيش التي أتمها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول أنشطة إعادة إعمار العراق.

الملحق ويحتوي على قائمة شاملة بعقود إعادة إعمار العراق المعطلة والممنوعة أو عقود دعم الجيش في العراق والكويت.

الملحق ر يقدم ملخصات حول عمليات التدقيق والمراجعات المكتملة والجارية حول برامج وأنشطة إعادة إعمار العراق الصادرة عن وكالات الحكومة الأمريكية الأخرى.

الملحق س يحتوي على قائمة بعمليات التدقيق المنجزة والتقارير والشهادات حول أنشطة إعادة إعمار العراق الصادرة عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ووكالات تدقيق الحكومة الأمريكية الأخرى.

مُلاحظات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الفساد والنزاع	2
بعثة الولايات المتحدة الأمريكية	2
النظام الإداري	7
الأمن وسيادة القانون	9
الاقتصاد	11
رقابة المفتش العام الخاص	12

الباب

1

الفساد والنزاع

في هذا الفصل، أبلغ عدد من مسؤولي حكومة العراق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن الفساد في تزايد، مما يحول مقدار كبير من دخل العراق المتزايد من النفط عن الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على لذلك، ظل خصوم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قلقين بشأن استمرار سوء التفاهم السياسي، والذي تفاقم عبر القوانين الدستورية محل إثارة الشكوك. فعلى سبيل المثال، قرار مجلس الوزراء بإعفاء محافظ البنك المركزي العراقي من منصبه وتعيين خليفة مؤقت قد أدى إلى خلق جدل في كلاً من داخل العراق وخارجها. ومن الآثار الأخرى على التوترات السياسية:

- **زيادة العنف**. في 9 سبتمبر/أيلول، عندما حكمت محكمة بغداد بعقوبة نائب الرئيس طارق الهاشمي بالإعدام، عانت الدولة من أسوأ أيامها عنفاً ودموية فيما يزيد على عامين.
- **المشاكل في علاقات حكومة العراق مع تركيا**. ساءت علاقات العراق مع جارها الشمالي وأحد أهم شركاء التجارة في هذا الفصل وذلك بسبب صفقات تركيا المستقلة مع حكومة إقليم كردستان، واستمر في الظهور في اسطنبول نائب الرئيس العراقي الهاشمي المنفي من العراق.
- **التحديات من سوريا**. تسبب الاضطراب المدني في سوريا في سعي الآلاف من السوريين لإيجاد ملجأ في العراق وعودة المزيد من اللاجئين العراقيين إلى موطنهم من سوريا. وقد تزايدت المخاوف بأن النزاع في سوريا سيمتد عبر العراق.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، أظهرت العراق علامات ملموسة للتقدم. فقد وصلت مستويات إنتاج وصادرات النفط الخام إلى مستويات لم تشهدها منذ ما يزيد على عقدين. ولحقت العراق بإيران كثاني أكبر منتج للنفط الخام في منظمة الدول المصدرة للنفط. وكان معدل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي للعام 2012 من بين أعلى الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي قطاع الطاقة الكهربائية الذي لايزال يناضل، ارتفع الإنتاج بمقادير غير مسبوقة. وقد ضمنت اتفاقية لحكومة العراق مع حكومة إقليم كردستان استئناف صادرات النفط الخام من إقليم كردستان، مع التهدئة المؤقة للنزاع بشأن السيطرة على موارد الهيدروكربونات في نطاق حكومة إقليم كردستان.

أبلغ مسؤولو حكومة العراق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن الفساد في تزايد، مما يحول مقدار كبير من دخل العراق المتزايد من النفط عن الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.

بعثة الولايات المتحدة الأمريكية

الوجود الدبلوماسي

في 14 أكتوبر/تشرين الأول، قدم السفير روبرت ستيفن بيكروفت أوراق اعتماده بصفته السفير الأمريكي الجديد في العراق إلى وزير الخارجية هوشيار زيباري. كشخص لديه باع مهني كمسؤول خدمات خارجية ولديه خبرة كبيرة كدبلوماسي مختص في شؤون الشرق الأوسط، تم تعيين السفير بيكروفت من خلال الرئيس باراك أوباما في 10 سبتمبر/أيلول ثم تم اعتماده سريعاً من خلال مجلس الشيوخ الأمريكي. خدم السفير بيكروفت سابقاً في البعثات الأمريكية في سوريا والمملكة العربية السعودية وكسفير في الأردن من 2008 حتى 2011، وعمل في العراق منذ يوليو/تموز 2011، تولى أولاً منصب نائب رئيس البعثة، ثم منذ شهر يونيو/حزيران 2012، عمل كقائم بالأعمال[1].

في شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في 19 سبتمبر/أيلول 2012، ناقش السفير بيكروفت الحالة الراهنة للبعثة الأمريكية والتطورات في حكومة العراق:[2]

- **بشأن حجم السفارة** – "منذ بداية العام، وقد خفضنا عدد العاملين بما يزيد على 2,000 فرد. فقد وصلنا الآن إلى ما بين 13,000 و14,000 فرد في العراق، لننخفض من 16,000 فرد. لذا فنحن لا نقوم فقط بخفض عدد الأفراد، ولكننا نقوم أيضاً بخفض عدد مساحات المنشآت التي نشغلها ونستخدمها".
- **بشأن أمن السفارة** – "لدينا أمننا الخاص في السفارة. نعتقد أنه كبير. إنه قوي – ونحن على ثقة كبرى بأن هذا هو ما نحتاجه في هذا الوقت. وفي ذات الوقت، فنحن مشتركون تماماً مع المسؤولين العراقيين ... لضمان تقديمهم لنا للمساعدة التي نشعر أننا نحتاجها. لقد تعهدوا

الفساد في البنك المركزي العراقي؟

في 16 أكتوبر/تشرين الأول، أعفى مجلس الوزراء محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور سينان الشبيبي من منصبه، واستبدله بصفة مؤقتة، برئيس ديوان الرقابة المالية، الدكتور عبد الباسط تركي السعيد. أتى قرار استبدال الدكتور الشبيبي وسط دعاوى بأن دور البنك المركزي العراقي في الإشراف على النظام المصرفي بالدولة كان معرضاً للشبهة، وسط تزايد الفساد إلى مستويات غير مسبوقة. وقيل أن الدكتور الشبيبي يخضع لتحقيقات لإساءة سلوك محتمل، وتم إصدار مذكرة توقيف بحقه لاعتقاله.[3]

ويعزو الكثير من المحللين إلى محافظ البنك المركزي العراقي السابق الحفاظ على استقرار الدينار العراقي والحفاظ على معدلات التضخم والفوائد منخفضة — وقد تم النظر لذلك على أنه ذو أهمية بالغة كمتطلبات أساسية للنمو الاقتصادي الجيد الذي تأمل العراق تحقيقه مع ثروتها النفطية الضخمة.[4]

وقد عبر الخصوم السياسيين لرئيس الوزراء نوري المالكي، إلى جانب العديد من الخبراء المصرفيين عن مخاوفهم الفورية بأن فصل الدكتور الشبيبي — والذي يراه قطاع عريض بأنه نزيه وفعال مهنياً — هو محاولة لجعل البنك المركزي العراقي واحتياطيه الذي يبلغ 63 مليار دولار تحت سيطرة الفرع التنفيذي. وقد أشاروا إلى تصرفات مجلس الوزراء كواحدة من بين العديد من الخطوات التي اتخذها رئيس الوزراء لتركيز القوة في منصبه. فعلى سبيل المثال، في عام 2010، فاز المالكي بقضية قانونية نقلت بفعالية السيطرة على الوكالات المستقلة مثل البنك المركزي العراقي، من مجلس النواب، إلى مجلس الوزراء. وفي رأي استشاري تم إصداره في فبراير/شباط 2012،

أكد مجلس القضاء الأعلى على الحكم السابق، وعين هذه المرة البنك المركزي العراقي. أدى الحكم إلى ظهور النقد في وقت انتهاك استقلالية البنك المركزي العراقي التي ضمنها الدستور العراقي 2005.[5]

وقد انتهى تقرير تدقيق للبنك المركزي العراقي، ومزاداته اليومية على العملات التي تتم من خلال ديوان الرقابة المالية في هذ الفصل، والتي يشرف عليها شخصياً الدكتور عبد الباسط، إلى أن هناك مليار دولار يتم تحويله خارج العراق كل أسبوع. 800 مليون دولار منها على الأقل هي أموال مغسولة — يتم تحويلها على نحو غير قانوني بدعاوى زائفة. وفي لقاء مع المفتش العام الخاص في أواسط شهر سبتمبر/أيلول، تحدث الدكتور عبد الباسط عن تدقيق ديوان الرقابة المالية وما سماه مثلث الطائفية، والفساد، والعنف والذي يغذي فيه كل عنصر الآخر بديناميكية تهدد رفاهية الدولة.[6]

يعلن التلفزيون العراقي إعفاء محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور سنان الشبيبي من منصبه (على اليمين) وتعيين الدكتور عبد الباسط تركي السعيد (على اليسار) كبديل قائم بالأعمال في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2012، نشرة الأخبار.

المفتش العام الخاص يلتقي رئيس هيئة الرقابة المالية الدكتور عبد الباسط تركي السعيد في 18 سبتمبر/أيلول 2012.

بحمايتنا. ونحن نقوم بكل شيء لضمان وفائهم بوعدهم".

- **بشأن كُره العراقيين لسيطرة الإيرانيين على الطلعات الجوية على سوريا** — "إنهم يأخذون الظواهر بقيمتها الاسمية. وما نستحثهم على فعله هو إما استنكار الطلعات الجوية، أو وفقاً لتشريعات الأمم المتحدة، إجبارهم على الهبوط".

- **بشأن تقارير التسلطية في حكومة المالكي** — "العراق هي ... ديمقراطية. إنها تواجه العديد من القضايا المثيرة للتحدي لهذه الديمقراطية. إنها هشة بعدة طرق. نعمل باستمرار مع جميع الجوانب .... باختصار، ما نقوم به هو دفعهم جميعاً للمشاركة

السفير بيكروفت أدى اليمين بتاريخ 11 أكتوبر 2012. (صورة DoS)

في متابعة اهتماماتهم في العملية التشريعية، وفي عملية إصلاح مستقلة قد وافقوا عليها".

- **بشأن قدرة حكومة العراق على إدارة الاختلافات السياسية بين العمليات السياسية وما يمكن للحكومة الأمريكية أن تقوم به لتشجيع التعاون أو الاتفاق الجماعي** – "الآن كثيراً ما نشهد عمليات بطيئة ومطولة. إنها لا تتحرك بالتأكيد بالوتيرة التي نرغب أن نشهدها عليها. ولكنني أرى أن دورنا بصفة أكبر هو استمرار تشجيع ذلك لنساعد في تحديد طرق المضي قدماً، والطرق التي يمكن أداء الأمور بها، والطرق التي يمكن بها التوصل لحلول وسط أو اتفاق بشأن القضايا ... ولكن مرة أخرى، أرغب في التكرار، فتشجيع الأمر هو أن العراق لم تنهار، بل اجتمعت معاً".

تمويل إعادة إعمار العراق

بنهاية شهر سبتمبر/أيلول، تم إتاحة 212.32 مليار دولار لإغاثة وإعادة إعمار العراق عبر ثلاثة مصادر رئيسية (أنظر الشكل 1.1):

- **الأموال العراقية الخاضعة لرقابة سلطة الائتلاف المؤقتة والميزانية الرأسمالية للعراق** – 138.08 مليار دولار، بما يشمل 31.88 مليار تمت إتاحتها للنفقات الرأسمالية في ميزانية العراق للعام 2012.[7]
- **المخصصات الأمريكية** – 60.48 مليار دولار، بما يشمل 2.22 مليار دولار تمت إتاحتها خلال مخصصات العام المالي 2012.[8]
- **الالتزامات الدولية بالمساعدة والقروض من مصادر غير أمريكية** – 13.75 مليار دولار.[9]

من بين إجمالي المبلغ بالكامل 60.48 مليار دولار، كانت المخصصات الأمريكية لإعادة إعمار العراق 55.19 مليار دولار تم الالتزام بها و53.26 مليار دولار تم إنفاقها حتى 30 سبتمبر/أيلول.10 وقد تم توفير ما يزيد على 85% من التمويل الأمريكي عبر خمسة صناديق رئيسية. من بين هذه الخمسة ثلاثة ظلت فعالة: صندوق قوات الأمن العراقية، وصندوق الدعم الاقتصادي، والمكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. هذه الصناديق الخمسة مجتمعة لديها 1.35 مليار دولار كالتزامات غير متوقعة و453 مليون دولار كمخصصات لاتزال متاحة للالتزام بها لأنشطة جديدة.[11]

اعتباراً من 30 سبتمبر/أيلول، التزام مكتب التعاون الأمني-العراق بـ 99.2% من تمويل صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011 بحلول نهاية العام المالي 12 – 425.7 مليون دولار في هذا الفصل منفرداً.[13] وسيتم إتاحة خطط تطالب بإتاحة 850 مليون دولار من التمويل العسكري الأجنبي للعراق في العام المالي 2012 للدعم الحرج ودعم المعدات لقوات الأمن العراقية. ومع ذلك، أشار مكتب التعاون الأمني-العراق إلى أنه لم يتم بعد إتاحة أياً من أموال التمويل العسكري الأجنبي للاستخدام اعتباراً من 30 سبتمبر/أيلول 2012، الأمر الذي قد يؤثر على

"الشيئ المشجع هو أن العراق لم تنهر".

الشكل 1.1

الدعم التراكمي الدولي الأمريكي، والعراقي، وغير الأمريكي لإعادة الإعمار، 2003-2012

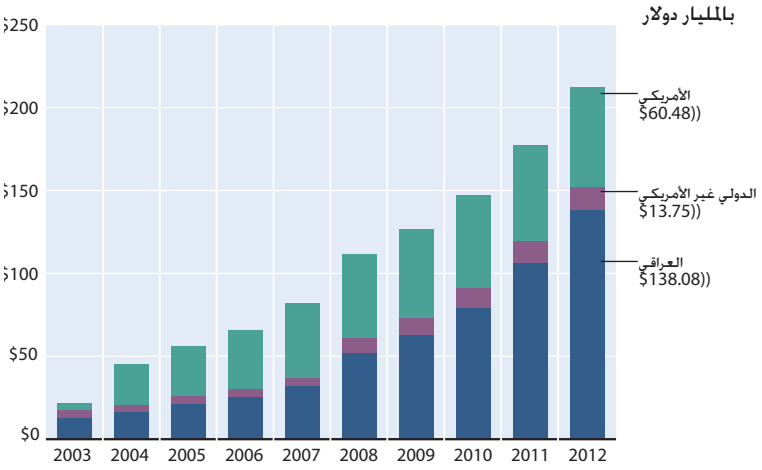

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب. المتاهمات الأمريكية ممثلة وفقاً للسنة المالية الأمريكية. المساهمات العراقية والدولية غير العراقية ممثلة وفقاً للسنة المالية، بعكس التمويل العراقي لميزانيات الرأسمالية للأعوام 2003-2005، و2011-2012، إلى جانب النفقات الرأسمالية الفعلية للفترة 2006-2010.

المصادر: يرجى الرجوع إلى القسم 2 من هذا التقرير للمصادر المنفردة.

دعم اللوجستيات للعديد من منصات القوات الجوية العراقية.[14]

الحكومة الأمريكية وأفراد المتعاقدين

بالرغم من أن السفير بيكروفت قد أبلغ لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في 19 سبتمبر/أيلول بأن حجم البعثة الأمريكية في العراق استمر في الانخفاض في هذا الفصل[15]، فقد أشارت التقارير الصادرة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بشأن إجمالي عدد الأفراد إلى بعض الغموض بشأن الأعداد الفعلية. فقد أشارت السفارة الأمريكية في بغداد إلى 16.035 فرد تدعمهم البعثة الأمريكية في العراق بنهاية هذا الفصل، بما يشمل 1,075 من الموظفين المدنيين بالحكومة الأمريكية، و14,960 من أفراد المتعاقدين. قالت السفارة بأن التناقض جاء بسبب عدم الإبلاغ من قبل عن بعض فئات العاملين. وقد ظهر أن مستويات المتعاقدين الذين تمت الإشارة إليهم من قاعدة بيانات برنامج التعقب المتزامن قبل وأثناء التشغيل أكثر اتساقاً مع الأرقام التي أشار إليها السفير بيكروفت.[16]

قدم مكتب التعاون الأمني-العراق تقريره بأنه مسؤول عن حوالي 6,200 فرد، بما يشمل 240 فرد عسكري اعتباراً من 30 سبتمبر 2012. وقبل أواسط شهر أكتوبر/تشرين الأول، خفضت إجمالي عدد العاملين (بما يشمل المتعاقدين) بمقدار 1,861.[17]

برنامج تطوير الشرطة

في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2012، أطلق مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون التابع لوزارة الخارجية برنامج تطوير الشرطة ذو النطاق المخفض، والمعروف باسم برنامج تطوير الشرطة رقم 2 (PDP2). تصورت الخطة الرئيسية لمكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون برنامج يضم 350 مستشار،[18] ومع ذلك، واستجابة لتدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ونتائج مراجعة برنامج الستة أشهر الأولى، ورغبات وزارة الداخلية، تم تقليص البرنامج وتخفيضه بحكمة، ليوفر مقدار كبير من أموال دافعي الضرائب في هذه العملية.[19]

تم تقليص برنامج تطوير الشرطة الخاص بوزارة الخارجية بعناية وتم تخفيضه، لتوفير الكثير من أموال دافعي الضرائب.

يتطلب برنامج تطوير الشرطة رقم 2 36 مستشاراً، ينقسمون بالتساوي بين بغداد وأربيل.[20] لتنخفض مطالب تعيين العاملين للبرنامج وترك أموال المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون للعام المالي 2012 لاتزال متاحة لإنفاقها في العام المالي 2013، وتخفيض الحاجة لتمويل إضافي في العام المالي 2013. طلب مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون في البداية 703.1 مليون دولار لبرنامج تطوير الشرطة في العام المالي 2013، ولكنه أبلغ الكونغرس في هذا الفصل بأنه قد خفض متطلباته إلى 149.6 مليون دولار، أو 21% من المبلغ المخطط في الأساس.[20]

في 30 سبتمبر/أيلول، أشار مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون إلى أن لديه 69 من العاملين ببرنامج تطوير الشرطة يعملون مع وزارة الداخلية في بغداد وأربيل.[22] وهذا تخفيض بمقدار 31 موظف عن نهاية الفصل السابق.[23] كما شهد هذا الفصل أيضاً تحول ملحق أكاديمية شرطة بغداد إلى وزارة الداخلية. كان الغرض من الملحق توفير مبان سكنية ومبان دعم لبرنامج تطوير الشرطة الذي كان مخطط بصفة أساسية، والذي كان ذو عدد أكبر.[24]

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

اختتمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) برنامج العمل المجتمعي (CAP)، هو أكبر وأطول برنامج في العراق في نهاية هذا الفصل، وأطلقة ثلاثة برامج جديدة. بدأ برنامج العمل المجتمعي في شهر مايو/آيار 2003 وتم تصميمه لتطوير قدرة الحكومات المحلية على تحديد ومعالجة احتياجات شعوبها. تم إنفاق قرابة 728 مليون دولار أثناء المراحل الثلاثة للبرنامج.[25] للبرامج الثلاثة الجديدة الخاصة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مجتمعة قيمة عقد بمبلغ 244 مليون دولار وتركز على التعليم في المدارس الابتدائية، وإحياء الإنتاج الزراعي، وتعزيز المشاركة في الديمقراطية.[26]

مكتب التعاون الأمني – العراق ومستقبل التعاون والمساعدة الأمنية في العراق

أتم مكتب التعاون الأمني-العراق عامه الأول في العمليات بحلول 30 سبتمبر/أيلول. خدم المكتب كمركز لإدارة المصالح الأمنية الأمريكية في الدولة وتوفير نطاق عريض من المساعدات الأمنية للعراق، بخاصة عبر برنامج المشتريات العسكرية الأجنبية واسع النطاق.

بنهاية الفصل، أدار مكتب التعاون الأمني-العراق 172 من قضايا المشتريات العسكرية الأجنبية بتمويل من حكومة العراق، مع 20 طلب مُعلق

إضافي لحكومة العراق بانتظار التنفيذ. هناك 74 حالة إضافية تنتظر اعتماد أمريكي. قيمة الحالات الحالية والمقترحة الآن تعادل عن حوالي 19.1 مليار دولار.[27]

شهد العام 2012 تدهور أمني إقليمي، جاء ذلك في الأساس بسبب الفوضى في سوريا. كما انخفض أيضاً الأمن المحلي وسط تقارير منتظمة بإحياء القاعدة في العراق وشهرين من أعمال العنف الكبيرة: يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول. بصفة عامة في العراق فقد كان العنف في هذا الفصل هو الأسوأ في عامين. ظهرت أن هذه الحالات قد جددت مصلحة حكومة العراق في العلاقات الأمنية الأمريكية-العراقية. ومع ذلك، فهناك العديد من العقبات على المدى القصير التي تعوق تطور هذه العلاقة، بما يشمل: تنامي المخاوف العراقية بشأن استجابة وتكلفة برنامج المشتريات العسكرية الأجنبية، والحالة غير مستقرة لمكتب التعاون الأمني-العراق في العام 2013، واستمرار العلاقات المقربة لحكومة العراق مع إيران، وزيادة العراق للمشتريات من الموردين الآخرين مثل روسيا وجمهورية التشيك.[28] فعلى سبيل المثال، في أكتوبر/تشرين الأول 2012، أعلنت حكومة العراق اتفاقيات مشتريات دفاعية جديدة مع روسيا بقيمة 4.2 مليار دولار، بما يشمل شراء 30 هليكوبتر هجومية MI-28NE، و50 أنظمة دفاع جوي قصيرة المدى Pansir-S1.[29]

خطط العراق لدعم وضع اقوات الأمن في الدولة كمستهلك رئيسي جديد في سوق السلاح الدولي. تخصص حكومة العراق حالياً 3% من ميزانيتها للمعدات الأمنية[30]، ولكن ارتفاع عائدات النفط يعني أن العراق سيكون لديها أموال ضخمة لتستمر في توسيع مشتريات الأسلحة. أثناء الفترة 2008-2011، وصلت القيمة الإجمالية لاتفاقيات نقل الأسلحة العراقية إلى المستوى الرابع بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعد المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومصر[31]. وصلت اتفاقيات المشتريات مع الولايات المتحدة حوالي 72% من الإجمالي (أنظر الشكل1.2)[32]، بمساعدة المخصصات الأمريكية لصندوق قوات الأمن العراقية، والتي زادت من تمويل حكومة العراق لمشتريات برنامج المشتريات العسكرية الأجنبية[33].

بينما من المحتمل أن تستمر حكومة العراق في أن تكون مستهلك كبير للمعدات الأمنية الأمريكية عبر

الشكل 1.2
قيمة اتفاقيات تحويل الأسلحة مع العراق، 2008 – 2011، وفقاً للمورد
بالمليون دولار

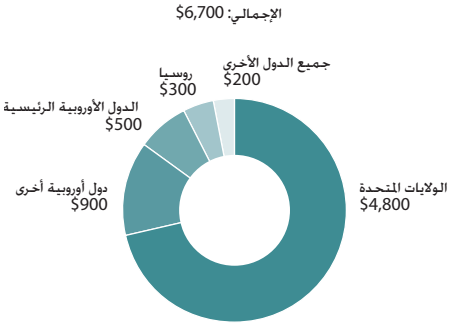

المصدر: CRS، تحويلات الأسلحة التقليدية إلى الدول النامية، 2004 – 2011، 24/8/2012، صفحة 45.

برنامج المشتريات العسكرية الأجنبية، إلا أن انقضاء سلطة مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية في 30 سبتمبر/أيلول 2012، يعني أن الحصة الإجمالية للولايات المتحدة من نقل الأسلحة إلى العراق قد تنخفض على مدار العشرة سنوات الماضية. التزمت الحكومة الأمريكية بمبلغ 27.19 مليار دولار لتمويل إعادة الإعمار لنطاق عريض من تدريب القوات، ومشتريات المعدات الأمنية، ومشاريع البنية التحتية المادية لإعادة بناء القدرات الأمنية العراقية[34]. وخلال العام المالي 10ن12، عمل مكتب التعاون الأمني-العراق مع وكالات حكومة العراق الأمنية لاستهداف التزامات نهائية لصندوق قوات الأمن العراقية بشأن ثغرات القدرات التي تركها انسحاب القوات الأمريكية.

في بيئة أمنية متفاقمة الآن تواجهها العراق، ركز قادة حكومة العراق على أن احتياجات قوات الأمن العراقية تمتد إلى ما وراء توفير المعدات والأسلحة. بل الحاجة الرئيسية من بينها هي الحاجة لقدرات استخباراتية أفضل[35]. في هذا السياق، عرضت حكومة العراق توسيع اتفاقية إطار العمل الإستراتيجي. ومع ذلك، وحتى بدون توسيع رسمي لاتفاقية إطار العمل الاستراتيجي، فقد عمل الطرفان معاً على نحو جيد حتى الآن. ومشاركة قوات العمليات الخاصة الأمريكية مع قوات مكافحة الإرهاب العراقية في تدريبات مكافحة التمرد هي أحد الأمثلة على ذلك[36].

ركز قادة حكومة العراق على أن احتياجات قوات الأمن العراقية تمتد إلى ما وراء توفير العتاد والسلاح.

المفتش العام الخاص يلتقي بوزير الخارجية نوري المالكي في سبتمبر 2012.

النظام الإداري

وصلت حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان إلى اتفاق في هذا الفصل يؤمن استئناف صادرات النفط الخام من إقليم كردستان.

واجه رئيس الوزراء المالكي العديد من التحديات هذا الفصل. وسيؤدي ضغطه على مجلس النواب لسن تشري يمكن حكومة العراق من استعادة قروض لمشاريع بنية تحتية كبرى فشلت في السيطرة على النقاش. كما لم ينجح جهده في تكبير اللجنة العليا المستقلة للانتخابات من 9 أعضاء حالياً إلى 15 عضو[37].

ومع هذه التحديات، أشارت اقتراعات الرأي العام إلى أن العراقيين وافقوا على أداء رئيس الوزراء.

لافتة في حي شيعي ببغداد تعرض القائد الإيراني، آية الله العظمى علي الخميني (على اليمين)، بجوار الشخصية الدينية الشيعية العراقية المبجلة، محمد محمد صديق الصدر، والذي تم اغتياله في عام 1999 لتحديه صدام حسين. تعلن رسالتها عن حدث سنوي لدعم القضية الفلسطينية. (صورة من AP).

أعطاه استبيان جالوب تم إجراؤه في أبريل/نيسان أعلى معدلات موافقة بين جميع السياسيين في الدولة. وفي هذا الفصل، أظهر اقتراع جالوب آخر يختبر التصورات العامة بشأن الفساد، أن عدد هؤلاء الذين يقيمون في محافظات خارج إقليم كردستان الذين رأوا أن الفساد ينتشر قد انخفض على مدار الأشهر الثلاثة الماضية (أنظر الشكل 1.3).

على مدار نفس الفترة الزمنية، فقد ارتفعت نسبة هؤلاء الذين شعروا بأن الخدمات العامة في تحسن. في شوارع بغداد هذا الفصل، لم تكن هناك علامات خارجية بأن رئيس الوزراء يحاول إحداث إعجاب بالشخصية. الصورة الوحيدة الملحوظة لشخصية عامة في بغداد كانت هي على الأرجح آية الله العظمى علي الخميني يظهر في لوحات في العديد من الأحياء الشيعية بالمدن[38].

نزاع بغداد-أربيل

بعد قرابة ستة أشهر بعد توقف صادرات النفط الخام للاحتجاج على سداد تكاليف تطوير حقل النفط، وصلت حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان لتوقيع اتفاقية في هذا الفصل تؤمن استئناف صادرات النفط الخام من إقليم كردستان.

لإطار زمني بالأحداث الهامة في النزاع، أنظر الشكل 1.4. تم استئناف الحديث مرة أخرى في

الشكل 1.3

النسبة المئوية للفساد الحكومي

هل الفساد منتشر في الحكومة في هذه الدولة؟

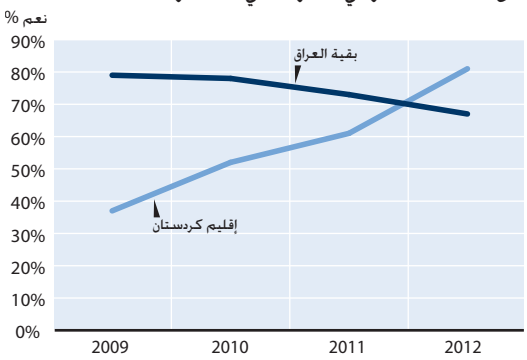

المصدر: جالوب. "في كردستان العراقية، الرضا عن انهيار البنية التحتية". 7/9/201. www.gallup.com/poll/157298/iraqi-kurdistan-satisfaction-infrastructure-crumbles.aspx، تم الإطلاع في 4/10/2012..

مجلس النواب بشأن قوانين الهيدروكربونات، والتي هي مفتاح نمو صناعة النفط والغاز في العراق. وعلى الرغم من هذا التقدم، ظلت العلاقات بين حكومة إقليم كردستان وبغداد في توتر. ففي شهر يوليو/تموز، اشتبكت قوات البشمركة الكردية مع قوات الأمن العراقية اشتباطاً طفيفاً في منطقة متوترة بالقرب من الحدود السورية حيث أنهم قد استجابوا لهجوم محتمل من النزاع السوري. وقد حدثت مواجهة مشابهة أخرى في كركوك في هذا الفصل، في نزاع على نقل المنشآت العسكرية الأمريكية السابقة في المدينة، وذلك بعد مغادرة مكتب التعاون الأمني-العراق[39].

القضايا الإقليمية

أصبحت البيئة الإقليمية أكثر صعوبة للعراق في هذا الفصل حيث أن ارتفاع التوترات في العديد من أجزاء الشرق الأوسط جلب تحديات إضافية للحدود العراقية[40].

المنهج الدبلوماسي التركي تجاه إقليم كردستان بالعراق – يظهر في زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو إلى إقليم كردستان في أوائل شهر أغسطس/آب والتي شملت الرحلة المذكورة إلى كركوك في 2 أغسطس/آب – مما أدى إلى تعقيد علاقات حكومة العراق مع أحد أكبر شركاؤها التجاريين وأضاف أبعاد جديدة للنزاع الداخلي الشائك بالفعل مع حكومة إقليم كردستان على السيطرة على خام النفط بالشمال. أدى عرض الحكومة التركية على أربيل إلى استدعاء حكومة العراق للسفير التركي في بغداد لتسليمه رسالة شكوى.

اللاجئون

منذ مارس/آذار وحتى أواسط أكتوبر/تشرين الأول 2012، وهناك 82,000 شخصاً على الأقل يتدفقون عبر الحدود إلى العراق من سوريا بسبب النزاع المدني في الدولة. شمل ذلك حوالي 43,000 عراقي كانوا لاجئين سابقين في سوريا، ولكنهم عادوا الآن إلى مجتمعاتهم في العراق، ومعظمهم في بغداد. وهناك 39,000 شخص إضافيين سوريين نازحين من بلادهم، 80% منهم كانوا أكراد استفادوا من ميزة انتهاك إقليم كردستان لسياسة الباب المفتوح تجاههم[41].

الشكل 1.4

الأحداث الرئيسية في نزاع حكومة العراق – حكومة إقليم كردستان، 1/4/2012 – 9/10/2012

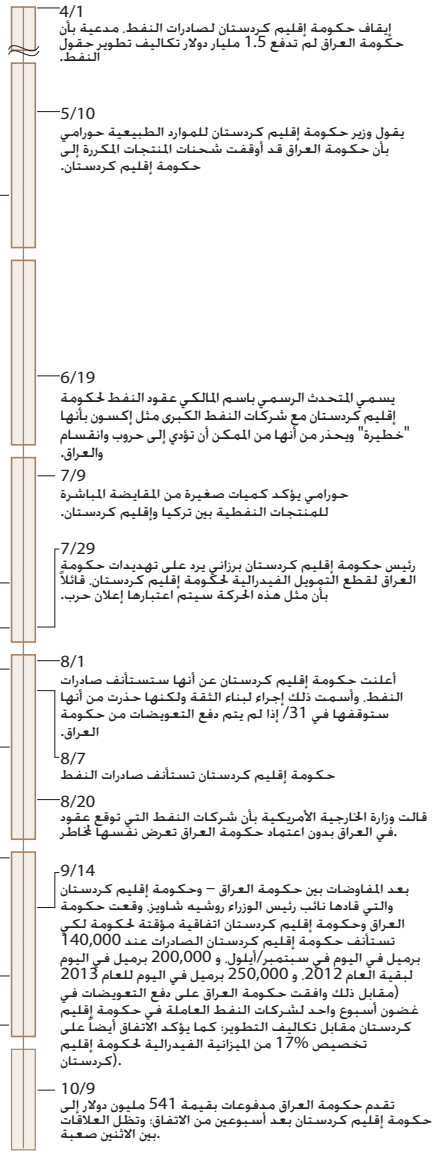

المصدر: تقرير النفط العراقي، "الأكراد يستأنفون الصادرات، تمديد فرع أوليف"، 2/8/2012، "توجه بغداد تهديداً لميزانية كردستان"، 5/9/2012، و "مجلس الوزراء العراقي يعتمد اتفاقية التصدير الكردية"، 19/9/2012؛ دنيا فرونتير للاستشارات، متابعة السوق العراقي، "أسطح صفقة حكومة إقليم كردستان-حكومة العراق"، 17/9/2012، و "شركتي غازبروم وتوتال يتبعان شيفرون وإكسون إلى كرسدتان"، 6/7/2012؛ بلاتس لأخبار السلع، "مجلس الوزراء العراقي يعتمد صفقة مع حكومة إقليم كردستان، تمهد الطريق لقانون النفط والغاز"، 18/9/2012؛ جوست ر. هيلترمان، "معركة بغداد وإربل للعراق"، المصلحة الوطنية، 17/8/2012؛ حكومة إقليم كردستان، بيان صحفي، "الرئيس برزاني يتلقى تفويض أمريكي"، www.krg.org/articles/detail.asp?ingnr=12&smap=02010100&rnr=223&anr=44782 . تم الإطلاع في 21/10/2012؛ الاستبيان الاقتصادي للشرق الأوسط، تقرير أسبوعي، المجلد 55، الرقم 39، 21/9/2012، صفحة 15؛ تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والإنجليزية، 4/2012–12/10/2012، smap=02010100&rnr=223&anr=44782&, accessed 10/21/2012; MEES, Weekly Report, Vol. 55 No. 39, 9/21/2012, p.15; SIGIR analysis of open-source

قوات الأمن العراقية على حدود نينوى مع سوريا. (صورة من الشفق للأخبار)

بأواسط شهر أكتوبر/تشرين الأول، كان هناك حوالي 13,000 لاجئ سوري يعيشون في مخيم دوميز في دهوك، و19,000 يعيشون في المجتمعات المحلية في مناطق أخرى في إقليم كردستان. وهناك 7,000 لاجئ سوري آخر في العراق – معظمهم من النساء والأطفال، والشيوخ – يعيشون في مخيمات اللاجئين في القمة في محافظة الأنبار، بدعم من الحكومة الأمريكية وآخرون. تعمل وكالات الأمم المتحدة مع حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان للوفاء باحتياجات اللاجئين السوريين للملجأ، والطعام، والمياه، والعناية الطبية، والخدمات الأخرى. تتوقع الوكالات الإنسانية أن يزيد تعداد اللاجئين السوريين في العراق من 39,000 إلى 60,000 بحلول نهاية العام 2012.[42]

ارتفاع مستويات العنف لهذا الفصل، لتصل إلى أعلى مستوياتها في عامين.

إعادة تعيين مجموعة المنشقين الإيرانيين

تم إتمام إعادة تعيين مجموعة مجاهدين الخليج الإيرانية (MEK) في هذا الفصل، مع انتقال الأعضاء المتبقين إلى مخيم الحرية بالقرب من بغداد. جماعة مجاهدي الخليج "التعاون في الإنهاء السلمي لمخيم أشرف" كان عاملاً في قرار وزير الخارجية، المعلن في 28 سبتمبر/أيلول، بإبطال تعيين جماعة مجاهدي الخليج كمنظمة إرهابية أجنبية وفقاً لقانون الهجرة والجنسية وإزالتها من قائمة الجماعات الإرهابية العامة بموجب الأمر الإداري 13224.[43]

الخدمات العامة

ارتفعت إجمالي إمدادات الكهرباء في الشبكة العامة لتسجل رقماً قياسياً لهذا الفصل، لتتراوح في نطاق حوالي 7,300 ميجا وات. ولكنها لاتزال تكفي البكاد متوسط المستهلكين العراقيين بمقدار 12-10 ساعة من الطاقة كل يوم بسبب ارتفاع الطلب على نحو ضخم.[44] تضم وزارة الكهرباء حالياً 41 محطة طاقة تحت الإنشاء، وتتوقع أن تصل القدرة الإنتاجية المتاحة بالشبكة إلى 22,000 ميجا وات بحلول نهاية عام 2015.[45] كما أشارت وزارة الكهرباء أيضاً علانية إلى وزارة النفط في هذا العام بأنها تساهم في الانقطاع الحالي في إمدادات الكهرباء، وقالت بأن انخفاض المدخلات في بعض محطات الطاقة كان سببه انخفاض النفط وانخفاض الضغط في أنابيب الغاز الطبيعي.[46]

الأمن وسيادة القانون

الأمن

ارتفعت مستويات العنف لهذا الفصل، لتصل إلى أعلى مستوياتها في عامين. وفقاً لوزارة الداخلية، فهناك 854 مدنياً قد لقوا حتفهم و1,640 آخرين أصيبوا بجروح في هجمات عنف في هذا الفصل. شمل الفصل كلاً من شهر رمضان المكرم ومحاكمة نائب الرئيس السني العراقي الهاشمي، والذي حكم عليه بالإعدام بعد إدانته بإدارة فرق قتل، مما أدى إلى اشتعال سلسلة من هجمات العنف في 9 سبتمبر/أيلول حصدت أكثر من 100 حياة – وقد كان أكثر الأيام دموية فيما يزيد على عامين.[47] يعرض الشكل 1.5 بيانات بشأن كبرى الهجمات المحددة في هذا الفصل.

تم استهداف ما يزيد على 100 من كبار المسؤولين الحكوميين بالاغتيال في هذا الفصل، تم قتل 58 منهم. وقد قُتل 120 آخرون – بما يشمل أفراد الأسر، والحراس، ومواطنين آخرين – في الهجمات. شملت الهجمات قضاه، وأعضاء في مجلس النواب، وأعضاء كبار في قوات الأمن العراقية.[48]

في لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في هذا الفصل، اقترح كبير نواب وزير الداخلية عداد السعدي بأن المجموعات المقاتلة السنوية التي ضعفت سابقاً، بما يشمل القاعدة

في العراق، قد اكتسبت قوتها مرة أخرى. وأضاف أن الحكومة – بسبب ضعف قدرات الاستخبارات – لم تستطع كشف ذلك، ومن ثم لم تستطع منع الهجمات من خلال هذه المجموعات المنظمة[49].

الفساد

أقر رئيس الوزراء المالكي ووزير العدل العراقي في لقاء لهما مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن الفساط لايزال يمثل مشكلة ضخمة، ولكنهم تجادلوا بشأن الدرجة التي يؤثر بها على الأعمال الحكومية ومدى تفاقمها. هؤلاء الذين يكافحون المشكلة بفعالية يرون الأمر من منظور مختلف. فالدكتور عبد الباسط، والذي تم تعيينه للتو في البنك المركزي العراقي وسط تقارير بالفساد هناك، قال بأن الفساد قد أصبح "مؤسسة" في العراق[50].

قال الدكتور عبد الباسط بأن الفسد قد أصبح "مؤسسة" في العراق.

غسيل الأموال

يلعب غسيل الأموال دوراً هاماً في الفساد. يدعي تدقيق هيئة الرقابة المالية الأخير بأن الآلية الرئيسية لغسيل الأموال في العراق هي مزادات العملات اليومية التي يديرها البنك المركزي العراقي والتي يتم من خلالها بيع الدولار الأمريكي للمصارف التجارية، والتي بدورها تقدم هذه الدولارات لعملاؤها مقابل رسوم. والعملي الذي يقدم مقدار كبير من الدينارات العراقية، من الممكن أن يكون حصل عليها عن طريق الرشوة أو سحب احتيالي للنقود من حسابات الوزارة

الشكل 1.5

كبرى الحوادث الأمنية المختارة، 22/7/2012 – 23/10/2012

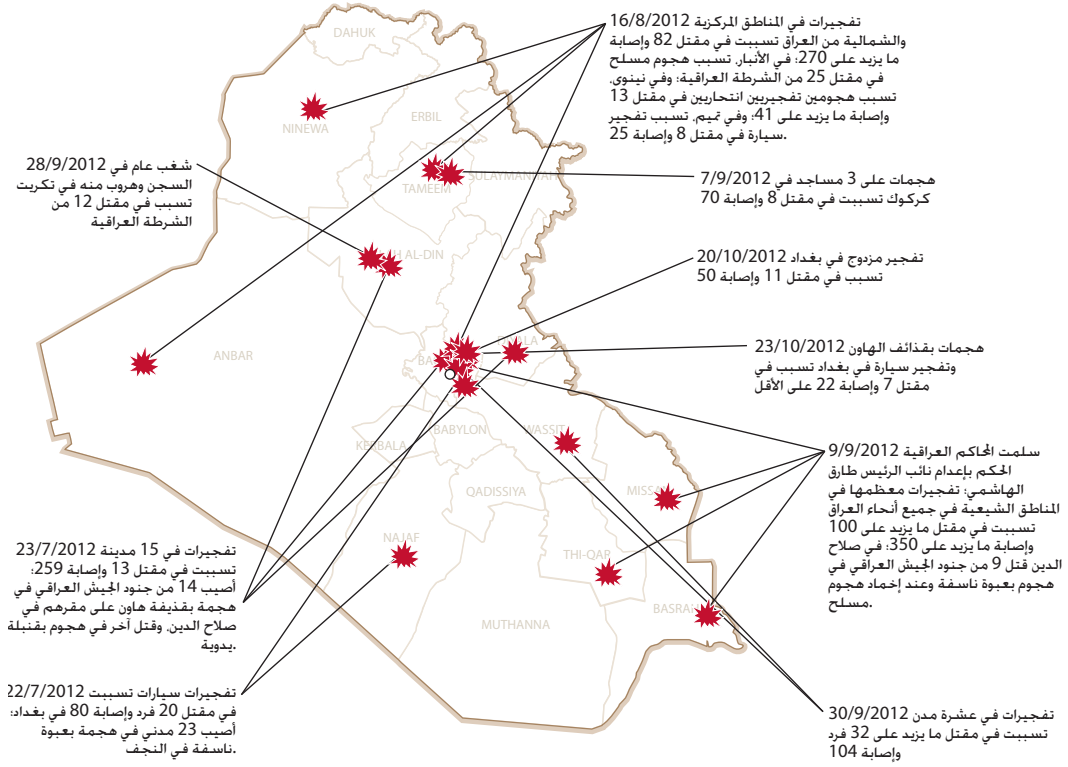

مُلاحظة: جميع أرقام الضحايا تعتمد على أفضل المعلومات المتاحة.
المصدر: تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق لمستندات حكومة العراق ومستندات الحكومة الأمريكية والمعلومات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والإنجليزية، 22/7/2012، 23/10/2012.

– "الغاسلون"، أو احتيال غير قانوني، ليطلب من البنوك التجارية تحويل الدينارات–الدولارات المشتراه إلى بنك خارج العراق[51].

قبل أن يمكن أن تحدث المعاملة، فالبنك التجاري ملزم بالتأكد من أن العميل لديه سبب قانوني لتحويل المال عبر طلب وثائق مثل عقد لشراء بضائع من شركة أجنبية. وقد أظهرت مراجعات أخيرة لهيئة الرقابة المالية لهذه المستندات لمثل طلبات الشراء بأن جزء كبير من المعاملات يعتمد على ادعاءات احتيالية[52]. رأس المال غير موثق على نحو صحيح والذي خرج من البلاد في العام السابق يستنزف العراق من رأس مالها، ويصل ذلك على الأرجح إلى 80% من حوالي 1 مليار دولار بالعملة الأمريكية يتم تحويلها خارج الدولة كل أسبوع، وذلك وفقاً لنتائج حديثة لهيئة الرقابة المالية[53].

مؤسسات مكافحة الفساد

تلقى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إثباتاً في هذا الفصل بأن المؤسسات في حكومة العراق والتي تأسست لمكافحة الفساد قد ضعفت. تم القضاء على مفتشي العموم في بعض الوزارات الصغيرة، بينما هؤلاء المتبقين يواجهون لجنة تقييم تشمل ممثلين من مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. لجنة النزاهة يرأسها الآن المفوض المؤقت الثالث منذ عام 2007. آخر مفوض دائم معتمد، كان القاضي، راضي حمزة الراضي، وقد استقال وفر إلى الولايات المتحدة منذ خمسة أعوام. وهناك مفوض سابق آخر للجنة النزاهة هو رحيم العجالي، وقد أبلغ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأنه واجه اتهامات "بفساد إداري" لإجراءات مثل تزويد المسؤولين الأمريكيين بإحصائيات بشأن أداء لجنة حكومة العراق، وهو أمر مطلوب لتلقي مساعدات المنح الأمريكية[54].

الاقتصاد

ارتفع متوسط ناتج النفط الخام العراقي هذا الفصل ليتجاوز 3.0 مليون برميل يومياً لمدة تزيد على شهرين وذلك لأول مرة منذ عقدين. كما ارتفع أيضاً حجم صادرات النفط الخام إلى مستويات ما قبل عام 1990 [55]. اكتسبت حكومة العراق 20.73 مليار دولار بإيصالات من بيع النفط الخام أثناء هذا الفصل. ولكن كانت إجمالي الإيصالات أقل بنسبة 9% من الربع السابق، بصفة أساسية بسبب انخفاض أسعار النفط[56].

نشر صندوق النقد الدولي النظرة الاقتصادية العالمية 2012، في هذا الفصل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالارتفاع إلى مستويات 14.7% للعام 2013 – وهو ما يعادل ثلاثة مرات قدر أقوى اقتصاد تالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أف ريقيا، قطر. كان من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الإيراني، والذي يعمل تحت تأثير الموافقات الدولية بمعدل يقل عن 1% في العام 2013 [57]. يعكس التنبؤ نظرة أن برنامج الإنفاق على البنية التحتية الذي طال انتظاره يبدأ في التوقف مؤقتاً وأن إنتاج وصادرات النفط ستنمو سريعاً في الأعوام المقبلة.

في 9 أكتوبر/تشرين الأول نشرت وكالة الطاقة الدولية ومقرها في باريس (IEA) نظرتها على الطاقة في العراق، والتي فحصت إمكانية زيادة إنتاج الطاقة في العراق، والطريقة التي يمكن للطاقة من خلالها المساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، والطريقة التي يمكن للطاقة من خلالها التأثير على أسواق الطاقة العالمية. وعند دراسة السيناريو المركزي للنمو في صناعات النفط والغاز الطبيعي بالدولة، توقعت وكالة الطاقة الدولية أن إنتاج النفط العراقي سيرتفع ليصل إلى 6.1 مليون

الشكل 1.6

توقعات الوكالة الدولية للطاقة لإنتاج النفط العراقي، 2011 – 2020

مليون برميل في اليوم

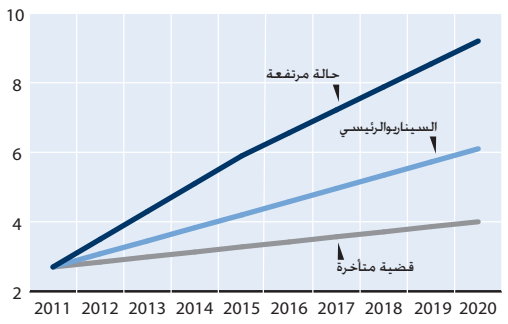

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، نظرة على الطاقة العراقية، 9م2012/10، صفحة 78،59.

ارتفع متوسط ناتج النفط الخام العراقي هذا الفصل ليتجاوز 3.0 مليون برميل يومياً لمدة تزيد على شهرين وذلك لأول مرة منذ عقدين.

برميل في اليوم بحلول عام 2012. وهو مستوى سيصل إلى متوسط 200 مليار دولار كل عام للدولة[58]. للإطلاع على جميع سيناريوهات الإنتاج الثلاثة التي وضعتها وكالة الطاقة الدولية، أنظر الشكل 1.6.

بالرغم من الصورة الواضحة التي رسمتها هذه التقارير الجديدة، إلا أن هناك مشكلات من شأنها أن تحد من النمو الاقتصادي للدولة. فالصناعة البنكية المتوقعة بالعراق لم تستطع تمويل هذا الإنفاق الضخم المطلوب لعمليات تنمية العراق للوصول إلى هدفها. علاوة على ذلك، عبرت البنوك الدولية عن مخاوفها بأن إعفاء محافظ البنك المركزي العراقي من منصبه من شأنه إضعاف صناعة الخدمات المالية بالعراق[59].

لم يستطع البنك المركزي العراقي توسيع القاعدة الاقتصادية العراقية إلى ما يتجاوز النفط والغاز. واستمر الدخل من النفط الخام في تمثيل حوالي 95% من مكتسبات الصرف الأجنبي العراقي. وفي هذه الأثناء، فشل مجلس النواب في المضي قدماً لوضع مسودة تشريع من شأنه وضع إطار عمل قانوني للاستثمارات الخاصة المطلوبة لإحياء المشاريع المملوكة للدولة والموجودة في القطاعات الأخرى. توسيع الاقتصاد إلى ما يتجاوز النفط والغاز هو أمر ضروري لخلق الوظائف في الدولة حيث أن البطالة عالقة في خانة العشرات. وبالرغم من أن النفط يمثل حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لا يوفر سوى 1% فقط من الوظائف[60].

رقابة المفتش العام الخاص

الدروس المستفادة

نشر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في هذا الشهر إعادة إعمار العراق: الدروس من تدقيق أنشطة الاستقرار وإعادة الإعمار بتمويل أمريكي. وكان الجانب الرئيسي من تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التي بلغت 217 تدقيق هو استخلاص الدروس المستفادة من تجربة العراق والتي يمكن تطبيقها في حالات أخرى بما يشمل أفغانستان، وتلك التي قد تنشأ في المستقبل.

هذا التقرير الجديد ينبني على تقرير تدقيق 2008 الأولي والذي حدد المشاكل الإدارية النظامية متكررة الحدوث، وفصل عدد من أوجه القصور الخطيرة في التخطي، والرقابة، والإدارة، والمحاسبة، والعلاقات مع الحكومة المضيفة. انتهى التقرير إلى أنه ما لم تكن أسباب وآثار هذه المشاكل مفهومة تماماً - وإذا لم يتم اتخاذ إجراءات لعدم تكرار حدوثها — فعندها قد تنشأ نتائج سلبية مشابهة في عمليات الاستقرار وإعادة الإعمار المستقبلية.

تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

منذ عام 2004، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 217 تقرير تدقيق، 3 منها تم إصدارها هذا الفصل. وقد راجعت:

- **الإدارة الأمريكية لجهود تحسين سيادة القانون في العراق.** اختبر هذا التدقيق مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، ووزارة العدل، وإدارة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لبرنامجين: برنامج بقيمة 209 مليون دولار لوضع وتطوير نظام تصحيحي فعال، وإصلاح برامج الحبس قبل المحاكمة، وتحديث السجون، وبرنامج بقيمة 198 مليون دولار لتطوير النظام القضائي العراقي، وتوفير الأمن للقطاع القضائي، وإصلاح إدارة المحاكم. وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أدلة تجريبية للتحسينات في أنظمة التصحيحات ولكن لم يوجد أي تحليل كتابي لنتائج البرامج لإصلاحا لقضاء. كنتيجة لذلك، لم يستطع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تحديد فعالية هذه البرامج. بالرغم من أن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قد وجد بعض الأدلة على أن برامج مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون قد ساهمت بشكل معقول في عمل النظام القضائي في العراق بشكل جيد. بصفة عامة، انتهى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى أن استمرار الإصلاح المؤسسي للنظام القضائي — وكامل نظام سيادة القانون — هو نظام تتحمله الأجيال، ويتطلب التزام دائم من حكومة العراق لضمان التقدم الفعال.
- **مراجعة نهائية لإدارة وزارة الخارجية لأموال الاستجابة العاجلة في 2007 و2008.** هذا هو

إذا لم تكن أسباب وآثار هذه المشاكل مفهومة تماماً — وإذا لم يتم اتخاذ إجراءات لعدم تكرار حدوثها — فعندها قد تنشأ نتائج سلبية مشابهة في عمليات الاستقرار وإعادة الإعمار المستقبلية.

التقرير الثالث بشأن إدارة وزارة الخارجية لبرنامج بقيمة 258 مليون دولار، حيث بدأت وزارة الخارجية في تزويد فرق إعادة إعمار المحافظات في العراق بوسائل مرنة لدفع مقابل المشاريع المحلية التي تدعم قادة المجتمع والمنظمات العراقية المحلية والمؤسسات لتحسين صلاحية الوصول إلى الخدمات العامة، والتوظيف، والتعليم. وجد التقرير السابق للمفتش العام لإعادة إعمار العراق عدم وجود تسجيل دفتري مناسب للمشتريات الصغرى لعامي 2007-2008 ووجد دلائل على وجود احتيال محتمل.

في هذا التدقيق، اختبر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وثائق لـ 185 عمليات شراء صغيرة تم اختيارها بعناية بقيمة حوالي 3.5 مليون دولار، من بين السجلات المتاحة. يمكن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بصفة عامة تحديد كيف كان المقصود أن تستخدم فيه هذه الأموال ولكنه لم يستطع تقييم ما إذا كانت جميع البضائع والخدمات قد تم شراؤها فعلياً، واستلامها، أو تحويلها للمستفيدين. يثبت هذا التقرير أن الضوابط الداخلية الأساسية لابد وأن تكون متضمنة في تصميم أي برنامج مساعدة نقدي. وقد بدأت محاولات تأسيسها بعد الأنشطة، قد يكون الأمر متأخر جداً للتأكد من أن المعاملات غير معرضة للاحتيال، والضياع، وإساءة الاستخدام.

- **إدارة فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة (USACE) لأموال صندوق تنمية العراق (DFI).** في هذا التقرير ناقش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إدارة فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة لمبلغ 2.5 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق التي تلقتها. وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة لم تضع ضوابط داخلية فعالة لتوثيق استلام البضائع والخدمات التي دفعت مقابلها من أموال صندوق تنمية العراق. وكانت تقارير الاستلام التي توثق فحص وقبول الحكومة للمنتجات المسلمة، أو الخدمات المؤداه، مفقودة ما يزيد على 95% من الملفات، بما يشمل السلع المعرضة للاحتيال أو السرقة، مثل الوقود، وأجهزة التلفاز، والمركبات. بالإضافة لذلك، فليس لدى فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة دليل يوضح ما إذا كان الوقود الذي تم دفع 1.3 مليار دولار مقابله قد تم استلامه أم لا. لم تستطع فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة تحديد حالة صندوق تنمية العراق لأن التدقيقات المالية الرئيسية للمقاولين لم يتم إتمامها بعد. بدون هذه التدقيقات، لم تستطع فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة إنهاء هذه العقود وأوامر المهام وتقييم ما إذا كان المتعاقد يدين للولايات المتحدة بالمال، وما إذا كان الولايات المتحدة تدين للمتعاقد بالمال. وفي النهاية لم تستطع تحديد ما إذا كانت الحكومة الأمريكية بحاجة لإعادة الأموال غير مستخدمة من صندوق تنمية العراق إلى حكومة العراق.

لا يوجد لدى فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة دليل يوضح ما إذا كان الوقود الذي دفعت مقابله 1.3 مليار دولار قد تلقته أم لا.

تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

منذ عام 2004، وقد نتج عن أعمال تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 97 اتهام، و75 إدانة، وما يزيد على 180 مليون دولار في غرامات، ومصادرات، وجزاءات مالية أخرى أمرت بها المحكمة. في هذا الفصل شملت أهم إنجازات التحقيقات:

- في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2011، إدانة روبرت ن. بوردا، رئيس حزب سابق في بغداد، أمام معهد الولايات المتحدة للسلام للكشف عن معلومات جنائية في هذا الفصل تدينه بتهمة التآمر لارتكاب الاحتيال الإلكتروني. وتم إصدار مذكرة اعتقال بحق شريك بوردا في التآمر، وهو مالك مؤسسة خدمات أمنية، بتهمة شملة الاحتيال الإلكتروني، والتآمر، وبرنامج الاحتيال الإلكتروني، والموافقة على دفع رشوة لمسؤول عام، ودفع رشوة لمسؤول عام. تم اعتقال المتعاقد في 6 يوليو/تموز 2012 من خلال سلطات تنفيذ القانون البريطانية وهو الآن بانتظار الترحيل إلى الولايات المتحدة لمواجهة التهم.
- في 9 أغسطس/آب 2012، تم إدانة جيل شاريبا، الشريك السابق في شركة مقاولات مدنية أمريكية، بمعلومات جنائية تتهمها بتهمة تقديم بيانات كاذبة لوكالة حكومية فيما يتعلق بالعقود الحكومية لإعادة إعمار العراق والتي شاركت في شراء 2 فيلا ومركبات مدرعة. في أكتوبر/تشرين الأول 2008، كنتيجة لبياناتها الخاطئة والاحتيالية، تسبب ذلك في دفع وزارة الدفاع لمبلغ 1,270,075.50 دولار إلى الحساب المصرفي لشاريبا. اعترفت شاريبا بأنها قد زورت

فواتير وزورت توقيعات على المستندات. كما اعترفت أيضاً بأنها لم تشتري أي مركبات مدرعة ولم تدفع سوى نصف التكلفة مقابل الفيلات.

• في 29 أغسطس/آب 2012، تم إدانة عريف أول الجيش الأمريكي المتقاعد جوليو سوتو بمعلومات جنائية تتهمه بتهمة التآمر لقبول هدايا غير قانونية. حيث شارك سوتو مع شريكه المزعوم في التآمر من الجيش الأمريكي، في إنشاء مبنى حكومي في قاعدة Forward Operating Base Hammer عبر متعاقدين عراقيين محليين. طلب سوتو وشريكه المزعوم في التآمر على نحو غير قانوني، وتلقوا، وقبلوا هدايا غير قانونية لمساعدة متعاقدين عراقيين في اكتساب عقود مع الحكومة الأمريكية، ثم قاموا بشراء حوالات بريدية أمريكية عبر إجراءات غير قانونية وأرسلوها إلى الولايات المتحدة.

• في 15 أغسطس/آب 2012، تم اعتقال نقيب الجيش الأمريكي السابق في لوس أنجلوس من خلال عملاء المتفش العام لإعادة إعمار العراق وعملاء خدمات التحقيقات الجنائية الدفاعية بعد عودته لتوجيه اتهام له بدعوى احتيال إلكتروني، وسرقة ممتلكات حكومية، وغسيل أموال، وتقديم بيانات كاذبة فيما يتعلق بخدمته العسكرية في العراق. كان هناك ادعاء بأن النقيب السابق قد غير أو تسبب في تغيير فواتير معينة عبر زيادة المبلغ الإجمالي المستحق للفاتورة. وادعى الاتهام بأنه دفع للمتعاقد المبلغ الأصلي للفاتورة واحتفظ بالفرق نقداً. كنتيجة لخطة التي وضعها، يدعي الاتهام بأنه قد سرق حوالي 110,000 دولار.

• في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2012، تم الحكم بعقوبة جينز نويل، بالحبس 27 شهراً، وإطلاق السراح الخاضع للرقابة لمدة ثلاث سنوات، والتعويض بمبلغ يقارب 1.1 مليون دولار. بالإضافة لذلك، أصدر القاضي مذكرة مصادرة ضد نويل بمبلغ 861,027 يتم تطبيقها كتعويض. وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول 2012، تم الحكم بعقوبة بيلي جوي بالحبس 15 شهراً، وإطلاق السراح الخاضع للرقابة لمدة 3 سنوات، وتعويضات وغرامات بما يزيد على 300,000 دولار. أحكام العقوبات هذه نتيجة لإدانة نويل وهانت بالتآمر لاقتراف جرائم فيدرالية من الرشوة، والاحتيال الإلكتروني، والاحتيال البريدي، وتقديم إقرارات عوائد ضريبية كاذبة. وقد دفع أحمد قزاز، وهو مواطن بريطاني، ما يزيد على 947,500 دولار في صورة رشى غير قانونية إلى نويل (كبير مديري متعاقد البرنامج)، وهانت (نائب مدير البرنامج) للحصول على عقود من الباطن لنفسه أو لشركته، Leadstay. تم إدانة قزاز في 21 مايو/آيار 2012، وذلك لاقترافه جرائم فيدرالية بالتآمر، والرشوة، والاحتيال الإلتكروني، والاحتيال البريدي، ومن المقرر أن يتم الحكم بعقوبته في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

• في 12 سبتمبر/أيلول 2012، تم الحكم بإدانة إسماعيل ساليناس بعقوبة يقوم بقضاؤها الآن (9 شهور)، وعامين من الإفراج الخاضع للرقابة، وغرامة 7,500 دولار وتعويض 807,904 دولار وذلك لتلقيه مئات الدولارات كرشاوى غير قانونية من متعاقدين من الباطن في العراق. احتسب ساليناس على وزارة الدفاع فواتير إضافية بمبلغ 847,904 دولار وتلقى على الأقل 424,000 دولار في صورة رشاوى من ستة شركات. وقال ساليناس بأنه كان يطلب من المتعاقدين من الباطن تقديم فواتير متضخمة، مع قبول أموال أقل حتى يمكنه الاستفادة من الفرق — هرب الكثير منها إلى الولايات المتحدة.

• في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2012، تم اتهام نقيب بالجيش الأمريكي بالتآمر وفقاً لتهمتين معلومات جنائية تدعي بأن النقيب يقبل الهدايا. فقد عرض عليه أحد المتعاقدين هدايا وإكراميات، بما يشمل حوالي 25,000 مدفوعات نقدية وذلك مقابل مساعدة النقيب لهم للحصول على عقد لإعادة إعمار العراق. كما عُرض على لانقيب أيضاً مجوهرات، وعطلة في جزيرة خاصة، وحوالي 10,000 دولار نقداً مقبل توجيه عقود المولدات لمتعاقد آخر. بلغ إجمالي المدفوعات النقدية المباشرة وقيمة المجوهرات التي تلقاها النقيب من المتعاقدين 45,000 دولار.

في أواخر أكتوبر/تشرين الأول، كان لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 77 تحقيق مفتوح، كان يتم القيام بكل منها بتعاون وثيق مع وكالات تنفيذ القانون الفيدرالية الأخرى.◆

العقوبات هي نتيجة للإدانات بالتآمر لاقراف انتهاكات فيدرالية من الرشوة، أو الاحتيال الإلكتروني، أو الاحتيال البريدي، أو تقديم إقرارات عوائد ضريبية كاذبة.

تـــمويل
إعـادة إعـمـار الـعـراق

تمويل الولايات المتحدة 16

التمويل العراقي 24

الدعم الدولي 25

الباب

2

تمويل الولايات المتحدة الأمريكية

منذ العام المالي 2003، وقد خصصت الولايات المتحدة أو أتاحت مبلغ 60.45 مليار دولار لجهود الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق. من بين هذا المبلغ، 55,19 مليار دولار تم الالتزام بها، و53.26 تم إنفاقها اعتباراً من 30 سبتمبر/أيلول 2012 [61].

تمويل العام المالي 2013

لم يتم تحديد إجمالي تمويل العام المالي 2013 لعمليات إغاثة وإعادة إعمار العراق. في طلب الميزانية للعام المالي 2013، طلبت الإدارة 2.69 مليار دولار، والتي زادت بمقدار 0.47 مليار دولار عن المخصص للعام المالي 2012 [62]. اعتباراً من 30 أكتوبر/تشرين الأول 2012، كان طلب الميزانية للعام المالي 2013 لايزال قيد الإطلاع في الكونغرس.

في هذا الفصل، مرر الكونغرس – وفي 28 سبتمبر/أيلول، وقع الرئيس على القانون – القرار المشترك 117، "استمرار قرار المخصصات، 2013" (القانون العام 175-112). وفر القانون المخصصات المؤقتة للعام المالي 2013 لمعظم برامج الحكومة الفيدرالية، بما يشمل برامج إعادة إعمار العراق، عند المستويات المتوفرة في العام المالي 2012، مع زيادة طفيفة بمقدار 0.612%. سيتم إتاحة هذا التمويل في 27 مارس 2013 [63].

بالنسبة للعديد من البرامج الدولية، فتمويل مخصصات الكونغرس حول العالم، يسمح للوكالات الأمريكية بتحديد كيف يتم تخصيص هذا التمويل. فعلى سبيل المثال، للعام المالي 2012، القانون العام 74-112 قام بتخصيص 5.76 مليار دولار لبرنامج صندوق الدعم الاقتصادي حول العالم؛ من هذا المبلغ، خصصت وزارة الخارجية 229 مليون دولار للعراق. بينما يوفر القرار المستمر زيادة طفيفة لبرامج الدعم الاقتصادي حول العالم، ووزارة الخارجية هي المسؤولة عن تحديد المبالغ المحددة للتمويل للبرامج العراقية [64].

في حالة البرنامج المخصص لدعم الحرب العالمية على الإرهاب/الطوارئ في الخارج فقد تم تمويل العمليات من خلال قانون مخصصات العام المالي 2012 لوزارة الدفاع، أو قانون الإنشاءات العسكرية، وتم تقديم التمويل عند المستوى الذي حدده طلب الرئيس لميزانية العام المالي 2013 [65].

55,19 مليار دولار تم الالتزام بها، و53.26 تم إنفاقها اعتباراً من 30 سبتمبر/أيلول 2012.

التمويلات الرئيسية

تم إتاحة ما يزيد على 51,46 مليار دولار، أو ما يزيد على 85% من التمويل لإغاثة وإعادة إعمار العراق، وتم تقديمها عبر خمسة صناديق رئيسية. اثنان من هذه الصناديق – صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وصندوق الاستجابة الطارئة للقائد – تفاعلية: يعني هذا أن جميع الأموال المخصصة لها قد انتهت صلاحيتها، وبالتالي، فلم تعد متاحة لدعم أنشطة جديدة. والصناديق الثلاثة الأخرى هي صندوق قوات الأمن العراقية، وحساب مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وشؤون تنفيذ القانون، وبرنامج الدعم الاقتصادي.

تظل هذه الثلاثة فعالة، وكما يظهر في الجدول 2.1، فقد التزمت الوكالات الأمريكية بمبلغ 564

الشكل 2.1

حالة الصناديق الأمريكية الرئيسية الجارية، في 30/9/2012

بالمليار دولار

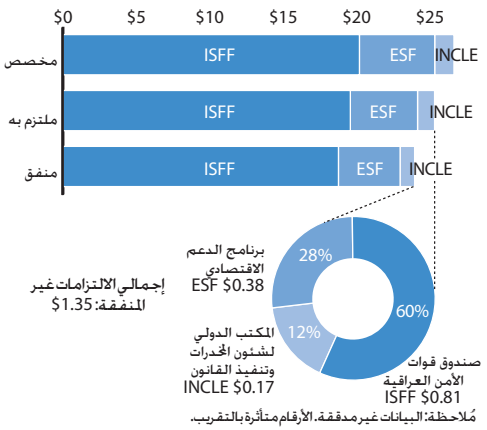

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: القانون العام 7-108؛ القانون العام 11-108؛ القانون العام 106-108؛ القانون العام 287-108؛ القانون العام 13-109؛ القانون العام 102-109؛ القانون العام 148-109؛ القانون العام 34-109؛ القانون العام 289-109؛ القانون العام 28-110؛ القانون العام 92-110؛ القانون العام 116-110؛ القانون العام 137-110؛ القانون العام 149-110؛ القانون العام 161-110؛ القانون العام 252-110؛ القانون العام 32-111؛ القانون العام 117-111؛ القانون العام 118-111؛ القانون العام 212-111؛ القانون العام 10-112؛ القانون العام 74-112؛ مكتب شئون الشرق الأدنى – العراق، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 28/9/2011، 25/9/2012، 1/10/2012، و2/10/2012؛ فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 1/10/2012؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام

الشكل 2.1
الالتزامات والنفقات من الصناديق الرئيسية الفعالة اعتباراً من 30/9/2012

بالمليون دولار

الصندوق	البرنامج	حالة الأموال: ملتزم بها	حالة الأموال: منفقة	التغير الفصلي: ملتزم بها	التغير الفصلي: منفقة
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)	تدعيم وزارة الدفاع	2,893.7	2,620.1	321.0	212.0
	تدريب وزارة الدفاع	722.8	698.3	32.3	35.1
	تدعيم وزارة الداخلية	662.9	622.7	29.8	29.8
	معدات وزارة الدفاع	5,326.8	5,227.2	29.2	32.2
	معدات وزارة الداخلية	2,026.4	1,945.3	12.9	51.8
	أخرى	7,936.2	7,648.2	0.5	0.1
	الإجمالي الفرعي	**19,568.9**	**18,761.9**	**425.7**	**360.9**
برنامج الدعم الاقتصادي (ESF)	مشروع أجيال لتدعيم التعليم الأساسي	19.0		19.0	
	مشروع الدعم الهرموني لتطوير الزراعة (HSAD)	10.0		10.0	
	مشاريع PRT/PRDC	618.4	590.7	5.0	5.0
	الديمقراطية والمجتمع المدني	265.5	243.1	1.8	5.5
	برنامج العمل المجتمعي	450.4	447.7		18.7
	مشروع النمو الاقتصادي للمحافظات تجارة	172.5	144.2		15.7
	مشروع الإصلاح الإداري ترابط	82.3	29.5		9.4
	برنامج تدعيم النظام الإداري	57.2	10.4		7.9
	برنامج تطوير الأعمال الزراعية إنماء	179.8	161.6		5.5
	أخرى	2,723.3	2,572.2	-3.1	18.9
	الإجمالي الفرعي	**4,578.3**	**4,199.3**	**32.7**	**86.5**
المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون (INCLE)	مستشاري الشرطة	710.2	620.6	102.7	61.9
	البرامج التأديبية	13.2	10.9	-0.5	7.8
	برامج العدل	9.5	4.7	-0.2	2.6
	مكافحة المخدرات	3.5	0.2	2.5	
	أخرى	419.1	352.3	1.0	0.9
	الإجمالي الفرعي	**1,155.4**	**988.8**	**105.5**	**73.2**
الإجمالي		**25,302.6**	**23,950.0**	**564.0**	**520.7**

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب.
المصادر: I-NEA، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 28/9/2011، 27/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012، 2/7/2012، 25/9/2012، 1/10/2012، و2/10/2012؛ فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 3/4/2012، 5/7/2012، و1/10/2012؛ السفارة الأمريكية-بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 5/10/2011، 4/1/2012، 3/4/2012، 3/7/2012، و1/10/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 2/4/2012؛ مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 10/7/2012، 16/0/2012؛ OUSD(C) رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 11/7/2012، و2/10/2012.

التزمت الوكالات الأمريكية بمبلغ 564 مليون دولار وأنفقت 521 مليون منها في هذا الفصل

مليون دولار وأنفقت 521 مليون دولار منها هذا الفصل[66]. لدى برنامج الدعم الاقتصادي والمكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون 453 مليون دولار في مخصصات غير منتهية الصلاحية وهي متاحة للالتزام بها لأنشطة جديدة، ولكن لا توجد أياً من أموال صندوق قوات الأمن العراقية متاحاً لالتزامات جديدة[67].

للاطلاع على حالة الصناديق الفعالة الثلاثة، أنظر الشكل 2.1 للمزيد من التفاصيل بشأن جميع الصناديق الرئيسية الخمسة، أنظر الملحق ج.

صندوق قوات الأمن العراقية

منذ عام 2005، وقد خصص الكونغرس 20.19 مليار دولار لصندوق قوات الأمن العراقية لدعم جهود وزارة الدفاع لتطوير المؤسسات العسكرية ومؤسسات الشرطة بالعراق[68]. بنهاية هذا الفصل، تم الالتزام بمبلغ 19.57 مليار دولار من هذه المخصصات وتم إنفاق 18.76 مليار دولار، وقد انتهت صلاحية كامل مبلغ 625 مليون دولار لم يتم الالتزام بها من أموال صندوق قوات الأمن العراقية. بالإضافة لذلك، فهناك 807 مليون دولار ملتزم بها من أموال صندوق قوات الأمن العراقية ولم يتم إنفاقها بعد[69].

كان صندوق قوات الأمن العراقية هو الصندوق الأكثر فعالية في هذا الفصل. فقد مثل حوالي 75% من الالتزامات الجديدة من ثلاثة صناديق رئيسية و69% من النفقات. تم الالتزام تقريباً بجميع مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية النهائية أثناء هذا الفصل. وهناك 1% فقط (9 مليون دولار) من بين المخصصات بقيمة 1.16 مليار دولار متبقية لم يتم الالتزام بها، وقد انتهت صلاحية هذا المبلغ. من بين 426 مليون دولار تم الالتزام بها من أموال صندوق قوات الأمن العراقية لهذا الفصل، تم الالتزام بثلاثة أرباعها (321 مليون دولار) لتدعيم وزارة الدفاع[70].

للاطلاع على حالة صندوق قوات الأمن العراقية، بما يشمل حساب تفصيلي بالالتزامات غير المنفقة، أنظر الشكل 2.2. للاطلاع على حالة والتغيير الفصلي في التزامات ونفقا صندوق قوات الأمن العراقية، وفقاً للوزارة، ومجموعة النشاط الفرعي، أنظر الجدول 2.2.

مثل صندوق قوات الأمن العراقية 75% من الالتزامات الجديدة من بين ثلاثة صناديق رئيسية و69% من النفقات.

الشكل 2.2

صندوق قوات الأمن العراقية: حالة الأموال، في 30/9/2012

بالمليون دولار

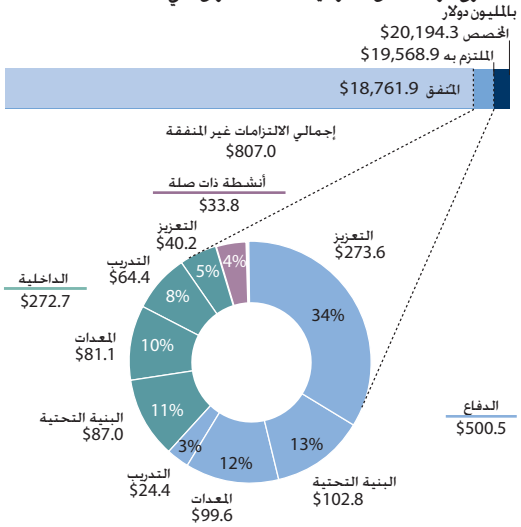

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: القانون العام 12-109، القانون العام 102-109؛ القانون العام 234-109؛ القانون العام 28-110؛ القانون العام 92-110؛ القانون العام 116-110؛ القانون العام 137-110؛ القانون العام 149-110؛ القانون العام 161-110؛ القانون العام 252-110؛ القانون العام 32-111؛ القانون العام 212-111؛ القانون العام 10-112؛ مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 2/10/2012.

الجدول 2.2

صندوق قوات الأمن العراقية: حالة الموال وفقاً للوزارة، ومجموعة النشاط الفرعي، في 30/9/2012

بالمليون دولار

الوزارة	مجموعة النشاط الفرعي	حالة الأموال: ملتزم بها	حالة الأموال: منفقة	التغير الفصلي: ملتزم بها	التغير الفصلي: منفقة
الدفاع	المعدات	5,326.8	5,227.2	29.2	32.2
	البنية التحتية	3,074.7	2,971.9		
	التدعيم	2,893.7	2,620.1	321.0	212.0
	التدريب	722.8	698.3	32.3	35.1
	الإجمالي الفرعي	**12,018.0**	**11,517.5**	**382.5**	**279.3**
الداخلية	التدريب	2,656.0	2,591.6		
	المعدات	2,026.4	1,945.3	12.9	51.8
	البنية التحتية	1,346.9	1,259.9		
	التدعيم	662.9	622.7	29.8	29.8
	الإجمالي الفرعي	**6,692.3**	**6,419.5**	**42.7**	**81.6**
متنوع	أنشطة ذات صلة	858.6	824.8	0.5	
المجموع		**19,568.9**	**18,761.9**	**425.7**	**360.9**

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: OUSD (C)، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 11/7/2012 و2/10/2012.

صندوق الدعم الاقتصادي

منذ عام 2003، وقد خصص الكونغرس ما يزيد على 5.13 مليار دولار لصندوق الدعم الاقتصادي لدعم برامج وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق لتحسين البنية التحتية، وأمن المجتمع، وتعزيز الديمقراطية، والمجتمع المدني، ودعم بناء القدرات، والتطوير الاقتصادي[71]. بنهاية هذا الفصل، هناك 4.58 مليار دولار من هذه المخصصات الإجمالية تم الالتزام بها، وهناك 4.20 مليار دولار تم إنفاقها، ونم بين 556 مليون دولار لم يتم الالتزام بها من أموال صندوق الدعم الاقتصادي، يوجد 260 مليون دولار انتهت صلاحيتها، لتترك 296 مليون دولار متاحة

الجدول 2.3
صندوق الدعم الاقتصادي: حالة الأموال، وفقاً للمجال، والبرنامج، اعتباراً من 30/9/2012

بالمليون دولار

المجال	البرنامج	حالة الأموال		التغير الفصلي	
		ملتزم بها	منفقة	ملتزم بها	منفقة
الأمن	استقرار المجتمع	619.0	615.1		
	مشاريع PRT/PRDC	618.4	590.7	5.0	5.0
	العمل المجتمعي	450.4	447.7		18.7
	نظم الحكم المحلية	434.6	433.9	-3.0	
	صندوق الاستجابة العاجلة PRT	286.5	283.2	0.2	0.2
	حماية أمن البنية التحتية	193.6	193.6	-0.1	
	تعزيز نظم الحكم	57.2	10.4		7.9
	الإجمالي الفرعي	**2,659.7**	**2,574.4**	**2.1**	**31.7**
السياسة	تطوير بناء القدرات الوطنية	309.4	308.6		
	الديمقراطية والمجتمع المدني	265.5	243.1	1.8	5.5
	اللاجئين العراقيين	95.0	95.0		
	نظم الحكم الاقتصادية 2. الإصلاحات السياسية والتنظيمية	83.9	83.9		
	الإصلاح الإداري ترابط	82.3	29.5		9.4
	بناء القدرات الوزارية	44.8	39.9		3.3
	دعم الانتخابات	40.4	21.7		1.9
	مكتب اتصال جرائم النظام الحكومي	33.0	28.5		0.2
	المراقبة والتقييم	13.7	10.0		0.7
	تصميم البرنامج والتعليم	0.1			
	الإجمالي الفرعي	**968.0**	**860.3**	**1.8**	**21.0**
الاقتصاد	تدعيم O&M	276.1	274.9		0.1
	إنماء لتطوير الأعمال الزراعية	179.8	161.6		5.5
	تجارة للنمو الاقتصادي للمحافظات	172.5	144.2		15.7
	الرعاية الصحية الأساسية	72.9	13.3		4.4
	التطوير المستهدف	60.4	51.9		0.2
	تطوير القطاع المالي	51.2	24.1		4.9
	بناء القدرات والتدريب الفني على مستوى المحطة	50.4	50.4		0.1
	ازدهار لتطوير القطاع الخاص	32.8	32.2		
	التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية	3.7	2.8		1.2
	أجيال لتعزيز التعليم الأساسي	19.0		19.0	
	الدعم الهرموني للتطوير الزراعي (HSAD)	10.0		10.0	
	الإجمالي الفرعي	**928.8**	**755.4**	**29.0**	**32.1**
	الدعم الشخصي	21.3	8.7		1.3
	صندوق السفير	0.5	0.4	-0.2	0.4
الإجمالي		**4,578.3**	**4,199.3**	**32.7**	**86.5**

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب.
المصادر: NEA-I، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 28/9/2011، 27/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012، 2/7/2012، 25/9/2012، 1/10/2012، و2/10/2012؛ فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 3/4/2012، 5/7/2012، و1/10/2012؛ السفارة الأمريكية-بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 5/10/2011، 4/1/2012، 3/4/2012، 3/7/2012، و1/10/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 2/4/2012.

الشكل 2.3

صندوق الدعم الاقتصادي: حالة الأموال، في 30/9/2012

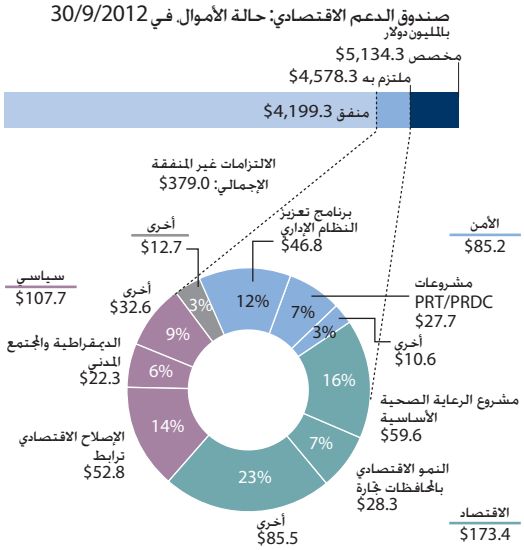

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: القانون العام 102-109، القانون العام 234-109؛ القانون العام 28-110؛ القانون العام 92-110؛ القانون العام 137-110؛ القانون العام 149-10؛ القانون العام 161-110؛ القانون العام 252-110؛ القانون العام 32-111؛ القانون العام 117-111؛ القانون العام 10-12؛ القانون العام 74-112؛ مكتب شئون الشرق الأدنى-العراق؛ رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 28/9/2011، 25/9/2012، 1/10/2012؛ و 2/10/2012؛ فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش

للالتزام بها لمشاريع جديدة. بالإضافة لذلك، فهناك 379 مليون دولار من أموال صندوق الدعم الاقتصادي تم الالتزام بها ولم يتم إنفاقها بعد[72].

بلغ إجمالي الالتزامات الجديدة من صندوق الدعم الاقتصادي لهذا الفصل 33 مليون دولار، وبلغ إجمالي النفقات 87 مليون دولار. يوجد مشروعين جديدين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – مشروع تعزيز التعليم الأساسي أجميال (19 مليون دولار) وبرنامج الدعم الهرموني للزراعة حصاد (10 مليون دولار) – مثلت 88% من التزامات صندوق الدعم الاقتصادي الجديدة. قاد برنامج العمل المجتمعي (19 مليون دولار) وبرنامج تجارة للتنمية الاقتصادية (16 مليون دولار) الطريق بمعظم نفقات صندوق الدعم الاقتصادي أثناء هذا الفصل[73].

للاطلاع على حالة التغير الفصلي في صندوق الدعم الاقتصادي وفقاً للمجال، والبرنامج، أنظر الجدول 2.3 للاطلاع على حالة صندوق الدعم الاقتصادي، بما يشمل تفصيل الالتزامات غير المنفقة، أنظر الشكل 2.3.

المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون

الشكل 2.4

المكتب الدولي لشئون المخدرات وتنفيذ القانون: حالة الأموال، في 30/9/2012

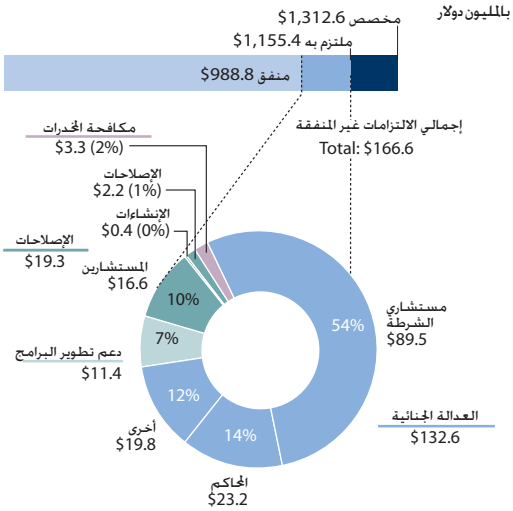

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: القانون العام 234-109؛ القانون العام 5-110؛ القانون العام 28-110؛ القانون العام 161-110؛ القانون العام 252-110ح القانون العام 32-111؛ القانون العام 117-111؛ القانون العام 212-111؛ القانون العام 10-112؛ القانون العام 74-112؛ المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

منذ عام 2006، وقد خصص الكونغرس مبلغ 1.31 مليار دولار لمكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون لاستخدامها في العراق من خلال وزارة الخارجية لدعم أنشطة سيادة القانون[74]. بنهاية هذا الفصل تم الالتزام بمبلغ 1.16 مليار دولار من هذه المخصصات، مع إنفاق 989 مليون دولار. وهناك قرابة 157 مليون دولار لم يتم الالتزام بها من أموال المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون متاحة للالتزام بها لمشاريع جديدة. بالإضافة لذلك، فهناك 167 مليون دولار من أموال المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون تم الالتام بها ولم يتم إنفاقها بعد[75].

مثلت فئة مستشاري الشرطة حوالي 97% من 103 مليون دولار في الالتزامات الجديدة لمكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون والتي تمت أثناء هذا الفصل. تم إنفاق ما يزيد على 73 مليون دولار من أموال المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون هذا الفصل – 85% (62% مليون دولار) منها تحت فئة مستشاري الشرطة[76].

للاطلاع على حالة المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، بما يشمل بيان للالتزامات غير المنفقة، أنظر الشكل 2.4. ولطلاع على حالة التغير

مثلت فئة مستشاري الشرطة 97% من 103 مليون دولار في المخصصات الجديدة للمكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون والتي تمت أثناء الفصل.

الجدول 2.4
المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون: حالة الأموال، وفقاً للقطاع، والبرنامج، في 30/9/2012
بالمليون دولار

المجال	البرنامج	حالة الأموال: ملتزم بها	حالة الأموال: منفقة	التغير الفصلي: ملتزم بها	التغير الفصلي: منفقة
القضاء الجنائي	مستشاري الشرطة	710.2	620.6	102.7	61.9
	الحاكم	109.3	86.1		
	النزاهة العامة	31.7	25.9		
	مستشاري سيادة القانون	26.1	18.9		
	قوات مهام الجرائم الكبرى	13.5	11.9		
	نزاهة القضاء	6.8	6.3		
	برامج القضاء	9.5	4.7	-0.2	2.6
	إطار العمل القانوني	2.5	2.5		
	الإجمالي الفرعي	**909.6**	**777.0**	**102.4**	**64.5**
البرامج التأديبية	الإنشاءات	83.7	83.3		
	المستشارين	98.2	81.6	1.0	0.8
	البرامج التأديبية	13.2	10.9	-0.5	7.8
	الإجمالي الفرعي	**195.1**	**175.8**	**0.5**	**8.6**
أخرى	تطوير ودعم البرنامج	47.3	35.8	0.1	0.2
مكافحة المخدرات	مكافحة المخدرات	3.5	0.2	2.5	
الإجمالي		**1,155.4**	**988.8**	**105.5**	**73.2**

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب.
المصادر: I-NEA، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 10/7/2012، و16/10/2012.

الفصلي في المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون وفقاً للقطاع والبرنامج، أنظر الجدول 2.4.

أموال أخرى

أتاح الكونغرس 9.02 مليار دولار لإعادة إعمار العراق عبر العديد من قنوات التمويل الأصغر.

صنفها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى ثلاثة فئات: برامج مساعدة أخرى (5.64 مليار دولار)، ومصروفات تشغيل متعلقة بإعادة الإعمار (2,94 مليار دولار)، والإشراف على إعادة الإعمار (445 مليون دولار)[77]. من بين أموال "المساعدات الأخرى"، فأكبر صندوقين لديهم تمويل لم يتم الالتزام به:

- مساعدات المهاجرين واللاجئين (MRA)- تم تخصيص 1.50 مليار دولار، منها 1.49 مليار دولار تم الالتزام بها، و1.34 مليار دولار تم إنفاقها، مع ترك 7 مليون دولار متاحة للالتزام باه لأنشطة جديدة. تم استخدام مساعدات المهاجرين واللاجئين من خلال مكتب السكان والاجئين والمهاجرين التابع لوزارة الخارجية لمساعدة اللاجئين العراقيين في الدول المجاورة والأفراد المشردين داخلياً في العراق[78].
- التمويل العسكري الأجنبي (FMF) – يوجد 850 مليون دولار تم تخصيصها، لم يتم الالتزام بأياً منها أو إنفاقه. تم إتاحة التمويل العسكري الأجنبي للمرة الأولى في العراق في العام المالي 2012، عندما لم يتيح الكونغرس مخصصات جديدة لصندوق قوات الأمن العراقية. الغرض من هذا البرنامج هو دعم التطور المستمر للجيش العراقي[79].

هناك 5.81 مليار دولار على الأقل (46%) من قنوات التمويل الأصغر تم الالتزام بها في 30 سبتمبر/أيلول 201، مع إنفاق 5.51 مليار دولار على الأقل (61%)[80]. ومع ذلك، فتقارير الوكالة غير متفقة مع العديد من الصناديق الأصغر ومن المحتمل أن هذه القيم تخفض من الالتزامات والنفقات الفعلية.

للاطلاع على نظرة عامة على جميع المخصصات الأمريكية التي تدعم إغاثة وإعادة إعمار العراق، أنظر الجدول 2.5.◆

تقارير الوكالة غير متفقة مع العديد من الصناديق الأصغر، ومن المحتمل أن هذه القيم تخفض من الالتزامات والنفقات الفعلية

الجدول 2.5
صناديق الاعتماد الأمريكية

بالملوين دولار

	القانون العام 7-108، القانون العام 11-108	القانون العام 106-108، القانون العام 287-108	القانون العام 13-109	ق. ع ّ 102-109. ق. ع 148-109، ق. ع. 234-109
	العام المالي2003	العام المالي2004	العام المالي2005	العام المالي2006
صناديق التمويل الرئيسية				
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF الأول والثاني)أ	2,475	18,389		
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)			5,490	3,007
صندوق دعم الاقتصاد (ESF)ب				1,469
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)ج		140	718	708
الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE)				91
المجموع الفرعي	**2,475**	**18,529**	**6,208**	**5,275**
برامج المساعدة الأخرى				
مُساعدات المهاجرين واللاجئين (MRA) ومساعدات الهجرة واللاجئين الطارئة (ERMA)	40			
تمويل الجيوش الأجنبية (FMF)				
صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF)د	801			
صندوق حرية العراق (نشاطات أخرى لإعادة الإعمار)هـ	700			
P.L 480 المساعدات الغذائية (الصك II وغير الصك II)	368		3	
هيئة مساعدات الكوارث العالمية (IDA) والهيئة العالمية لمساعدات الكوارث والمجاعات (IDFA)	24		7	
صندوق الديمقراطية (DF) وصندوق الديمقراطية وحقوق الإنسان (HRDF)				
مساهمات الولايات المتحدة في المنظمات الدولية (مساهمات CIO)				
صندوق حرية العراق (TFBSO)				
برامج عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة الإرهاب ونزع الألغام والبرامج التابعة لها (NADR)و				
وزارة العدل (DoJ)	37		6	11
صندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم (CSH)	90			
برامج التبادل الثقافي والتعليمي (ECA)				7
المساعدات الإنسانية والكارثية والمدنية الخارجية (OHDACA)	9	15	3	
المساعدة التقنية للشؤون الدولية				13
التدريب والتعليم العسكري الدولي (IMET)				
خدمات الشرطة القضائية الأمريكيةز			1	3
إذاعة الحرة العراقية		5		
المجموع الفرعي	**2,069**	**21**	**20**	**34**
نفقات التشغيل ذات الصلة بإعادة الإعمار				
سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)ح		908		
مكتب المشاريع والعقود (PCO)ط				200
مكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I)				
نفقات تشغيل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID OE)	21	38	24	79
دعم مكتب التعاون الأمني العراقي لوزارة الدفاع				
صندوق حرية العراق (التكاليف الإدارية لفرق إعادة إعمار المحافظات)				
المجموع الفرعي	**21**	**946**	**24**	**279**
عمليات الرقابة على إعادة الإعمار				
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)ي		75		24
وكالة التدقيق في العقود الدفاعية (DCAA)ك				16
مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام (DoS OIG)				1
مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمفتش العام (USAIDOIG)	4	2	3	
مكتب وزارة الدفاع للمفتش العام (DoD OIG)				5
المجموع الفرعي	**4**	**77**	**3**	**46**
الإجمالي	**4,569**	**19,573**	**6,255**	**5,634**

أ اعتمد الكونغرس في البداية 18.649 مليون دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق2. ولكن اعتمد 210 مليون دولار على أن يتم تحويلها إلى حسابات أخرى لبرامج في الأردن وليبيريا والسودان. وفي السنة المالية 2006 نقل الكونغرس ما يقرب من 10 مليون دولار إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من صندوق دعم الاقتصاد. وفي السنة المالية 2008 أبطل القانون العام 252-110 مبلغ 50 مليون دولار.

ب القانون العام 11-108 قدم 10 مليون دولار لإجراء تحقيقات في جرائم الحرب و40 مليون دولار لتسديد حساب صندوق دعم الاقتصاد لموارد تمويل الإمدادات والسلع والخدمات قبل الصراع في العراق.

ج عموماً لا يعتمد الكونغرس برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لبلد معين. وإنما إلى صندوق كل من العراق وأفغانستان. ذكر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق اعتمادات وزارة الدفاع إلى برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق باعتبارها اعتمادات.

د يشمل الأموال المحولة من صندوق حرية العراق (IFF).

هـ يشمل الأموال المخصصة لصندوق حرية العراق بموجب القانون العام 11-108. الصك الأول وتحويلها إلى أنشطة إعادة الإعمار باستثناء الأموال المحولة إلى صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية والتي تم تسجيلها ضمن هذا الصندوق.

و الـ 20 مليون دولار المذكورة للسنة المالية 2009 معتمدة بموجب القانون العام 8-111.

ز ذكرت وزارة العدل أن 24 مليون دولار توفرت بموجب القانون العام 118-111 والقانون العام 212-111.

ح باستثناء 75 مليون دولار للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام 106-108.

ط تمويل دعم إعادة الإعمار يقدم لأنشطة مكتب المشاريع والعقود (PCO) بموجب القانون العام 234-109 والقانون العام 28-110 لتقارير المؤتمر.

ي تشمل بيانات تمويل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تكاليف الأفراد. هذه التكاليف غير مشمولة في بيانات التمويل لوكالات المراقبة الأخرى.

ك ذكرت وكالة التدقيق في عقود وزارة الدفاع أنه تم توفير 1,98 مليون دولار في السنة المالية 2006 بموجب القانون العام 108-109.

العام المالي 2007	العام المالي 2008	العام المالي 2009	العام المالي 2010	العام المالي 2011	العام المالي 2012	إجمالي الاعتمادات	الملتزم به	النفقة	للنتهية
ق. ع. 289-109، ق. ع. 5-110، ق. ع. 28-110	ق. ع. 92-110، ق. ع. 116-110، ق. ع. 137-110، ق. ع. 149-110، ق. ع. 161-110، ق. ع. 25-110	القانون العام 252-110، القانون العام 32-111	القانون العام 117-111، القانون العام 118-111، القانون العام 212-111	القانون العام 10-112	القانون العام 74-112				
8,017	4,643	1,901	2,347	1,639	429	51,463	49,373	47,754	1,620
5,542	3,000	1,000	1,000	1,155		20,194	19,569	18,762	625
1,554	562	542	383	326	299	5,134	4,578	4,199	260
750	996	339	263	44		3,958	3,728	3,728	230
170	85	20	702	115	130	1,313	1,155	989	
8,017	4,643	1,901	2,347	1,639	429	51,463	49,373	47,754	1,620
78	278	260	316	280	249	1,501	1,494	1,339	
					850	850			
						801	801	801	
						700	680	654	
	24					395	395	395	
45	85	51	42	17		272	261	261	
190	75	1				266	266	262	
	38	30	33	33	44	179			
50	50	74				174	86	65	
19	16	36	30	30	32	163	62	62	
23	26	8	9	10	4	133	121	119	
						90	90	90	
5	7	7	7	8	5	46			
						27	27	10	
3						16	16	14	
1	2	2	2	2	2	11	9	6	
2	2	1				9	9	9	
						5	5	5	
416	602	468	440	380	1,187	5,638	4,323	4,093	
						908	832	799	
630						830			
					524	524			
37	41	48	52	51	54	446	320	286	
				129		129			
100						100			
767	41	48	52	180	578	2,937	1,152	1,085	
35	3	44	23	22	20	245	229	222	
14	14	13	24	30		111	111	111	
3	4	6	7	5	9	35			
3	7	4	7			29			
	21					26			
55	48	67	61	57	29	445	340	333	
9,256	5,333	2,484	2,900	2,256	2,223	60,483	55,187	53,265	1,620

المصادر: القانون العام. 7-108؛ القانون العام 11-108؛ القانون العام 106-108؛ القانون العام 287-108؛ القانون العام 109.13؛ القانون العام 102-109؛ القانون العام 148-109؛ القانون العام 34-109؛ القانون العام 289-109؛ القانون العام 28-10؛ القانون العام 92-110؛ القانون العام 116-110؛ القانون العام 137-110؛ القانون العام 149-110؛ القانون العام 161-110؛ القانون العام 252-110؛ القانون العام 32-111؛ القانون العام117-111؛ القانون العام 118-111؛ القانون العام 212-111؛ القانون العام 10-112، القانون العام 74-112؛ ABO، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 18/1/2012؛ BBG، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 7/3/2011؛ DCAA، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 4/10/2011؛ وزارة العدل. قطاع إدارة العدل. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 9/10/2012؛ وزارة العدل. PM، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 6/7/2011؛ وزارة الخارجية "تبرير الميزانية للكونغرس: المساعدة الأجنبية"، جداول الملخصات العام المالي -2009العام المالي 2011؛ وزارة الخارجية "ملخص الميزانية التنفذية الوظيفة 150 وبرامج دولية أخرى، العام المالي 2013"، صفحة 173؛ DRL، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 9/7/2012؛ ECA، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 14/4/2010؛ OMD، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 21/6/2012؛ INL، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 16/10/2012؛الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "القروض والمنح الأمريكية الخارجية [غرين بوك]" 2008، gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?_program=/eads/gbk/countryReport&unit=N. تم الدخول إليها في 15/4/2010؛ الخزانة الأمريكية، OTA، "مكتب استعراض المساعدة الفنية"، 30/12/2005، /ustreas.gov/offices/internationalaffairs/assistance . تم الدخول إليها في 16/10/2009؛ TFBSO، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 4/1/2011؛ تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 007-11، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1: تقرير بشأن المخصصات، والنفقات، والأموال الملغاة"، 28/12/2010؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 12/1/209، 8/4/2009، 2/10/2012، و15/10/2012؛ السفارة الأمريكية-بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 3/10/2009، 5/10/2011، 4/1/2012، 3/4/2012، 3/7/2012، و1/10/2012؛ NEA-I، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 4/10/2012، 6/10/2010، 15/4/2011، 28/9/2011، 20/9/2012، 27/9/2012، 25/9/2012، 1/10/2012، 2/10/2012، و2/10/2012؛ OUSD(C)، "كلب الميزانية من وزارة الدفاع الأمريكية العام المالي 2012"، نظرة عامة، 2/2012، صفحة 66، ورداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 14/10/2010، و2/10/2012؛ فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 6/10/2008، و1/10/2012.

تمويل العراق

في 30 سبتمبر/أيلول 2012، قدمت العراق 138.08 مليار دولار لعمليات الإغاثة وإعاد الإعمار عبر سلطة التحالف المؤقتة مع إنفاق أموال العراق في العام 2003-2004 (12.07 مليار دولار) وكانت الميزانيات الرأسمالية الحكومية السنوية لحكومة العراق في الفترة 2003-2012 (126.01 مليار دولار)[81]. يشمل هذا الإجمالي 31.88 مليار دولار تم تقديمها للميزانية الرأسمالية لحكومة العراق للعراق للعام المالي 2012 والتي تعمل بالتزامن مع العام الميلادي[82]. وبالرغم من أن مجلس الوزراء قد اعتمد ميزانية تكميلية بقيمة 9.33 مليار دولار مقترحة في 3 يوليو/تموز 2012[83]، لم يعتمدها مجلس الوزراء[84].

عائدات النفط

ميزانية 2012 العراقية بقيمة 100.45 مليار دولار تفترض أن عائدات النفط في عام 2012 ستكون بإجمالي 80.67 مليار دولار يعتمد هذا المبلغ على السعر المتوقع بـ 85 دولار للبرميل من النفط الخام ومتوسط حجم الصادرات 2.6 مليون برميل في اليوم[85]. وبالرغم من أن اصادرات ظلت أدنى من حجم الصادرات المستهدف أثناء التسعة أشهر الأولى من العام وفقاً لبيانات الخزانة الأمريكية، إلى أن المتوسط الشهري لسعر النفط لم ينخفض عن 90.31 دولار للبرميل، وهو ما كان يكفي ويزيد عن العجز في حجم الصادرات (أنظر الشكل 2.5). أثناء التسعة أشهر الأولى من العام 2012، تلقت حكومة العراق 62.79 مليون دولار من عائدات النفط. كان ذلك يمثل زيادة قدرها 12% عن نفس الفترة في العام 2011، عندما وصلت إجمالي عائدات النفط 56.07 مليار دولار[86]. بينما مثلت 20.73 مليار دولار من عائدات النفط هذا الفصل واحدة من أعلى الإجماليات منذ العام 2003، وقد انخفض المبلغ عن الرقم القياسي للفصل السابق عند 22.78 مليار دولار[87].

مسودة ميزانية عام 2013

في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2012، اعتمد مجلس الوزراء مسودة ميزانية حكومة العراق لعام 2013 بإجمالي 118.4 مليار دولار – وهي تزيد بنسبة 18% عن ميزانية عام 2012. تضع مسودة الميزانية 102.3 مليار دولار عائدات، تعتمد في معظمها على تقديرات سعر النفط بسعر 90 دولار للبرميل ومعدل صادرات تقديري عند 2.9 مليون برميل في اليوم. يمثل ذلك زيادة بمقدار 5 دولار (6%) للبرميل في السعر و0.3 مليون برميل في اليوم (12%) في حجم الصادرات عن التقديرات المستخدمة لدعم ميزانية حكومة العراق للعام 2012. سيتم تجنيب 60% من الميزانية تقريباً للتكاليف التشغيلية بينما سيتم تجنيب الباقي 40% (47.2 مليار دولار) للنفقات الرأسمالية. تواجه مسودة الميزانية عجز بقيمة 16.1 مليار دولار، وفقاً لمسودة الميزانية، فسيتم تغطية هذا العجز عبر مخصصات ميزانية العام 2012 التي لم يتم إنفاقها، والاقتراض الداخلي والخارجي، وعائدات النفط الإضافية التي قد تحدث بسبب زيادة في أسعار أو صادرات النفط. ولاتزال مسودة الميزانية بانتظار الاعتماد من خلال مجلس النواب[88].

أثناء الأشهر التسعة الأولى من العام 2012، تلقت حكومة العراق 62.79 مليار دولار من عائدات النفط. كان ذلك يمثل زيادة قدرها 12% عن نفس الفترة في عام 2011.

الشكل 2.5

حجم، وسعر، وإيرادات صادرات النفط الخام الشهرية، 1/2012 – 9/2012

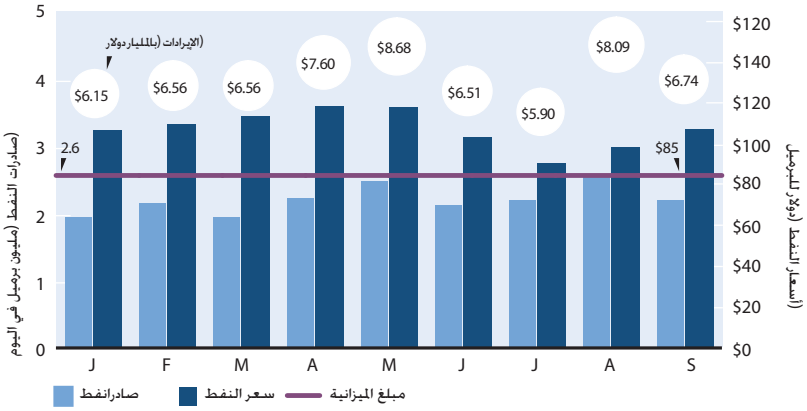

مُلاحظة: أحجام الصادرات الشهرية الظاهرة في الشكل تعتمد على البيانات التي قدمتها وزارة الخزانة الأمريكية وتختلف اختلافاً طفيفاً عن أحجام الصادرات التي أشارت إليها وزارة النفط التابعة لحكومة العراق والمستخدمة في أماكن أخرى من هذا التقرير. إيرادات النفط تستثني 5% من إجمالي عائدات صادرات النفط التي تم دفعها كتعويضات عن الحرب للكويت.

المصادر: حكومة العراق، مجلس النواب، "قانون الميزانية العامة لجمهورية العراق الفيدرالية للعام المالي 2012"، 23/2/2012، www.parliament.iq/. تم الإطلاع في 23/2/2012؛ الخزانة الأمريكية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 16/10/2012.

الدعم الدولي

اعتمد صندوق النقد الدولي في هذا الفصل تمديد قدره 7 أشهر لمبلغ 3.58 مليار دولار بانتظار الترتيب مع حكومة العراق.

يشمل الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق مساعدات تطوير ثنائية ومتعددة الأطراف في صورة قروض ومنح. ظلت تعهدات المانحين بدون تغير منذ 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، بإجمالي 18.02 مليار دولار: 5.26 مليار دولار منها في صورة منح، و12.77 مليار دولار في صور قروض. تصل إجمالي التزامات المانحين 13.75 مليار دولار: 6.51 مليار دولار في صورة منح، و7.24 مليار دولار في صورة قروض[89].

اليابان هي أكبر الدول المانحة (غير أمريكية)، وقد التزمت بمبلغ 5.82 مليار دولار، معظمها قروض[90]. وجاء الاتحاد الأوروبي كثاني جهة مانحة ثنائية بمبلغ 840 مليون دولار التزمت بها عبر منح. كما التزم الاتحاد الأوروبي أيضاً بإجمالي 774 مليون دولار للصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق (IRFFI)، وهو صندوق متعدد الأطراف تم تأسيسه في عام 2003 لمساعدة مصادر القنوات المانحة لجهود إعادة إعمارا لعراق[91].

وتأتي مساعدات التطوير متعدة الجهاز في صورة التزامات قروض ومنح من البنك الدولي، والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، بإجمالي 4.32 مليار دولار في 30 سبتمبر/أيلول 2012[92].

اعتمد صندوق النقد الدولي في هذا الفصل تمديداً مقداره 7 أشهر (حتى فبراير/شباط 2013) لمبلغ 3.58 مليار دولار في ترتيبات معلقة مع حكومة العراق. الترتيبات المعلقة هي أداة إقراض فعالة. كان من المقرر في البداية أن تنتهي صلاحيتها في فبراير/شباط 2012 وتم تمديدها فيما بعد حتى يوليو/تموز 2012. وبالرغم من العجز المتوقع بالميزانية، إلا أن حكومة العراق لم تحتاج حتى الآن للسحب من الترتيبات المعلقة، قد يكون ذلك بصفة أساسية بسبب عدم قدرتها على إنفاق نسبة كبيرة من الميزانيات الرأسمالية لاوزارية، مما نتج عنه فائض سنوي[93]. وفقاً لصندوق النقد الدولي، سيعطي التمديد حكومة العراق وقتاً إضافية لتنفيذ تدابير السياسة المطلوبة لإتمام مراجعات صندوق النقد الدولي المجتمعة الثالثة والرابعة لتقدم العراق في هذه المجالات[94].

للإطلاع على معلومات بشأ الأهداف الرئيسية للترتيبات، أنظر القسم الفرعي الاقتصاد من هذا التقرير.

للمزيد من الصور الشاملة للتعهدات والالتزامات، وفقاً لنوع المساعدة والمانح، أنظر الشكل 2.6.◆

الشكل 2.6

المنح والقروض الدولية، وفقاً لنوع المساعدة، والحالة، والمانح في 30/9/2012

بالمليار دولار

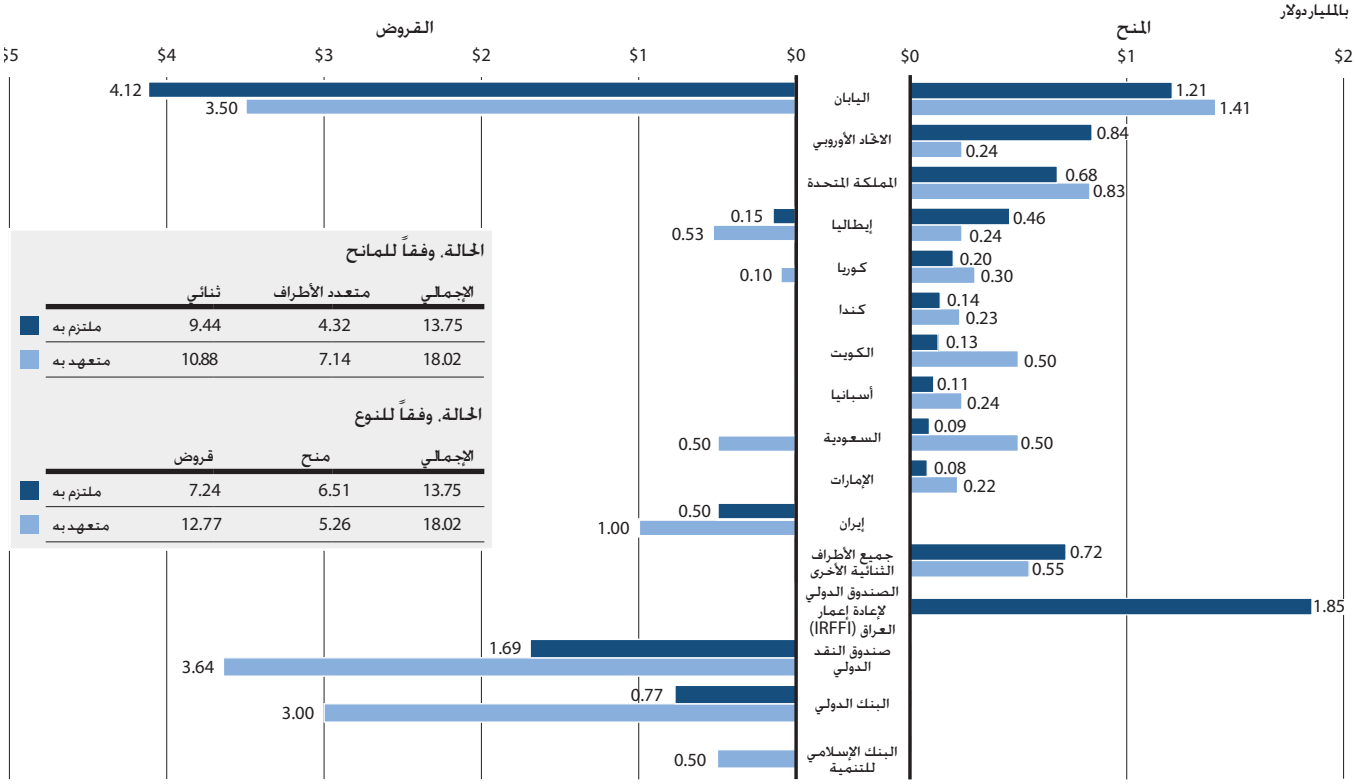

الحالة، وفقاً للمانح

	الإجمالي	متعدد الأطراف	ثنائي
ملتزم به	13.75	4.32	9.44
متعهد به	18.02	7.14	10.88

الحالة، وفقاً للنوع

	الإجمالي	منح	قروض
ملتزم به	13.75	6.51	7.24
متعهد به	18.02	5.26	12.77

ملحوظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب. الالتزامات الثنائية الأطراف باستثناء إيداعات الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق قد تختلف المبالغ عن الأرباع السنوية السابقة بسبب التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

المصادر: مكتب شئون الشرق الأدنى-العراق؛ رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/4/2011، 7/4/2011، و12/7/2011؛ الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق، البنك الدولي. "عمليات البنك الدولي في العراق". 31/12/2011، siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/DatasheetDecember2011.pdf. تم الإطلاع في 16م3/2012؛ سفارة اليابان في العراق، بيان صحفي. "توفير قروض الين إلى العراق". 29/5/2012؛ www.iraq.emb-japan.go.jp/Press_Releases/Press_Release_2012No13.html. تم الإطلاع في 26/6/2012.

البرامج التي تمولها الولايات المتحدة في العراق

البعثة الأمريكية في العراق 28

البرامج المدنية 32

برامج الدفاع 50

الباب

3

البعثة الأمريكية في العراق

مجمع المحكمة العليا الذي بمساحة 104 فدان في منطقة بغداد الدولية هو أكبر سفارة أمريكية في العالم[95]. هناك ثلاثة قنصليات تدار من خلال وزارة الداخلية لتمد الوجود الدبلوماسي للسفارة إلى المحافظات. تم إغلاق منشأة القنصلية الأمريكية في كركوك في هذا الفصل، مع إلحاق عمليات وأفراد هذه القنصلية الآن بالعاملين بقنصلية أربيل في مركز أربيل للدعم الدبلوماسي. القنصلية الثالثة في البصرة[96].

تشمل آثار الحكومة الأمريكية في العراق مواقع أخرى يديراه مكتب التعاون الأمني-العراق في بغداد، وتكريت، وتاج، وبيسمايا، وأم القصر. سجلت وزارة الخارجية جميع مواقع مكتب التعاون الأمني العراقي لنقلها إلى سيطرة حكومة العراق بنهاية العام المالي 2013 [97]، حيث بحلول ذلك الوقت من من المتوقع أن ينتقل الأفراد الضروريين في مكتب التعاون الأمني العراقي من ملحق المساعدة الأمنية (والذي كان يسمى سابقاً الاتحاد 3) إلى مجمع المحكمة العليا. ومن الممكن أن ينتقل أفراد مكتب التعاون الأمني-العراق الآخرين إلى مواقع أخرى تخضع لسيطرة حكومة العراق في أنحاء العراق، ذلك إذا كان هناك وجود دائم مطلوب لمكتب التعاون الأمني العراقي في هذه المواقع[98]. للمزيد بشأن نقل مكتب التعاون الأمني العراقي، أنظر القسم الفرعي برامج الدفاع فيما بعد في هذا التقرير.

تخضع البعثة لأمريكية في العراق الآن لقيادة السفير روبرت ستيفين بيكروفت، والذي حلف اليمين كسفير أمريكا إلى العراق في مراسم التعيين في السفارة في 11 أكتوبر/تشرين الأول. وفي 22 سبتمبر/أيلول، أي بعد أقل من أسبوعين من إعلان الرئيس باراك أوباما رغبته في تعيين بيكروفت كسفير أمريكا في العراق، أكد مجلس الشيوخ الأمريكي التعيين. وكعضو وظيفي في قسم الخدمات الأجنبية الكبرى، خدم بيكروفت كنائب رئيس البعثة في السفارة الأمريكية في بغداد منذ شهر يوليو/تموز 2011، وكقائم بالأعمال منذ شهر يونيو/حزيران 2012. وقبل تعيينه في بغداد، كان السفير الأمريكي إلى الأردن في الفترة من 2008 حتى 2011. وقبل ذلك في حياته الوظيفية، شغل العديد من المناصب في السفارات الأمريكية في المملكة العربية السعودية، وسوريا[99].

الحكومة الأمريكية وأفراد المتعاقدين

في جلسة الاستماع عند اعتماده أمام مجلس الشيوخ، قال السفير بيكروفت بأنه يستمر في "عملية مسار الانزلاق"، والتي بدأها سلفه السفير جيمس جيفري، في وقت مبكر من العام 2012. وأشار قائلاً "لقد حققنا اختصارات كبرى في دعم التعيين والمتعاقدين وسنخفض من بصمتنا بدون إضعاف بعثتنا أو أمننا". وفقاً للسفير، فقد خفضت البعثة الأمريكية من عدد أفرادها بما يزيد على 2,000 فرد منذ بداية العام. وقد وصلنا الآن إلى مكان ما بين 13,000 و14,0000 فرد في العراق، لينخفض من 16,000 فرد"[100].

ومع ذلك، أشارت السفارة الأمريكية في بغداد إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن هناك 16,035 فرد كانوا يدعمون البعثة الأمريكية في العراق في نهاية هذا الفصل:[101]

- 1,075 من الموظفين المدنيين بالحكومة الأمريكية، 55 منهم كانوا معينين مؤقتين "3161".

سجلت وزارة الخارجية جميع مواقع مكتب التعاون الأمني العراقي لتحويلها إلى سيطرة حكومة العراق بحلول نهاية العام المالي 2013.

مقر القنصلية الأمريكية في أربيل، سبتمبر/أيلول 2012.

البيانات المقدمة من السفارة تُظهر أن عدد أفراد متعاقدي الأمن قد انخفض بمقدار الثلث على مدار الفصل.

- 14,960 من أفراد المتعاقدين (أمريكيين، وعراقيين، ومواطنين من دول أخرى)، 3,836 منهم كانوا يوفرون خدمات الأمن.

أشار مكتب التعاون الأمني العراقي إلى أن هناك 240 من الأفراد العسكريين كانوا يدعمون أيضاً الجهود الأمريكية في العراق[102].

الجدول 3.1
أفراد الحكومة الأمريكية والمتعاقدين في العراق، على النحو المقدم به التقارير من السفارة ومكتب التعاون الأمني العراقي في 7/2012 مقابل 10/2012

التصنيف	النوع	7/1/2012	10/1/2012	التغير الفصلي
موظفي الحكومة الأمريكية	مدني	1,235	1,075	-160
	عسكري	178	240	62
	الإجمالي الفرعي	**1,413**	**1,315**	**-98**
المتعاقدين	دعم البرنامج	8,035	11,124	3,089
	الأمن	5,737	3,836	-1,901
	الإجمالي الفرعي	**13,772**	**14,960**	**1,188**
إجمالي العاملين		**15,185**	**16,275**	**1,090**

مُلاحظة: يشمل الأفراد المدنيين من الحكومة الأمريكية هؤلاء الموظفين الدائمين والمؤقتين ("3161").

المصدر: السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة عمار العراق بتاريخ 6/7/2012، 1/10/2012، و5/10/2012؛ **مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة عمار العراق بتاريخ 17/7/2012، و2/10/2012.**

الجدول 3.2
أفراد المتعاقدين والممنوحين في العراق، على النحو المقدم به التقارير من قاعدة بيانات SPOT في 7/2012 مقابل 10/2012

الوكالة	الجنسية	7/2/2012	10/8/2012	التغير الفصلي
وزارة الدفاع	أمريكي	2,331	2,218	-113
	عراقي	1,919	1,690	-229
	مواطن دولة أخرى	4,637	4,495	-142
	الإجمالي الفرعي	**8,887**	**8,403**	**-484**
وزارة الخارجية	أمريكي	2,206	2,040	-166
	عراقي	58	48	-10
	مواطن دولة أخرى	1,201	2,066	865
	الإجمالي الفرعي	**3,465**	**4,154**	**689**
مواطنين آخرين	أمريكي	66	59	-7
	عراقي	1	1	0
	مواطن دولة أخرى	58	44	-14
	الإجمالي الفرعي	**125**	**104**	**-21**
إجمالي العاملين		**12,477**	**12,661**	**184**

المصدر: وزارة الدفاع OUSD (AT&L)، دعم برنامج SPOT، رداً على طلبات لابيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 2/7/2012، و15/10/2012.

يقارن الجدول 3.1 بين مستويات الأفراد المقدم بها تقارير إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بنهاية الفصل السابق مع المستويات المقدم بها تقارير هذا الفصل. وفقاً للبيانات المقدمة من السفارة، يظهر أن إجمالي عدد أفراد المتعاقدين قد ارتفع بحوالي 9% خلال فترة الثلاثة أشهر.

وضحت السفارة أن عدد المتعاقدين في شهر يوليو/تموز كان في الواقع أعلى من المشار إليه لأن رقم شهر يوليو/تموز قد أسقط الموظفين ذوي الجنسية الوطنية لدى المتعاقدين. كما أظهرت البيانات المقدمة من السفارة أيضاً أن عدد أفراد متعاقدي الأمن قد انخفض بمقدار الثلث على مدار الفصل. قالت السفارة بأن هناك سببين لهذا الانخفاض:[103]

- عمل المكتب الأمني الإقليمي بفعالية على تخفيض عدد متعاقدي الأمن الخاص بمقدار 20%.
- إغلاق المنشآت الأمريكية في كركوك وفي ملحق شرطة بغداد، إلى جانب تعيين المواطنين المحليين في أربيل، مما أدى إلى تخفيض الحاجة لمتعاقدي الأمن.

وفقاً لقاعدة بيانات التعقب المتزامن قبل وأثناء التشغيل، فهناك 12,661 موظف من أفراد متعاقد بتمويل أمريكي يضمنون الدعم لوكالات الحكومة الأمريكية في العراق وذلك في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2012[104]. يبدو أن هذا العدد متوافق مع مستوى الأفراد المشار إليه من خلال السفير بيكروفت، ولكنه يقل بحوالي 2,300 فرد عن العدد المقدم به تقرير من السفارة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. قاعدة بيانات التعقب المتزامن هي قاعدة البيانات العامة المصممة من خلال وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ليتم استخدامها كنظام لتسجيل العقود القانونية المطلوبة، وصكوك التمويل، ومعلومات الأفراد في العراق وأفغانستان. أصدرت الوكالات الثلاثة توجيهات تطلب من المتعاقدين إدخال معلومات تكليفية[105]. للإطلاع على بيانات قاعدة بيانات التعقب المتزامن بشأن المتعاقدين والممنوحين وفقاً للوكالة والمنشأ الوطني، أنظر الجدول 3.1. لا يمكن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق توضيح التناقض بين بيانات قاعدة بيانات التعقب المتزامن وبيانات السفارة.

لعكس الصعوبة في تثبيت عدد الأفراد في العراق، قدم مكتب التعاون الأمني العراقي تقريره إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2012، بأن لديه إشراف وظيفي على 6,200 من الأفراد العسكريين، والمدنيين من وزارة الدفاع، وأفراد المتعاقدين بنهاية هذا الفصل[106].

ولكن في 15 أكتوبر/تشرين الأول (ربما جزئياً كنتيجة لإغلاق النمشآت في كركوك)، نقح مكتب التعاون الأمني العراقي هذا العدد إلى 4,339.[107] وعلى النقيض، فقد قال تقرير قاعدة بيانات التعقب المتزامن بأن هناك ما يزيد على 8,400 من متعاقدي وزارة الدفاع في العراق في 8 كتوبر/تشرين الأول[108].

من LOGCAP إلى BLISS

في هذا الفصل، أعلنت وزارة الخارجية عن نيتها تجاه منح عقد جديد في أوائل أبريل/نيسان 2013 لتوفير خدمات دعم الحياة، واللوجستيات، والعمليات، والصيانة في السفارة الأمريكية في بغداد والنمشآت الدبلوماسية الأمريكية الأخرى في العراق. يتم تقديم الخدمات وفقاً للعقد المقترح بغداد لخدمات دعم الحياة (BLISS) والذي من شأنه استبدال تلك الخدمات المقدمة حالياً تحت برنامج وزارة الدفاع لزيادة اللوجستيات المدنية (LOGCAP) ووكالة لوجستيات الدفاع، مثل:[109]

- عمليات خدمات الأغذية بما يشمل جميع جوانب تصميم القوائم؛ والتنبؤ بالمتطلبات؛ وطلب الطعام من المزودين المحليين، والإقليميين، وحول العالم؛ وعمليات التخزين الجاف والبارد؛ وإنتاج الثلج، والمياه غير المعبأة.
- عمليات مكافحة الحريق بما يشمل التحطم والإنقاذ في مهابط الهليكوبتر.
- صيانة المراحيض، ومناطق غسيل الأيدي.
- معالجة والتخلص من النفايات الطبية، بما يشمل عمليات حرق القمامة.
- خدمات الغسيل الطبي.
- الخدمات الترفيهية.
- خدمات البريد والتسليم.
- شارات ولافتات السيارات.
- عمليات الوقود ذات الأحجام الكبيرة، بما يشمل الرقابة على المخزون/الرقابة من المصادر المحلية، الطلب، إدارة الاستلام، وإدارة المشروع.

الخدمات المقدمة بموجب العقد من شأنها دعم أفراد الحكومة الأمريكية، والوحدات العسكرية، والمتعاقدين المفوضين الذين يدعمون رئيس البعثة[110].

رقابة مشاريع إعادة الإعمار بعد إغلاق مكتب الشراكة الإستراتيجية بالعراق (ISPO)

كان مكتب الشراكة الإستراتيجية بالعراق (ISPO)، والذي حل محل مكتب مساعدة التحول العراقي في مايو/آيار 2010 مسؤولاً عن الإشراف على العديد من مشاريع إعادة الإعمار الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق الدعم الاقتصادي، وقد تم إلغاؤه في 1 أغسطس/آب 2012. تم تحويل الموظفين الثلاثة المتبقين بمكتب الشراكة الإستراتيجية بالعراق إلى القسم الاقتصادي بالسفارة، والذي يوفر الآن جميع التوجيهات للمشاريع الجارية التي تخضع لاختصاص مكتب الشراكة الإستراتيجية بالعراق. القسم الاقتصادي مسؤول عن التحويل الرسمي للأصول الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والأصول الممولة من مكتب الدعم الاقتصادي إلى وزارة التخطيط بحكومة العراق وتحديد ما إذا كانت المشاريع الجارية يجب تخفيض نطاقها أو إنهاؤها[111].

الإشراف اليومي على المشاريع المنفردة الجارية هو مسؤولية قطاع الشرق الأوسط بفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة.[112] أشار فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة إلى أن إغلاق مكتب الشراكة الإستراتيجية بالعراق لم يؤثر في مسؤولياته عن الأنشطة الجارية والمخططة في العراق بتمويل من صندوق الدعم الاقتصادي، ولكن العاملين به في قطاع الشرق الأوسط بمكتب منطقة العراق وفي وينشستر، بفيرجينيا، ينسقون الآن الأعمال الممولة من وزارة الخارجية في العراق مع العاملين بالقسم الاقتصادي[113].

بينما يكون القسم الاقتصادي مسؤولاً عن التحويل الرسمي للأصول على المستوى الوطني، فإن فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة مسؤول عن التحويل المحلي للمشاريع المنجز إلى المستخدم النهائي بحكومة العراق. وفقاً لسياسة فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة بشأن لاضمان والتحويل، ينوي مكتب منطقة العراق إجراء ضمان فحوصات في أربعة وتسعة شهور بعد إتمام الإنشاء، وفقاً لفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، فهذه الفحوصات غير إجبارية، ولكن هدف مكتب منطقة العراق هو القيام بها على مدار الفترات الزمنية المطلوبة وفقاً للظروف الأمنية في وقت الفحوصات المحددة وإتاحة الفرق الأمنية للمتعاقد أو أفراد ضمان الجودة العراقيين للقيام بالزيارات. أشار فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة إلى أنها لم تحصل على تمويل لأداء استدامة الزيارات الميدانية للمشاريع التي تم إتمامها، إلا كجزء من عملية فحص الضمان[114].

للإطلاع على تفاصيل بشأن مشاريع إعادة الإعمار التي تم إتمامها مؤخراً، والجارية بتمويل من صندوق الدعم الاقتصادي، أنظر إلى القسم الفرعي برامج الدفاع من هذا التقرير.

أشار فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة في تقاريرها إلى أنها لم يتم تمويلها لأداء عمليات الاستدامة في الزيارات الميدانية عند إتمام المشاريع، فيما عدا كجزء من عمليات فحص الضمان.

إتفاقية إطار العمل الإستراتيجي

أشارت السفارة إلى أنه قد تم عقد ثلاثة لقاءات في هذا الفصل كجزء من التنفيذ الجاري لاتفاقية إطار العمل الإستراتيجي الأمريكية-العراقية، والتي تم توقيعها بين الولايات المتحدة وحكومة العراق في نوفمبر/تشرين الثاني 2008. توفر اتفاقية إطار العمل الإستراتيجي الأساس للعلاقة الثنائية بين البلدين. تشمل القضايا التي تغطيها اتفاقية إطار العمل الإستراتيجي العلاقات السياسية والدبلوماسية، والدفاع، والأمن، والتجارة، والتمويل، والطاقة، والقضاء، وقضايا تنفيذ القانون، والخدمات، والعلوم، والثقافة، والتعليم، والبيئة. للجنة التنسيق العليا المشتركة بين الولايات المتحدة وحكومة العراق المسؤولية الكاملة على اتفاقية إطار العمل الإستراتيجي، بينما يتم إدارة أعمال تنفيذ الافاقية من خلال سبعة لجان تنسيق مشتركة لقطاعات متخصصة[115].

التقت لجان التنسيق المشتركة السياسية والدبلوماسية في وزارة الشؤون الخارجية العراقية في بغداد في 2 سبتمبر/أيلول، بقيادة وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، والسفيرة إليزابيث جونز، مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى.

تعهد الممثلون الأمريكيون بمساعدة العراق في تنفيذ الانتخابات المحلية عام 2013 والوطنية عام 2014.

ناقش الوفد الجهود الدولية لمعالجة الأزمة الجارية في سوريا واكتشاف مجالات التعاون المحتملة، وبخاصة في القضايا الإنسانية والمشورة الفنية بشأن أمن الحدود. قال كلا الجانبين أنهم ظلوا ملتزمين تماماً تجاه "التحول السياسي بقيادة سورية بقيادة نظام سياسي متعدد يمثل رغبة الشعب السوري". وفي موضوعات أخرى، كرر الممثلين الأمريكيين قولهم بان الولايات المتحدة متلزمة بالعمل مع كلاً من العراق والكويت لحل القضايا المتبقية فيما يتعلق بإقرارات ميثاق الأمم المتحدة السبعة المفروضة على العراق في أعقاب غزوها للكويت عام 1990، وتعهدوا بمساعدة العراق في تنفيذ انتخابات المحليات عام 2013، والانتخابات الوطنية عام 2014.[116]

كما أشارت السفارة أيضاً إلى أنه قد تم لقاء بين مجموعتين من لجان تنسيق العمل لامشتركة في بغداد في هذا الفصل. التقت مجموعة العمل المشتركة لتنسيق الطاقة في 30 يوليو/تموز لمراجعة التطورات الجارية في قطاع النفط والغاز بالعراق (بما يشمل حالة الجهود لإزالة العقبات التي تمنع صادرات لانفط من مواكبة وتيرة زيادة الإنتاج)، والتقت مجموعات عمل تنسيق الدفاع والأمن في 17 سبتمبر/أيلول[117].◆

البرامج المدنية

وزارة الخارجية

مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون

يدعم مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون (INL) برامج سيادة القانون المصممة لمساعدة هيئات تنفيذ القانون، والمحاكم، ومؤسسات مكافحة الفساد التابعة لحكومة العراق. في 30 سبتمبر/أيلول 2012، تم تخصيص 1.31 مليار دولار من حساب المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون وتم الالتزام بـ 1.16 مليار دولار للبرامج في العراق، تم إنفاق 85% منها (989 مليون دولار)[118].

في 30 سبتمبر/أيلول، أشار مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون إلى أنه لديه 105 فرد في العراق، بما يشمل 31 عراقي[119]. يوفر الجدول 3.3 معلومات بشأن مهامهم.

برنامج تطوير الشرطة

برنامج تطوير الشرطة التابع لمكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون الغرض منه مساعدة العراق على تحسين قدراتها في مكافحة الجريمة والإرهاب مع تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. بالاشتراك مع حكومة العراق، يسعى برنامج تطوير الشرطة لإعداد وزارة الداخلية وقوات الشرطة العراقية لاتخاذ الدور الريادي في الحفاظ على الأمن الداخلي بالعراق[120].

الخطة الرئيسية لمكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون لبرنامج تطوير الشرطة توصرت برنامج به 350 مستشار خبير[121]. واستجابة لتدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ونتائج مراجعة برنامج أول ستة أشهر، ورغبة وزارة الداخلية، تم إعادة تعيين نطاق برنامج تطوير الشرطة، وتم تطوير البرنامج الجديد (يشار إليه على نحو غير رسمي ببرنامج تطوير الشرطة رقم 2 "PDP2"[122]).

تخفيض متطلبات برنامج تطوير الشرطة ترك أموال مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون للعام المالي 2012 متاحة لإنفاقها في العام المالي 2013 وخفضت الحاجة لتمويل إضافي في العام المالي 2013. طلب مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون في البداية 703.1 مليون دولار لبرنامج تطوير الشرطة في العام المالي 2013، ولكنه أبلغ الكونغرس في هذا الفصل بأنه قد خفض متطلباته إلى 149,6 مليون دولار — وهو يمثل 21% من المبلغ المخطط الأساسي[123].

في 30 سبتمبر، أشار مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون إلى أن لديه 69 من

في استجابة لتدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ونتائج مراجعة برنامج الستة أشهر الأول، ورغبات وزارة الداخلية، تم إعادة تحديد نطاق برنامج تطوير الشرطة.

الجدول 3.3
أفراد مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون العاملين في العراق، في 30/9/2012

التصنيف	النوع	برامج العدل	برنامج تطوير الشرطة	البرامج التأديبية	إدارة مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون والعاملين به	الإجمالي	التغير من الفصل السابق
موظفي الحكومة الأمريكية	معينين مؤقتين (3161)	1	35	–	7	43	-30
	معينين دائمين	3	7[a]	–	12	22	-11
	الإجمالي الفرعي	**4**	**42**	**–**	**19**	**65**	**-41**
المتعاقدين	أمريكيين	6	2	1	–	9	-11
	عراقيين	5	25	–	1	31	-19
	الإجمالي الفرعي	**11**	**27**	**1**	**1**	**40**	**-30**
إجمالي الأفراد		**15**	**69**	**1**	**20**	**105**	**-71**
التغير عن الفصل السابق		-2	-31	–	-17		

7i أفراد قطاع الأمن الوطني لتنفيذ برنامج تطوير الشرطة عبر اتفاقية بين الوكالات بين وزارة الخارجية وقطاع الأمن الوطني. الوكالات الأخرى التي تقوم بتنفيذ برامج مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون عبر IAAs، بما يشمل وزارة العدل، ووزارة الخزانة، على النحو الوارد.

المصدر: INL، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 27/9/2012، و1/10/2012.

الأفراد العاملين ببرنامج تطوير الشرطة يعملون في بغداد وأربيل – 35 منهم من الأفراد المؤقتين العاملين بوازرة الخارجية (المسمون 3161) يعملون كمستشارين خبراء، و7 من موظفي قطاع الأمن الوطني، و27 من المتعاقدين.[124] وهذا يمثل تخفيض من 62 مستشار، 10 من موظفي قطاع الأمن الوطني، و36 متعاقدين في نهاية الفصل السابق[125].

خفض برنامج تطوير الشرطة عدد المستشارين عبر التآكل بانتهاء فترات عمل التعيينات الفردية. لدى مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون 21 مستشار خبير يعملون في بغداد و14 آخرون يعملون في أربيل وذلك في 30 سبتمبر/أيلول 2012. بالنسبة لبرنامج تطوير الشرطة رقم 2 والذي بدأ في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2012، فقد خطط مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون لـ 18 مستشار و4 من أفراد الدعم في كل من موقعي البرنامج[126].

استجابة لطلب خاص من كبير نواب وزير الداخلية عداد السعيد، ركز برنامج تطوير الشرطة في بغداد على خمسة مجالات[127]:

- مكافحة الإرهاب/الجريمة المنظمة (والتي تشمل جرائم الانترنت واستخبارات الجرائم).
- أدلة الطب الشرعي (والتي تشمل تحليل الحامض النووي DNA والأدلة الأخرى للجريمة).
- تقنية المعلومات والاتصالات (والتي تعالج إدارة قاعدة بيانات الجرائم والاستجابة الطارئة/الاتصالات).
- تحليل ما بعد الانفجار والمعدات المتفجرة (والتي تشمل كشف المتفجرات).
- أمن الحدود.

يعمل برنامج تطوير الشرطة في أربيل مع وزارة الداخلية لحكومة إقليم كردستان على معالجة العديد من ذات القضايا، بما يشمل التحقيقات الجنائية، وأدلة الطب الشرعي، وتقنية المعلومات، والاتصالات، وأمن الحدود. كما يركز أيضاً على مجالات دعم العمليات والسلامة العامة (بما يشمل حفظ النظام بالمجتمع والاستجابة للاضطرابات المدنية)[128].

وفقاً لمساعد رئيس البعثة للعراق بمكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، فقد وافق نائب الوزير السعدي على الخطط المبدئية لمكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون لبرنامج تطوير الشرطة رقم 2 في اجتماع 19 يوليو/تموز[129].

مرافق تدريب الشرطة

سلم مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القاون ملحق أكاديمية الشرطة ببغداد إلى وزارة الداخلية في 15 سبتمبر/أيلول 2012.

سلم مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون ملحق أكاديمية شرطة بغداد (BPAX) إلى وزارة الداخلية في 15 سبتمبر/أيلول 2012. كان الغرض من هذه المنشأة توفير مسكن ومنشأة دعم لبرنامج تطوير الشرطة الأساسي، والذي كان متسعاً بشكل كبير. أشار مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون إلى أنه في 30 سبتمبر/أيلول 2012، فقد أنفق برنامج تطوير الشرطة رقم 2 مبلغ 53.4 مليون دولار على تحسينات المنشأة في أربعة مواقع، بما يشمل ملحق أكاديمية الشرطة في بغداد[130]. يوفر الشكل 3.1 تفصيلاً للإنفاق وفقاً للموقع.

في هذا الفصل، بدأ برنامج تطوير الشرطة في القيام بتدريباته في منشأة بالمنطقة الدولية (IZ). حدد مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون العديد من مواقع التدريب الإضافية في بغداد، معظمها في أو بالقرب من المنطقة الدولية. وفقاً لمكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، يقوم مكتب الأمن الإقليمي (RSO) التابع لوزارة الخارجية بإجراء تقييمات أمنية لأول ثلاثة من هذه المواقع. كما أشار أيضاً مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون إلى أنه يستمر في المتابعة مع وزارة الداخلية بشأن عرض نائب الوزير السعدي لوزارة الداخلية لتوفير مكان في المنطقة الدولية لأنشطة تدريب مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون[131].

الشكل 3.1

التمويل الأمريكي لمرافق المكتب الدولي للمخدرات وتنفيذ القانون في العراق

بالمليون دولار

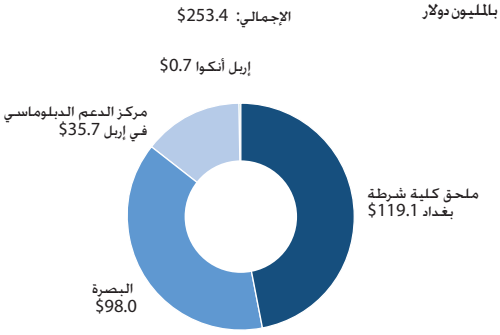

مُلاحظة: الأرقام متأثرة بالتقريب. بالرغم من أن المكتب الدولي لشئون المخدرات وتنفيذ القانون قد أشار إلى أن هناك 48.63 مليون دولار قد تم إنفاقها للمرافق في البصرة، إلا أن تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق 020-12، "برنامج تطوير الشرطة العراقية: الافتقار إلى الدعم العراقي والمشكلات الأمنية أثارت التساؤلات بشأن استمرار جدوى البرنامج"، وجد أن 98 مليون دولار قد تم إنفاقها لإعداد المرافق لتدريبات برنامج تطوير الشرطة.

Source: INL, response to SIGIR data call, 10/1/2012.

الأنشطة الأخيرة لبرنامج تطوير الشرطة

وفقاً لمكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، فقد أقام برنامج تطوير الشرطة 384 مشاركة منفصلة في هذا الفصل – وهو ما ينخفض بمقدار 16% عن آخر فصل – بما يشمل تلك الأنشطة التي تمت الإشارة إليها:[132]

- في بغداد، كان لبرنامج تطوير الشرطة 154 مشاركة مع وزارة الداخلية وآخرين، بما يشمل الاستشارة مع بعثة الاتحاد الأوروبي المتكاملة لسيادة القانون في العراق (EUJUST LEX)، وتنسيق الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي لجهود تدريب الشرطة. أتم برنامج تدريب الشرطة مشروع تطوير المقرر الدراسي المشترك لمركز تدريب التحقيقات الفيدرالية في بغداد، مع تسليم البرنامج التدريبي للتحقيقات ذو الاثنى عشر أسبوعاً. سيتم تسليم هذا البرنامج التدريبي بصيغة لتدريب المُدربين من خلال مدربين أوروبيين (EUJUST LEX)، وعراقيين، وأمريكيين، بداية من أكتوبر/تشرين الأول 2012.
- في أربيل، كان لبرنامج تطوير الشرطة رقم 2 ثلاثون مشاركة، بما يشمل لقاءات منتظمة مع ممثلي حكومة إقليم كردستان، والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي لضمان مراجعة أولويات حكومة إقليم كردستان واستخدامها لتنسيق أهداف برنامج تطوير الشرطة.

المراقبة والتقييم

أشار مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون إلى أن فريق المراقبة والتقييم (M&E)، والذي يتألف من فردين (واحد في بغداد والآخر في أربيل)، قد نشر هذا الفصل المراجعة الفصلية لبرنامج تطوير الشرطة لـ 1 أبريل/آب – حتى 30 يونيو/حزيران 2012. ومع ذلك، ووفقاً لمكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون احتوى التقرير على معلومات مصدرية حساسة لم يتم اعتمادها للنشر العام[133].

مبادرات مكافحة الفساد

يدير مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون جهوده للشفافية، والمحاسبة، والنزاهة لعامة عبر مكتب تنسيق مكافحة الفساد (INL/ACCO). يعمل بمكتب INL/ACCO اثنان من مسؤولي الخدمة الأجنبية، ومساعد برنامج العقد، ولغوي للعقود/ ومستشار ثقافي، وثلاثة وظائف للتعيين المحلي (لم يتم شغل جميع الوظائف هذا الفصل). أشار مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون إلى أنه سيستمر في تقييم مستويات التوظيف لضمان تعادلها مع مستوى برامج مكافحة الفساد[134].

تدعم برامج مكتب تنسيق مكافحة الفساد (ACCO) في الأساس جهود العراق لتنفيذ إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد من شأنها مساعدتها على الالتزام بتعهداتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، والذي تم إبرامه في عام 2008، وإحداث تقدم في مجالات الشفافية، ونظم الحكم الجيد. يتشاور مكتب تنسيق مكافحة الفساد مع لجنة النزاهة ويدعم الوكالات العراقية الأخرى على كلاً من المستوى الفيدرالي والإقليمي[135].

تم إنهاء الدعم الممول من مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون للجنة النزاهة عبر وزارة العدل، برنامج دعم تدريبات التحقيق الجنائي الدولي (ICITAP)، على النحو المحدد، في نهاية شهر سبتمبر/أيلول 2012.[136] ومنذ أكتوبر/ تشرين الأول 2004 وحتى نهاية البرنامج، فقد قدم مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون 16.18 مليون دولار لتمويل دعم مستشاري برنامج دعم تدريبات التحقيق الجنائي الدولي (ICI-TAP)، والتدريب، وتقنية المعلومات، ومعدات المراقبة للجنة النزاهة. أشار برنامج دعم تدريبات التحقيق الجنائي الدولي إلى أن أفراد لجنة النزاهة قد تم تدريبهم على نظام جمع البيانات الحيوية من خلال برنامج دعم تدريبات التحقيق الجنائي الدولي في 2007 ويستخدمون الآن الصور، والصوت، وأنماط قزحية العين، وتقنية بصمات الأصابع لمعالجة جميع موظفي لجنة النزاهة البالغ عددهم 2,190 موظف. سيستمر النظام في الاستخدام لفحص الموظفين الجدد بلجنة النزاهة. حول برنامج دعم تدريبات التحقيق الجنائي الدولي أنشطته التدريبية إلى مكتب الأمم المتحدة للعقاقير والجريمة (UNODC)، والذي سيركز على توفير تدريبات متخصصة إضافية في تقنيات تحقيقات الجرائم المالية، وإجراءات استعادة الأصول[137].

لاتزال هناك 21 مليون دولار جارية في برامج مكتب تنسيق مكافحة الفساد (ACCO):

- برنامج تدريبات تحقيقات مكافحة الفساد لمفتشي العموم العراقيين العاملين على تحسين المنظمات الإدارية في مكاتب مفتشي العموم العراقيين وتوفير تمديد لهذه المكاتب للمحافظات. قدم مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون 6.0 مليون دولار (5.61 مليون دولار

ما يزيد على 21 مليون دولار في برامج تنسيق مكافحة الفساد لاتزال جارية.

كتكاليف مباشرة و392,000 دولار كدعم إداري) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير تقييم للمهارات، وتدريبات، وأدلة إرشادية، وتأمين أنظمة اتصالات تقنية معلومات عبر البرنامج، والذي من المتوقع أن يعمل حتى سبتمبر/أيلول 2014.[138]

- تم تنفيذ أنشطة لجنة النزاهة تدريب التحقيقات المالية وبرنامج استعادة الأصول من خلال مكتب الأمم المتحدة للعقاقير والجريمة (UNO-DC) منذ سبتمبر/أيلول 2010، بتمويل قدره 4.0 مليون دولار من مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. وفر البرنامج برامج تدريبية لبناء قدرات لجنة النزاهة لأداء تحقيقات الجرائم المالية واستعادة الأصول بالاشتراك مع الولايات القضائية الأجنبية. تم تمديد البرنامج حتى ديسمبر/كانون الأول 2012 للسماح بإتمام الأنشطة.[139]
- دعم مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون وزارة العدل، مكتب تطوير الإدعاء الخارجي للمساعدات والتدريب (OPDAT) في توفير تدريبات ومساعدات مكافحة غسيل الأموال للجنة النزاهة مع المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، وعدم النشر، ومكافحة الإرهاب، وإزالة الألغام، والبرامج ذات الصلة (NADR)، وبلغت التمويلات 3.17 مليون دولار منذ سبتمبر/أيلول 2010. يمول البرنامج (من المتوقع أن يستمر حتى 30 سبتمبر/أيلول 2013) المستشار القانوني المقيم لمكتب تطوير الإدعاء الخارجي للمساعدات والتدريب، والذي يوفر التدريب، والإرشاد، والتوجيه للجنة النزاهة لتحسين قدرتها على مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.[140]
- منذ سبتمبر/أيلول 2010، وقد مول مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون برنامج تدريب الجرائم المالية والذي تم تنفيذه من خلال وزارة الخزانة، مكتب المساعدة الفنية (OTA)، بمبلغ 1.9 مليون دولار من المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. يمول البرنامج (من المتوقع أن يستمر حتى أكتوبر/تشرين الأول 2013) المستشار المقيم للمساعدة الفنية، والذي يوفر التدريب، والمساعدة لتحسين قدرة لجنة النزاهة على منع، وكشف، والتحقيق في، ومقاضاة الفساد الحكومي والجرائم المالية الخطيرة ذات الصلة.[141]
- بدأ مشروع الإنجليزية كلغة ثانية (يسمى أيضاً طموح) في سبتمبر/أيلول 2011، بتمويل من مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون بمبلغ 1.5 مليون دولار من صندوق الدعم الاقتصادي.

في 30 سبتمبر/أيلول 2012، كان هناك حوالي 22 مليون دولار من العقود الممولة من برامج منع انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب، وإزالة الألغام، توظف 609 من أفراد البرامج و177 من متعاقدي الأمن.

نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرنامج، والذي من المتوقع أن يستمر حتى سبتمبر/أيلول 2013. يفحص البرنامج أفراد لجنة النزاهة، ومفتشي العموم، ومجلس القضاء الأعلى لوضعهم في الفئات التي سيقومون بها لمساعدة المشاركين على تحسين كفاءتهم في اللغة الإنجليزية وقدرتهم على العمل مع الزملاء الدوليين. في يونيو/حزيران 2012، وضعت لجنة النزاهة 36 مرشحاً، 32 مؤهلين للالتحاق بالمستوى المتوسط والمتقدم من البرامج التدريبية. من بين 20 من المرشحين من مفتشي العموم، 9 مؤهلين للمشاركة. كان من المتوقع أن يقدم مجلس القضاء العلى 30 مرشحاً، بأعلى 15 نقاط متقدمة للتدريب.[142]

- وفر مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون 1 مليون دولار لهيئة مراقبة العائدات الدولية لتوفير الدعم للعراق في مبادرة صناعة الاستخراج والشفافية، والتي تهدف لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في قطاع النفط والغاز وصناعات التعدين.[143]

الأنشطة الأخرى لمكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون

يدعم مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون مجلس القضاء الأعلى في العام المالي 2013 عبر نمح وأنشطة برامج، تشمل:[144]

- منحتين – 4.5 مليون دولار للمركز الوطني لمحاكم الدولة لتحسين إدارة المحاكم و1.4 مليون دولار لمعهد القانون الدولي وحقوق الإنسان لأرشفة البيانات.
- ثلاثة برامج أمم متحدة – 3.8 مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة البيانات، 3.2 مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة القدرة القضائية، و1 مليون دولار لمنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة، وذلك لإثراء الإعلام (مع منحة اليونسكو المتبقية معطلة بسبب اعتراف هذه المنظمة بالسلطة الفلسطينية كدولة عضو).

ساعد أيضاً مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون في تطوير قدرة العراق على تأسيس التدريب الوطني لبحث إساءة استخدام المواد، والأبحاث، ومركز علاجي في بغداد وإجراء دراسات وبائيات لتحديد طبيعة ومدى إساءة استخدامها لمواد في العراق. وقد أشار مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون إلى أنه ينوي توسيع قاعدة برامجه بتمديد الدعم لخدمات علاج إساءة

استخدام المواد إلى ثلاثة محافظات أخرى وإدخال برامج منع استخدام المخدرات في محافظتين[145].

مكتب إزالة وإنقاص الأسلحة

منذ العام 2003، وقد تم استثمار مبلغ 234 مليون دولار في العراق من خلال الولايات المتحدة لإزالة وتطهير الألغام الأرضية، والقذائف المدفعية غير المتفجرة، والأسلحة والذخيرة التقليدية الزائدة. يدير مكتب إزالة وإنقاص الأسلحة برنامج تدمير الأسلحة التقليدية في العراق. في 30 سبتمبر/أيلول 2012، كان هناك 22 مليون دولار جارية في مشاريع بتمويل من NADR، توظف 069 من أفراد البرامج (98% منهم عراقيين) و177 من متعاقدي الدعم. الغرض من الثمانية عقود CWD في العراق هو تعزيز تعليم الخطر ومساعدة الضحايا، واستعادة الوصول إلى الأرض والبنية التحتية، وتوفير خبراء متخصصين لإجراء تقييم لقدرات العراق على التعامل مع الألغام. من المقرر أن تنتهي العقود بين ديسمبر/كانون الأول 2012 وأغسطس/آب 2013.[146]

المكتب التعاوني للرقابة على الصادرات

مكتب الأمن الدولي والحد من الانتشار التابع لوزارة الخارجية والمكتب التعاوني للرقابة على الصادرات (ISN/ECC) يعملان مع حكومة العراق لوضع ضوابط التجارة التي تتوافق مع المعايير الدولية.

صممت هذه البرامج لمساعدة حكومة العراق في السيطرة على حدودها وإدارة جهود الجمارك. أطلق مكتب ISN/ECC برنامج ثنائي للرقابة على الصادرات وأمن الحدود ذو الصلة بذلك (EXBS) مع العراق في أكتوبر/تشرين الأول 2010، ومررت حكومة العراق قانون منع الانتشار في فبراير/شباط 2012، والذي يعمل كأساس للضوابط الإستراتيجية للتجارة في العراق.

أشارت وزارة الخارجية إلى أن الحكومة الأمريكية تعمل الآن مع حكومة العراق على نشر نظام برمجيات الترخيص TRACKER لتحسين قدرة العراق على الرقابة على صادرات العناصر الحساسة. سيعمل برنامج EXBS أيضاً مع وكالات أمن الحدود لتعزيز قدراتهم في أمم الحدود بإجراء تدريبات مصممة لكشف واعتراض البضائع والتقنيات المتعلقة بالأسلحة[147].

في السفارة الأمريكية ببغداد، يعمل أحد مسؤولي الخدمات الأجنبية في قسم الشؤون السياسية-العسكرية مباشرة على هذه لاقضية، مدعوماً بفريق سياسي-عسكري في السفارة وبأحد مديري برنامج ISN/ECC في واشنطن العاصمة. وتشمل الحداث القادمة التي يتم التخطيط لها لهذا الفصل[148]:

- تدريب 10 عراقيين في عمان، بالأردن، على المعاهدات والمواثيق القانونية الدولية لمكافحة الفساد، ومنظمات الجريمة المنظمة، وتقييمات الخطر، واتجاهات تحقيقات مكافحة الفساد.
- ورشة عمل في شهر أكتوبر/تشرين الأول في عمان لـ 13 من مسؤولي ترخيص الصادرات بحكومة العراق على سبعة خطوات رئيسية في الترخيص.
- التدريب في نوفمبر/تشرين الثاني في الولايات المتحدة لخمسة عراقيين في جامعة جورجيا، أكاديمية الرقابة على الصادرات.

في 30 سبتمبر/أيلول، التزم ISN/ECC بحوالي 4.0 مليون دولار وأنفق 2.6 مليون دولار من تمويل NADR عبر برنامج EXBS أثناء العام المالي 2009-العام المالي 2012. ولم يتم الالتزام بأية أموال للعام المالي 2013.[149]

مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين

تم تخصيص قرابة 1.76 مليار دورلار لمكتب السكان واللاجئين والمهاجرين التابع لوزارة الخارجية، وذلك لبرامج تدعم اللاجئين العراقيين والأشخاص المشردين داخلياً منذ العام 2003. أتى ما يزيد على 1.50 مليار دولار، أو 85% من هذا المبلغ من مساعدات المهاجرين واللاجئين، وصندوق مساعدات لاجئي ومهاجري الطوارئ، مع تذكير يأتي من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق الدعم الاقتصادي. في 30 سبتمبر/أيلول 2012، تم الالتزام بمبلغ 1.60 مليار دولار، وتم إنفاق 1.59 مليار دولار[150].

ذكر مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين أن الحصة النهائية للسنة المالية 2012 لصناديق مساعدات المهاجرين واللاجئين للأنشطة بالعراق بلغت 294.4 مليون دولار، بانخفاض عن 256.4 مليون دولار المصرح بها شهر يوليو/تموز، لأن الأموال تم تحويلها لدعم الأزمة السورية. من هذا المبلغ، تم الالتزام بمبلغ 248.60 مليون دولار، بينما أنفق مبلغ 116.1 مليون دولار منذ 30 سبتمبر 2012.[151] يشمل طلب الرئيس مبلغ 476.8 مليون دولار في العام المالي 2013 لمساعدات المهاجرين واللاجئين لمنطقة الشرق الأدنى، يشمل التمويل لدعم احتياجات اللاجئين العراقيين والمشردين داخليا والعائدين لتعزيز الاستقرار العراقي. لم يحدد طلب الرئيس مبلغ التمويل لمساعدات المهاجرين واللاجئين للعراقيين.[152]

في هذا الفصل، واصلت هيئة مساعدات المهاجرين واللاجئين تقديم الدعم لعمليات العودة الطوعية وإعادة

وفر مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين أيضاً المساعدة للعدد المتزايد من اللاجئين السوريين في العراق.

الإدماج، وحسنت الوصول إلى الخدمات الأساسية، والمساعدة الإنسانية الأساسية. وقد دعمت أموال الولايات المتحدة الأمريكية برامج المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) المنفذة بالتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين العراقية (MoDM) لمساعدة اللاجئين العراقيين العائدين من سوريا وبلدان أخرى. الأموال الأمريكية تساعد في إعادة بناء وإعادة تأهيل الملاجئ، وتحسين شبكات المياه والصرف الصحي، وزيادة فرص استفادة العائدين من مساعدات وزارة الهجرة والمهجرين العراقية.[153]

وفر أيضاً مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين المساعدة للعدد المتزايد من اللاجئين السوريين في العراق. مع أموال مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين، وفرت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكبر مخيم لاجئين، خيم دمويز في دهوك، بخيام، وأدوات صحية، وعناصر غير غذائية، وتقييمات التعليم.

في 30 سبتمبر/أيلول 2012، دخل ما يزيد على 8,000 عراقي من حاملي تأشيرة الهجرة الخاصة إلى الولايات المتحدة واختاروا تلقي مزايا إعادة التوطين والتوظيف.

المجهودات الجارية في العراق

وفر أيضاً مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين المساعدة للعدد المتزايد من اللاجئين السوريين في العراق، مع أموال مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين، وفرت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكبر مخيم لاجئين، خيم دمويز في دهوك، بخيام، وأدوات صحية، وعناصر غير غذائية، وتقييمات التعليم. في مخيم القيم في الأنبار، تستخدم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تمويل مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين لتوفير الخيام لأغراض المأوى والأغراض التعليمية[154].

أثناء هذا الفصل، تم تنفيذ 19 مشروعاً من خلال منظمات غير حكومية، وتم دعمهم بالكامل بحوالي 37.6 مليون دولار في العام المالي 2011، وتم إتمام أموال MRA؛ وقد تلقى 19 من مشاريع المنظمات غير الحكومية حوالي 34.7 مليون دولار في أموال جديدة بالعام المالي 2012. من بين الـ 19 مشروعاً التي تلقت أموالاً في العام المالي 2012، هناك 14 يوفرون خدمات الصحة والتعليم، وأنواع أخرى من المساعدات الإنسانية للاجئين العراقيين في الأردن، وسوريا، ولبنان، وتركيا. كما تدعم المشاريع الخمسة الأخرى في العراق اللاجئين والأفراد المشردين داخلياً في مجالات العنف الجنسي، والصحة العقلية، وبناء القدرات، والتعليم، وأسباب الحياة، والتغذية[155].

للإطلاع على تفاصيل بشأن التدفق الأخير للعائدين واللاجئين السوريين في العراق، أنظر القسم الفرعي نظم الحكم في القسم 4 من هذا التقرير.

اللاجئون العراقيون وحاملو تأشيرة الهجرة الخاصة في الولايات المتحدة

ساعد مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين اللاجئين العراقيين في إعادة التوطين بالولايات المتحدة منذ أكتوبر/تشرينا لأول عام 2006. حيه أنه في 30 سبتمبر/أيلول 2012، كان هناك ما يزيد على 73,000 عراقي قد أقاموا في الولايات المتحدة عبر برنامج قبول اللاجئين (USRAP). في هذا الفصل هناك ما يزيد على 5,900 عراقي توطنوا كلاجئين بموجب هذا البرنامج، وتوطن أكبر عدد منهم في كاليفورنيا[156].

اعتبارا من 1 أكتوبر/تشرين الأول 2006، وحتى 30 سبتمبر/أيلول 2012، أصدرت الولايات المتحدة ما يزيد على 11,300 تأشيرة هجرة خاصة لعراقيين تحت برنامج المترجمين والمترجمين الفوريين وبرنامج تأشيرة الهجرة الخاصة العراقي. في هذا الفصل، تم إصدار 520 تأشيرة هجرة خاصة. يصرح القسم 1059 من قانون إقرار الدفاع الوطني للعام المالي 2006 (القانون العام 163-109) ما يصل إلى 50 تأشيرة هجرة خاصة سنوياً للمترجمين العراقيين الذين عملوا مباشرة مع القوات العراقية أو السفارة الأمريكية في بغداد. القسم 1244 من قانون إقرار الدفاع لاوطني للعام المالي 2008 (القانون العام 181-110) يسمح

الشكل 3.2

إصدار تأشيرات الهجرة الخاصة للعراقيين الوافدين إلى الولايات المتحدة، العام المالي 2007 – العام المالي 2012

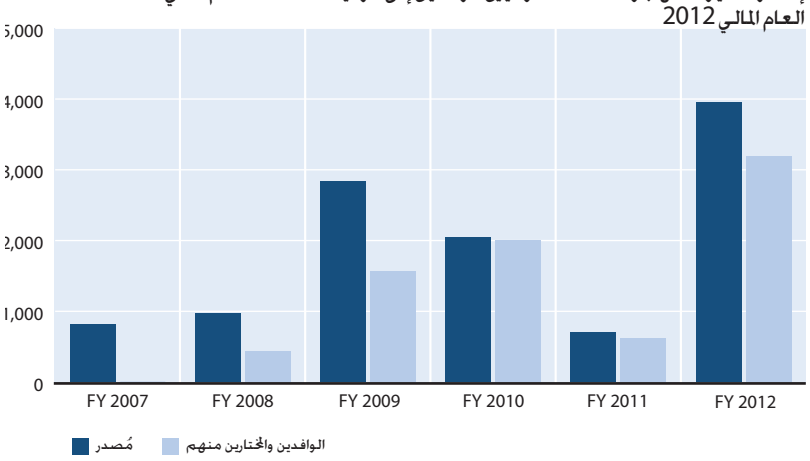

مُلاحظة: تشمل هذه الأرقام كلاًّ من العراقيين الذين تلقوا تأشيرة الهجرة الخاصة في برنامج المترجمين التحريريين والفوريين بموجب القسم 1059 وبرنامج تأشيرات الهجرة الخاصة العراقية بموجب القسم 1244.

المصادر: مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق 13/4/2012، 16/4/2012، 29/6/2012، 25/9/2012، و 15/10/2012.

بحد أقصى 5,000 تأشيرة هجرة خاصة في العام للمواطنين العراقيين الذين عملوا لأجل أو نيابة عن الحكومة الأمريكية في العراق وواجهوا التهديدات الجارية كعواقب لعملهم [157].

في 30 سبتمبر/أيلول 2012، كان هناك ما يزيد على 8,000 عراقي من حملة تأشيرة الهجرة الخاصة قد دخلوا إلى الولايات المتحدة واختاروا تلقي مزايا إعادة التوطين والتوظيف. من بين هذا الإجمالي، تم إقرار 2,627 هذا العام بين 1 أبريل/نيسان و30 سبتمبر/أيلول، ليصل إجمالي العام المالي 2012 إلى 3,193. لا تتباع وزارة الخارجية سوى هؤلاء الواصلين من حملة تأشيرة الهجرة الخاصة والذين يرغبون في الحصول على مزايا عبر برنامج السكان والمهاجرين واللاجئين [158]. يقارن الشكل 3.2 إصدار تأشيرة الهجرة الخاصة مع وافدي تأشيرة الهجرة الخاصة منذ العام المالي 2007.

برنامج تأشيرة الهجرة الخاصة تحت القسم 1244 من القانون العام 181-110، قد تم تحديد تاريخ انتهاؤه ليكون 30 سبتمبر/أيلول 2013. وفقاً لبرنامج السكان، واللاجئين، والمهاجرين، فإن مكتب الشؤون القانونية التابع لوزارة الخارجية يضع مسودة تشريع لتمديد هذا البرنامج لخمسة سنوات إضافية. سيتطلب التشريع المقترح متقدمين من حاملي تأشيرة الهجرة الخاصة لإتمام الخدمة المؤهلة لمدة عام واحد بحلول 30 سبتمبر/أيلول 201، وستظل نافذة الطلبات مفتوحة حتى 30 سبتمبر/أيلول 2017، وأحكام لتمديد لمدة عام واحد. لا ينتهي برنامج تأشيرة الهجرة الخاصة بموجب القسم 1059 من القانون العام 163-109 [159].

في شهر يوليو/تموز، نشر مكتب المحاسبات الحكومية تقريراً بشأن برنامج توطين اللاجئين الأمريكيين، مشيراً إلى تحديات استضافة المجتمعات التي تواجه استقبال اللاجئين. وجد مكتب المحاسبات الحكومية أن اللاجئين يمكنهم أن يأتوا بالتنوع الثقافي والنمو الاقتصادي، ولكنهم أيضاً من شأنهم إعاقة موارد المجتمع، بما يشمل الملجأ، والمدارس، ومزودي الرعاية الصحية، وبرامج المساعدة. أوصى مكتب المحاسبات الحكومية بأن يوفر مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين إرشادات إضافية لوكالات التوطين ومنسقي التوطين لتشجيع الحصول على مدخلات من أصحاب المصلحة بالمجتمع قبل اتخاذ قرارات التوطين. بالإضافة لذلك، وبالرغم من أن مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين يوفر التوجه الثقافي ونطاق محدود من برامج تدريبات اللغة الإنجليزية، إلا أن مكتب المحاسبات الحكومية قد أشار إلى أن مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين لا يقيس حالياً تكامل اللاجئين كنتائج للبرنامج [160].

مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال

وفر مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال (DRL) التابع لوزارة الخارجية ما يزيد على 585.6 مليون دولار خلال الستة سنوات السابقة لإدارة برامج المساعدات الحكومية التي هي الغرض منها دعم نظم الحكم العراقية، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني. وفقاً لمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، فلم يتلقى بعد مبلغ 22.8 مليون دولار من أموال صندوق الدعم الاقتصادي للعام المالي 2012 والتي طلبها لبرامجه بالعراق. طلب مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل 17.4 مليون دولار للعام المالي 2013 [161].

في 30 سبتمبر 2012، كان لدى مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال 44 عقد جاري، ومنح، أو اتفاقيات تعاونية، بقيمة إجمالية 114.5 مليون دولار، وذلك للمساعدة في تحسين حقوق الإنسان والديمقراطية في العراق. يتم تمويل أربعين مشروعاً من خلال صندوق الدعم الاقتصادي، ويتم تمويل أربعة من خلال صندوق حقوق الإنسان والديمقراطية. استمر أكبر مشروع جاري لهذا الفصل في أن يكون منحة صندوق الدعم الاقتصادي بقيمة 14 مليون دولار والتي هي الغرض منها تدعيم المؤسسات السياسية العراقية، ومن المتوقع أن يتم المشروع بحلول نهاية العام 2012. بدأت إحدى عشر مشاريع منح في هذا الربع المالي، بما يشمل مشاريع لمعالجة العنف على أساس الجنس، ومساعدة الإعلام بالإصلاح القانوني والتنظيمي، ومكافحة التعذيب. من المقرر أن يتم إتمام جميع المشاريع الحالية بحلول نهاية العام 2014 [162].

بالإضافة لذلك، ساعد مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمال مكتب أمانة القضايا العالمية للمرأة (S/GWI) بإدارة وبرامج منحته. تعاون مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال مع مكتب أمانة القضايا العالمية للمرأة لتنفيذ برنامج أمانة أرامل الحرب في العراق. بدأ البرنامج في عام 2009، حيث يوفر هذا البرنامج المنح لدعم الأرامل العراقيات بمساعدات قانونية، ومساعدات للمعيشة، وتدريبات لمحو الأمية، وتعليم حقوق الإنسان. حالياً، يمول مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال ومكتب أمانة القضايا العالمية للمرأة ستة منح تحت هذا البرنامج، بقيمة إجمالية 6.8 مليون دولار [163].

أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في هذا الفصل بأنها قد حدثت إستراتيجية التطوير على نطاق الدولة للعراق ووضعتها في وضع معلق في صورة اتفاقية معلقة بين أصحاب المصلحة الداخليين بشأن الإستراتيجية.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

تسعة البرامج الحالية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتعزيز المجتمع المدني وزيادة المشاركة المدنية، وتنفيذ الإصلاح لتشجيع النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص، ودعم تنمية نظم الحكم الجيدة والمؤسسات الديمقراطية، ودعم الأقليات العرقية والدينية، وتوفير حلول لإعادة تكامل الأفراد المشردين داخلياً[164]. في 30 سبتمبر/أيلول 2012، خصصت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2,93 مليار دولار من تمويل صندوق الدعم الاقتصادي لدعم مشاريع إعادة الإعمار والتنمية[165]، وقد ساهم مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمساعدات الكوارث الأجنبية بما يزيد على 450 مليون دولار في برامج المساعدات الإنسانية بالعراق[166].

أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في هذا الفصل إلى أنها قد قامت بتحديث إستراتيجية التنمية على إطار الدولة للعراق وقد وضعت اتفاقيات معلقة بين أصحاب المصلحة الداخليين بشأن الإستراتيجية. الهدف الحالي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هو إتمام الإستراتيجية بحلول شهر مارس/آيار 2013[167]. ستعمل الإستراتيجية الجديدة على تحديث وتحل محل إستراتيجية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للعام 2010-2012، والتي ركزت على مساعدة العراق على أن تصبح دولة ذات سيادة، واستقرار، واعتماد ذاتي[168]. في شهر يوليو/تموز، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أنه من المقرر إتمام الإستراتيجية المحدثة بحلول نهاية العام 2012[169].

في هذا الفصل، وقعت الوكالة الأمريكية للتمية الدولية ثلاثة مذكرات تفاهم تؤمن التزام حكومة العراق بالمشاركة المالية بمبلغ 75.7 مليون دولار.

برامج صندوق الدعم الاقتصادي

في 30 سبتمبر 2012، كان لبرامج صندوق الدعم الاقتصادي الفعالة التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سقف عقد مجمع بقيمة 1.45 مليار دولار، تم الالتزام بحوالي 1.07 مليار دولار لهذه البرامج، وتم إنفاق 764,8 مليون دولار، وتشمل هذه الإجماليات 323 مليون دولار في المرحلة الثالثة من برنامج العمل المجتمعي (CAPIII)، والذي انتهى في 30 سبتمبر/أيلول 2012.

تقترب العديد من البرامج الأخرى الممولة من صندوق الدعم الاقتصادي من نهايتها المقررة. أثناء الفصل، التزمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الشكل 3.3

حالة البرامج الجارية الممولة من برنامج الدعم الاقتصادي التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في 30/9/2012

بالمليون دولار

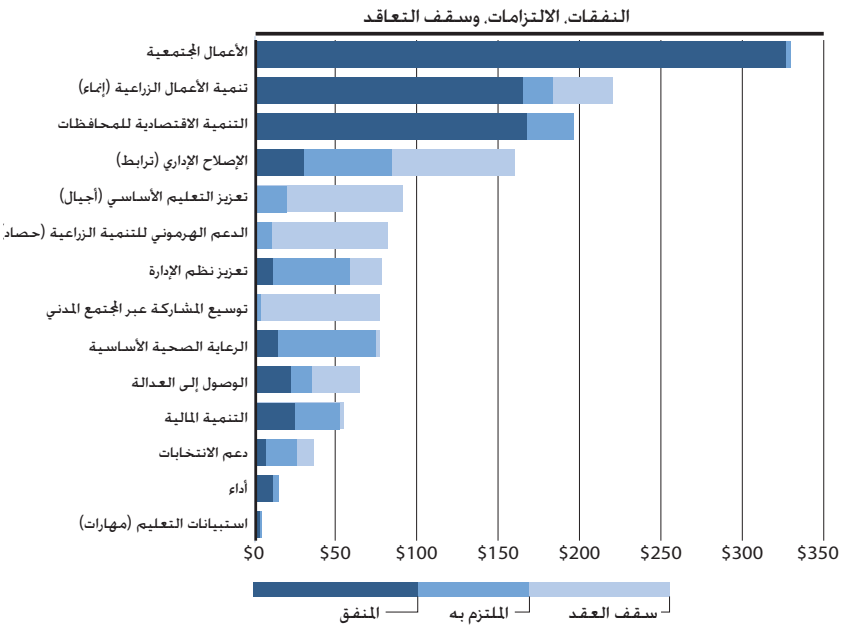

سقف التعاقد غير المنفق	الالتزامات غير المنفقة
2.7	2.7
54.3	18.2
28.3	28.3
127.2	52.7
89.1	19.0
79.9	10.0
66.1	46.8
75.0	3.6
61.5	59.6
41.2	12.4
29.2	27.1
29.2	18.6
3.7	3.7
0.9	0.9

المصدر: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لاعادة اعمار العراق، 2/10/2012.

بمبلغ 27,8 مليون دولار وأنفقت 65,4 مليون دولار على 14 مشروعاً فعالاً[170].

يوفر الشكل 3.3 خلفية لكل برنامج على حدة بالأموال غير المنفقة لهذه البرامج. يعرض الشكل 3.4 النسبة لامئوية لسقف العقد لكل برنامج والذي تم إنفاقه فيما يتعلق بالنسبة المئوية لفترة الحياة المتوقعة للعقد.

تلقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 521,6 مليون دولار في العام الاملي 2010 والعام المالي 2011 من تمويل صندوق الدعم الاقتصادي للعراق. في 30 سبتمبر/أيلول 2012، تم الالتزام بقرابة جميع أموال العام المالي 2010 والعام المالي 2011، بإجمالي مجمع بقيمة 516.9 مليون دولار التزامات[171]. وقد أنفقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مبلغ 251.3 مليون دولار من هذه الأموال، لتترك قرابة 265.6 مليون دولار في التزامات غير منفقة[172] من مخصصات العام المالي والتي بلغت حوالي 324.7 مليون دولار. نظر الجدول 3.4 للإطلاع على حالة جميع أموال صندوق الدعم الاقتصادي لجميع الأعوام المالية. وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فلم يتم تخصيص أياً من أموال صندوق الدعم الاقتصادي للعام المالي 2012 لبرامجها في العراق[173].

مشاركة التكلفة مع حكومة العراق

في هذا الفصل، وقعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ثلاثة مذكرات تفاهم تؤمن التزام حكومة

الشكل 3.4

البرامج الفعالة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، النسبة المئوية من سقف العقد والتي تم إنفاقها مقابل النسبة المئوية من فترة حياة البرنامج التي تم إتمامها، في 30/9/2012

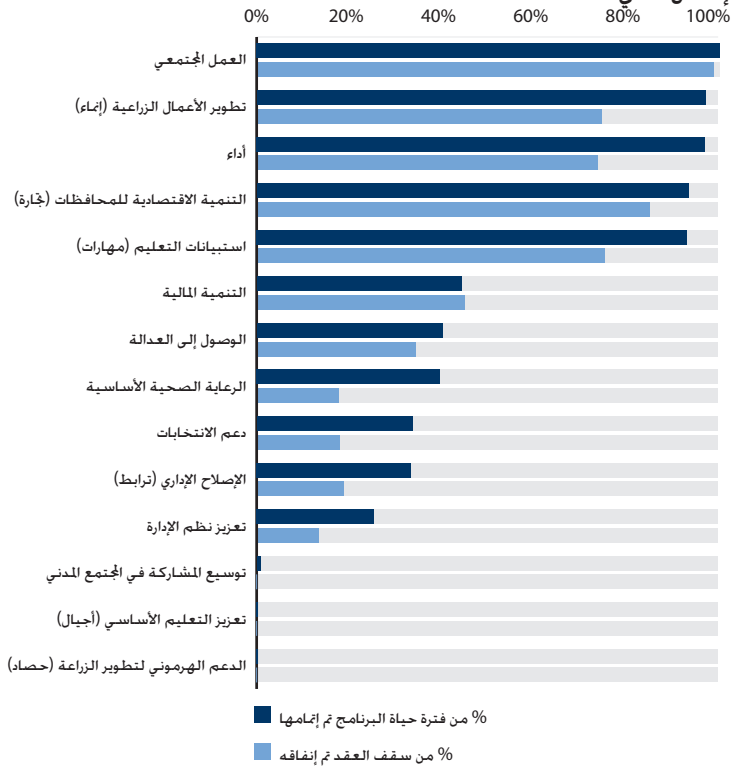

الشكل 3.4

حالة تمويل صندوق الدعم الاقتصادي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وفقاً للعام المالي، في 30/9/2012

بالمليون دولار

				التغيرات الفصلية			
المخصصات	مخصص	ملتزم به	منفق	الالتزامات		النفقات	
السنة المالية 2003	16.4	16.4	16.4				
السنة المالية 2006	483.4	473.4	463.2			8.2	(2%)
السنة المالية 2007	1,114.9	1,112.9	1,100.7	2.8	(0%)		
السنة المالية 2008	381.4	381.4	380.4				
السنة المالية 2009	410.4	403.3	367.5	-3.0	(-1%)	7.7	(2%)
السنة المالية 2010	242.0	239.2	184.8	-2.8	(-1%)	33.1	(22%)
السنة المالية 2011	279.6	277.7	66.4	30.9	(13%)	27.3	(70%)
Total	**2,928.0**	**2,904.2**	**2,579.5**	**27.8**	**(1%)**	**76.3**	**(3%)**

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب.
المصدر: NEA-I، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 28/6/2012، و2/10/2012.

الجدول 3.5
متطلبات مشاركة التكلفة مع حكومة العراق لبرامج صندوق الدعم الاقتصادي الجارية، على النحو الذي حددته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
بالمليون دولار

البرنامج	تمويل أمريكي			مساهمات حكومة العراق		
	إجمالي المساهمات الأمريكية	التكاليف الأمنية التقديرية أ	صافي تكاليف البرنامج	التكاليف المعفاة ب	مشاركة التكلفة المطلوبة من حكومة العراق	التزامات حكومة العراق
النمو الاقتصادي الإقليمي (تجارة)	192.5	48.1	144.4	144.4	–	–
تنمية الأعمال الزراعية (إنماء)	169.8	42.5	127.4	127.4	–	–
الإصلاح الإداري (ترابط)د	156.0	39.0	117.0	–	117.0	26.1
تعزيز التعليم الأساسي (أجيال)	89.1	22.3	66.8	–	66.8	66.8
الدعم الهرموني للتنمية الاقتصادية (حصاد)و	80.0	20.0	60.0	–	–	–
تعزيز النظم الإدارية	78.0	19.5	58.5	58.5	–	–
توسيع المشاركة عبر المجتمع لامدني	75.0	18.8	56.2	56.2	–	–
الرعاية الطبية الأساسية	74.9	18.7	56.1	–	56.1	56.1
التنمية الماليةهـ	53.3	13.3	40.0	40.0	–	7.0
الوصول إلى العدالة	43.7	10.9	32.8	32.8	–	–
دعم الانتخابات	35.6	8.9	26.7	26.7	–	–
إنجاز – المراقبة والتقييم	14.3	3.6	10.8	10.8	–	–
استبيانات التعليم (مهارات)	3.7	0.9	2.8	2.8	–	2.8
الإجمالي	**1,065.9**	**266.5**	**799.5**	**496.8**	**242.7**	**158.8**

أ تقريباً 25% من جميع تكاليف البرنامج مخصصة لتوفير الأمن، والتي تعفيها إرشادات وزارة الخارجية من المشاركة المالية لحكومة العراق.
ب تسمح إرشادات وزارة الخارجية بالإعفاءات من المتطلبات الإلزامية لمشاركة التكلفة من جانب حكومة العراق للمشاريع التي لا تفيد الحكومة المركزية، والتي تدعم القطاع الخاص، أو التي تعالج دعاوى الديمقراطية وحقوق الإنسان أو المساعدات المجتمعية، والمشاريع التي تقوم بتقييم فعالية برامج الحكومة الأمريكية معفاة أيضاً.
ج تم الالتزام بمشاركة التكلفة لحكومة العراق كمساهمات عينية، مثل الأراضي أو المعدات.
د وفرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) 24.0 مليون دولار من التزامات حكومة العراق بمشاركة التكلفة لهذا البرنامج – جميعها مساهمات عينية مثل أراضي، أو معدات.
هـ وفرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) 7.0 مليون دولار من التزامات مشاركة التكلفة مع حكومة العراق لهذا البرنامج – جميعها مساهمات عينية مثل الأرض أو المعدات.
و أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إلى أن جزء من هذا المشروع يتطلب مشاركة تكلفة. الجزء الذي يعمل مع لاقطاع العام سيتطلب مشاركة التكلفة ويتم التفاوض عليه في مذكرة تفاهم. قسم القطاع الخاص معفي من متطلبات مشاركة التكلفة.

مُلاحظة: الأرقام متأثرة بالتقريب. وأشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بأنها تسعى للحصول على التزامات حكومة العراق بمشاركة التكلفة للبرامج المعفاة التالية: تعزيز النظم الإدارية، الوصول إلى العدالة، ودعم الانتخابات.

المصادر: USAID، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 10/7/2012، و9/10/2012، و15/10/2012.

> ستنخفض مستويات التوظيف العامة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالعراق حتى يمكن للوكالة الاستجابة على نحو أفضل لدول أخرى بحاجة للتنمية والمساعدات الإنسانية.

العراق بتمويل المشاركة بمبلغ 75.5 مليون دولار – 6.1 مليون دولار لمشروع ترابط للإصلاح الإدراي، و2.8 مليون دولار لبرنامج التعليم مهارات، و66.8 مليون دولار لبرنامج التعليم أجيال. تشير لغة مذكرة التفاهم إلى أن المشاركة المالية لحكومة العراق قد تأخذ شكل مساهمات عينية أو نقدية، ومع ذلك؛ أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن مساهمات حكومة العراق ستكون عينية[174]. يعرض الجدول 3.5 متطلبات مشاركة التكلفة مع حكومة العراق للبرامج الجارية لصندوق الدعم الاقتصادي على النحو الذي تحدده الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وفقاً لإرشادات وزارة الخارجية، فقد أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن 5 من برامجها الـ 13 الفعالة التابعة لصندوق الدعم الاقتصادي تتطلب مساهمات مالية إجمالية نقدية أو عينية من حكومة العراق بمبلغ 242.7 مليون دولار على الأقل.

في الفصل الماضي، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أنها قد وضعت مذكرات تفاهم لمشاركة التكلفة مع حكومة العراق بمبلغ 83.1 مليون دولار وأنها كانت تسعى لإبرام اتفاقية مشاركة تكلفة للعديد من البرامج المعفاة[175]. في 30 سبتمبر/أيلول، ومن بين 242.7 مليون دولار المطلوبة كمساهمات مالية من حكومة العراق لبرامجها، فقد أبرمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مذكرات تفاهم تلزم حكومة العراق بالمساهمة بمبلغ 158.8 مليون دولار (65%)[176]. ووفقاً للوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية، فقد ساهمت حكومة العراق بمبلغ 80 مليون دولار لجميع مشاريع منح التنمية في عام 2012؛ من بين هذا المبلغ 30 مليون دولار (38%) بدعم من برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[177].

فيما يتعلق بتوفير حكومة العراق المشاركة المالية للبرامج المعفاة، فقد أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سابقاً إلى أنها أبرمت اتفاقية مشاركة تكلفة بمبلغ 7 مليون دولار مع حكومة العراق لمشروع التنمية المالية. وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فقد كان التفاهم مع حكومة العراق على تخصيص نسبة كبيرة من هذا المبلغ لترميم المباني التي تلفت سابقاً والتي كانت تضم مركز الدراسات المصرفية. ومع ذلك، قررت حكومة العراق لاحقاً استخدام مواقع مختلفة لا تتطلب ترميم. وأشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أنها حددت أنشطة أخرى مع حكومة العراق ستفي بهدف مشاركة التكلفة. كما أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أنه يوجد مشاركة تكلفة "ملحوظة" مع حكومة العراق عبر برامج التدريب. وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فقد بلغ إجمالي مشاركة التكلفة مع حكومة العراق لحوالي 1.3 مليون دولار في وقت العاملين المخصص لأنشطة البرنامج[178].

تنفيذ البرنامج والرقابة

في هذا الفصل، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن مكتب العراق المسؤول عن الإشراف عن برامج الوكالة في الدولة يستمر في تخفيض حجمه بانخفاض عدد وحجم برامج المساعدات التنموية. وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فحكومة العراق لديها القدرة على تمويل برامج التنمية الخاصة بها؛ وعلى ذلك، فالجهد الحالي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هو توفير المساعدة الفنية لمساعدة حكومة العراق في تنفيذ برامجها الخاصة. كنتيجة لذلك، سيتم تخفيض المستويات العامة للتوظفي في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حتى يمكن للوكالة الاستجابة بشكل أفضل لدول أخرى بحاجة للتنمية ولمساعدات إنسانية.[179]

بالرغم من المخصصات الحالية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمكتبها في العراق هو 145 منصب[180]، إلا أن العدد الفعلي للأفراد في المكتب كان أقل من ذلك. في 30 سبتمبر/أيلول، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن هناك 95 فرداً يعملون في مكتبه بالعراق، يشملون 31 من موظفي الحكومة الأمريكية، و64 من المتعاقدين (4 مواطنين أمركيين، و30 عراقيا، و29 من مواطني الدول الأخرى، و1 من متعاقدي الأمن الخاص)[181]. تستعين الوكالة الأمريكية للتنيمة لادولية بصفة أساسية بالعاملين المحليين من العراقيين كمراقبين ميدانيين مسؤولين عن توفير وظائف إعداد التقارير الروتينية، والتحقق الميداني المتكرر من أنشطة البرامج[182].

يعمل 30 عراقي حالياً بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهو ضعف عدد العراقيين العاملين بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العام السابق[183].

أشارت أيضاً الوكالة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أنه في 30 سبتمبر/أيلول 2012، قد عين شركاء التنفيذ للبرامج الممولة من صندوق الدعم الاقتصادي 1,209 من أفراد البرامج بحد أدنى و582 من متعاقدي الدعم الإضافيين بإجمالي 1,791 من أفراد المتعاقدين. لم تتغير هذه الأرقام عن الفصل السابق؛ ومع ذلك، تتوقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تغير كبير في عدد الأفراد بسبب نهاية البرنامج CAPIII (والذي يوظف ما يزيد على 700 فرد) ومنح ثلاثة برامج جديدة في هذا الفصل[184].

كان سبعة من بين ثمانية من أفراد البرامج لشركاء التنفيذ من العراقيين. فقد أدى استخدام العراقيين المحليين لتنفيذ البرامج في الميدان إلى تخفيض المشاكل التي يواجهها الأفراد الأمريكيين — وبخاصة، الصعوبة في السفر عبر العدد المتزايد من نقاط التفتيش التي يسيطر عليها العراقيين وطول عمليات الحصول على التأشيرات العراقية[185].

كان سبعة من بين ثمانية من أفراد شركاء تنفيذ البرنامج في هذا الفصل من العراقيين.

المراقبين الميدانيين العراقيين لبرنامج إنجاز يقومون بالزيارات الميدانية الروتينية. وفي هذه الحالة، يزور المراقب الميداني مزرعة لتحديد ما إذا كان لدى المالك أدوات ري كافية وسياحجات لدعم النباتات المقدمة من إنماء. (صورة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)

المراقبة والتقييم

في أغسطس/آب، أصدرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمديداً لمدة 90 يوماً بدون تكلفة لبرنامج تقييم الأداء وتقديم تقارير إدارة النتائج بقيمة 14.3 مليون دولار (إنجاز)[186]. تم تصميم البرنامج، والذي بدأ في شهر أكتوبر 2009 لتوفير خدمات المراقبة والتقييم لبرامج صندوق الدعم الاقتصادي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرامج مكتب مساعدات الكوارث الخارجية في العراق. وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فقد قام برنامج إنجاز بإجراء 10 تقييمات لبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وقام بثلاثة تقييمات للقطاعات، وراقب كلاً من مشاريع صندوق الدعم الاقتصادي ومكتب مساعدات الكوارث الخارجية في الأعوام الثلاثة الماضية. كان من المقرر في الأساس أن ينتهي برنامج إنجاز بنهاية شهر أغسطس/آب 2012، ولكن قالت الوكال الأمريكية للتنمية الدولية بأنها قد مددت فترة الأداء لتمكين المتعاقد من إتمام الأنشطة التي بدأها بالفعل. في 30 سبتمبر/أيلول، كان هناك ما يزيد على 3.7 مليون دولار من أموال تم الالتزام بها لهذا العقد ولم يتم إنفاقها[187].

في شهر يوليو/تموز، أصدر مكتب المفتش العام الخاص للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID OIG) تقريراً بشأن نتائج تدقيقه لتحديد ما إذا كان برنامج إنجاز قد حسن من إدارة البرنامج والإشراف على برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق. فحص هذا التدقيق مشاريع التقييم، والمراقبة، والتقدير التي تم إتمامها والجارية أثناء العامين الأولين من برنامج إنجاز، من أكتوبر/تشرين الأول 2009 وحتى سبتمبر/أيلول 2011. وفقاً للتدقيق، فقد كان لبرنامج إنجاز العديد من نقاط الضعف[188]:

- لم تستخدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خدمات برنامج إنجاز على نحو كامل، بدلاً من ذلك اتخذت ترتيبات أخرى، والتي نتج عنها عدم ملائمة الرقابة على البرامج.
- تم إصدار بعض بيانات العمل (SOWs) للبرنامج وكانت بعض تقارير التقييم معابة تقنياً، مما أضعف اعتماديتها وفائدتها.
- لم تدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية البرنامج بفعالية، مما ساهم في إخراج تقارير غير مرضية، ومتأخرة.
- لم تقم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتنفيذ اكامل للتوصيات من تدقيقات USAID OIG السابقة لبرنامج إنجاز السابق.

قدم تقرير USAID OIG خمسة توصيات لتصحيح العيوب في برنامج إنجاز، بما يشمل توصيات بتأسيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتنفيذ إجراءات للاختبار والتوثيق الدولي لبيانات الأداء التي يشير إليها شركاء التنفيذ. وافقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التوصيات وأشارت إلى أن كلاً من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج إنجاز قد عينوا عراقيين إضافيين كمراقبين ميدانيين والذين سيكونوا مسؤولين عن أداء عمليات التحقق الروتينية، الدورية لجودة بيانات شركاء التنفيذ[189].

في هذا الفصل، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أنها كانت تعد برنامج إدارة أداء جديد لاستبدال برنامج إنجاز المنتهي. ووفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، سيستخدم البرنامج الجديد مراقبين ميدانيين عراقيين للقيام بتقييمات جودة البيانات والفحوصات الروتينية، عند إعداد بيانات التقييم وتحديث الإجراءات لضمان موضوعية واستقلالية فرق التقييم[190].

أطلقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ثلاثة برامج جديدة متعددة الطبقات بنهاية شهر سبتمبر/أيلول 2012، بإجمالي سقف العقد 244 مليون دولار.

سيركز مشروع تعزيز التعليم الأساسي الجديد على زيادة إتاحة تعليم أساسي عالي الجودة للنساء. (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)

البرامج الجديدة

أطلقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برامج جديدة متعددة الطبقات بنهاية شهر سبتمبر/أيلول 2012.

ساعد صندوق مارلا رزيقة لضحايا حرب العراق الرجال العراقيين المصابين بالشلل من الخصر لأسفل بعد تفجيرات التحالف، في فتح متجر لحوم، مما سمح لهم بتوليد الدخل لأسرهم. (صورة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية).

بإجمالي سقف العقد 244 مليون دولار، دعمت البرامج الثلاثة جهود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تحسين نظم الحكم وتعزيز الخدمات الإدارية للحكومة[191].

مشروع تعزيز التعليم الأساسي ذو مدة الخمسة سنوات بقيمة 89.1 مليون دولار، والمسمى أجيال، يتم تنفيذه من خلال Creative Associates International, Inc.. هدف البرنامج هو تحسين تقديم حكومة لاعراق لتعليم أساسي عالي الجودة بتحسين مهارات المعلمين. سيتم تحقيق ذلك عبر بناء قدرات مؤسسات تدريب المعلمين ودعم قدرات إدارة المدرسة لوزارة التعليم. وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فقد انخفضت معدلات الالتحاق بالمدرسة، وبخاصة بين الفتيات والأطفال الآخرين المحرومين خلال السنوات العشرة الأخيرة. سيعطي البرنامج انتباه خاص للفتيات والأطفال العراقيين الأكثر حاجة. التزمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمبلغ 19 مليون دولار للبرنامج في هذا الفصل – وهو أكبر التزام جديد لأي من برامجها بالعراق.

وبالنسبة لبرنامج الدعم الهرموني للتطور الزراعي، بمدة خمسة سنوات، وبتكلفة 80 مليون دولار، والمسمى حصاد، يتم تنفيذه من خلال المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA). التزمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في هذا الفصل بمبلغ 10 مليون دولار لدعم هذا البرنامج. وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فهناك عدم كفاءة ملحوظة في القطاع الزراعي – نتجت عن السياسات القديمة، وغير الكافية، وغير ملائمة – مما نتج عنها عدم قدرة الإجراءات المحلية على توفير احتياجات الغذاء المحلية، والتي تم الوفاء بـ 80% منها عبر الصادرات. وقد أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن وزارة الزراعة قد طلبت مساعدتها في إعادة إحياء الإنتاج الزراعي بحل القيود السياسية الكبرى ودعم تطوير سياسات ذات كفاءة اعتماداً على أفضل الممارسات الدولية[193].

هدف برنامج توسيع المشاركة في المجتمع المدني والذي ستبلغ مدته ثلاثة سنوات، بتكلفة 75 مليون دولار هو تعزيز تحول العراق إلى المشاركة الديمقراطية بزيادة المواطنين المشاركين في التنمية العراقية الاجتماعية والسياسية. هذا البرنامج يخلف برنامج CAPIII. أشارت لاوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أنها منحت هذا العقد إلى أحد شركاء تنفيذ برنامج CAPIII، Mercy Corps، والذي أعاد تعيين بعض العاملين الذين تم تعيينهم من قبل لبرنامج CAPIII، وسيستمر البرنامج في تنفيذ صندوق مارلا رزيقة لضحايا حرب العراق[194]. إغلاق برنامج CAP III.

وصل برنامج العمل المجتمعي، وهو أطول برنامج تنمية تابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الرعاق، إلى نهايته في 30 سبتمبر/أيلول 2012. حيث بدأ في مايو/آيار 2003، على ثلاثة مراحل، بتكلفة تقترب من 728 مليون دولار، حيث تم تصميم البرنامج لتطوير قدرة المواطنين العراقيين على المعالجة الفعالة للاجتياجات المجتمعية الملحة عبر العملية الديمقراطية المنظمة. نمذ أكتوبر/تشرين الأول 2008 وحتى سبتمبر/أيلول 2012، ركز برنامج CAPIII ذو تكلفة 323 مليون دولار على بناء القدرات والتعاون بين جمهور الناخبين وممثليهم والحكومات التنفيذية. وفي برنامج CAP II أيضاً كان هناك صندوق مارلا رزيقة لضحايا الحرب العراقية، والذي قدم المساعدة المالية للعراقيين المتأذين من قوات التحالف.

تم تنفيذ برنامج CAP III من خلال أربعة من شركاء التنفيذ التابعين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – Mercy Corps، والوكالة الدولية للإغاثة والتنمية، والمؤسسة التعاونية الدولية للإسكان، وهيئة التعاون والتنمية الزراعية الدولية، ومتطوعين للمساعدة التعاونية – كان كلاً منهم مسؤولاً عن منطقة جغرافية معينة من المسؤولية، يغطون بالكامل 15 من بين 18 محافظة العراقية[195]. مع 18.7 مليون دولار تم إنفاقها هذا الربع لاسنوي، استمر برنامج CAPIII في أن يكون برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق ذو أعلى نفقات فصلية[196].

في هذا الفصل، أتم إنجاز تقييم أداء نهاية المشروع للعام النهائي لبرنامج CAP III، لتحديد ما إذا كان البرنامج قد وفى بأهدافه ونتائجه المرغوبة وتحديد الدروس المستفادة لتنفيذ مشاريع مستقبلية. انتهى التقييم إلى أن برنامج CAP III قد ساهم في زيادة المشاركة في الأعمال المجتمعية الجماعية مما مكن المجتمعات المستهدفة من توضيح احتياجاتهم على نحو أفضل وحشد اموارد من داخل وخارج المجتمع لحل المشاكل العامة. كانت مساهمة برنامج CAP III والتي كثيراً ما ذكرت من مشاركي البرامج من الحكومة لاعراقية هي مشاريع بنية تحتية مقدمة من CAP، ومع ذلك فقد ذكر البعض مشاركة متزايدة مع جمهور الناخبين المحليين كنتيجة هامة لبرنامج CAP III[197].

حدد برنامج إنجاز بعض القضايا مع صندوق مارلا رزيقة لضحايا حرب العراق، وفي الأساس أن العديد من ضحايا الحرب قد واجهوا صعوبات في تقديم وثائق التأهل المطلوبة.

برنامج العمل المجتمعي، أطول برنامج تنمية تابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق، وصل إلى نهايته في 30 سبتمبر/أيلول 2012.

بالإضافة لذلك، فقد حدد إنجاز إلى أن المنظمات غير الحكومية العراقية المحلية كانت غير مجهزة لاستبدال شركاء تنفيذ برنامج CAP III لاستمرار إدارة صندوق مارلا رزيقة لضحايا حرب العراق. أشار برنامج إنجاز إلى أن المنظمات غير الحكومية المحلية العراقية ستحتاج لدعم مالي إضافي لأداء برامجها في أعقاب برنامج CAP III[198].

الدروس المستفادة التي يتم تطبيقها على الأعمال المستقبلية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع المجتمعات العراقية والحكومات المحلية هي زيادة وتعزيز المشاركة والعمل المجتمعي، واستمرار تنويع مناهج التدريب، وتأمين مشاركة وتعهد الحكومة العراقية.

الأنشطة الأخيرة لاستمرار البرامج

بالإضافة للبرامج الثلاثة الجديدة الممنوحة في سبتمبر/أيلول، فقد كان لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تسعة برامج تنمية جارية تعمل تجاه أهداف محددة في ثلاثة مجالات – بناء القدرات، والنمو الاقتصادي، والديمقراطية، ونظم الحكم[200].

بناء القدرات

لمشروع الإصلاح الإداري، ذو الأربعة سنوات، بتكلفة 156.7 مليون دولار، والمسمى (ترابط)، ثلاثة عناصر – إصلاح الخدمة المدنية، وإدارة لاسياسة الوطنية، واللامركزية الإدارية. في هذا الفصل وقع مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مذكرة تفاهم مع مكتب رئيس وزراء العراق والذي أطلق رسمياً مشاركة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الحل العراقي للإصلاح التنظيمي والإداري. يشمل ميثاق الحل العراقي للإصلاح التنظيمي والإداري (ISRAR) مراجعة واستبعاد للتشريعات غير الضرورية التي تعيق الأعمال والاستثمارات الخاصة. سيتم تكوين مجموعات عمل الحل العراقي للإصلاح التنظيمي والإداري من كلاً من حكومة العراق والقطاع الخاص لوضع توصيات إصلاح من شأنها تسهيل بدء أعمال جديدة، والحصول على تصاريح البناء، وتسهيل التجارة الإقليمية والدولية.

في الفصل التالي، تتوقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية توقيع المزيد من مذكرات التفاهم مع حكومة العراق على المستويات الوطنية ومستويات المحافظات لدعم أنشطة برنامج ترابط[201].

في محافظة البصرة في هذا الفصل، وافقت مديرية العقود بالبصرة في مكتب المحافظ على البدء في استخدام المؤشرات، التي وضعها برنامج ترابط، وبناءً على أفضل الممارسات الدولية، لقياس وإعداد التقرير بشأن أداء المحافظة في عمليات التوريد. ووفقاً

في اللقاءات الأخيرة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، أطرى مسؤول بحكومة العراق على المنهج الجديد للبرنامج في وضع الميزانية.

ورشة عمل للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تركز على عملية ولادة عاجلة ورعاية مواليد مقدمة في مستشفى أربيل للولادة. (صورة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية).

للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ستنفذ المحافظة الآن خطة توريد لاستثماراتها الرأسمالية القادمة، بما يماشى مع الإرشادات من وزارة التخطيط[202].

يهدف برنامج تعزيز نظم الحكم، ذو مدة الخمسة سنوات، بتكلفة 117 مليون دولار، إلى زيادة قدرة محافظي المحافظات والمحافظات والمجالس المحلية للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات المواطنين العراقيين. هدف هذا البرنامج هو تحسين محاسبة الميزانية وشفافيتها. في لقاءات أخيرة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، أثنى مسؤول من حكومة العراق على المنهج الجديد للبرنامج في وضع الميزانية (عبر نظام وضع الميزانية الصفري)[203].

في هذا الفصل أجرى شريك التنفيذ تقييم شامل لعملية وضع ميزانية المحافظات نظام متابعة محاسبة المحافظة ومعلومات المشروع (GAPTIS) في 15 محافظة. أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أنه شاركت النتائج والتوصيات الرئيسية للتقييم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط. ووفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فالخطوة التالية للوكالة الأمريكية ووزارة التخطيط هي تحديد كيفية دمج أهداف نظام GAPTIS في نظام إدارة التطوير العراقي الحالي، وهو تطبيق ثنائي اللغة على الانترنت يدير كامل دورة مشاريع التنمية الممولة من الحكومة والمانحين في العراق. يسمح هذا النظام للوزارات بتخطيط، وإدارة، ومراقبة كامل دورة حياة مشاريع الاستثمار الرأسمالية في البيئة على الانترنت[204].

يعمل مشروع الرعاية الصحية الأساسية، ذو فترة الأربعة سنوات، بتكلفة 74.8 مليون دولار على تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وفي هذا الفصل،

أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن العاملين بالبرنامج قد قاموا بزيارات ميدانية لوزارة الصحة، وإدارات الصحة بالمحافظات، 125 من مراكز الرعاية الصحية الأساسية المشاركة لتوفير التدريب أثناء العمل، والمساعدة الفنية، والتعليم[205]. بالإضافة لذلك فقد وقعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مذكرة تفاهم في هذا الفصل مع وزارة الصحة بحكومة إقليم كردستان وتخطط لتحسين الرعاية الصحية في إقليم كردستان. وقعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من قبل مذكرة تفاهم مع حكومة العراق في سبتمبر 2011، وبالتالي، فسيعمل البرنامج الآن في جميع محافظات العراق الـ 18[206].

يعمل مشروع استبيان التعليم، ومدته عام واحد، بتكلفة 3.7 مليون دولار، والمسمى مهارات، مع وزارة التعليم لإجراء استبيانات للتعليم لتحسين جودة مدارس التعليم الأساسي ومن المقرر أن ينتهي في نوفمبر/تشرين الثاني 2012. في هذا الفصل قدم شريك التنفيذ مسودات ملخصات تنفيذية للاستبيانات التي تمت لتقييم القراءة والرياضيات لدى الفصول الدراسية المبكرة. وبمجرد إتمام شريك التنفيذ للتقارير النهائية، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أنها ستعرضهم على وزارة التعليم في ورشة عمل سياسة التعليم، والمقرر عقدها في نوفمبر/تشرين الثاني. ووفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فالبيانات الأساسية المنشورة من البرنامج بشأن قدرات القراءة والرياضيات لطلاب المراحل المبكرة، ستساعد وزارة التعليم على قياس التقدم في المستقبل[207].

تلقت هذه المرأة العراقية 550 دولار من مبادرة تجارة لإقراض الفقراء لتوسيع عملها في الخياطة. (صورة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية).

النمو الاقتصادي

يجري برنامج النمو الاقتصادي للمحافظات، والذي مدته خمسة سنوات، بتكلفة 192.5 مليون دولار، تجارة. أنشطة لتعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل في العراق بزيادة وصول القطاع الخاص للتمويل — وبخاصة للمشاريع المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة[208]. تم إنفاق حوالي 16 مليون دولار على برنامج تجارة لهذا الفصل، وهو يتلو برنامج CAP III في النفقات لبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق.

باقتراب هذا البرنامج من الانتهاء في شهر يناير/كانون الثاني 2013، حددت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الإنجازات الأكثر أهمية للبرنامج[210]:

- خلق ودعم اثنان من المؤسسات المالية غير مصرفية، وثمانية من المؤسسات الأهلية لتمويل المشاريع متناهية الصغر، وثمانية من مراكز تطوير الأعمال الصغرى في العراق.
- أنفقت إجمالي 1.17 مليون دولار تقريباً بين حوالي 300,000 فرد عراقي (17% من النساء) بتحسين وصولهم إلى التمويل وبالتالي خلق ما يزيد على 350,000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.
- ساعد حكومة العراق في إعداد عرض البضائع المبدئي وعرض الخدمات المبدئي ليتم تقديمه لمنظمة التجارة العالمية وقدم أيضاً الدعم لهيئات حكومة العراق مرتفعة المستوى بشأن الإصلاحات القانونية والتنظيمية، بما يشمل قانون الشركات، والترخيص الصناعي، وتراخيص الاستيراد، وقانون الاستثمار، وقانون الإفلاس، وتشريعات إغلاق الأعمال.

برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تجارة، مع البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة الصناعية، يدعمون جهود حكومة العراق على إعداد خطط إصلاح مخصصة للشركات المملوكة للدولة لجعلها أكثر جذباً لأهداف رأس المال التجاري. في هذا الفصل، حددت مجموعة عمل الشركات لامملوكة للدولة، في نطاق مجموعة عمل رئيس الوزراء للإصلاح الاقتصادي 30 مشروعاً وخصصت 65 مليون دولار لميزانية حكومة العراق للوزارات لإشراك استشاريين دوليين في وضع خطط الإصلاح الضرورية[211].

ركز برنامج التنمية المالية، ذو فترة لاخمسة سنوات، بتكلفة 53.3 مليون دولار، على استمرار بناء القدرات لقطاع المالي العراقي للوصول إلى المعايير الدولية، مع التركيز على المصارف الخاصة. ووفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يخضع البرنامج حالياً لتقييم متوسط المدى سيؤدي إلى إعلام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن كيفية تحسين فعالية البرنامج[212].

وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإن البرنامج يخضع حالياً لتقييم متوسط المدى سيؤدي إلى إعلام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن كيفية تحسين فعالية البرنامج.

في هذا الفصل، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأن البنك المركزي العراقي قد علن هدفه لتطوير بنية تحتية لنظام مدفوعات التجزئة في العراق ودعا الجهات المختصة لجمع الجهود لتحقيق هذا الهدف. ولدعم هذا الجهد، قام برنامج التنمية المالية بإتمام مراجعة لوثائق لتشريعات و"التعليمات" المطلوبة لتحكم مزودي خدمات الدفع، والمصارف، ومشغلي شبكات الجوال، لتشغيل واستخدام البنية التحتية المرتقبة لنظام مدفوعات التجزئة. عمل البرنامج أيضاً مع البنك المركزي العراقي على طلب عرض لتنفيذ هذا النظام[213].

ركز برنامج تنمية الأعمال الزراعية، إنماء، على زيادة تنافسية الزراعة العراقية بإثبات إمكانية ربحية، وتجارية مشاريع الأعمال الزراعية. من المقرر أن ينتهي هذا البرنامج والذي تبلغ مدته خمسة سنوات، بتكلفة 215.9 مليون دولار في نوفمبر/تشرين الثاني 2012[214].

في هذا الفصل، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن النتاج المجمعة لهذا البرنامج ذو الخمسة سنوات شملت مبيعات مباشرة بمبلغ 172.6 مليون دولار من خلال المشاريع العراقية التي بدأت وحصلت على دعم من برنامج إنماء، ووظفت حوالي 15,121 فرد. وأحد الإنجازات الملحوظة لبرنامج إنماء والتي أشارت إليها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كانت زيادة الإنتاج السنوي من صيد الأسامك من 5,000 طن متري في عام 2007 إلى 80,000 طن متري في عام 2012. وبنهاية هذا البرنامج، ركزت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التدريب

وقعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على مذكرة تفاهم مع مجلس ممثلي حكومة العراق لإطلاق برنامج مشترك لتحسين الوصول إلى النظام القانوني العراقي للسكان غير القادرين والمحرومين.

أخصائي إنماء لذبح الماشية يشرح تقطيع اللحوم الدولية في محل جزارة في دهوك، بالعراق. (صورة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية).

المكثف وبرامج التنمية مع فريق عمل MoA لتعزيز الاستدامة الزراعية العراقية وأمن الغذاء[215].

الديمقراطية ونظم الحكم

يوفر مشروع دعم الانتخابات، والذي تبلغ مدته ثلاثة سنوات، بتكلفة 35.6 مليون دولار المساعدة الفنية، والإرشاد، والتدريب للجنة العليا المستقلة للانتخابات. وفي هذا الفصل، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن هذا البرنامج، عبر شركاء التنفيذ، المؤسسة الدولية لنظم الانتخابات، قد ركز على تخطيط أنشطة بناء القدرات المستقبلية، ووضع الإستراتيجيات مع النظراء، والعمل على تخطيط وتطوير استبيان وطني يقيس الرأي العام والمعرفة بالعملية الانتخابية في العراق، إلى جانب برنامج النمح الفرعية المدنية والمتعلقة بتعليم الناخبين. بالإضافة لذلك، استمر مشروع دعم الانتخابات في دعمه لإشراك المرأة في البرامج التدريبية التي تيسرها المؤسسة الدولية لأنظمة الانتخابات.

وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وفي أواسط شهر أغسطس/آب 2012، فقد كان هناك قرابة ربع الحاضرين للبرامج التدريبية الرسمية من النساء. أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن دعمها لتضمين الجنس سيساعد على ضمان استدامة الجهود لتضمين المرأة في المناصب العليا باللجنة العليا المستقلة للانتخابات[216].

حتى اليوم، تعتقد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأن دعم المؤسسة الدولية لأنظمة الانتخابات (IFES) لقم التوعية العامة بالجنة العليا المستقلة للانتخابات هو التنمية الأكثر أهمية في مشروع دعم الانتخابات. ووفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فهذا البرنامج، وعبر اللقاءا الأسبوعية مع مسؤولي اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، قد عزز من قدرة اللجنة العليا المستقلة للانتخابات في إدارة شؤونها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بالانتخابات.

يدعم برنامج الوصول إلى العدالة، بتكلفة 62.9 مليون دولار نمو المؤسسات المحلية والوطنية التي توفر المعلومات والمساعدة الفنية للسكان الضعفاء بما يشمل النساء، والأرامل، والأيتام، والأشاخص ذوي الإعاقات[218]. وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فمنذ العام 2011، فقد دعم برنامج الوصول إلى العدالة 38 منحة لرفع وعي السكان الضعفاء بشن حقوقهم القانونية والوصول إلى الخدمات المقدمة من الدولة. استخدم الممنوحين العديد من وسائل الراديو، والتلفاز، والمنشورات، والكتيبات، وورش العمل لتوفير هذه المعلومات[219].

مشروع الوصول إلى العدالة يقوم بإجراء مقابلات استبيانية مع السكان الضعفاء العراقيين. (صورة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)

في هذا الفصل، وقعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مذكرة تفاهم مع مجلس ممثلي حكومة العراق لإطلاق برنامج مشترك لتحسين الوصول إلى النظام القانوني العراقي للسكان الضعفاء والمحرومين. بالإضافة لذلك، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن الوصول إلى برنامج العدالة أطلق استبيان لتقييم معرفة المجموعات الضعيفة المستهدفة بشأن حقوقهم القانونية، والخدمات ذات الصلة المقدمة من الدولة، وطرق الوصول لهذه الخدمات. تألف الاستبيان من 15,200 مقابلة فيما يزيد على 76 منطقة في العراق. تم المقرر أن يتم عرض نتائج الاستبيان في مؤتمر قادم مع المسؤولين من وزارات العمل، والشؤون الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والداخلية، إلى جانب مجلس الوزراء، ومجلس النواب. هدف المؤتمر هو تأمين مشاركة حكومة العراق في طرق تحسين الموقف الحالي للمجموعات الضعيفة في العراق[220].

مساعدات الكوارث الأجنبية

في الفصل الماضي، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن مكتب مساعدات الكوارث الخرجية لديه ثلاثة برامج فعالة ممولة منه في العام المالي 2011 بالعراق – اثنان من برامج المساعدات الإنسانية وبرنامج مراقبة وتقييم – من المقرر أن ينتهوا بحلول 30 سبتمبر/أيلول 2012. في هذا الفصل، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن برامج مكتب مساعدات الكوارث الأجنبية الثلاثة كانوا في مراحل مختلفة من عملياتها الافتراضية للانتهاء في 90 يوماً 221.

وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فحتى بنهاية البرامج، لايزال شركاء تنفيذ مكتب مساعدات الكوارث الأجنبية فعالين في العراق. فعلى سبيل المثال، عقد أحد شركاء التنفيذ في هذا الفصل ورشة عمل بشأن إدارة المعلومات المتقدمة لأعضاء خلايا الطوارئ بالمحافظات – وتم إنشاء هياكل التنسيق الحكومي للتعامل مع مواقف الطوارئ، والتي تستهدف في الأساس اللاجئين والأفراد المشردين داخلياً. وقد أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن ورشة العمل هذه قد ساعدت على زيادة قدرات أعضاء خلايا الطوارئ بالمحافظات (GECs) لجمع، ومعالجة، وتحليل، وإعداد تقارير بالمعلومات[222].

منذ عام 2003، وقد ساهم مكتب مساعدات الكوارث الأجنبية بما يزيد على 450 مليون دولار تجاه برامج المساعدات الإنسانية في العراق؛ من هذا المبلغ أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن مكتب مساعدات الكوارث الأجنبية قد أنفق 261 مليون دولار من أموال مساعدات الكوارث الدولية من العام المالي 2007 حتى العام المالي 2012. وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فلم يلتزم مكتب مساعدات الكوارث الأنبية بأي تمويلات في العام المالي 2012 تجاه برامج جديدة أو حالية في العراق، ولكنه التزم بما يزيد على 133,000 كتكاليف إدارية للعام، اعتباراً من 30 سبتمبر/أيلول 2012. ورغم أن العاملين بمكتب مساعدات الكوارث الأجنبية لم يكن لهم وجود في العراق، وكانت برامجه الفعالة المتبقية على وشك الانتهاء، إلا أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ظلت تقول بأن مكتب مساعدات الكوارث الأجنبية لديه القدرة على الاستجابة سريعاً للطوارئ المحتملة في العراق عبر عقد علاقات عمل مع وكالات الإغاثة في الميدان[223].

لم يلتزم مكتب مساعدات الكوارث الخارجية بأي تمويل في العام المالي 2012 تجاه برامج العراق الجديدة أو الحالية.

الوكالات المدنية الأخرى

يشير الجدول 3.6 إلى الأنشطة التي تمت في هذا الفصل من خلال العديد من الوكالات المدنية الأمريكية الأخرى العاملة في العراق، بما يشمل:

- وزارة العدل
- وزارة الامن القومي
- وزارة الخزانة
- وزارة النقل
- وزارة التجارة
- وزارة الزراعة
- بنك التصدير والاستيراد
- مؤسسة الاستثمارات الخاصة عبر البحار◆

الجدول 3.6
مستويات العاملين والأنشطة المحددة التي أشارت إليها الوكالات المدنية الأخرى، 1/7/2012 – 03/9/2012

الوكالة	النشاط في هذا الفصل
وزارة العدل (DoJ) العاملين: 9	استمر مكتب تطوير الإدعاء الخارجي للمساعدة والتدريب في تقديم استشاراته لحكومة لاعراق بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وقام برنامج دعم تدريبات التحقيق الجنائي الدولي بتدريب وإرشاد محققي حكومة العراق مع التركيز على الإعداد الأفضل للحالات والالتزام بمعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حتى انتهاء البرنامج في 30 سبتمبر/أيلول 2012. سهل أحد مستشاري برنامج دعم تدريبات التحقيق الجنائي الدولي التدريب المتخصص من مصادر خارجية لتحسين قدرات التحقيقات لحكومة العراق. تحولت وظائف تدريب برنامج دعم تدريبات التحقيق الجنائي الدولي إلى وظائف مولة من مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. مكتب المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبرامج مكتب تطوير الادعاء الخارجي للمساعدة والتدريب. ولإعداد نهاية البرامج. وفر مستشاري برنامج دعم تدريبات التحقيق الجنائي الدولي شراكات مع وكالات أمريكية والمجتمع الدولي للوفاء باحتياجات التدريب المتخصص لحكومة العراق. دعم برنامج دعم تدريبات التحقيق الجنائي الدولي تطوير مكتب الشؤون الخارجية بحكومة العراق ليعمل كنقطة اتصال واحدة للسعي نحو الحصول على فرص تدريب جديدة.
وزارة الأمن الوطني (DHS) العاملين 15	أسست الهيئة الأمريكية للجمارك وحرس الحدود (CBP) شراكة إستراتيجية مع وزارات الداخلية بحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان وقدمت مقرر دراسي تدريبي مستدام لمطار بغداد الدولي. ومطار أربيل الدولي. عقدت الهيئة الأمريكية للجمارك وحرس الحدود أربعة جلسات تدريبية في مطار بغداد الدولي. لتدرب 19 من مسؤولي الجمارك المدنية في عمليت الجمارك الأساسية. في هذا الفصل. أتم 33 من مسؤولي الجمارك المدنية عملية تدقيق ليهي للهيئة الأمريكية للجمارك وحرس الحدود. وهناك 40 مسؤول آخرين بانتظار عملية تدقيق ليهي. وتدريبات الهيئة الأمريكية للجمارك وحرث الحدود. تتطلب تعديلات ليهي على قانون المساعدات الأجنبية لعام 1961 اعتماد وزارة الخارجية لمساعدتها لقوات الأمن الأجنبية لضمان عدم اقتراف المتلقين بانتهاكات حقوق إنسان جسيمة. أقامت الهيئة الأمريكية للجمارك وحرس الحدود أربعة جلسات تدريبية في إقليم كردستان. لتقوم بتدريب 69 من مسؤولي شرطة جوازات السفر ومن مسؤولي وزارة الداخلية بإقليم كردستان. في 30 سبتمبر/أيلول 2012، هناك 89 ضابط قد أتموا عملية اعتماد ليهي. وهناك 138 آخرين بانتظار الاعتماد.
وزارة الخزانة العاملين: 8	يوجد الآن مستشار من مكتب المساعدة التقنية في قوة العمل التي أعدها رئيس الوزراء المالكي في سبتمبر/أيلول لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. تعتمد المبادرة على حكومة العراق، ووكالة معلومات التحقيقات الفيدرالية العراقية. وهيئة استخبارات وزارة الداخلية والجرائم الاقتصادية. ووزارة الشؤون الخارجية. ووزارة لاتمويل (الجمارك). ومكتب غسيل الأموال والإبلاغ عنها. يؤيد فريق عوائد مكتب المساعدة التقنية تنفيذ تقييمات ذاتية (التعبئة الذاتية للإقرارات الضريبية لدافعي الضرائب). وتشجيع الأعضاء الرئيسين في مجلس الوزراء على اعتماد ذلك منذ عام 2010. في أغسطس/آب. أصدرت لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء أمر رقم 479. اولذي نص على تنبي التقييم الذاتي من خلال لجنة عامة للضرائب لكبار دافعي الضرائب.
وزارة النقل (DoT) العاملين: 3	انتقلت وزارة النقل إلى الملكية العراقية وهي تسيطر على مشروع التحكم في القطارات عبر الحاسوب. والذي تم إتمامه في العام 2011. ساعد مستشار الملاحة الجوية بوزارة النقل هيئة الطيران المدني العراقية للالتزام بالمعايير الدولية على النحو الذي أشارت إليه منظمة الطيران المدني الدولية. وقد قدم مستشار الملاحة البحرية/الموانئ التدريب لنظرائه العراقيين لتحسين الكفاءة التشغيلية.
وزارة التجارة العاملين: 4	أشارت وزارة التجارة إلى أن هناك شركة معدات أمني أمريكية قد وقعت على اتفاقية توزيع مع شركة عراقية وفقاً للمعلومات المقدمة من هيئة الخدمات التجارية الأمريكية وفقاً لخدمة البحث عن الشركاء الدوليين لديها. كما قامت أيضاً هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأمريكية، والصناعات الجديدة على السوق بالبيع المباشر لشركة عراقية كنتيجة "للملائمة B2B" من خلال الخدمات التجارية الأمريكية. بالإضافة لذلك، تؤيد وزارة التجارة تقديم الشركات الأمريكية لعطاءاتهم في مناقصات حكومة العراق.
وزارة الزراعة العاملين: 7	استمرت وزارة الزراعة الأمريكية في تنفيذ برامج بناء القدرات على سحة الحيوانات، والمياه، وموارد التربة، والتمديد الزراعي، والتعليم الزراعي. نفذت وزارة الزراعة الأمريكية برنامجي تدريب كوكران بالولايات المتحدة – فحص اللحوم والدواجن وإدارة بقايا المحاصيل – إلى جانب زمالتين مع بورلوج في تحليل التربة. أنهت خدمات الزراعة الأجنبية وجود موظفي الحكومة الأمريكية والمتعاقدين من المواطنين الأمريكيين في سبتمبر/أيلول 2012، لتعيد تنظيم الأنشطة خدمات الزراعة الأجنبية/القاهرة.
بنك التصدير والاستيراد العاملين: 0	أكد بنك التصدير والاستيراد على أنه بالرغم من الطلب المحتمل لتوريد بضائع وخدمات أمريكية من خلال هيئات القطاع الخاص والعام العراقية، إلا أن الافتقار إلى هياكل التمويل العملية سيستمر في أن يمثل عائقاً لتوسع نشاط بنك الاستيراد والتصدير في السوق على مدى فترة زمنية متوسط. في هذا الفصل، عقد بنك لاتصدير والاستيراد مناقشات مع ممثلية وزارة التجارة لتحديد قنوات منشأ العمليات الصغرة من القطاع العام والخاص والتي يمكن هيكلتها للتمويل بدون ضمانات سيادية. كما التقى مسؤولي بنك التصدير والاستيراد أيضاً مع مطوري المشاريع الأمريكية لإنتاج الزجاج، والإسكان، والإنشاءات العامة.
مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار العاملين: 0	أشارت مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار إلى عدم وجود قروض أو ضمانات لشركات أمريكية في هذا الفصل. في عام 2010، قدمت مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار 90 مليون دولار لشركة عراقية ذات مسؤولية محدودة وهي (التمويل السريع المحدودة) لدعم التوسع في مشاريعها الصغيرة والمتوسطة ومحافظ التمويل متناهية الصغر في العراق وتمديد عمل مؤسسة الإسكان التعاوني الأمريكية للوصول إلى مبادرة خدمات الائتمان في العراق. في هذا الفصل. خفضت مؤسسست الاستثمار الخاص عبر الباحر من حجم القروض بمقدار 25 مليون دولار. وفي 30 سبتمبر/أيلول 2012، لم تنفق مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار أي تمويل في دعم هذ المشروع.

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. تعكس أرقام العاملين هؤلاء الموجودين في بغداد. بما يشمل الأمريكيين منهم، ومواطني الدول الأخرى. والعراقيين المعينين محلياً.

المصادر: وزارة العدل. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 1/10/2012؛ وزارة الأمن الوطني. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 1/10/2012، و7/10/2012؛ وزارة الخزانة، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 1/10/2012، و16/10/2012؛ وزارة النقل. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 1/10/2012؛ وزارة التجارة؛ رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 1/10/2012، و7/10/2012. وزارة الزراعة الأمريكية؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 1/10/2012. بنك التصدير والاستيراد. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 5/9/2012؛ مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 2/10/2012، والمعلومات المقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/10/2012؛ مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 1/10/2012.

برامج الدفاع

مكتب التعاون الأمني العراقي

أتم لتوه مكتب التعاون الأمني العراقي عامه الأول كمركز لإداره نطاق عريض من المساعدات الأمنية وأنشطة التعاون الأمني. في نهاية هذا الفصل، أدار مكتب التعاون الأمني العراقي 172 قضية بتمويل من حكومة العراق عبر برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية. وتم طلب اثنى عشر قضية إضافية من حكومة العراق وتتم تلقي الاعتماد الأمريكي. وهناك 74 قضية أخرى طلبتها حكومة العراق في عدة مراحل من الاستجابة من خلال الحكومة الأمريكية. تبلغ قيمة الحالات الحالية والمقترحة الآن 19.1 مليار دولار[224].

يدير مكتب التعاون الأمني العراقي حالياً خمسة مواقع في العراق تحت سلطة مجلس الوزراء. تشمل هذه المواقع منشآت لمعالجة قضايا المبيعات العسكرية الأجنبية، ومراكز الاستدامة والدعم، ونطاقات النيران الحية، ومراكز التدريب[225]. ثلاثة من هذه المواقع تخضع لتحديثات بتمويل أمريكي لتصحيح القصور أمني الموروث عندما تولى مكتب التعاون الأمني العراقي السيطرة عليها في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2011. ولكن واجهت التحديثات بعض التأخيرات. في هذا الفصل، كانت تواريخ الإتمام المقررة للأغطية العلوية في بيسمايا وتكريت قد تمت إزاحتها لستة أشهر، حتى أبريل/نيسان 2014 [226]. وتم تأجيل إتمام المنشأة الأمنية المادية في أم القصر لثلاثة أشهر[227]. بسبب هذه التحديثات، فقد لا يتم الإتمام حتى تنتقل مواقع مكتب التعاون الأمني العراقي لسيطرة حكومة العراق. مكتب التعاون الأمني العراقي "يقوم بتقييم ما إذا كانت هذه التحسينات حكيمة نظراً للإطار الزمني لتطبيع المواقع"[228].

وهناك مشروع تم الإعلان عنه مؤخراً في موقع تشغيلي آخر لمكتب التعاون الأمني العراقي — وهو مشروع بقيمة 2.7 مليون دولار في مركز اللوجستيات والاستدامة التابع لمكتب التعاون الأمني العراقي في تاج — وسيعمل هذا المشروع كنموذج للعمليات المستقبلية لمكتب التعاون الأمني العراقي في القاعدة التي تديرها حكومة العراق حيث يعتبر استمرار التواجد أمراً ضرورياً. سيخفض هذا المشروع الذي تم البدء به مؤخراً آثار وجود مكتب التعاون الأمني العراقي في تاج ومن المقرر أن يجعل ظروف المعيشة أكثر أماناً[229].

في هذا الفصل، أوقف مكتب التعاون الأمني العراقي أنشطته التدريبية في كركوك وانتقل إلى تكريت. شملت الأنشطة التي تم نقلها تدريبات الطيران، إلى جانب أنشطة تدريبات الصيانة، ودعم لوجستيات المتعاقدين لدعم الطائرات[230]. وقد ذكر أن الخمسة مواقع المتبقية لمكتب التعاون الأمني العراقي ستنتقل إلى حكومة العراق أثناء العام 2013 [231]. وبالرغم من أن وزارة الدفاع قد أشارت إلى أن جدول النقل "هو قرار مسبق" وأن "مكتب التعاون الأمني العراقي لا يمكنه توقع ما سيتم اتخاذ القرار بشأنه عند مستويات أعلى من الحكومة"[232]. إلا أنه رغم ذلك توقع رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي تخفيض "منحدر" على الأقل بثلث الأفراد العسكريين الأمريكيين في العامين المقبلين. ولكن تشير المناقشات بين الوكالات بشأن مستقبل المكتب إلى أنه سيتم تخفيض عدد العاملين بما يصل إلى 75% في السنة المالية 2014 [233]. يشير انسياب حالة مكتب التعاون الأمني العراقي، بما يشمل قضية التمويل وفقاً لاستمرار قرار المخصصات، إلى أن عملية التحول قد تحدث بصورة أسرع وعلى نحو أكثر سلاسة عما هو مشار إليه في سيناريوهات التخطيط السابقة.

> يشير انسياب حالة مكتب التعاون الأمني العراقي إلى أن عملية التحول قد تحدث بصورة أسرع وعلى نحو أكثر سلاسة عما هو مشار إليه في سيناريوهات التخطيط السابقة.

نموذج المبيعات العسكرية الأجنبية الناشئ

بعد تحويل مواقع التشغيل الأمريكية إلى حكومة العراق، يتوقع مكتب التعاون الأمني العراقي أن ذلك سيدعم أنشطته مساعداته الأمنية إما عبر عمليات السفارة وخدمات دعم الصيانة وعقود BLISS (إذا كان هناك حاجة لوجود دائم) أو عبر الزيارات ذات اليوم الواحد باستخدام نموذج المحور والتحدث (إذا لم يكن هناك وجود دائم مطلوب)[234].

وفقاً لمكتب التعاون الأمني العراقي، فبمجرد نقل المواقع إلى حكومة العراق، فسترتفع متطلبات المتعاقدين والتكاليف المصاحبة لحالات التعيين وتسليم معدات المساعدات الأمنية لأن الحكومة الأمريكية لن تتحمل بعد ذلك مصروفات دعم الحياة والأمن[235]. ولأغراض التخطيط، فقد قدرت وكالة التعاون الأمني الدفاعي (DSCA) أن التكلفة السنوي لكل متعاقد لدعم الحياة والأمن ستبلغ 250,000 دولار — وستحتاج التكاليف لأن يتم تحميلها على خطابات العرض والقبول لبرنامج المبيعات العسكرية الأجنبية[236].

النطاق المخفض لعمليات مكتب التعاون الأمني العراقي وتحويل مواقع العمليات لسيطرة حكومة العراق سيغير من الطريقة التي تدار بها قضايا المبيعات العسكرية الأجنبية — كلاً من الحالية والمستقبلية -. ومن منظور المتعاقد، يظهر أن مكتب التعاون الأمني العراقي يتحول عن أعمال دعم العقود، وقد تكون سرعة ونطاق التغير في العمليات للشركات الخاصة ذات أهمية كبيرة[237].

- إدارة التكلفة للقضايا الحالية. غالبية القضايا الحالية، بما يشمل العديد من القضايا الممددة مثل تسليم 18 طائر F-16، ليس لها تمويل منفصل لدعم حياة المتعاقدين أو تكاليف الأمن التي تعكس تحول مكتب التعاون الأمني العراقي. وبالنسبة للقضايا التي تحين الأوقات المحددة للتسليم أثناء تخفيض مكتب التعاون الأمني العراقي أو إنهاء بصمته التشغيلية فستواجه حديات لم يتم تمويلها حالياً ولم يتم معالجتها بعد[238]. يشير مكتب التعاون الأمني العراقي إلى أنه سيدعم العقود الحالية حتى إتمام قضايا المبيعات العسكرية الأجنبية "أو تعديلها لدعم إستراتيجية التحويل"[239].
- تكاليف القضايا المستقبلية. ستحتاج القضايا قيد التطوير لأن تشمل تكاليف دعم الحياة والتكاليف المتعلقة بالأمن على نحو أكثر واقعية وأن يتم إعدادها خصيصاً لقضايا محددة. وسواً كانت هذه التكاليف الجديدة مانعة أو ستخفض من التكلفة، إلا أن تنافسية نظام المبيعات العسكرية الأجنبية ستظل موجودة، ولكن لا يظهر أن السعر الثابت الذي وضعته وكالة التعاون الأمني الدفاعي بمبلغ 250,000 دولار للشخص في العام (وفقاً لتكاليف مدربي المساعدات الأمنية الحالية) أنه يأخذ في الحسبان التكاليف خارج المظلة الأمنية الممولة من الحكومة الأمريكية حالياً. قد تكون التكاليف تختلف اختلافاً جوهرياً عند إدارتها مباشرة من خلال المتعاقدين (مقابل الحكومة الأمريكية) وستتفاوت بشدة وفقاً للمكان الذي يتم تنفيذ الخدمات به في العراق ومدة تقديم الخدمات. فبدون معدل محدد للمهام لدعم الحياة والأمن، قد تثبت هذه التقديرات المدمجة في القضايا المستقبلية أنها منخفضة ظاهرياً (أو في بعض الحالات من الممكن أن تكون مرتفعة للغاية)[240].
- التعرض لضرائب حكومة العراق لتأسيس الشركات، والاستيراد، والدخل. بالرغم من عدم ارتباطها مباشرة بعملية التحول، إلا أن حركة مكتب التعاون الأمني العراقي في ابتعاده عن دعم المتعاقدين سيكون من شأنه تسريع تنازلات التشغيل التي يستفيد منها حالياً متعاقدي المبيعات العسكرية الأجنبية. و"بتطبيع" مكتب التعاون الأمني العراقي (تخفيض الوجود والإدارة المباشرة للحكومة الأمريكية)، فستقع حركة عمليات الأعمال العراقية المضطربة والبنية التحتية المحدودة (مثل غياب وكلاء الشحن) مباشرة على عاتق المتعاقدين. وسيتم النظر إلى التخطيط لهذه التغييرات (وإعاقتها المحتملة لقضايا المبيعات العسكرية الأجنبية) على أنها ذات أهمية بالغة[241].

سواءً كانت هذه التكاليف الجديدة ستكون مانعة أو ستخفض من التكلفة — إلا أن تنافسية نظام المبيعات العسكرية الأجنبية ستظل موجوة.

في مثال حديث على هذا، أدى تفسير حكومة العراق للتنازل عن فرض الجمارك في 30 يونيو/حزيران 2012، إلى تعطيل جميع شحنات المبيعات العسكرية الأجنبية الواردة، مما نتج عنه تكاليف تخزين غير مخططة. في أوائل سبتمبر/أيلول 2012، أعلن مجلس الوزراء بأن وزارات حكومة العراق (وبالاستدلال، عملاء المبيعات العسكرية الأجنبية، الذين تم إعفاؤهم من فرض الجمارك يظهر أنهم قد حصلوا على إعانة إدارية. ولكن أشار مكتب التعاون الأمني العراقي إلى أنه ي أواخر سبتمبر/أيلول، لم تكن هناك سوى حركة طفيفة لشحنات المبيعات العسكرية الأجنبية.

المشاركات مع مسؤولي حكومة العراق

تحت برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية، يدير مكتب التعاون الأمني العراقي كلاً من التزامات الأموال الأمريكية لدعم القدرة الأمنية لحكومة العراق ومشتريات حكومة العراق للخدمات والمعدات العسكرية. وبما يصاحب مسؤوليات البرامج هذا، يتحمل مكتب التعاون الأمني العراقي مسؤولية أكبر لإدارة نطاق عريض من العلاقات مع حكومة العراق — من تسهيل تصريحات وتأشيرات عمل متعاقدي مكتب التعاون الأمني العراقي[243] حتى متابعة وإدارة حوادث متعادقي الأمن[244]. وفي هذا الفصل، أشار رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي أن هذه المسؤوليات واسعة النطاق شملة مفاوضات مع مسؤولين حكومة العراق لإخراج متعاقد يدير قافلة من السجن في محافظة ديالة[245].

"مشاركة القادة العراقيين" مع مكتب التعاون الأمني العراقي متكررة الحدوث من التفاعل مع مسؤولي حكومة العراق وكثيراً ما تستخدم في تطوير قضايا المبيعات العسكرية الأجنبية. قد تبدأ هذه المشاركات ببداية عمليات إعداد خطاب طلب حكومة العراق، وتستمر عبر تسليم وتنفيذ قضية المبيعات العسكرية الأجنبية. كما توفر مجموعة المستشارين الإستراتيجيين لمكتب التعاون الأمني العراقي الاتصال العسكري-العسكري لبناء قدرة الشركاء في

وزارة الدفاع، وتعزيز التعليم العسكري، وتشجيع وتنسيق المشاركات الإقليمية والتنسيق الأمني[246].

شملت أنشطة التعاون الأمني ممارسات تدريبية مشتركة بين القوات الخاصة العراقية والأمريكية[247]. كما شملت أنشطة المساعدة والتدريب المباشرة في الدولة تدريب بحارة البحرية الأمريكية مع البحرية العراقية وتوفير المستشارين العسكريين الأمريكيين للدعم المباشر (عبر وزارة الدفاع) لقائد القوات البرية للجيش العراقي، وقائد القوات الجوية العراقية[248].

شملت أنشطة التدريب الإقليمية لقوات الأمن العراقية التي سهلها مكتب التعاون الأمني العراقي في هذا الفصل[249]:

- ممارسات دولية لمكافحة الألغام في البحرين.
- ممارسات بحث وإنقاذ وبحث واستيلاء في الكويت.
- تدريب صيانة آلات F-16 في الأكاديمية الجوية الملكية الأردنية.
- تعليم عسكري منهي، يتألف من برامج تدريبية للمدفعية المتقدمة وM1A1، وبرامج تدريبية لقادة المدفعية، وتدريب لفريق المعركة، وتنمية مذهبية، وتطوير للمناهج الدراسية لمدرسة المدفعية والمدرعات، وتدريب الكادر والمدربين، واستشارات وتدريبات مؤسسية للجيش العراقي في مؤسسات عراقية وأمريكية.

أنشطة تدريب المبيعات العسكرية الأجنبية

أكبر أنشطة تدريب المشتريات العسكرية الأمريكية الجارية تم تنسيقها من خلال مكتب التعاون الأمني العراقي في 30 سبتمبر/أيلول 2012، وقد كانت برنامج تركيز مقاتلي الحرب (WFF)، وبرنامجين للطيارين ومسؤولي الصيانة، بقيمة إجمالي 279.3 مليون دولار (بما يشمل الخيارات غير الممارسة)[250]:

- تلقى ما يزيد على 4,000 فرد من أفراد الجيش العراقي تدريب تركيز مقاتلي الحرب في هذا الفصل في أربيل، وتاج، وبيسمايا.
- هناك 13 من طياري F-16 المرتقبين يتلقون تدريبات في الولايات المتحدة، وبدأ 359 من أخصائيي الصيانة بالقوات الجوية العراقية التدريب في الأردن.
- هناك 7 من طياري C-130 المرتقبين، و16 من طاقم الصيانة، و1 من أخصائيي التحميل يتلقون التدريب في مواقع أمريكية.

صندوق قوات الأمن العراقية

في 30 سبتمبر/أيلول 2012، انقضت صلاحية الحصة الأخيرة من مخصصات أموال صندوق قوات الأمن العراقية للالتزام بها لمشاريع جديدة[251]. التزم

طلاب الطيارين العراقيين يعدون طائرة تدريب T-6 texan III للإقلاع في مطار الصحراء في تكريت. (صورة من DVIDS)

مكتب التعاون الأمني العراقي بنسبة 99.2% من تمويل صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011 بحلول نهاية السنة المالية. وكانت 9.0 مليون دولار التي لم يتم الالتزام بها بعد نتيجة للأموال التي عادت في سبتمبر من وكالات التنفيذ أو العقود التي لم يتم تنفيذها[252].

وفقاً لمكتب وزير الدفاع (مراقب النفقات)، فهناك 425.7 مليون دولار (37%) من أموال صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011 تم الالتزام بها في هذا الفصل. بتوضيح القيود الزمنية التي واجهها مكتب التعاون الأمني العراقي في إدارة المخصصات النهائية لصندوق قوات الأمن العراقية، فإن 80% (أو 929.0 مليون دولار) من أموال صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011 قد م الالتزام بها في الربعين السنويين النهائيين[253]. للإطلاع على الالتزامات الفصلية لأموال صندوق قوات الأمن العراقي

التزم مكتب التعاون الأمني العراقي بنسبة 99.2 من تمويل صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011 بحلول نهاية السنة المالية.

الشكل 3.5

التزامات صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011، وفقا للربع السنوي ومجموعة النشاط الفرعي، 1/10/2011 – 30/9/2012

بالمليون دولار

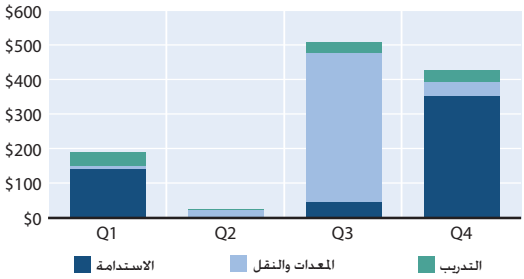

المصادر: مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6/1/2012، 2/4/2012، 12/7/2012، و 2/10/2012.

الجدول 3.7
خطة الإنفاق النهائية لأموال صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011 مقابل الالتزامات وفقاً لمجموعة النشاط الفرعي، في 30/9/2012
بالمليون دولار

	الخطة النهائية	الالتزامات	نسبة الاختلاف %
التعزيز	554.7	557.6	0.5%
المعدات والنقل	485.7	480.8	-1.0%
التدريب	113.5	107.0	-5.8%
الأنشطة ذات الصلة	1.0	0.6	-41.0%
الإجمالي	**1,155.0**	**1,146.0**	**-0.8%**

مُلاحظة: الالتزامات لا تعكس أي تعديلات تمت في عملية اعتماد التقرير النهائي للعام المالي 2013.
المصادر: مكتب التعاون الأمني العراقي، صندوق قوات الأمن العراقية، خطة النشاط المالي للعام المالي 2011 (خطة الإنفاق)، القانون العام 10-112، 11/6/2012، ousd(c)، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 2/10/2012.

للعام المالي 2011، وفقاً لمجموعات النشاط الفرعي، أنظر الشكل 3.5.

تحمل مكتب التعاون الأمني العراقي مسؤولية إدارة صندوق قوات الأمن العراقية في يناير/كانون الثاني 2012، وفي شهر يونيو/حزيران 2012، وضع خطة إنفاق للمبالغ غير الملتزم بها بإجمالي 1.155 مليار دولار[254]. من هذا الإجمالي كان الالتزام بمبلغ 155 مليون دولار هو أمر طارئ وفقاً لاعتماد وزير الدفاع للكونغرس بأن حكومة العراق قد أثبتت قدرة مؤسسية على إدارة اللوجستيات، والصيانة، وتعزيز المعدات المشتراة من الولايات المتحدة. وقد استشهد اعتماد الوزير في 17 يوليو/تموز 2012 بعشرات آلاف القضايا والعمليات المؤسسية كمثال لالتزامات حكومة العراق تجاه العملية التي حددها الكونغرس[255].

تم طلب 74 قضية محتملة من قضايا المبيعات العسكرية الأجنبية بقيمة 10.2 مليار دولار أو جاري تقديم تطلبها من خلال حكومة العراق.

وكما يعرض الجدول 3.7، فقد كانت مخصصات التعزيز أكبر قليلاً من المخطط، وكانت التزامات التدريب قرابة 6% أقل من المخطط. وللإطلاع على

الشكل 3.6
مشاركة التكلفة لحكومة العراق للعام المالي 2011 للحالات الممولة من صندوق قوات الأمن العراقية، في 28/9/2012
بالمليون دولار

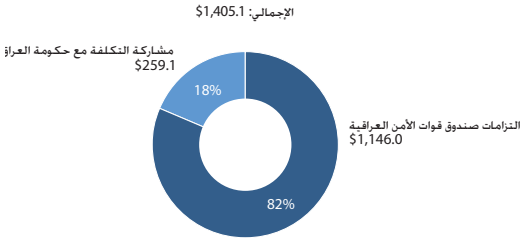

مُلاحظة: الأرقام متأثرة بالتقريب
المصدر: مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012.

مشاركة التكلفة لحكومة لاعراق للأنشطة الممولة من صندوق قوات الأمن العراقية للعام المالي 2011، أنظر الشكل 3.6.

حالة قضايا المبيعات العسكرية الأجنبية

في الفصل السابق، أشار مكتب التعاون الأمني العراقي إلى أن هناك حوالي 12.0 مليار دولار من التزامات صندوق قوات الأمن العراقية لحكومة العراق والحكومة الأمريكية لقضايا المبيعات العسكرية الأجنبية، مع تسليم حوالي 2.6 مليار دولار[256]. وفي هذا الفصل، لم تستطع وزارة الدفاع تقديم معلومات قضية قابلة للمقارنة بنهاية الفصل[257].

ويشير تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لملاحظات إدارة القضايا الحالية لمكتب التعاون الأمني العراقي (حيث يتم تمويل القضايا حصرياً من حكومة العراق) إلى أن هنا 192 من قضايا المبيعات العسكرية الأجنبية بقيمة حوالي 8.9 مليار دولار كانت إما قد تم تنفيذها أو قد تم استلام الاعتماد الأمريكي النهائي في 30 سبتمبر/أيلول 2012. وهناك 74 من قضايا المبيعات العسكرية الأجنبية المرتقبة بقيمة 10.2 مليار دولار (من الملاحظ أنها تشمل الحصة الثاني من طائرات F-16) قد تم طلبها أو جاري طلبها من خلال حكومة العراق (أنظر الشكل 3.7)[258].

تسليم القضايا الجارية

الشكل 3.7
حالات المبيعات العسكرية الأجنبية الحالية والمرتقبة، في 30/9/2012
بالمليون دولار

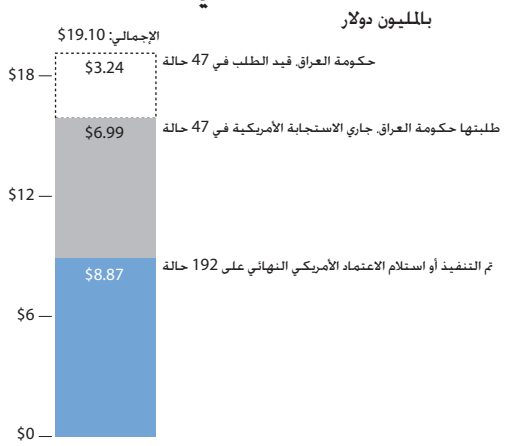

مُلاحظة: الأرقام متأثرة بالتقرير
المصدر: مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012.

في أغسطس/آب، امتلك الجيش العراقي على آخر دفعة من 140 دبابة M1A1 تم شراؤها من الولايات المتحدة بقيمة 815 مليون دولار. (صورة من الجيش الأمريكي)

تنوي القوات الجوية العراقية استخدام طائرات C-130J للدعم الداخلي لقواتها ولعمليات الإغاثة الإنسانية. (صورة من لوكهيد مارتن).

لبرنامج المشتريات العسكرية الأجنبية العديد من القضايا الكبيرة في العديد من حالات التسليم، مع تخطيط الأنشطة لسنوات عدة. ستوفر هذه القضايا قطع غيار، وذخيرة، وتدريب، ولوجستيات دعم المتعاقد.

في هذا الفصل، قدم مكتب التعاون الأمني العراقي المعلومات التالية لثلاثة من قضاياه البارزة:

- دبابات M1A1. في 27 أغسطس/آب، استلم الجيش العراقي في مركز التدريب القتالي في بيسمايا آخر دبابات M1A1 (من بين 140 دبابة اشترتها حكومة العراق بإجمالي تكلفة 815 مليون دولار عبر برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية). عرض الجيش العراقي تنسيقات المدرعات والمشاه في ساحة المعركة في تمارين بالذخيرة الحية مع الدبابات في 29 أغسطس/آب[259]. يعمل مكتب التعاون الأمني العراقي الآن على إعداد خطاب قبول لقضية بمبلغ 200 مليون دولار من شأنها تزويد الجيش العراقي بمحاكيات الدبابات M1A1. ومن المتوقع أن تطلب حكومة العراق عما قريب دعم لوجستي لمتعاقدي تعزيز الدبابات[260] M1A1.
- برنامج C130J. الطيران الاختباري لأول ستة طائرات C-130J Super Hercules للقوات الجوية العراقية قد تمت في أوائل سبتمبر/أيلول 2012. تنوي القوات الجوية العراقية استخدام طائرات C-130J لدعم العمليات من الداخل لقواتها وعمليات الإغاثة الإنسانية. طائرات النقل هذه ستوفر توافق العراق مع القوات الأمريكية وقوات الناتو. من المقرر تسليم الدفعة الأول من طائرات C-130J للعراق في وقت متأخر من هذا العام[261]. عمليات تجميع معدات الدعم للطائرة وإعدادها للنقل للعراق بانتظار إتمام المستودعات التي هي تحت الإنشاء[262]. لدعم استمرارية برنامج الطائرات C-130J قدمت حكومة العراق خطاب لمحاكيات الطيران[263].
- طائرات F-16. تشمل القضية الحالية 18 طائرة F1-6، من شراء الطائرات، والأنظمة المساعدة، والتدريب، والتعزيز، واللوجستيات. يتم إعداد تسليم الطائرات عبر التدريب وإعداد القاعدة. بنهاية شهر سبتمبر/أيلول، كان هناك 13 طياراً يتدربون في الولايات المتحدة، مع 14 إضافيين من المتوقع أن يبدأون التدريب في الفصل القادم، بهدف 27 طيار مدرب عند تسليم الطائرات للعراق بحلول شهر مارس/آيار 2016. كما أن هناك أيضاً ما يزيد على 350 من فريق صيانة الطائرة يخضعون للتدريب. كما يوفر تعديل جديد في قضية الطائرة F-16 تقييم مواقع القواعد البديلة للطائرات التي تم تسليمها. وفي أواخر سبتمبر/أيلول غيرت حكومة العراق القاعدة المختارة للتسليم المبدئي لطائرات F-16 من السعد إلى البلد[264]. وهناك قضية ثانية تضم شراء 18 طائرة F-16 إضافية قيد المتابعة، ومن المتوقع تقديم خطاب القبول لحكومة العراق في الفصل التالي[265].

خطابات العرض والقبول التي تم إعدادها في هذا الفصل

تشمل القضايا التي تم إعداد خطابات القبول لها من خلال حكومة العراق لهذا الفصل مجموعة متنوعة من شراء المعدات وأنشطة التدريب[266]:

- أجهزة رادار لقاعدة تكريت الجوية. ستوفر القضية التي تبلغ قيمتها 60 مليون دولار تحديات لقاعدة تكريت الجوية لدعم المدى القريب للقاعدة لعدة طائرات. ستشمل المعدات رادار مراقبة مطارات، ومحاكي رادار، وأجهزة نظام هبوط، ونظام إضاءة المهبط الجوي، وقطع غيار وأجهزة غصلاح، ومعدات دعم. كما ستشمل أيضاً تدريب للأفراد وتدريب على المعدات[267].
- الخدمات الهندسية والتدريبات في أم القصر. ستشمل القضية بقيمة 38 مليون دولار والتي مدتها ثلاثة سنوات تدريب إصلاح وصيانة للعديد من فئات السفن وقوارب الدورية التي تدعم الأمن البحري العراقي[268].

أول C-130J للعراق من المقرر تسليمها في وقت متأخر من هذا العام.

خيبت آمال مسؤولي حكومة العراق لعدم تحرير تمويل برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية بمبلغ 850 مليون دولار والمخصصة من وزارة الدفاع للعام المالي 2012 بعد.

• تحديثات لطائرات هيليكوبتر حلف وارسو. القضية بتكلفة 15 مليون دولار من شأنها تحديث الاتصالات ودفاع الأسلحة لطائرات هليكوبتر Mi-17، وMi-8. أشارت وكالة التعاون الأمني الدفاعي (DSCA) إلى أن هناك دعم لوجستي تكميلي متوقع للطائرات سيوفره متعاقد روسي[269].

• رادارات كاشفات الحرارة. القضية بتكلفة 428 مليون دولار من شأنها توفير شكلين مختلفين من أنظمة رادارات كاشفات الحرارة وكاشفات الحركة، وأنظمة البيانات المصاحبة لها، وقطع الغيار، ومعدات الإصلاح، والتدريب. هذه القضية الغرض منها التخفيض الكبير لتعرض قوات الأمن العراقية لهجمات النيران غير مباشرة وتزويدها بالمعلومات للاستجابة لمثل هذه الهجمات[270].

خطابات طلب حكومة العراق التي أصدرت لهذا الفصل

في هذا الفصل، قدمت حكومة العراق خطابات طلب للعديد من القضايا المحتملة، بما يشمل[271]:

• مركبات كيميائية، وبيولوجية، وإشعاعية، ونووية، ومعدات إزالة التلوث – 30 مركبات سترايكر Stryker (تقدر تكلفتها ب 25 مليون دولار) مزودة باستخدامات كيميائية، وبيولوجية، وإشعاعية، ونووية.

• الذخيرة الرئيسية لدبابة M1A1 – ذخيرة 120 ملم بقيمة 40 مليون دولار.

برنامج التمويل العسكري الأجنبي

كوكيل لوكالة التعاون الأمني الدفاعي في العراق، فقد تم تكليف مكتب التعاون الأمني العراقي بإدارة منح التمويل العسكري الأجنبي (ومن المحتمل قروض) لمساعدة العراق على شراء الأسلحة المنتجة في الولايات المتحدة، ومعدات الدفاع، وخدمات الدفاع، والتدريبات العسكرية. وبسوء الموقف الأمني في العراق، وبإغلاق نافذة إتاحة أموال صندوق قوات الأمن العراقية، أبلغ مكتب التعاون الأمني العراقي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق برغبة حكومة العراق في برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية"[272]. زيادة خطابات طلبات حكومة العراق على مدار الربعين السنويين السابقين – والتي تجاوزت الأموال المتاحة بصندوق قوات الأمن العراقية – هو مؤشر للاستخدام المرتقب لبرنامج المشتريات العسكرية الأمريكية.

وفقاً لمكتب التعاون الأمني العراقي، فقد خيبت آمال المسؤولين العراقيين بسبب عدم تحرير تمويل برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية بمبلغ 850 مليون دولار والمخصصة من وزارة الدفاع للعام المالي 2012 بعد استجابة للزيادة في طلبات قضايا حكومة العراق. وقد أشار مكتب التعاون الأمني العراقي بصفة خاصة إلى أن عدم إتاحة المبيعات العسكرية الأجنبية قد يؤثر على دعم اللوجستيات للعديد من منصات القوات الجوية العراقية[273]. علاوة على ذلك، يُقدر أن خطابات القبول لمجموعة متنوعة من القوات الجوية، والجيش، والبحرية قد تجاوزت المبالغ المتاحة التي أتيحت لبرنامج المبيعات العسكرية الأجنبية في السنة المالية 2012 [274].

القيمة التراكمية لخطابات الطلب التي تخضع للنظر من حكومة العراق للطلب المحتمل تقديمه في السنة المالية 2013 لبرنامج التمويل العسكري الأجنبي يتجاوز إدارة 911 مليون دولار في السنة المالية 2013 لطلب التمويل العسكري الأجنبي للعراق[275].

بالنظر إلى جهود حكومة العراق في تناول موقفها الأمني – والتباطؤ في إتاحة برنامج التمويل العسكري الأجنبي لاستخدام المعدات، والتعزيز، وتدريب قوات الأمن العراقية – يعتقد مكتب التعاون الأمني العراقي بأن برامج المساعدات الأمنية الأمريكية لا تفي بتوقعات واحتياجات حكومة العراق[276].

فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة

في 30 سبتمبر/أيلول 2012، أدارت فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة 30 مشروع جاري في العراق بإجمالي قيمة عقود 309.1 مليون دولار – و17 مشروع لمكتب التعاون الأمني العراقي (بقيمة 265.7 مليون دولار)، و13 مشروع لوزارة الخارجية (بقيمة 43.4 مليون دولار). عمل بمكتب منطقة العراق لفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة 8 من موظفي الحكومة الأمريكية – 2 منهم عسكريين و6 مدنيين – لينخفض العدد من 10 بنهاية الفصل السابق. وقد كان أحد الموظفين المدنيين لايزال يعمل في مكتب مشاريع تكريت، ولكن أشار فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة بأن موقع تكريت قد يتم إغلاقه بنهاية هذا العام الميلادي وسيتم إغلاقه بالتأكيد في أبريل/نيسان 2014، حيث أنه من المتوقع أن ينتهي أكبر مشروع جاري لفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة – والذي يشمل تركيب أغطية علوية واقية في مخيم سبيشر السابق في تكريت -. يتم تقريباً تقديم جميع الدعم الإداري الإنشائي لمشاريع فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة منخلال عراقيين يتم توفيرهم عبر عقد فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة مع Versar. بنهاية سبتمبر/أيلول، فسيكون

الجدول 3.8
المشاريع الجارية لفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، في 30/9/2012
بالمليون دولار

الوكالة العميل	مصدر التمويل	المشروع	المحافظة	تاريخ منح العقد	تاريخ الإتمام المقرر	مبلغ العقد	المبلغ الذي تم دفعه	مبلغ العقد غير منفق
وزارة الخارجية	صندوق الدعم الاقتصادي	مستشفى ميسان الجراحية	ميسان	9/20/2007	12/28/2012	13.2	12.9	0.3
		مركز تدريب الوزيرية الوطني	بغداد	11/17/2010	10/1/2012	8.0	7.9	–
		الوصلات المنزلية لنظام الصرف الصحي بالفلوجة و T1	الأنبار	3/27/2010	5/31/2013	7.6	4.7	2.9
		وحدات لجنة المسيب 9 و10	بابل	6/2/2010	12/31/2012	4.6	–	4.6
		تركيب المعدات لمستشفى البصرة للأطفال	البصرة	6/18/2011	11/20/2012	2.1	1.8	0.4
		دراسة النقل الكهربي والخطة الرئيسية	متعدد	4/13/2012	6/30/2013	1.9	0.2	1.6
		فحص وإصلاح محكمة الرصافة	بغداد	7/31/2012	3/31/2013	1.4	–	1.4
		شراء قطع غيار إضافية للمولدات	متعدد	4/13/2012	10/11/2012	1.2	–	1.2
		إدارة النمشآت في BCH	البصرة	11/18/2011	1/23/2013	1.1	0.6	0.5
		شراء آلات لف الكابلات الكهربائية	متعدد	7/26/2012	11/23/2012	0.7	–	0.7
		إصلاحات PHC في وسط العراق	متعدد	5/2/2011	8/30/2012	0.5	0.5	–
		الفلوجة WWTP العمليات، والصيانة، والتدريب، المرحلة 2	الأنبار	1/6/2012	1/8/2013	0.5	0.3	0.2
		الإجمالي الفرعي				**42.7**	**28.9**	**13.8**
	المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون	SC/ مولدات محكمة القضاء الأعلى	بغداد	7/31/2012	12/13/2012	0.7	–	0.7
		الإجمالي الفرعي				**0.7**	–	**0.7**
		إجمالي وزارة الخارجية				**43.4**	**28.9**	**14.5**

البقية في الصفحة التالية

هناك 36 عراقي يساعدون فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة على الإشراف على مشاريعها[277].

المشاريع الجارية

قرابة نصف المشاريع الجارية لفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، من حيث كلاً من العدد والتكلفة الدولارية، كانت قضايا لبرنامج المبيعات العسكرية الأجنبية بتمويل من حكومة العراق. وكما يظهر في الجدول 3.8، فقد كان اثنان من أكبر مشاريع برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية لإنشاء طرق بطول 100 كيلومتر على طول الحدود العراقية-الإيرانية في البصرة. كان من المقرر في الأساس إتمام هذه المشروعات في شهر مايو/آيار 2012، ولكن تتوقع فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة الآن أن يتم إتمامها الأول في الشهرين الأولين من العام 2013. أشار فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة أيضاً إلى أن عقد أحد المشاريع الجارية لبرنامج المبيعات العسكرية الأجنبية — تصميم وإنشاء ثكنات جديدة ومنشآت أخرى في مدرسة العسكرية والاستخبارات في تاج — قد تم إنهاؤه للإعسار في 14 سبتمبر/أيلول[278].

بقيمة 55 مليون دولار، كان عقد الأغطية العلوية هو أكبر الجهود الجارية لفيالق المهندسين الجيش الأمريكي في العراق. شمل النطاق الأساسي للعمل ثلاثة مواقع — الملحق العسكري بالسفارة وملحق

مشروع بقيمة 18.6 مليون دولار لبناء مديرية مكافحة الإرهاب هو المشروع الوحيد الجاري التابع لبرنامج المبيعات العسكرية الأجنبية الذي تديره فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة وهو حاصل على تمويل مشترك من حكومة العراق والحكومة الأمريكية. (صورة من فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة).

الوكالة العميل	مصدر التمويل	المشروع	المحافظة	تاريخ منح العقد	تاريخ الإتمام المقرر	مبلغ العقد	المبلغ الذي تم دفعه	مبلغ العقد غير منفق
مكتب التعاون الأمني العراقي	المبيعات العسكرية الأجنبية	طريق الحدود القطاع 2 القسم ب45- كلم	البصرة	9/29/2010	2/10/2013	33.6	15.4	18.2
		طريق الحدود القطاع 2 القسم أ50- كلم	البصرة	9/24/2010	1/30/2013	31.6	15.6	16.0
		مجمع التدريب العسكري	بغداد	2/28/2012	4/22/2014	23.8	1.5	22.4
		مديرية مكافحة الإرهاب	بغداد	9/28/2009	6/1/2013	18.6	11.5	7.1
		قاعدة النصر GAKD-B2 HAWK/ VBC	بغداد	11/10/2011	4/30/2013	14.0	0.6	13.4
		قاعدة Hawak Base HQ & ECP	بغداد	12/6/2011	9/1/2013	7.8	0.5	7.2
		تحسينات القطاع السابع في النخيبي	الأنبار	11/1/2010	11/2/2012	6.4	5.4	1.0
		تحسينات القطاع السابع، H3	الأنبار	11/1/2010	11/10/2012	5.2	4.5	0.6
		مدرسة الاستخبارات والعسكرية (IMMS)، المرحلة 2	بغداد	1/13/2012	8/2/2013	4.2	–	4.2
		تحسينات القطاع السابع، أقشاط	الأنبار	11/2/2010	10/31/2012	4.1	3.5	0.6
		تحسينات القطاع السابع، قصر أميج	الأنبار	11/3/2010	9/23/2012	4.0	3.6	0.4
		تصميم/بناء DFAC قاعدة هاواك	بغداد	1/10/2011	10/15/2012	3.7	4.2	-0.5
		GAKD-B-B1 قاعدة تكريت	صلاح الدين	11/10/2011	11/3/2012	1.2	0.6	0.6
		البنية التحتية لـ C-130J Infrastructure PKG1	بغداد	6/27/2012	8/22/2013	1.0	–	1.0
		الإجمالي الفرعي				**159.2**	**67.0**	**92.1**
	صندوق قوات الأمن العراقية	مجمع تعزيز فرقة الشرطة الفيدرالية	بغداد	9/27/2008	10/15/2012	48.0	47.6	0.4
		كلية شرطة بغداد، المرحلة 2	بغداد	7/10/2010	9/3/2012	3.5	2.9	0.5
		الإجمالي الفرعي				**51.5**	**50.6**	**0.9**
	العمليات والصيانة التابعة للجيش (OMA)	إعادة منح مشروع الغطاء العلوي	متعدد	2/10/2012	4/26/2014	55.0	–	55.0
		الإجمالي الفرعي				**55.0**	**–**	**55.0**
		إجمالي مكتب التعاون الأمني العراقي				**265.7**	**117.6**	**148.1**
إجمالي جميع المشاريع						**309.1**	**146.5**	**162.6**

مُلاحظة: البيانات غير مدققة. الأرقام متأثرة بالتقريب.
المصدر: فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 1/10/2012.

أشار مكتب التعاون الأمني العراقي إلى أنه يراجع المشروع لتحديد ما إذا كانت هذه الاستثمارات مناسبة بالنظر إلى أن المواقع من المتوقع أن يتم تحويلها إلى حكومة العراق بنهاية سبتمبر/أيلول 2013.

المساعدات الأمنية (الذي كان يسمى سابقاً الوحدة 3) وبيسمايا في بغداد، بالإضافة لمخيم سبيشير – ولكن الملحق لم يعد مشمولاً في المشروع. في شهر يوليو/تموز، أشار فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة إلى أنه من المتوقع إتمام العمل بحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول 2013، ولكن تم تمديد جدول العمل الآن لمدة ستة أشهر. وأشار مكتب التعاون الأمني العراقي في أكتوبر/تشرين الأول إلى أنه يراجع المشروع لتحديد ما إذا كانت هذه الاستثمارات مناسبة بالنظر إلى أن المواقع من المقرر أن يتم تحويلها إلى حكومة العراق بنهاية شهر سبتمبر/أيلول 2013. سيتم دفع مقابل المشروع من صناديق العمليات والصيانة التابعة للجيش [279] (OMA).

استمر إنشاء مجمع فرقة تعزيز الشرطة الفيدرالية والذي تبلغ تكلفته 48.0 مليون دولار بتمويل من صندوق قوات الأمن العراقية في أن يكون ثاني أكبر مشروع جاري. ومرة أخرى، فقد تم تأجيل الجدول الزمني. ففي أبريل/نيسان، أشار فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة إلى أنها تتوقع إتمام المشروع في أبريل/نيسان؛ بينما في شهر يوليو/تموز تم تأجيل موعد الإتمام إلى نهاية أغسطس/آب. وفي 1 أكتوبر/تشرين الأول، أشار فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة إلى أن المشروع من المقرر إتمامه في 15 أكتوبر/تشرين الأول.

وفقاً لفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة فقد تسبب في التأخيرات عدم توفير المتعاقد لأموال كافية

للعمل على العقد، بما يشمل عدم الدفع لمتعاقديه من الباطن. كما أشار فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة أيضاً إلى أن حكومة العراق لم تحوز على الموقع، ولكنها ستوفر الأمن لحماية المعدات، والأصول الأمريكية الأخرى حتى يتم إتمام جميع المنشآت[280].

من بين 13 من المشاريع الجارية التي تديرها فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة لوزارة الخارجية، كان هناك 12 ممولين من صندوق الدعم الاقتصادي. وقد استمر بطء العمل في أكبر هذه المشاريع، وهو عبارة عن إنشاء مستشفى ميسان الجراحية، ولكن أشار فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة إلى أنها لاتزال تتوقع الإتمام بنهاية العام 2012. قالت فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة إلى أنها أصدرت "خطاب قلق" للمتعاقد في 10 سبتمبر/أيلول، مشيرة إلى عدم التقدم، وانخفاض تعزيزات السلامة ومتطلبات الجودة، وبالتالي قام المتعاقد بتحسين أدائه[281].

تتوقع فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة إتمام ثاني أكبر المشاريع الممولة من صندوق الدعم الاقتصادي، وهو إنشاء مركز التدريب الوطني في الوزيرية، في أكتوبر/تشرين، وهو ما يتأخر بحوالي 13 شهراً عن تاريخ الإتمام المحدد بصفة أساسية. وبالنسبة للعمل في نظام معالجة الصرف الصحي بالفلوجة، والذي يتم وفقاً لمنحة من وزارة البلديات والأعمال العامة، فقد ظل على النحو المخطط بتاريخ الإتمام في مايو/آيار 2013 [282].

المشاريع المكتملة

أشار فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة إلى أنها قد أكملت مشروعين في هذا الفصل. كان الأول مشروع بقيمة 4.9 مليون دولار بتمويل من صندوق قوات الأمن العراقية لتوفير منشآت تخزين وقود ومعمل اختبارات في قاعدة المثنى الجوية في بغداد. وقد كان الثاني جهود بتمويل من صندوق الدعم الاقتصادي لإصلاح العيوب في 37 من مراكز الرعاية الصحية الأساسية التي بنتها الولايات المتحدة في جنوب العراق. في شهر يوليو/تموز، أشار مكتب الشراكة الإستراتيجية بالعراق إلى أن هذا المشروع من الموقع أن تصل تكلفته إلى 450,000 دولار، ولكن أشار فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة إلى أن التكلفة النهائية ستكون 1.3 مليون دولار لإتمام الإصلاحات والاختبارات في 14 عيادة [283].

بدأ إنشاء مركز التدريب الوطني بالوزيرية في بغداد وهو مشروع بتمويل من صندوق الدعم الاقتصادي في شهر يناير/كانون الثاني 2011، ومن المتوقع إتمامه في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2012. (صورة من فيلق مهندسي جيش الأمريكي).

المشاريع القادمة

بنهاية هذا الفصل، كان لدى فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة 14 مشروعاً في مرحلة ما قبل منح المشاريع. ومن المتوقع أن تبلغ تكلفتهم الإجمالية حوالي 330 مليون دولار. وقد استحوذت خمسة من مشاريع المبيعات العسكرية الأجنبية على ما يزيد على 95% من هذه التكلفة التقديرية، حيث كان أكبرها مشروعاً بقيمة 225 مليون دولار لتوفير البنية التحتية لطائرات F-16 التي ستقوم حكومة العراق بشرائها. تأخر مشروع البنية التحتية لطائرات F-16 لتعطيل حكومة العراق لاختيار القاعدة الرئيسية لطائرات F-16. ولكن تمت إزالة هذه العقبة في أواخر شهر سبتمبر/أيلول عندما استقرت حكومة العراق على قاعدة البلد الجوية في محافظة صلاح الدين. وكان ثاني أكبر المشاريع في مرحلة ما قبل المنح هو مشروع بقيمة 73.5 مليون دولار لتصميم وبناء مجمع مقار جديدة للبحرية العراقية في الزبير. وفقاً لفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، فقد قدمت وزارة الدفاع خطاب طلب لهذا المشروع، ولكن لم توقع حكومة العراق بعد على خطاب العرض والقبول[284].

كما هناك أيضاً أربعة مشاريع بانتظار منح العقود وهي مشاريع بتمويل من صندوق الدعم الاقتصادي والتي من المتوقع أن تبلغ تكلفتها الإجمالية 9.9 مليون دولار، تبلغ قيمة ثلاثة منهم مجتمعين 9.1 مليون دولار، وهم لشراء، وتركيب، وتشغيل، وصيانة، والتدريب على استخدام معدات طبية متقدمة في مستشفى البصرة للأطفال، والآخر لشراء قطع غيار لمولدات توربينات الاحتراق التي تم تركيبها سابقاً في محطات الطاقة العراقية باستخدام أموال الحكومة الأمريكية[285].

تم تأخير مشروع البنية التحتية لمشاريع F-16 بانتظار اختيار حكومة العراق للقاعدة الرئيسية لطائرات F-16.

التطورات في العراق

النظام الإداري 60

الأمن وسيادة القانون 72

الاقتصاد 78

الباب

4

النظام الإداري

ناضلت حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي في هذا البع السنوي مع التحديات المحلية التي لم يتم حلها والبيئة المتدهورة على الحدود الخارجية للدولة. ومن الداخل، فقد ضيق انعدام الثقة على حكم التحالف وسط استمرار الإخفاق في الوفاء بالتسويات السياسية التي مكنت رئيس الوزراء من الحفا على السلطة بعد الانتخابات الوطنية التي جرت في مارس/آيار 2012؛ وقد ظلت الخدمات العامة متقطعة بما يشمل الكهرباء ؛ واستمرت حكومة العراق في التشبث بوفرة ثروة النفط الموجودة لديها — لاتزال تحاول الوصول إلى اتفاق بشأن حزمة من قوانين الهيدروكربونات، وفي ذات الوقت إيجاد طرق لتطوير وظائف في القطاعات غير نفطية. وخارجياً، أرسل القتال المكثف في سوريا موجات جديدة من اللاجئين إلى العراق، بينما أعاقت الاقتراحات الدبلوماسية التركية لحكومة إقليم كردستان علاقات حكومة العراق مع أحد كبار شركاء التجارة للدولة.

مفاوضات التسوية السياسية

نزاع حكومة العراق–حكومة إقليم كردستان

لعب النشاط السياسي دوراً كبيراً أثناء هذا الفصل فظل تزايد حدة التوتر بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. وسط النزاعات الدائرة منذ فترة طويلة على الحدود التي تفصل إقليم كردستان عن باقي العراق، اشترك الاثنان في خلاف مرير متزايد على السيطرة على ثروة النفط الخام بالإقليم. اختلف الاثنان أيضاً في أولوياتهم حيث استجابوا للثورة في سوريا المجاورة، مع دعوة حكومة العراق للتفاوض على تسوية، ودعم الأكراد لجهود إخوانهم الأكراد بسوريا للاستفادة من ضعف النظام الحاكم في دمشق والوصول إلى درجة من الحكم الذاتي. في أواخر شهر يوليو/تموز، اشتبكت قوات الجيش العراقي مع قوات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان في مواجهات عسكرية وجيزة حيث هرع كلا الحكومتين بقوات إلى الحدود الشمالية للعراق.

هدأ نزاع النفط منذ أبريل/نيسان، عندما أوقفت حكومة إقليم كردستان صادرات النفط الخام بعد الشكوى من أن بغداد متأخرة منذ أشهر في سداد تكاليف تطوير حقل النفط بها. وتصاعدت مرة أخرى عندها هددت بغداد بالانتقام عبر قطع المليارات من الدولارات عن مخصصات ميزانية حكومة إقليم كردستان. واجه رئيس حكومة إقليم كردستان مسعد برزاني بوصف أي قطع في الأموال الفيدرالية على أنه إعلان حرب[287].

هناك اثنان من التطورات الأخرى التي زادت من دعم حكومة العراق وظهر أنها عززت من وضع حكومة إقليم كردستان في النزاع. أولاً في مايو/آيار، وصل الاتصال الدبلوماسي المباشر التركي مع حكومة إقليم كردستان إلى ذروته في صورة اتفاقية لبناء أنابيب جديدة من شأنها حمل النفط من إقليم كردستان في مسار مباشر للموانئ على البحر المتوسط في تركيا، مع تجنب أي مناطق عراقية خارج الإقليم. ثم في شهر يوليو/تموز وأغسطس/آب، أعلنت ثلاثة من كبرى شركات النفط الدولية — توتال، وشيفرون، وغازبورم — خطط للاستثمار في المنطقة[288].

تقدمت الجهود الأمريكية لتهدئة المواجهات بنداءات مباشرة للقادة الأكراد من كبار المسؤولين الأمريكيين، وعرض كلا الجانبين لفتات تصالحية. أعلنت حكومة إقليم كردستان أولاً إلى أنها ستستأنف صادرات النفط مؤقتاً في أواسط شهر أغسطس/آب، متعهدة بالاستئناف الدائم إذا سددت حكومة العراق التكاليف. بدأت مفاوضات مباشرة بين حكومة العراق–حكومة إقليم كردستان برعاية نائب رئيس وزراء حكوم العراق روش شاويز، وهو أقوى الأكراد الذين يخدمون في حكومة المالكي[289].

في 14 سبتمبر/أيلول، وقع كلا الطرفين على اتفاقية مؤقة ألزمت حكومة إقليم كردستان بإعادة الصادرات بصفة أكثر دواماً. وفي المقابل، وافقت حكومة العراق على سداد تكاليف تطوير حقول النفط واستئناف التزاماتها السابقة لدعم حكومة إقليم كردستان بـ 17% من منتجات النفط المكررة في العراق إلى جانب 17% من جميع النفط الخام المسلم إلى محطات الطاقة في العراق

في أواخر شهر يوليو/تموز، اشتبكت قوات الجيش العراقي وقوات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان في مواجهات عسكرية وجيزة.

قوات البشمركة المنتشرة بالقرب من الحدود العراقية مع سوريا ترفع علم إقليم كردستان، أغسطس/آب 2012. (صورة من رويترز).

لإنتاج الكهرباء. وقد تم تشكيل لجان منفصلة من ممثلي كلا الحكومتين لمراقبة الالتزام بالاتفاقية وحل أي مشكلات محتملة. صدق مجلس الوزراء على الاتفاقية بعد ستة أيام[290].

وبالرغم من أن الاتفاقية قد خففت من النزاع المباشر، إلا أنه تم النظر إليها على أنها ترتيب مؤقت مناسب لكلا الطرفين حيث اجتمعوا ن جديد للعمل على تشريعات الهيدروكروبنات[291].

تم النظر إلى الاتفاقية على أنها ترتيب مؤقت، مناسب لكلا الطرفين حيث اجتمعوا من جديد للعمل على تشريعات الهيدروكربونات.

المؤتمر الوطني

عاد الرئيس العراقي جلال طالباني إلى الدولة في وقت متأخر من هذا الفصل بعد غياب دام لمدة ثلاثة أشهر لعلاج طبي مطول في ألمانيا. وجوده وتشاوره مع كبار الشخصيات السياسية أدى إلى ظهور تكهنات بأنه سيطلب قريباً عقد المؤتمر الوطني الذي طال انتظاره لتبني المصالحة بين الجبهات السياسية الرائدة بالدولة. سيتناول هذا المؤتمر الشكاوى التي لم يتم حلها والتي تحيط بالصفقات التي تمت في أعقاب انتخابات مجلس النواب التي تمت في شهر مارس/آيار والتي نتج عنها حكومة اتحاد وطني ضعيفة، وأيضاً سلسلة من الوعود التي لم يتم وفاء بها. شملت القضايا التي ظلت مفتوحة تعيين وزراء الداخلية والدفاع — وهي الوزارات التي يسيطر عليها حالياً رئيس الوزراء المالكي[292].

الحكم لعقوبة نائب الرئيس

في 9 سبتمبر/أيلول، أدانت محكمة بغداد الجنائية المركزية نائب الرئيس طارق الهاشمي بإدارة فرق قتل وحكمت بعقوبته بالإعدام. الهاشمي، وهو شخصية سياسية سنية بارزة، هرب العام الماضي أولاً إلى إقليم كردستان ثم غادر الدولة قبل أن يتم التمكن من القبض عليه. وقد سعى إلى حق اللجوء في تركيا المجاورة. حوكم وتم الحكم عليه غيابياً. أضافت مقاضاة هذه الشخصية السياسية السنية البارزة ومقاضاة خصوم المالكي إلى الاضطرابات الطائفية وأدت إلى حدوث اضطراب في البيئة السياسية. وقد حصدت التفجيرات في جميع أنحاء العراق حياة ما يزيد على 100 شخص في يوم الحكم[293].

الإعداد للانتخابات

بعد التأخيرات المتكررة، والمناورات السياسية، وبعض المداهنات الخارجية، أكمل مجلس النواب في هذا الفصل عضوية اللجنة العليا المستقلة للانتخابات (IHEC)، شمل ذلك عضوين من حزب الدعوة التابع لرئيس الوزراء نوري المالكي، واثنان من تحالف العراقية وكردستان، وعضو من المجلس الأعلى الإسلامي بالعراق، والاتجاه الصدري. وكان العضو الأخير امرأة تركمانية، تم اختيارها بعد بضعة أيام من اختيار ممثلي المجموعات الأقلية. بسلطة تحديد كلاً من المرشحين وأهلية التصويت، كان تأثير اللجنة العليا المستقلة للانتخابات على العملية الانتخابية بارزاً للغاية. من بين المهام الرئيسية الأولى، ستنظم اللجنة وتشرف على انتخابات المحافظات بالدولة في عام 2013، والانتخابات البرلمانية الوطنية في عام 2014 [294].

بالاحتفاظ بحجم اللجنة العليا المستقلة للانتخابات عند 9 أعضاء، رفض أعضاء مجلس النواب الجهود التي بذلها حلفاء رئيس الوزراء المالكي لتمديد حجمها إلى 15 عضو – وهو عدد الخصوم القلقين والذين سيكون التلاعب معهم بصورة أسهل بالنسبة له. كانت الضغوط على أعضاء اللجنة العليا المستقلة للانتخابات شديدة، حيث برزت في هذا الفصل عند انسحاب رئيس اللجنة العليا المستقلة للانتخابات فراج الحيضري بعد الحكم عليه بالسجن لمدة عام واحد بعد إدانته بتهم ابتزاز بالمال. كثيراً ما عارض الحيضري المالكي، وقد نظر خصوم رئيس الوزراء إلى هذه التهم بريبة[295].

انتهى الانتداب الأساسي للجنة العليا المستقلة للانتخابات في شهر أبريل/نيسان 2012، الأمر الذي تطلب من مجلس النواب التصويت على تمديدات قصيرة الأجل حيث حاولت الموافقة عى حجم وتكوين اللجنة الجديدة. في غضون فترة خمسة أيام في سبتمبر/أيلول، أصدر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للعراق، مارتن كوبلر، بياناً يستحث فيه مجلس النوب للخروج من مأزقه بشأن حجم اللجنة الجديدة وتكوينها وإيجاد حل لصالح الدولة. دعا كوبلر اللجنة العليا المستقلة للانتخابات "من بين القليل من لجان الانتخابات في المنطقة التي تحرس حرية، وعدل، وشفافية العملية الانتخابية" و"الضمانات الأكثر أهمية لضمان حرية وعدالة الانتخابات في العراق"[296].

مجلس الوزراء

التقى مجلس الوزراء بانتظام خلال هذا الفصل، بما يشمل الفترة أثناء شهر رمضان. بالإضافة لاعتماد اتفاقية تلزم حكومة إقليم كردستان بزيادة صادرات النفط الخام مقابل تعويض حكومة العراق مقابل تكاليف تطوير حقول النفط، اتخذ مجلس الوزراء إجراءات بشأن نطاق عريض من القضايا[297]:

- اعتماد مسودة ميزانية حكومة العراق للعام المالي 2013 بإجمالي 118.4 مليار دولار (للمزيد من التفاصيل أنظر القسم 2).
- تعيين عبد البسيط تركي السعيد كقائم بأعمال محافظ البنك المركزي العراقي، وكرئيس ديوان الرقابة المالية لحكومة العراق، أتم الدكتور عبد البسيط في هذا الربع اسنوي تدقيق بمزادات العملة الأسبوعية للبنك المركزي العراقي، والتي انتهى فيها إلى أنه، على الأكثر، 20% من مبلغ 1 مليار دولار التي تم تقديرها لشراء الدولارات كل أسبوع في هذه المزادات قد تم استخدامها في تحويلات شرعية. وكان يتم غسيل الباقي للحصول على أموال غير مشروعة وإخراجها خارج البلاد. في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2012، قال رئيس الوزراء المالكي في مؤتمر صحفي بأنه قد تم إصدار تذمكرة لاعتقال محافظ البنك المركزي العراقي الذي تمت إقالته سنان الشبيبي فيما يتعلق بمزادات العملات.
- تفويض وزير النفط بالتوقيع على عقود الخدمة الفنية لثلاثة مناطق استكشافية تم منحها في الجولة الرابعة من تراخيص النفط والغاز في مايو/آيار 2012. وقد تأخر توقيع العقد الرابع مع شركة الطاقة الكويتية لمطقة شمال البصرة.
- تبني إستراتيجية وطنية جديدة لمدة 10 سنوات للتعليم والتعليم العالي للأعوام 2012-2022.
- تفويض رئيس اللجنة الوطنية للاستثمار للتفاوض وتوقيع مسودة اتفاقية تشجع وتحمي الاستثمار بين حكومة العراق وجمهورية الصين الشعبية.
- تفويض وزير الثقافة بإعادة توجيه 4.2 مليون دولار من ميزانية التشغيل لتمويل متحف يوثق جرائم نظام صدم حسين حتى سقوطه في عام 2003.

وزير الاتصالات محمد توفيق علاوي، وهو عضو في الجبهة العراقية المدعومة سنياً، قد قدم استقالته في هذا الفصل، متهماً رئيس الوزراء بالتدخل السياسي. وفقاً لأحد الحسابات، فقد جاءت الحركة بعد رفض المالكي لعقاب المدير العام في الوزارة والذي

بعد التأخيرات المتكررة، أكمل مجلس النواب في هذا الفصل عضوية اللجنة العليا المستقلة للانتخابات.

ادعى علاوي أنه لم يعد يتبع أوامره وكان يبني قاعدة سلطة مستقلة. من الواضح أنها نيابة عن المالكي. أصدرت حكومة العراق بياناً يبعد رئيس الوزراء عن النزاع. ويعلن أنه ليس له دور في تعيين المدير العام بالوزارة. وفي وقت الاستقالة، كان الوزير علاوي يترأس العديد من القضايا الهامة، بما يشمل الطرح العام المبدئي المتوقع لأسهم ثلاثة من مشغلي الهاتف الجوال العاملين في العراق بالبورصة العراقية. وقد قررت الوزارة أيضاً ترتيب مزاد لترخيص تشغيل شركة جوال رابعة في الولة قبل نهاية العام 2012 [298].

عادت شخصية سياسية سنية بارزة أخرى، وهو نائب رئيس الوزراء صالح المطلق، إلى مجلس الوزراء في أغسطس/آب، ذلك بعد ثمانية أشهر من انتقاد رئيس الوزراء المالكي بأنه "دكتاتور" في مشاجرة عامة على الخطوط الطائفية. أتت مغادرة المطلق في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي حيث احتج العديد من الشخصيات السياسية السنية البارزة على المذكرة المصدرة باعتقال نائب الرئيس الهاشمي[299].

استمر رئيس الوزراء المالكي في هذا الفصل بالعمل كوزير للدفاع ووزير للداخلية، بدون تعيينات منفصلة لهذه المناصب[300].

مجلس النواب

التقى مجلس النواب لمدة 23 يوماً أثناء هذا الفصل. حدثت عشرة من هذه الاجتماعات أثناء شهر رمضان[301]. أثناء هذه الفترة، صوت الممثلين على 23 مشاريع قوانين، ولكن تأخر اتخاذ القرار في مسودة التشريعات الرئيسية، بما يشمل قانون عفو عام وتشريع يمكن من السيطرة على المحكمة الفيدرالية العليا. رفع عمل مجلس النواب أثناء هذا الفصل من عدد القوانين التي تم سنها أثناء العام 2012 إلى 77 قانون [302]. وهناك 80 مسودة قانون منفصلة قيد المتابعة في مجلس الوزراء وقد خضعت على الأقل لقراءة واحدة؛ 59 منها خضعت للقراءة الثانية[303].

بدأت لجنة خاصة مكونة من خمسة أعضاء من الحزبين تابعة لمجلس النواب عملها في هذا الفصل لسد الانقسامات السياسية وبناء الدعم لتشريعات من شأنها أن تضع القواعد العامة لقطاع الهيدروكربونات العراقي. تتطلب التشريعات من واضعي القوانين تناول القضايا الدستورية الحساسة التي لم يتم حلها، بما يشمل توزيع سلطة الدولة، التي تقسم حكومة إقليم كردستان وحكومة العراق. من الممكن أن تحدد النتائج من يسيطر في النهاية على ثروات الدولة النفطية ومصير العراق كدولة فيدرالية. تشمل اللجنة أعضاء من الجبهات السياسية الرئيسية، ووزير النفط العراقي، ووزير الموارد الطبيعية الكردستاني. بإتمام إصدارات قوانين الهيدروكربونات الموجودة بالفعل، مع مسودة واحدة ناشئة في أواخر العام 2006 [304]. من بين القوانين التي تم تمريرها في اهذا الفصل، كان هناك تعديلين لقانون الانتخابات الحالية، والذي تم تمريره قبل انتخابات المحافظات التي من المخطط إجراؤها في أبريل/نيسان 2013. أحدها يزيد عدد المقاعد المحجوزة للأقليات في مجالس المحافظات، والآخر ينقي عملية تجميع قوائم اقتراع دقيقة[305]. قضى قانونين — تم تمريرها كحزمة — على وزارة الشؤون الدينية ووضع الأوقاف السنية والشيعية تحت السيطرة المباشرة لمجلس الوزراء. سيم اشتراط تمويل كلا الأوقاف السنية والشيعية في الميزانية الفيدرالية السنوية وسيتم صرفها لكل منهما مباشرة[306]. وهناك قانون جديد آخر يوفر للطلاب العراقيين المنحة للدراسة في كليات وجامعات في الدولة[307].

اتخذ مجلس النواب هذه الإجراءات الإضافية في هذا الفصل:

- تمرير قرار بهامش 101 إلى 98 يعبر عن الدعم في مبدأ فكرة الخصخصة في قطاع الكهرباء[308].
- (بعد المناقشة واسعة النطاق والتأخر المتكرر) تم إنهاء عضوية اللجنة العليا المستقلة للانتخابات[309].
- التصديق على اتفاقية مع الكويت تم التفاوض عليها سابقاً في العام 2012 توفر دفع 300 مليون دولار للكويت و200 مليون دولار أخرى للمساعدة في تأسيس خطوط الطيران المشتركة العراقية-الكويتية.
- (بموجب شروط الاتفاق، ستحل المدفوعات دعوى بما يزيد على 1.2 مليار دولار في الأضرار التعويضية ضد الخطوط الجوية العراقية لخسارة الخطوط لاجوية الكويتية طائرة تجارية الأمر الذي قد حدث أثناء غزو صدام حسين عام 1990 للكويت. وبسبب أن الدعوى قد حازت الاعتراف الدولي، فقد أعاقت بشدة جهود الخطوط الجوية العراقية لاستئناف رحلات الطيران في المسارات الدولية الرئيسية خوفاً من مصادرة طائراتها)[310].

رفع عمل مجلس النواب أثناء هذا الفصل من إجمالي عدد القوانين التي تم سنها في العام 2012 إلى 77 قانون.

• التصديق على اتفاقية تم التفاوض بشأنها في أواخر عام 2010 لدعم التعاون العربي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب[311].

• الإخفاق في تمرير طلب الميزانية التكميلية للعام 2012 بمبلغ 9.3 مليار دولار (تم سحب مسودة القانون بدعد ذلك. شملت أموال لتمويل مشاريع الكهرباء، ودعم نظام التوزيع العام للسلع الغذائية الأساسية، وتوفير أموال إضافية للدفاع)[312].

• سحب مسودة قانون العفو التي كانت تعرض الحرية لغالبية السجناء في السجون العراقية فيما عدا هؤلاء المتهمين أو المدانين بجرائم كبرى، بما يشمل الإرهاب، والقتل، والخطف (أعلن وزير العدل الشروط في الدولة والتي "كانت غير مناسبة لوضع القانون للتصويت")[313].

• تأخير التصويت على مسودة التشريع المدعوم من الحكومة والذي من شأنه التصريح ببرنامج إنشاءات البنية التحتية الذي تبلغ مدته ثلاثة سنوات، بتكلفة تزيد على 30 مليار دولار ليتم تمويله عبر القروض المضمونة من حكومة العراق. تشمل مسودة القانون 3 مليار دولار لإنشاء مستشفيات جديدة ومنشآت رعاية صحية أخرى. يقول داعمي القانون أن القروض المدعومة حكومياً — والتي تعرف بالضمانات السيادية — تتطلب تطوير القطاعات غير نفطية من الاقتصاد لأن البنوك والمؤسسات الدولية الكبرى مثل مصرف التصدير والاستيراد الأمريكي لن تقوم بتمويل مشاريع كبرى بدون مثل هذه الحماية. ويقول معارضي المسودة أن القانون من الممكن أن يؤدي إلى تكبد العراق لديون ثقيلة[314].

تحديث كردستان

بعد عودته في هذا الفصل من ألمانيا، التقى الرئيس العراقي ورئيس الوحدة الوطنية لكردستان جلال طالباني مع كبار أعضاء قائمة التغيير (جوران بالكردية)، حزب المعارضة الرئيسية بالمنطقة. حدث اللقاء وسط علامات إعادة تنظيم القوات السياسية في إقليم كردستان، حيث سيطر حلفاء الاتحاد الوطني الكردستاني ومنافسه الحزب الديمقراطي الكردستاني لفترة طويلة على الحياة السياسية. أعلن طالباني عن تأييده للتغييرات في اتفاقية مشاركة السلطة الرسمية بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. أعد التغيير قائمة بظهور

يلتقي المفتش العام الخاص مع قباد طالباني، رئيس وزارة التنسيق والمتابعة بحكومة إقليم كردستان، في سبتمبر/أيلول 2012.

قوي في الانتخابات الإقليمية لعام 2009 جاء في الأساس على حساب الاتحاد الوطني الكردستاني في المناطق حول السليمانية، حيث يتمتع كلا الطرفين بالدعم[315].

عاد أيضاً ابن طالباني، قاباد طالباني، إلى إقليم كردستان في هذا الفصل بعد ستة سنوات كممثل لحكومة إقليم كردستان في العاصمة واشنطن. وهو الآن يرأس وزارة التنسيق والمتابعة في مكتب حكومة إقليم كردستان لدى رئيس الوزراء. وفي لقاء مؤخراً مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، قال قاباد طالبني بأن الوحدة الجديدة للتنسيق بين سياسة الوكالات قد تأسست لتعزيز التواصل بين الوزارات وتحسين الكفاءات في حكومة إقليم كردستان[316].

وضعه منصبه في موضع بناء علاقات شخصية مع القادة السياسيين لحكومة إقليم كردستان — ومنحته الفرصة لتأسيس قاعدة سياسية — بعد عدة سنوات قضاها خارج المنطقة.

وقد وجد اقتراع جالوب الذي تم إصداره في هذا الفصل أن الرضا العام في إقليم كردستان مع ثلاثة من الخدمات المقدمة من الحكومة قد انخفض أثناء العام الماضي (أنظر الشكل 4.1). وقد وجدت المقابلات وجهاً لزجه ما ما يزيد على ألف من الأفراد في الإقليم أن نسبة هؤلاء الراضين عن النقل العام وإتاحة الإسكان ذو التكلفة المعقولة قد انخفض بينما انخفض معدل الرضا عن النظام التعليمي

أعلن طالباني عن تأييده للتغييرات في اتفاقية مشاركة السلطة بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

الشكل 4.1

الرضا عن النقل العام، والتعليم، والإسكان ذو الأسعار المعقولة في إقليم كردستان وبقية العراق، 2011 مقابل 2012

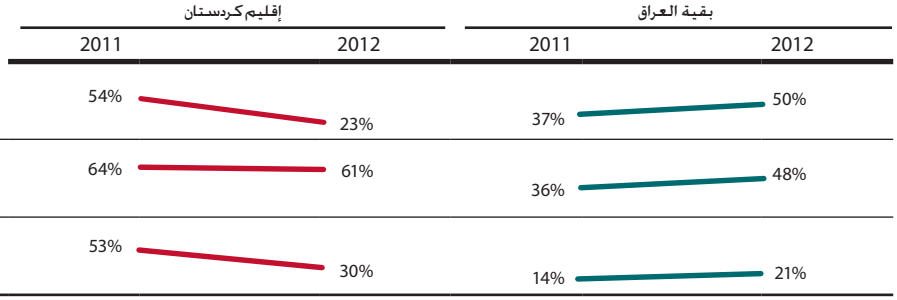

مُلاحظة: من بين البالغين أفراد بأعمار 15 أو أكبر.

المصدر: جالوب. "في كردستان العراقية، الرضا عن انهيار البنية التحتية". 7/9/2012. www.gallup.com/poll/157298/iraqi-kurdistan-satisfaction-infrastructure-crumbles.aspx. تم الإطلاع في 4/10/2012.

بالإقليم هامشياً. وقد وجدت نتائج ما يزيد على 7,000 مقابلة تم إجراؤها مع عراقيين يعيشون خارج إقليم كردستان العكس تماماً — فقد وجدت أن مستويات الرضا العام عن جميع هذه الخدمات الثلاثة قد ارتفع على نحو ملحوظ أثناء العام[317].

الأشخاص المشردين

في أواسط شهر أكتوبر/تشرين الأول، أدى الاضطراب المدني في سوريا إلى تصاعد عدد الأفراد الفارين من هذه الدولة في هذا العام إلى 82,000 فرد لأمان نسبي في العراق. كان ما يزيد على نصفهم من العراقيين الذين سعوا سابقاً لإيجاد ملجأ في سوريا من حرب 2003 والعنف الطائفي التابع لذلك في موطنهم. ولكن تدفق الكثير من السوريين أيضاً إلى العراق. لنظرة عامة على تدفق العائدين العراقيين والسوريين الفارين إلى العراق هذا العام، أنظر الشكل 4.2.

من 18 يوليو/تموز وحتى 3 أكتوبر/تشرين الأول، عاد 42,860 عراقي إلى موطنهم من سوريا.

العراقيين العائدين

كان هناك عدد تقديري يصل إلى 2 مليون عراقي مشردين إلى الدول المجاورة في أعقاب الاجتياح عام 2003. ثلثي هؤلاء مسجلين لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنهم قد استقروا في ليبيا. وحينما أصبح موطنهم الأم أكثر استقراراً، عاد هؤلاء العراقيين المشردين تدريجياً مع عودة حوالي 11,000 في عام 2010،[318] وما يزيد على 28,000 في عام 2011 318. أدى تصاعد العنف هذا العام في سوريا إلى زيادة معدل العائدين. فمنذ 18 يوليو/تموز حتى 3 أكتوبر/تشرين الأول على سبيل المثال، عاد 42,860 عراقي إلى موطنهم من سوريا — متجاوزين عدد هؤلاء العائدين في عام 2011 و2012 مجتمعين[319].

وقد تمت الإشارة إلى أن حوالي ثلثي هؤلاء العائدين قد دخلوا العراق براً عند معبر الوليد الحدودي، و15% دخلوا من الربيعة، و6% من القيم؛ و14% المتبقية عادوا جواً. العديد منهم على رحلات جوية دفعت مقابلها حكومة العراق[320]. ووفقاً للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سهلت وزارة العراق للمشردين والمهاجرين عملية تسجيل العائدين، حيث أن ذلك من شأنه تمكين العائدين من تلقي المساعدات الحكومية لإعادة دمجهم في المجتمع العراقي.

وقد أشارت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها كانت توفر العناصر المنزلية للعائدين وتخطط لبدء برنامج مساعدة نقدية صغيرة لمعظم الأسر العائدة الضعيفة[321].

من بين جميع اللاجئين العراقيين الذين عادوا إلى موطنهم في العام المنتهي في 30 أغسطس/آب 2012 والذين يبلغ عددهم 80,850، فهناك 51% من هؤلاء العائدين — 48,985 — أتوا من سوريا. وكما يظهر في الشكل 4.3، فعدد العراقيين الذين عادوا من سوريا أثناء فترة الاثنى عشر شهراً هذه كان تقريباً ثلاثة أضعاف ما كان عليه في فترة الاثنى عشر شهراً الماضية. وقد تجاوز عدد العائدين من جميع الدول مجتمعة في هذه الفترة السابقة.

أثناء العام السالف الذكر، عاد 47,180 عراقي، كان منهم 16,420 (35%) من سوريا[322].

اللاجئين السوريين

في 12 أكتوبر/تشرين الأول، كان هناك حوالي 341,000 سوري هربوا من الدول المجاورة بسبب الاضطراب في موطنهم. هناك حوالي 11% منهم في العراق. وفقاً للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فهناك حوالي 25,000 لاجئ سوري قد دخلوا العراق في فترة شهرين المنتهية في 12 أكتوبر/تشرين الأول، مما يزيد إجمالي عدد اللاجئين السوريين في العراق إلى 39,036. كما يظهر في الشكل 4.4. أصبح الموقف غير منظماً. وقد كان بتقارير المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شيئاً يصعب متابعته، ولكن يظهر أن قرابة نصف هؤلاء اللاجئين كانوا يقيمون في مجتمعات محلية، ويعيش الباقي في مخيمات اللاجئين[323].

في سبتمبر/أيلول، توقعت الوكالات الإنسانية أن يزيد عدد اللاجئين السوريين في العراق إلى 60,000 بحلول نهاية العام 2012. وقد قدروا أن ذلك سيكلفهم حوالي 47.5 مليون دولار في العام 2012 للوفاء باحتياجات هؤلاء اللاجئين[324].

الشكل 4.2

تدفقات اللاجئين السوريين والعائدين العراقيين في 2012

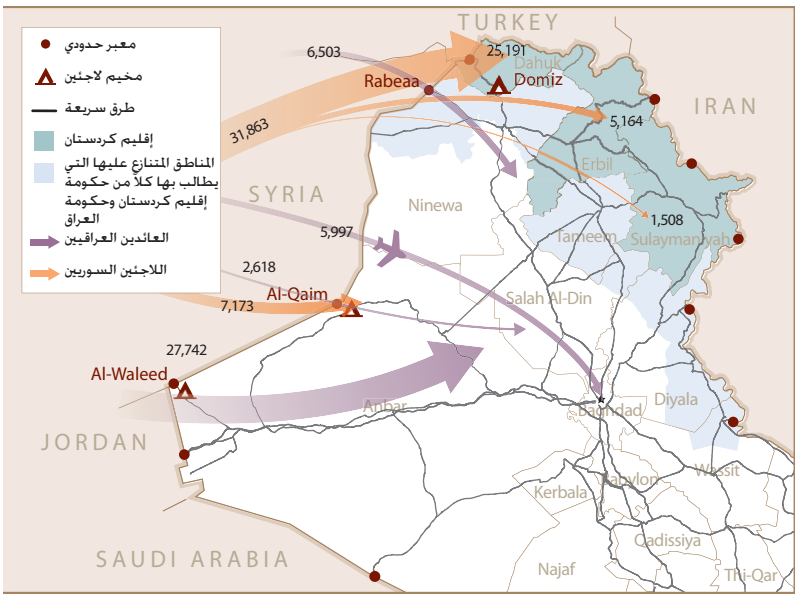

مُلاحظة: جميع المناطق والمسارات تقريبية. البيانات للاجئين السوريين حديثة في 12 أكتوبر/تشرين الأول؛ البيانات للعائدين العراقيين حديثة في 3 أكتوبر/تشرين الأول. أقام اللاجئين السوريين في المناطق كما يظهر في الشكل. في الأنبار، وإقليم كردستان. قال العائدين العراقيين بأنهم كانوا يتوجهون إلى وجهات متعددة، مع ذهاب معظمهم إلى بغداد، والأنبار، ونينوى.

المصادر: الأمم المتحدة، وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين الوكالات. "العراق – خريطة مخيمات اللاجئين السوريين". 8م2012. www.iauiraq.org/documents/1779/iau_Boarder_Crossings_Camps_A0-2012_V4.pdf. تم الإطلاع في 5/10/2012؛ حزب مؤسسة السلام الأمريكي. المناطق العراقية المتنازع عليها: نظرة على الأفق السياسي وآثار على السياسة الأمريكية. 4/2011. www.usip.org/files/resources/PW69_final.pdf. تم الإطلاع في 10/4/2011.

الشكل 4.3

العائدين من اللاجئين العراقيين، وفقا لدولة اللجوء، 9/2010 – 8/2011 مقابل 9/2011 – 8/2012

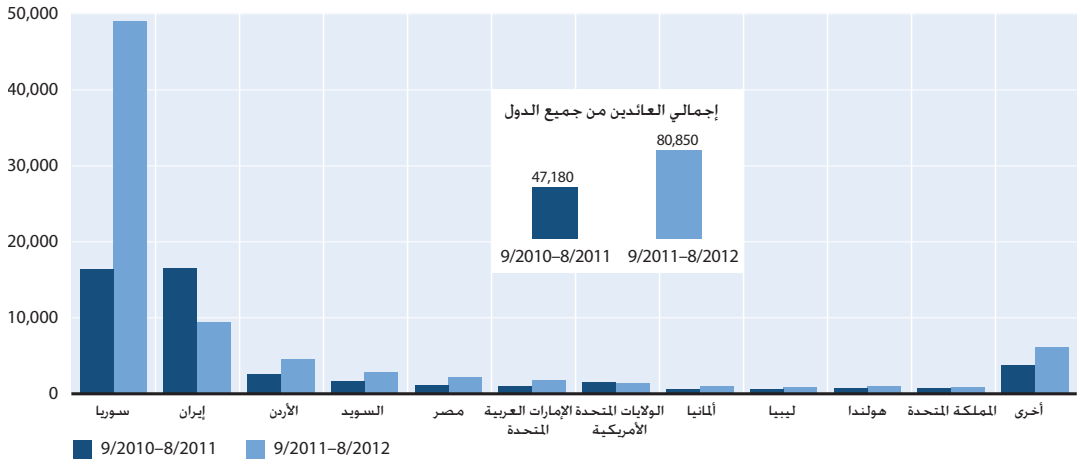

المصادر: المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين. "العمليات العراقية: تحديث إحصائي شهري بشأن العائدين". 8/2011 و8/2012.

الشكل 4.4

اللاجئين السوريين في العراق، 15/3/2012 – 12/10/2012

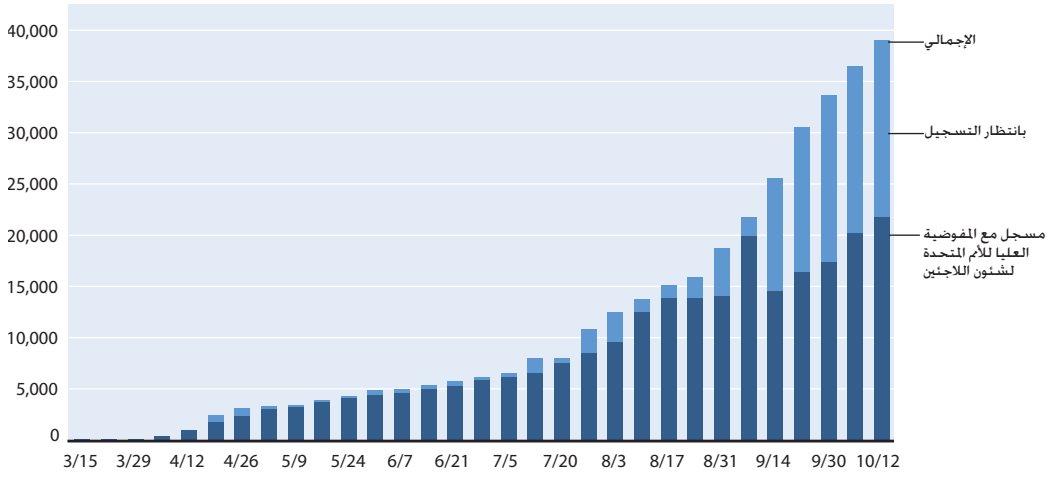

المصادر: المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، "الاستجابة للاجئين الإقليميين السوريين: الأردن، لبنان، العراق، تركيا"، تحديثات 18/4/2012 – 12/10/2012 – بوابة مشاركة معلومات الاستجابة للاجئين الإقليميين السوريين، التدهور الديموغرافي بالعراق، data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=103، تم الإطلاع في 12/10/2012.

ما يزيد على 80% من السوريين الداخلين إلى العراق هذا العام كانوا من الأكراد الذين يبحثون عن ملجأ في إقليم كردستان[325]. وبالرغم من ذلك لم تحدد تقارير الأمم المتحدة بشأن هذا الموقف من أين عبر هؤلاء اللاجئين الحدود. دهوك، الإقليم الغربي، يشارك حدود نهرية بطول يبلغ حوالي ثلاثة أميال مع سوريا، وقد حافظت حكومة إقليم كردستان بصفة عامة على سياسة الباب المفتوح تجاه الأكراد السوريين[326]. بالإضافة لذلك، فمسافة الـ 90 ميل التالية من الحدود السورية مع العراق هي على طول منطقة متنازع عليها في شمال غربي محافظة نينوى، وهي منطقة تخضع بصفة كبيرة لسيطرة قوات أمن البشمركة التابعين لحكومة إقليم كردستان.

أثناء الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر أغسطس/آب، وصل متوسط حوالي 500 من الأكراد السوريين في كل أسبوع إلى إقليم كردستان. في بداية سبتمبر/أيلول، كان يصل 500 كل يوم[327]. بأواسط شهر أكتوبر/تشرين الأول، كان هناك حوالي 13,000 من المشردين السوريين يعيشون في مخيم دوميز للاجئين في دهوك، والذي تديره حكومة المحافظة والعديد من وكالات الأمم المتحدة. تعمل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وآخرين على توفير المساعدات الإنسانية، والتعليم الأساسي، والوصول إلى المياه والصرف الصحي[328]. ومع استمرار تدفق اللاجئين، عملت السلطات المحلية والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على توسيع قدرة المخيم[329].

في أواسط شهر أكتوبر/تشرين الأول، كان لايزال يحظر على الذكور بعمر 16 إلى 49 الدخول عبر القيم.

اللاجئين السوريين الآخرين الوافدين إلى العراق قد أتوا بصفة أساسية من معبر القيم الحدودي في محافظة الأنبار، حيث بدأت حكومة العراق في إقامة مخيم جديد للاجئين أثناء الصيف. تم فتح نقطة دخول القيم للسوريين الفارين في 24 يوليو/تموز، كما هو الحال في المعابر الحدودية الوليد والربيعة. ولكن أوقفت حكومة العراق الدخول من معبر القيم في 24 أغسطس/آب، مشيرة إلى أن المخيم الجديد لم يتم إعداده بالكامل ليضم العدد المتزايد من اللاجئين. أعادت حكومة العراق جزئياً فتح المعبر في 18 سبتمبر/أيلول؛ ومع ذلك، ففي أواسط شهر أكتوبر/تشرين الأول، كان لايزال يحظر على الذكر بعمر 16 إلى 49 عاماً الدخول عبر معبر القيم. أثناء فترة شهر، وعندما كان المعبر مغلقاً، تم تشريد حوالي 3,000 سوري على الحدود العراقية، ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) فقد واجهوا "نقص حاد في الأغذية والأدوية"، وكانوا يشربون مياه النهر غير المعالجة، وكانوا يعانون من تنامي عدد الحالات في ديارهيا. ناشدت كلاً من اليونيسيف والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حكومة العراق بالسماح لهؤلاء الأفراد بالدخول إلى العراق[330].

في 12 أكتوبر/تشرين الأول، تم تأسيس مخيم ثاني في القيم؛ وكان هناك حوالي 7,000 من اللاجئين

في أواسط شهر أكتوبر/تشرين الأول، كان هناك حوالي 7,000 من اللاجئين السوريين يعيشون في مخيم القيم للاجئين في محافظة الأنبار. (صورة من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

السوريين (بما يشمل معظم هؤلاء الذين كانوا يعيشون سابقاً في المدارس والمباني العامة الأخرى في المنطقة) يعيشون في كلا المخيمين؛ كما خططوا لإقامة مخيم ثالث، سيزيد من قدرة الاستشافة في القيم إلى 25,000 لاجئ[331]. أشارت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنه بناءً على طلب وزارة الهجرة والمهجرين، كانت تفكر وكالات الإغاثة والسلطات المحلية في تأسيس مخيم آخر في الكسك في محافظة نينوى[332].

في 1 أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت اللجنة الدائمة للاجئين التابعة لوزارة الداخلية أنه سيتم منح اللاجئين السوريين في العراق تصاريح إقامة لمدة ستة أشهر، مما سيعطيهم حرية أكبر في الحركة وإمكانية وصول أسهل للخدمات[333].

نقل الإيرانيين من مخيم أشرف إلى مخيم الحرية

في 16 سبتمبر/أيلول، انتقل حوالي 680 من الإيرانيين أعضاء مجاهدين الخليج من مخيم أشرف إلى مخيم الحرية في قافلة كبرى نهائية لنقل المجموعة. تبع ذلك في 29 أغسطس/آب نقل 400 شخص من مخيم الحرية. من بين 3,280 شخص يقيمون بصفة أساسية في مخيم أشرف، كان هناك حوالي 200 ظلوا هنك بعد 16 سبتمبر/أيلول، وقالت الأمم المتحدة بأنها كانت تستمر في مراقبة عملية إغلاق مخيم اشرف، بما يشمل نقل المقيمين المتبقين[334].

في شهر يوليو/تموز، نقلت حكومة العراق 300 مكيف هواء إضافي من مخيم أشرف إلى مخيم الحرية، إلى جانب العديد من خزانات المياه الكبيرة، ومولدات إضافية، وبضائع أخرى. كما وفرت أيضاً ثلاثة مركبات مجهزة خصيصاً للمقيمين ذوي الإعاقات[335]. أشارت بعثة مساعدات الأمم المتحدة للعراق بأن مخيم الحرية به منشأة تناول طعام بها مطعم صناعي، وصالة ألعاب رياضية مجهزة بالكامل، ومسجد، والعديد من المراكز المجتمعية، والعديد من المساحات الترفيهية، يعيش السكان في منازل حاويات، يعيش ثلاثة إلى أربعة أفراد في كل وحدة، وغرف مكيفة الهواء بالكامل؛ ويتلقى المقيمين الطاقة الكهربائية 24 ساعة في اليوم[336].

وفقاً لمذكرة التفاهم المبرمة في 25 ديسمبر/كانون الأول 2011 بين حكومة العراق والأمم المتحدة، فقد كان النقل إلى مخيم الحرية هو الخطوة الأولى في عملية ستشمل تحديد المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحالة اللاجئين لكلاً من المقيمين وإعادة التوطين الآمنة النهائية خارج العراق[337]. ومع ذلك، وبعد وقت قصير من عملية النقل في 16 سبتمبر/أيلول، أشارت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن "بطء الاستجابة لدول إعادة التوطين في توفير أماكن لهذه الحالات لايزال يمثل تحدياً"[338].

أشارت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن "بطء الاستجابة لدول إعادة التوطين في عرض أماكن لهذه الحالات لايزال يمثل تحدياً".

الخدمات العامة

الكهرباء

كما يظهر من ناتج إدخال وزارة الكهرباء لمحطات طاقة في الخدمة في شهر مايو/آيار، وشهر يونيو/حزيران والإصلاح الأخير لوحدات التوليد في العديد من المحطات القديمة، ارتفعت إمدادات الكهرباء في الشبكة الوطنية إلى رقم قياسي جديد في هذا الفصل، ليتراوح عند حوالي 7,300 ميجا وات. كان ذلك يمثل زيادة قدرها 1,00 ميجاوات عن متوسط الإمدادات في الفصل الماضي، وزيادة قدرها حوالي 1,400 ميجا وات عن نفس الفصل من العام الماضي – وهي أكبر زيادة فصلية وسنوية حققتها وزارة الكهرباء من قبل. وقد تم تخفيض واردات الكهرباء من إيران عن الفصل السابق، وكان متوسط الإنتاج من "سفن الطاقة" الراسية في البصرة قد انخفض على نحو ملحوظ بحوالي 20 ميجا وات (9%). وفقاً لوزارة الكهرباء، فقد كانت إمدادات الطاقة في الشبكة كافية لتوفير متوسط استهلاك عراقي 12-10 ساعة من الطاقة كل يوم[339].

لا تشمل أرقام الإمدادات إنتاج الكهرباء في إقليم كردستان، والذي لم يعد يصدر به تقارير عامة من وزارة الكهرباء، ولا تشمل 270 ميجا وات التي تم "تصديرها" في هذا الفصل من المنطقة إلى المحافظات العراقية المجاورة[340]. وفقاً لمسؤولي حكومة إقليم كردستان، فإن محطات الطاقة في إقليم كردستان تنتج حوالي 1,950 ميجا وات، أو 85% من الطلب التقديري في الإقليم[341].

بالرغم من الزيادة غير المسبوقة، فقد كان متوسط الطاقة لهذا الفصل في الشبكة الوطنية حوالي 2,000 ميجا وات وهو أقل مما أعلنت وزارة الكهرباء سابقاً بتوفيره أثناء هذه الفترة من الثلاثة أشهر في شهر مايو/آيار 2012. كانت هناك بيانات صحفية ومقاطع فيديو، بأن وزارة الكهرباء قد قدمت توقع شهري أظهر "الكهرباء التي تم إنتاجها" وقد ازدادت إلى 12,330 ميجا وات في أبريل/نيسان 2013[342]. ولكن كان التقدم أبطأ مما وعدت به وزارة الكهرباء. وكما يظهر ي الشكل 4.5، فالطاقة الفعلية في شهر يونيو/حزيران 2012 كانت أدنى بحوالي 12% عن توقعات وزارة الكهرباء لهذا الشهر، ولم يتم تحقيق الكمية التي تم توقعها لشهر يونيو/حزيران حتى سبتمبر/أيلول، وكانت الطاقة الفعلية لكلاً من الأشهر الثلاثة في هذا الفصل أدنى بحوالي 20% مما تم توقعه[343].

في سبتمبر/أيلول، أبلغ مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتجاهل توقعات الطاقة التي قدمتها وزارة الكهرباء سابقاً، قائلاً بأن الإعلانات كانت "برنامج تلفاز يومي لوزارة الكهرباء وأنها معلومات نظرية فحسب". كما قال مكتب نائب رئيس الوزراء أيضاً بأن الشركة التي تم التعاقد معها لبناء محطات الطاقة الجديدة "هي جديدة في العراق؛ ولا نتوقع أن يفوا بالتزاماتهم تجاه التزاماتهم التعاقدية وفترة العقد"[344]. وعلى نحو منفصل، ولكن بما يتفق مع هذه الملاحظات، فقد قال وزير الكهرباء كريم الأفطان في يوليو/تموز بأن بعض المشاريع تأخرت لأن المتعاقدين كانوا كارهين للعمل في درجات حرارة الصيف المرتفعة[345].

وفي العديد من البيانات العامة لهذا الفصل، قالت وزارة الكهرباء أيضاً بأن العجز في إمدادات الكهرباء قد تفاقم بسبب عدم قدرة وزارة النفط على توفير ما يكفي من الوقود لتشغيل محطات الطاقة. ففي أغسطس/آب على سبيل المثال، ادعت وزارة الكهرباء بأن إنتاج محطات الطاقة كان أقل بمقدار 1,250 ميجا وات على الأقل عما كان يجب أن يكون عليه بسبب ندرة النفط وانخفاض الضغط في أنابيب الغاز الطبيعي[346].

قالت وزارة الكهرباء بأن نقص الإمدادات قد تفاقم بسبب عدم قدرة وزارة النفط على توفير وقود كاف لتشغيل محطات الطاقة.

الشكل 4.5

متوسط إجمالي إمدادات الكهرباء الشهرية الفعلي والمتوقع في الشبكة الوطنية لحكومة العراق، 1/2012 – 4/2013

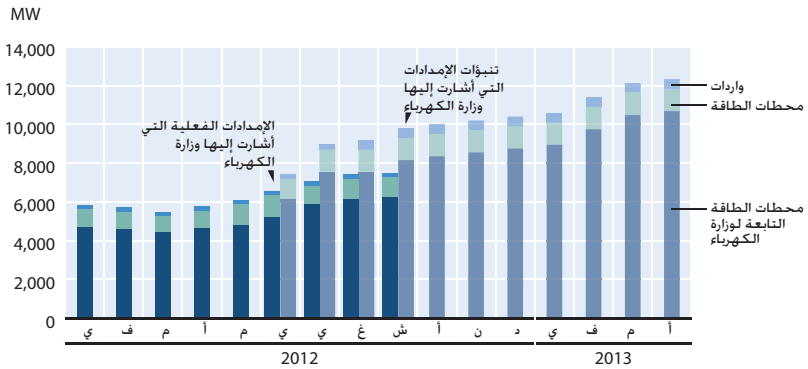

مُلاحظة: "الإمدادات الفعلية" الظاهرة لشهر سبتمبر/أيلول 2012 تم تقديرها وفقاً لبيانات وزارة الكهرباء لـ 21 يوم من هذا الشهر.

المصادر: السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 13/4/2012، 3/7/2012، و 1/10/2012؛ حكومة العراق، المركز الوطني للإعلام، "حالة وزارة الكهرباء"، تقارير مختارة، 1/6/2012 – 30/9/2012؛ حكومة العراق، وزارة الكهرباء، "تعلن وزارة الكهرباء عن حجم إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة والمضافة خلال الشهور"، 6/5/2012، www.moelc.gov.iq/ar/index.php?name=News&file=article&sid=347

مشاريع محطات الطاقة المُعلقة التابعة لوزارة الكهرباء

أشار مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة بأن هناك 41 محطة طاقة تحت الإنشاء حالياً – 3 محطات حرارية، و19 محطة ديزل، و18 محطة توربينات احتراق، و1 محطة كهرباء مائية.

كما قال أيضاً بأن وزارة الكهرباء لاتزال تتوقع تركيب قدرة (اسمية) في الشبكة الوطنية لتصل إلى 27,000 ميجا وات وقدرة متاحة (فعلية) – الكمية التي يمكن إنتاجها فعلياً – لتصل إلى 22,00 ميجاوات بحلول نهاية العام 2015[347]. بافتراض عدم تأخر القدرة الجديدة المخططة، تقدر الوكالة الدولية للطاقة أن يتوافق توليد الكهرباء في الشبكة مع الطلب في أوقات الذروة بحلول ذلك الوقت[348].

بالرغم من عدم إعلان وزارة الكهرباء عن إتمام أياً من محطات الطاقة الجديدة في هذا الفصل، إلا أنها أشارت إلى أنها تلقت عطاءات بشأن ثلاثة من محطات توربينات الاحتراق بقدرة 500 ميجا وات: الديوانية في القادسية، والأمارة في ميسان، والناصرية في ذي قار[349]. من بين 11 محطة صممت لاستخدام التوربينات المشتراة في الصفقة الكبرى التي تمت ديسمبر/كانون الأول 2008 مع جنرال إليكتريك (GE)، كانت هذه الثلاثة هي الأكثر تأخراً عن عملية التعاقد[350]. وفقاً لمكتب نائب رئيس الوزراء، وقعت وزارة الكهرباء أيضاً عقد في أواخر شهر يوليو/تموز مع مؤسسة الهندسة الميكانيكية الصينية (CMEC) لبناء محطة بقدرة 1,890 ميجا وات في صلاح الدين[351]. وفي ديسمبر/كانون الأول 2011، أعلنت وزارة الكهرباء بأنها قد وقعت عقد مع مؤسسة الهندسة الميكانيكية الصينية للتعاقد على هذه المحطة، ولكن قالت بأن هذه المحطة ستكون بقدرة 1,260 ميجا وات[352]. وكما يظهر فقد تم تعديل المواصفات تبعاً للزيادة في القدرة التوليدية للمحطة عبر استخدام تقنية الدورة المجمعة.

النقل والتوزيع

أقرت وزارة الكهرباء أن القدرة الإنتاجية الإضافية وحدها لن تحل "مشكلة الطاقة" العراقية. كما تحتاج شبكات نقل وتوزيع الطاقة بالدولة لتحديثها وتوسيعها حتى تسليم الناتج من محطات الطاقة الجديدة، بمجرد إتمامها، بفعالية واعتماديهة إلى المستهلكين[353]. أشارت IEA إلى أن شبكة نقل وزارة الكهرباء غير كافية وشبكات التوزيع قد تهالكت بشكل حاد – وتعاني من سوء التصميم، وعدم الصيانة الكافية، والوصلات غير القانونية. تشمل نتائج ذلك إهدار الطاقة، وانخفاض مستويات الجهد، والانقطاع المتكرر لخدمة. كما يعرض الشكل 4.6 فأكثر من ثلث الكهرباء التي يتم إنتاجها في العراق يتم إهدارها قبل أن تصل للمستخدمين النهائيين – أعلى نسبة مئوية من فقدان النقل والتوزيع بين جميع دول الشرق الأوسط[354].

الشكل 4.6

الفاقد أثناء نقل وتوزيع الكهرباء في الدول المختارة، 2010

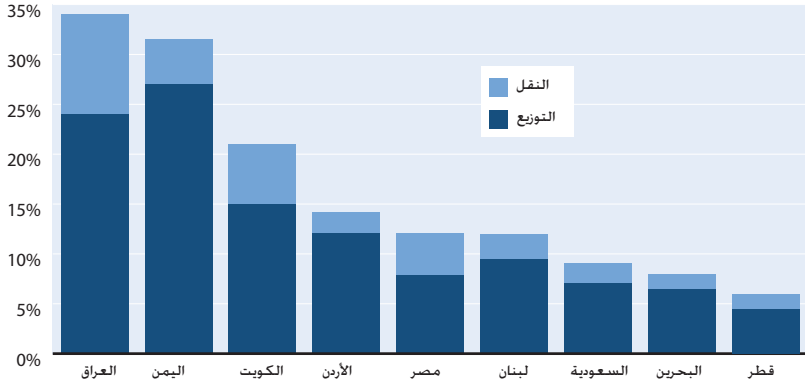

مُلاحظة: بين نقطة توليد الكهرباء ونقطة الاستخدام النهائي، يتم فقدان الطاقة بسبب مقاومة الأسلاك والمعدات التي تمر عبر الكهرباء، كما يمكن أن يتم فقدانها أيضاً بسبب السرقة. يحدث الفقدان أثناء النقل بين المولد والمحطة الفرعية المحلية، ويحدث الفقدان أثناء التوزيع بين المحطة الفرعية والوجهة النهائية. يعتمد الشكل على البيانات من الاتحاد العربي للكهرباء، وقد تم التقسيم بين الفاقد من النقل والتوزيع للسعودية والبحرين من خلال تقديرات الوكالة الدولية للطاقة.
المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، نظرة على الطاقة العراقية، 9/10/2012، صفحة 33؛ الاتحاد العربي للكهرباء، النشرة الإحصائية 2010، الإصدار 19، صفحة 21.
ESF Status of Funds_graphic.jpg

> ما يزيد على ثلث الكهرباء التي يتم إنتاجها في العراق يتم فقدانها قبل أن تصل إلى المستخدمين النهائيين.

التطورات في إقليم كردستان

في 15 أغسطس/آب، وللمرة الثالثة منذ صيف 2011، أعلنت حكومة إقليم كردستان بمبادرة جديدة "لتصدير" الكهرباء للمناطق الجغرافية المتنازع عليها بالعراق. وكما أمر رئيس حكومة إقليم كردستان الرئيس مسعد برزاني، فقد بدأت وزارة الكهرباء بحكومة إقليم كردستان في توفير 10 ميجا وات لقطاعة توز في محافظة صلاح الدين. ووفقاً للنشرة الصحفية للوزارة، فقد التقى مندوب من توز مع برزاني في شهر يوليو/تموز وطلب مساعدته في تحسين الخدمات الأساسية[355]. وفي يونيو/حزيران 2012، أعلن برزاني أن الطاقة المنتجة في إقليم كردستان يتم تزويدها إلى محافظة تميم (كركوك)[356]؛ وفي شهر يونيو/حزيران 2012، أعلنت

الوزراة أنها تسهل نقل الكهرباء من تركيا إلى منطقة الموصل[357]. وقد أبلغ مسؤول بحكومة إقليم كردستان المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن هذه المبادرات الثلاثة قد تم تنسيقها مع حكومات المحافظات، وليس مع وزارة الكهرباء التابعة للحكومة المركزية[358].

وتتلقى تميم الآن الكهرباء من كلاً من الشبكة الوطنية وإقليم كردستان، وهو الأمر الشاذ بين المحافظات غير تابعة لحكومة إقليم كردستان والتي يتلقى فيها المستهلكين في تميم الطاقة الكهربائية التي توفرها الحكومة 18 ساعة في اليوم – وهو ما يزيد بنسبة 50% عن المحافظات الأخرى التي تخدمها شبكة وزارة الكهرباء[359].

وقعت حكومة إقليم كردستان أيضاً عقداً بقيمة 70 مليون دولار في هذا الفصل مع شركات كورية جنوبية – شركة بوسكو للهندسة والإنشاءات المحدودة، والمؤسسة الكورية الوطنية للنفط كينوك (KNOC) – لبناء محطة طاقة حرارية بقدرة 300 ميجا وات في أربيل ومحطة فرعية بقدرة 400 كيلو فلوت في السليمانية. ستبني بوسكو المحطات، وستوفر كنوك التمويل وفقاً لشروط اتفاقية استكشاف النفط الخاصة بها مع حكومة إقليم كردستان[360]. وعلى نحو منفصل، أعلنت سيمنز في سبتمبر/أيلول أنها ستوفر توربينات ومولدات الغاز لمحطة الطاقة ذات الدورة المجمعة بقدرة 980 ميجا وات في الخرملاء والتي تبنيها مجموعة KAR في أربيل[361].

أظهرت بيانات الأمم المتحدة أن ما يزيد على ثلث السكان العراقيين ليس لديهم مؤنة آمنة من مياه الشرب.

المياه

وقعت حكومة العراق اتفاقية تعاونية بقيمة 27 مليون دولار مع الاتحاد الأوروبي في هذا الفصل لتحسين إدارة الموارد المائية. يحتوي البرنامج على مكونات خاصة: 13 مليون دولار لمشروع إدارة الموارد المائية الأرضية والذي يضم مسح للموارد المتاحة التي سيتم مشاركتها مع المخططين والأخصائيين الأكاديميين؛ و9 مليون دولار لتوفير أنظمة مراقبة تزويد المياه التي تشمل محطات قياس؛ و5 مليون دولار لتعزيز الوعي العام بشأن الحاجة للحفاظ على المياه بشكل أفضل وكيفية تخفيض استهلاك المياه. ستدفع حكومة العراق ما يقل على ربع تكاليف البرنامج[362].

لتحسين إتاحة الماء في المحافظات الشمالية العراقية، أوصى تقرير حديث للمنظمة الدولية للهجرة بشأن ندرة المياه إلى المزيد من استغلال الأنظمة المناسبة التقليدية التحت أرضية، والتي تعرف بكارز، والتي تم استخدامها لفترة طويلة لنقل مياه الآبار[363]. وفقاً لتقرير 2009 لمنظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة، فهناك ما يزيد على 100,000 فرد في شمال العراق هربوا من منازلهم بين العام 2005 و2009 بسبب الانخفاض الكبير في تدفق المياه في أنظمة كارز بسبب الجفاف والاستخدام المفرط لمياه الآبار[364].

قال تقرير المنظمة الدولية للهجرة بأن هناك حاجة للمزيد من الآبار الارتوازية في العراق، وأوصى ببدء حملة توعية عامة بشأن الاستخدام الفعال لمياه الري. وعلى الصعيد المؤسسي، دعت المنظمة الدولية للهجرة لتعاون أكبر بشأن قضايا المياه بين الوكالات والمنظمات العراقية، وبين الحكومات الوطنية التي لها حدود مع العراق. وقد أظهرت بيانات الأمم المتحدة أن ما يزيد على ثلث المنازل العراقية ليس لديها مؤنة آمنة من مياه الشرب. وأقل من نصف المنازل الريفية لديها إمكانية وصول لمياه شرب آمنة[365].

التعليم

وقعت وزارة التعليم مذكرة تفاهم مع الوكالة الأمريكية للتنمية ادولية في هذا الفصل للتمويل المشكرة لسلسلة من مشاريع إصلاح التعليم ركزت على تعزيز إدارة المدارس وتحسين التعليم الأساسي وتدريب المدرسين[366]. للمزيد من التفاصيل بشأن هذا البرنامج، أنظر القسم 3 من هذا التقرير. ◆

الأمن وسيادة القانون

ارتفع العنف في العراق في هذا الفصل إلى مستويات لم تشهدها العراق منذ ما يزيد على عامين. فقد شهد موسم رمضان ارتفاعاً في الهجمات عقب هدوء وجيز وعادت إلى مستويات مضاعفة[367].

الاتجاهات في الهجمات والضحايا

أثناء شهر رمضان (والذي يمتد من 20 يوليو/تموز حتى 19 أغسطس/آب)، كانت الهجمات في العراق أكثر هلاكاً عن أي وقت مضى من هذا العام. والأحداث التي تزامنت مع الحكم بعقوبة نائب الرئيس الهاشمي دفعت أعمال العنف في سبتمبر/أيلول إلى مستويات أعلى بكثير[368].

أشارت وزارة الداخلية إلى أن هناك على الأقل 854 من المدنيين العراقيين قد قتلوا وما يزيد على 1,640 جرحى في هجمات العنف بهذا الفصل. من بين 2,495 من إجمالي الضحايا الذين تم تكبدهم، حدثت 1,048 حالة في سبتمبر/أيلول بمفرده — وهو أكثر الشهر دموية على مدار عامين[369].

كما يعرض الشكل 4.7، فقد عانت العراق من سلسلة من التفجيرات المنسقة في جميع أنحاء الدولة بهذا الفصل، إلى جانب عمليات الاغتيال والهجمات اليومية الأخرى الأصغر، والتي وقع

بين 2,495 من إجمالي الضحايا الذين تم تكبدهم، حدثت 1,048 حالة في سبتمبر/أيلول منفرداً — وهو أكثر الشهور دموية خلال عامين.

الشكل 4.7

أنماط العنف، 1/7/2012 – 30/9/2012

الثلاثاء 3 يوليو/تموز: هجمات في عدة مدن قتلت ما يزيد على 40 فرداً وإصابات تزيد على 75

الأحد 22 يوليو/تموز: تفجيرات سيارات، قتلت 20 فرداً وأصيب 60 آخرين في بغداد؛ وقد أصيب 23 مدني في هجمات بعبوات ناسفة في النجف.

الاثنين 23 يوليو/تموز: تفجيرات في 15 مدينة قتلت 13 وأصيب 259 آخرين. أصيب 14 من جنود الجيش العراقي في هجمة بقذيفة هاون في مقرهم في صلاح الدين. وقتل آخر في هجوم بقنبلة يدوية.

الأحد 29 يوليو/تموز: تفجير انتحاري بسيارة قتل فيه 2 من الجيش العراقي. وأصيب 4 آخرين في الأنبار؛ وفي ديالة، حدث تفجير سيارة قتل 6 من المدنيين وأصيب 13 آخرين.

الثلاثاء 31 يوليو/تموز: تفجير سيارة في بغداد قتل 21 فرد.

ثلاثاء 2 أغسطس/آب: تفجير سيارة في بغداد قتل 9 أفراد وأصيب 32 آخرين؛ وفي ديالة قتل 4 من أفراد الشرطة العراقية، وأصيب 2 آخرين في صلاح الدين، قتل 4 من أفراد الجيش عراقي وأصيب 4 آخرين في انفجار عبوة ناسفة استهدفت قافلة، قتل 3 من أبناء العراق وأصيب 2 من الجيش العراقي في انفجار عبوة ناسفة وهجمات مسلحين في نقطة تفتيش ي تميم، تسبب المسلحين في مقتل أحد أفراد الجيش العراقي وإصابة 3 آخرين.

جمعة 10 أغسطس/آب: تفجير سيارة في بغداد تسبب في مقتل فردين وإصابة 15؛ وفي نينوى، تسبب تفجير مسجد في قتل 30 وإصابة ما يزيد على 20 فرداً.

ربعاء 15 أغسطس/آب: ثلاثة تفجيرات سيارات في ديالة تسببت في مقتل ما يزيد على 7 أفراد وإصابة 25؛ وهجوم مسلح تسبب في قتل 5 من الجيش العراقي.

خميس 16 أغسطس/آب: تفجيرات في وسط وشمال العراق تسببت في مقتل 82 فرد وإصابة ما يزيد على 270 آخرين؛ وفي الأنبار، تسببت غارة مسلحة في مقتل 25 من شرطة العراقية؛ وفي نينوى، تسببت هجمتين بتفجيرين انتحاريين في مقتل 3 وإصابة ما يزيد على 41 فرد؛ وفي تميم، تسبب تفجير سيارة في مقتل 8 أفراد وإصابة 25 آخرين.

الجمعة 7 سبتمبر/أيلول: هجمات على 3 مساجد في كركوك تسببت في مقتل 8 أفراد وإصابة 70.

السبت 8 سبتمبر/أيلول: تفجيرات تسببت في قتلى وجرحى يزيدون عن 30 فرد. وفي ديالة، كان هناك 7 ضحايا في هجمة بقذيفة هاون سورية.

الأحد 9 سبتمبر/أيلول: سلمت المحاكم العراقية الحكم بالإعدام على نائب الرئيس طارق الهاشمي؛ وحدثت تفجيرات في مناطق الشيعة في جميع أنحاء العراق تسببت في مقتل ما يزيد على 100 فرد وإصابة ما يزيد على 350؛ وفي صلاح الدين قتل 9 من الجيش العراقي في تفجير عبوة ناسفة وفي إخماد هجوم مسلح.

الجمعة 28 سبتمبر/أيلول: شغب عام في السجن وهروب من السجن في تكريت تسبب في مقتل 2 من الشرطة العراقية.

الأحد 30 سبتمبر/أيلول: تفجيرات في عشرة مدن تسببت في مقتل ما يزيد على 32 فرد وإصابة 104.

ضحية | ضحايا 1-10 | ضحايا 10-30 | ضحايا 30-70 | ضحايا > 70

ملاحظة: الأرقام الممثلة في شكل التقويم هي تقديرات شاملة بإجمالي الضحايا العراقيين في كامل الدولة في هذا اليوم المحدد. النص على اليمين يصف باختصار الهجمات الكبرى في الأيام المحددة ولا يعني التفصيل الشامل لجميع الحوادث الأمنية التي حدثت في هذا اليوم المحدد.

المصدر: تعتمد المعلومات الممثلة هنا على تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمستندات مفتوحة المصدر والمستندات، والدراسات، والتحليلات الرسمية باللغتين العربية والإنجليزية. تعتمد جميع الأشكال على أفضل معلومات متاحة للضحايا وتمثل إجمالي القتلى والجرحى لكل حادثة.

غالبيتها في محافظات بغداد، والأنبار، وديالة، ونينوى. كما يدعم تحليل للأشهر الثلاثة الأخيرة المخاوف التي عبر عنها قادة وزارة الداخلية ونقاد الحكومة على حد سواء: على قوات الأمن العراقية التعامل مع كلاً من موجات الهجمات العشوائية المعقدة كثيفة الضحايا، التي ترتكبها مجموعات إرهابية منظمة، ومع الهجمات وعمليات الاغتيال محدودة النطاق[370].

في هذا الفصل، نشرت وزارة الخارجية تحذير جديد لمستشاري السفريات بارتفاع مستويات العنف في العراق. وبالرغم من أن البيان قد أقر بان الهجمات في إقليم كردستان قد كانت اقل انتشاراً، إلا أن الموقف الأمني يظل خطيراً، والعنف في بقية العراق وخطر اختطاف المواطنين الأمريكيين على النحو الذي أوصت به وزارة الخارجية بعدم لاقيام سوى بالسفريات الضرورية فقط. علاوة على ذلك، ركزت وزارة الخارجية على أن الخدمات القنصلية في العراق قد تمت إعاقتها بالبيئة الأمنية، وأن "قدرة السفارة الأمريكية لعى الاستجابة للموقف بينما يواجه مواطنين أمريكيين صعوبات تشمل الاعتقال، لاتزال محدودة"[371].

ارتفعت الهجمات المميتة على جنود الشرطة العراقية والجيش العراقي هذا الفصل – وتزايدت بشكل حاد في سبتمبر/أيلول، عندما تم قتل ما يزيد على 180 من أفراد الشرطة العراقية والجيش العراقي وأصيب 230 بجراح[372]. للإطلاع على مقارنة بين ضحايا الشرطة العراقية والجيش العراقي في هذا الفصل مقارنة بهؤلاء الذين تم تكبدهم في الستة أشهر الماضية، أنظر الشكل 4.8.

استمرت اغتيالات المسؤولين الحكوميين وقادة القبائل في العراق بدون توقف هذا الفصل. فقد تم استهداف ما يزيد على 100 من كبار المسؤولين الحكوميين بالاغتيال، وتم قتل 58 منهم. قتلت هذه الهجمات أيضاً أو جرحت ما يزيد على 120 من أفراد الأسر، والحراس الشخصيين، أو مواطنين آخرين كانوا بالقرب من الأفراد المستهدفين (أنظر الشكل 4.9). تم استهداف مسؤولين وزاريين، وقضاة، وأعضاء بالبرلمان.

تم استهداف ما يزيد على 100 من كبار المسؤولين الحكوميين بالاغتيال، وتم قتل 58 منهم.

الشكل 4.9

أعمال العنف الظاهرة المختارة التي استهدفت العنف ضد كبار المسئولين، 1/7/2012 – 30/9/2012

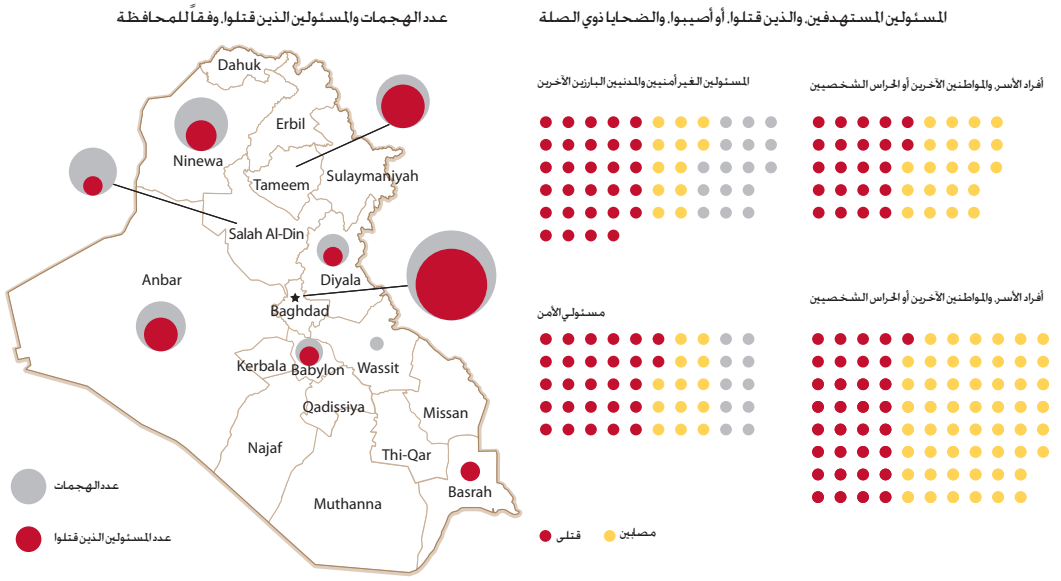

مُلاحظة: يعطي هذا الجدول أمثلة على عمليات الاغتيال، ومحاولات الاغتيال، وأعمال العنف الأخرى صغيرة النطاق التي ظهر أنها تستهدف أشخاص محددين أو مجموعات محددة في هذا الربع السنوي، لا يعني ذلك أنها شاملة، أو تخمينية لتتضمن المهاجمين بغض النظر عن الدوافع.

المصدر: تحليل المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمستندات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والإنجليزية، 1/7/2012 – 30/9/2012.

الشكل 4.8

ضحايا الشرطة العراقية والجيش العراقي، الربع الأول 2012، مقابل الربع الثالث 2012

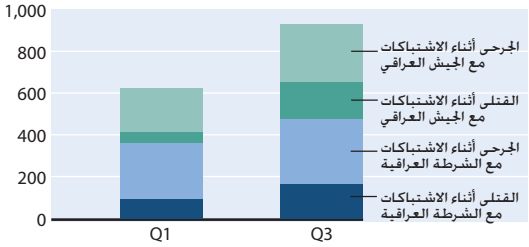

المصادر: وزارة الداخلية، معلومات مقدمة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 22/1/2012، و 20/10/2012.

وشيوخ القبائل، وكبار مسؤولي قوات الأمن العراقية بالتفجيرات والهجمات المسلحة (بما يشمل الاجتياح المنزلي). حدث أكبر عدد من الهجمات على المسؤولين والقادة الآخرين في بغداد، جاء ثاني أكبر عدد من الهجمات حول كركوك[373].

القضايا الإقليمية

لم يتطلب النزاع في سوريا المجاورة من العراق فقط توفير الملجأ للآلاف من السوريين الفارين ومساعدتهم على إعادة التوطين والأكثر من ذلك العائدين العراقيين، ولكنه قد رفع أيضاً من المخاوف من عبور العنف والأفراد ذوي نية العنف للحدود إلى العراق.

عبرت العراق عن مخاوفها بشأن تشكيل حركة المتمردين في سوريا. وقد وصف السفير العراقي للأمم المتحدة القاعدة بأنها سرطان في سوريا[374]. بعبارات أكثر تنظيماً، أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون قائلة "نحن قلقين بشأن الإرهابيين، وPKK، والقاعدة، وآخرين من استغلالهم لميزة القتال الشرعي للشعب السوري لحريتهم لاستخدام سوريا لتعزيز أجنداتهم الخاصة، وربما لإيجاد موطن لإطلاق هجمات ضد آخرين"[375]. وفقاً للعميد طارق العسل، قائد أمن الحدود بوزارة الداخلية، "ما يحدث [في سوريا] الآن هو توفير بيئة استثنائية للقاعدة لاستغلالها لاكتساب السيطرة [في العراق]"[376].

وبالنظر إلى المخاوف بشأن العنف السوري (والحركات المتمردة عبر الحدود في هذا الفصل[377]. انتقل بعض القتال عبر الحدود، مع تسجيل حالة قتل مدنية واحدة على الأقل في القيم في 7 سبتمبر/أيلول 2012[378]. عبرت وزارة الداخلية عن مخاوفها الشديدة بشأن القتال في سوريا، ووصفتها بمحرك للعنف في العراق وواسطة للمتطرفين السنيين لإطلاق هجمات ضد العراق[379].

توقع أن اللاجئين السوريين قد تسلل إليهم عناصر إرهابية قد أعطى حكومة العراق سبب ظاهري للحد من دخول اللاجئين إلى الأنبار[380]. ورغم ذلك، وفي إقليم كردستان، فقد استقبلت حكومة إقليم كردستان اللاجئين بحوالي 32,000 لاجئ في أواسط شهر أكتوبر 2012 – وهو ما يزيد على أربعة مرات من العدد في الأنبار[381]. معظم هؤلاء اللاجئين في الشمال كانوا من الأكراد الفارين من القتال في سوريا[382]. وفقاً لحد كبار المسؤولين من حكومة إقليم كردستان، فقد تلقى اللاجئين الأكراد من سوريا التدريب العسكري في إقليم كردستان[383].

رفع النزاع في سوريا من المخاوف بشأن عبور العنف والأفراد ذوي نية العنف للحدود إلى العراق.

كما أدت التوترات على الحدود السورية أيضاً إلى تفاقم العلاقات بين قوات الأمن لحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. بموجب الدستور العراقي، فلحكومة إقليم كردستان كامل السيطرة على الأمن على حدودها[384]. كما أعطى الدستور أيضاً السيطرة على الحدود الوطنية للحكومة الفيدرالية[385]. وفي 6 أغسطس/آب 2012، وبعد بعض الاضطرابات بين قوات الأمن التابعة لحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، وقع الأمين العام لوزارة البشمركة الكردية ووزارة الدفاع العراقية اتفاقية من سبعة نقاط لحل

أشارت وزارة الداخلية في أغسطس/آب أن قواتها قد اتخذت التدابير الاحتياطية ضد هجمات القاعدة في العراق. (صورة من حكومة العراق)

المفتش العام يلتقي بكبير نواب وزير الداخلية عدنان السعدي في 16 سبتمبر/أيلول 2012.

الأمر تسمح الاتفاقية بحركة أفراد قوات الأمن العراقية إلى المناطق الحدودية في إطار حدود حكومة إقليم كردستان[386].

عندما غادرت القوات الأمريكية من العراق، أخذوا معهم الكثير من قدرتهم على متابعة واختراق الخلايا الإرهابية.

بينما سيطرت على الآمال الشيعية في العراق مخاوف بشأن تاثير القاعدة في سوريا، اتهم عدد من السياسيين السنة إيران باستخدام العراق كقناة لدعم الحكومة السورية في حربها المدنية[387]. كما تم أيضاً إثارة مخاوف بأن العراق كانت تسمح لإيران باستخدام المجال الجوي لتسليم أسلحة لسوريا أثناء جلسة التأكيد التي تمت في سبتمبر للسفير بيكروفت[388]. أشارت حكومة العراق بأن "العراق لن تسمح لأي دولة بتوفير أسلحة للمقاتلين عبر أراضيها أو مجالها الجوي للأطراف المتنازعة في سوريا"[389].

وبغض النظر عن الآراء المختلفة في العراق بشأن خطر النزاع السوري، يظهر أن تهريب الأصلحة الصغيرة من العراق إلى سوريا في ازدياد. وقد أشار مسؤولي الأمن في العراق إلى أن أسعار بندقية الكلاشينكوف في السوق السوداء في شوارع بغداد قد ارتفع من 150 دولار إلى 1,200 دولار، تعزو وزارة الداخلية هذا الارتفاع في السعر إلى الطلب على الأسلحة في سوريا[390].

قوات الأمن العراقية

زادت العراق بانتظام من قدرة قواتها الأمنية، وضمت مساعدات مقدمة من أو تم شراؤها من الولايات المتحدة، ولكنها ظلت ضعيفة في أي نزاع يتم شنه من خارج حدودها. لاتزال القوات الأرضية غير قادرة على نقل ميدان الحرب التقليدي، وظلت العراق معتمدة على حلفاؤها للسيطرة على سماؤها. تحويل العراق لجميع الدفاع الداخلي إلى وزارة الداخلية، من المخطط أن يتم في شهر يوليو/تموز 2012، قد تم تأجيله؛ ومع ذلك، تتحمل وزارة الداخلية الآن 90%-80% من مسؤولية الأمن في بغداد[391].

وزارة الداخلية

ظلت وزارة الداخلية وكالة شرطية فعالة في العديد من الجوانب؛ ومع ذلك فهي تجاهد لمنع كلاً من الهجمات الإرهابية واسعة وصغيرة النطاق. وفقاً لمكتب التعاون الأمني العراقي، فأكبر الثغرات على المدى القصير هو في تجميع ومعالجة الاستخبارات. عندما غادرت القوات الأمريكية العراق، أخذوا معهم الكثير من قدرتهم على متابعة واختراق الخلايا الإرهابية[392]. حالياً تفتقر وزارة الخارجية للمعدات والتدريب لاعتراض الاتصالات. كما عبر القادة العراقيين أيضاً عن خيبة أملهم بسبب المتطلبات المُرهقة للحصول على تصريحات المحكمة للتصنت على الاتصالات[393]. العجز في القدرة على اعتراض الاتصالات الإرهابية، مصحوباً بالافتقار إلى التكامل بين وكالات الاستخبارات العراقية والافتقار إلى قدرة التحليل الشرعي، يظهر أنها جعلت قوات الأمن العراقية عمياء عن إعادة تكون القاعدة في العراق[394]. وبالتالي، وبالرغم من أن وزارة الداخلية تستطيع التفاعل مع الهجمات الإرهابية، إلا أنها غير قادرة على التحرك باستباقية ضد الخلايا الإرهابية الناشئة[395].

أدت الهجمات الكبرى على السجن في تكريت في 27 سبتمبر/أيلول 2012، إلى توجيه هجمات حادة لقوات الأمن العراقية. فقد قتل عشرة حراس، وهرب العشرات من السجناء[396]. استثمرت القاعدة الحدث وادعت قدرتها على تسريب السلاح للمنشأة.[397] وقد سمى مسؤول بالحكومة المحلية الحادثة بأنها "انتهاك أمني مؤسف" ووعد بأن تبدأ التحقيقات "بدءاً بقائد قوات الأمن" في السجن[398].

الاستخبارات الكافية ليس هي ثغرة القدرة الوحيدة التي تواجهها حكومة العراق. فهي تفتقر أيضاً إلى المعدات المطلوبة لإدارة حدودها بفعالية لمنع تهريب الأسلحة. كما تساعد الولايات المتحدة العراقيين في تجديد 49 شاحنات سونار وتوفر 100 من الأجهزة

تأسيس الفساد في العراق

ظل الفساد ومستوى سرقة الأموال الحكومية من مسؤولي حكومة العراق محل جدل. بينما سلم رئيس الوزراء المالكي ووزير العدل مدحت المحمود بأن الفساد ظل يمثل مشكلة، إلا أن كلاهما أشار إلى انتشار الفساد قد تضخم. وعلى الجانب الآخر وجهت انتقادات للحكومة تدعي بأن الفساد الآن اسوأ مما كان عليه من قبل[399]. وقد أبلغ الدكتور عبد البسيط، والذي كان حتى أواسط أكتوبر/تشرين الأول رئيس ديوان الرقابة المالية، وهو الآن المحافظ المؤقت للبنك المركزي، المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأنه كان هناك تهريب ضخم للدولارات الأمريكية من العراق، بصفة أساسية عبر غسيل الأموال، وهذا دليل على انتشار الفساد. وفقاً للدكتور عبد البسيط، فقرابة 1 مليار دولار تغادر العراق أسبوعياً – 80% منها تنتقل عبر وثائق احتيالية تخفي غرضها الحقيقي[400]. ووفقاً للعديد من مسؤولي حكومة العراق الحاليين والسابقين، فالفساد في العراق لا يرتبط بنشاط إجرامي شخصي ولكنه اصبح متأصلاً في البنية التحتية للحكومة عبر الأحزاب السياسية[401]. والطريقة المنتشرة لتحقيق هذا الفساد هي العقود الحكومية، والتي غالباً ما تستخدم شركات شل خارج العراق[402]. الشركات التي تلقت هذه المنح المزورة ثم نقلت الأموال خارج الدولة عبر وسائل احتيالية[403].

في مقابلات أخيرة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، أشار العديد من كبار المسؤولين العراقيين، مستشاري العراق لمؤسسات مكافحة الفساد، ومنفذي البرامج إلى نمط ناشئ واضح للفساد أصبح مؤسسياً في الحكومة والنظام السياسي بالعراق. في وجهة نظر العديد من المسؤولين، فقد تحول الفساد من الفساد الخاضع للسيطرة تحت ديكتاتورية، إلى فساد خارج عن السيطرة أثناء فترات العنف غير الشرعي، وحتى الموقف الحالي حيث أصبح الفساد والمحسوبية التي يسمح بها وسيلة للحكم[404].

وكانت الشكوى المتكررة، حتى بين داعمي الحكومة الحالية، هي "نظام الحصة النسبية"، والذي يختزل توزيع حصص المناصب الحكومية وفقاً للجبهات السياسية. فالمسؤولين الذين يدينون بمناصبهم، وبالتالي ولاؤهم، لداعميهم السياسيين هم مجبرون على ادخار سخاء الحكومة للداعمين السياسيين وفقاً للترتيبات التي تمت خارج المشهد العام. وفي بعض الحالات، ابتلعت هذه الممارسات قرابة كامل مشاريع وبرامج، لتترك الجمهور لا يستفيد سوى بجزء صغير من الأموال التي تم إنفاقها[406].

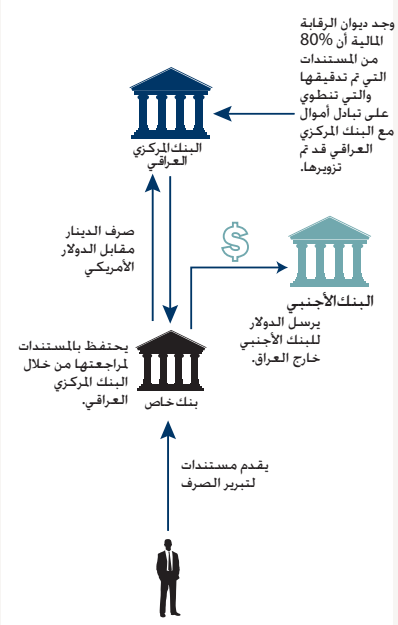

المصادر: مسئولي الخزانة الأمريكية، لقاءات مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق 6/2010؛ حكومة العراق؛ رئيس ديوان الرقابة المالية، لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق 17/9/2012.

الصغيرة التي ستسمح بالفحص السريع للمركبات القادمة[405].

وزارة الدفاع

أشار مكتب التعاون الأمني العراقي في هذا الفصل إلى أن وزارة الدفاع قد استمرت في بداء قدرة العراق على الدفاع الخارجي من خلال قواتها:

- ظلت العراق ضعيفة بصفة خاصة في حماية ميناء أم القصر ومحطة نفط البصرة. أنبوبين من الذين يؤدون إلى محطة نفط البصرة يدعمون 80% من العائدات العراقية. هذه المنشأة محمية بتسعة قوارب دورية؛ وثلاثة قوارب إضافية لم تصل بعد[407].
- تبني العراق قدرتها على السيطرة على مجالها الجوي. في هذا الفصل، كان طياري أول سربين من طائرات F-16 يتدربون في الولايات المتحدة. وفي هذه الأثناء بدأ 350 من افراد الصيانة برامجهم التدريبية في الأردن، سيخضع 150 منهم لتدريبات متخصصة لصيانة طائرات F-16. الهدف هو إيجاد القدرة على تشغيل وصيانة الطائرات عند وصولها[408].
- أقرت وزارة الدفاع بالعجز في قوات المناورة المسلحة. وقد أبلغت وزارة الدفاع باحتمالية شراء مركبات برادلي مقاتلة أو حاملات أفراد سترايكر لزيادة قدرة حركة وحدات المشاه العراقية[409].

نظام العدالة

استمر نظام المحاكم العراقية في النضال لحماية القضاة من الأنشطة الإرهابية. قواته الحالية والتي تبلغ 7,500 فرد يُلحق إليها 2,500 من أفراد الشرطة

ظلت العراق ضعيفة بصفة خاصة في حماية ميناء أم القصر ومحطة نفط البصرة.

من وزارة الدفاع، بينما تعتقد محكمة القضاء الأعلى بأنهم قوات كافية لحماية القضاء، إلا أن أفراد الأمن هؤلاء يفتقرون إلى الأسلحة النارية والمعدات الأخرى التي يحتاجونها لحماية العاملين والمنشآت[410].

كما يناضل أيضاً نظام القضاء مع قضايا حقوق الإنسان، بما يشمل إجراءات التعذيب التي تم الإبلاغ عنها وعمليات المقاضاة الثأرية من سلطات الشرطة والسلطات العسكرية. عبرت المحاكم عن خيبة أملها بسبب الافتقار إلى الأدوات القانونية المتاحة لمواجهة انتهاكات قوات الأمن[411].

عقوبة الإعدام

في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2012، أعدمت العراق 119 فرد حتى ذلك الوقت في 2012 [412]، ليرتفع العدد من 68 عملية إعدام في كامل عام 2011 [413]. في أغسطس/آب، وأثناء فترة الثلاثة أيام، تم إعدام 26 شخص. وفي الأسبوع الأول من أكتوبر/تشرين الأول، أعدمت السلطات 23 فرد آخرين [414]. كما دعا المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن عمليات الإعدام القضائية، أو العاجلة، أو الاعتباطية، بإيقاف عمليات الإعدام ومراجعة قضايا المحكوم عليهم بالإعدام[415].

تطورات أخرى

في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2012، تم إقالة محافظ البنك المركزي العراقي، سنان الشبيبي، من منصبه[416]. وفي مكانه، نصب مجلس الوزراء رئيس ديوان الرقابة المالية الدكتور عبد البسيط، كإجراء مؤقت[417]. للمزيد بشأن هذه التطورات أنظر القسم 1 من هذا التقرير.

تم تعيين المتحدث الصريح لجهود مكافحة الفساد، المفوض السابق للجنة النزاهة رحيم العجيلي، بمنصب الادعاء العام التابع لمجلس القضاء الأعلى. أبلغ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأنه يواجه الآن 10 تهم على الأقل "بالفساد الإداري" بادعاءات مثل[418]:

- عقد مؤتمرات صحفية وتضخيم مستوى الفساد في العراق.
- تزويد المسؤولين الأمريكيين بإحصاءات بشأن أداء لجنة النزاهة – وهو متطلب لتلقي مساعدات المنح الأمريكية عبر مبادرة GoCASE (نظام معالجة قضايا محوسب).

كما تم أيضاً اتهام عدد من مسؤولي لجنة النزاهة الآخرين بجرائم مشابهة أو تم نقلهم منذ استقالة العجيلية كرئيس للجنة النزاهة اعتراضاً منه على ادعاء بالتدخل السياسي في مهامه[419].

أتم المفوض الحالي للجنة النزاهة، القاضي علاء جواد حميد، عامه الأول في منصبه، حيث خدم في منصب المفوض المؤقت الثالث منذ آخر تعيين ومفوض مؤكد، استقال القاضي راضي حمزة الراضي، وهرب إلى الولايات المتحدة في سبتمبر/أيلول 2007. ركز المفوض علاء على تعزيز الموارد في حملة مكافحة الرشة التي تواجه الفساد في قطاع التجزئة[420]، وبالنسبة لمتطلبات توقيع موظفي الحكومة على مدونة قواعد سلوك وتقديم تقارير مالية. فلم يوقع سوى ثلث موظفي لجنة النزاهة على هذه المدونة لقواعد السلوك[421].

شملت الإدانة بالفساد الأكثر أهمية لهذا الفصل المدير العام للشؤون المالية والإدارية والذي تم الحكم بعقوبته بالسجن 15 عاماً لاختلاسه ما يزيد على 430,000 دولار [422]. وقد كانت عملية الاعتقال البارزة لهذا الفصل هي لموظف في المصرف الحكومي الرشيد والذي تم اتهامه باختلاس حوالي 9.7 مليون دولار بمساعدة عميل على سحب شيكات من حسابات بدون رصيد، والقضية الجنائية مُعلقة[423]. ◆

تم الحكم بعقوبة مدير الشؤون المالية والإدارية السابق بالسجن 15 عاماً لاختلاس ما يزيد على 430,000 دولار أمريكي.

الاقتصاد

لحقت العراق بإيران في هذا الفصل كثاني أكبر منتج للنفط الخام في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) لوكنها لا تزال خلف المملكة العربية السعودية (أنظر الشكل 4.10). حدث التطور حينما بلغ متوسط إنتاج العراق 3.0 مليون برميل في اليوم على مدار فترة شهرين للمرة الأولى فيما يزيد على عقدين. كما ارتفع أيضاً حجم صادرات النفط الخام إلى مستويات ما قبل عام 1990. ارتفاع إنتاج النفط وإطلاق العديد من مشاريع البنية التحتية الكبرى قد ساعد في الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي في خانة العشرات والذي توقعه صندوق النقد الدولي للعام 2012. وبالرغم من النمو المتوقع المنقح بنسبة 10.2% للعام 2012 كان من بين أعلى المعدلات في الدول المصدرة للبترول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن الرقم كان أدنى بما يزيد على 2% من توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لصندوق النقد الدولي بنسبة 12.6% والتي أطلقها في وقت مبكر من العام 2012[424]. وقد ظلت التوقعات الاقتصادية طويلة الأجل للعراق يشوبها مجموعة من القصور البيروقراطي والمناخ السياسي المسبب للانقسام بصورة متزايدة[425].

المؤشرات الرئيسية الأخرى للوضع الاقتصادي للعراق في هذا الفصل شملت:

- **إيرادات صادرات النفط.** حصدت حكومة العراق 20,73 مليار دولار من إيرادات بيع النفط الخام أثناء الفصل. كان إجمالي الإيرادات أقل بنسبة 9% عن الفصل السابق، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الخام. تم تمثيل الدخل بزيادة قدرها 6% عن نفس الفصل في العام 2011[426].
- **التضخم.** انخفض التضخم السنوي إلى ما يقل قليلاً عن 5% في أغسططس/آب 2012، بعد أن ظل مستقراً حول مستوى 6% بما يزيد على الفصل السابق. هذا الرقم ينخفض عن المتوسط المتوقع بنسبة 10.6% في أبريل/نيسان 2012 والذي توقعه صندوق النقد الدولي للدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ظهر أن هناك عدة عوامل ساهمت في هذا الانخفاض، بما يشمل انخفاض تكاليف الاستيراد، واستقرار سعر الصرف للدينار العراقي. كما انخفض أيضاً نمو عرض النقود – المصدر المحتمل لضغط التضخم – عن المعدل السنوي بما يزيد على 24% في أبريل/نيسان ومايو/آيار من العام 2012 لما يقل عن 11% في يوليو/تموز، وهو أحدث رقم شهري متاح. هناك بعض التقارير بتأخيرات إضافية في تنفيذ النظام طويل الأجل لتعريفات الاستيراد التي يمكن إضافتها على تكاليف المستهلك بمجرد تنفيذها. وحتى مع

ارتفع حجم صادرات النفط الخام أيضاً إلى المستويات القياسية فيما قبل عام 1990.

الشكل 4.10

إنتاج النفط الخام، العراق مقابل إيران والمملكة العربية السعودية، 8/2002 – 8/2012

مليون برميل في اليوم

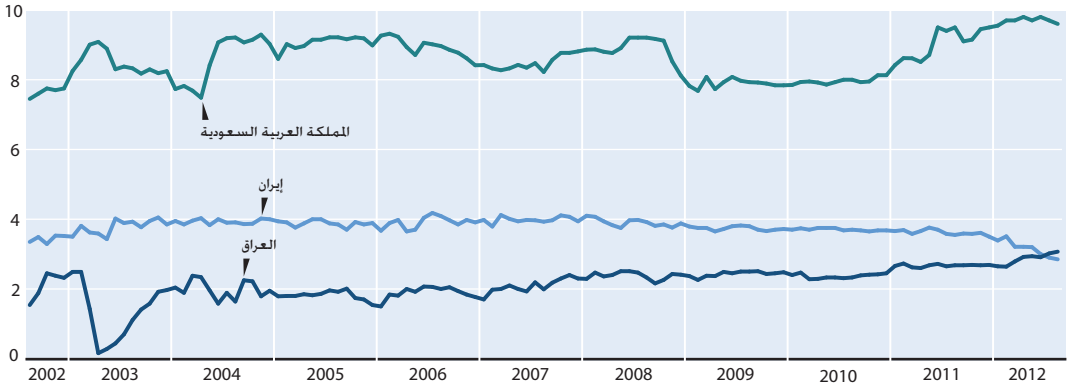

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة: معلومات مقدمة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق 8/10/2012.

التعريفات المتوقعة. رغم ذلك، فمن المتوقع أن يظل التضخم الأساسي حول معدل 6% أثناء العام 2012-2016[427].

- **العملة وأسعار الفائدة.** ظل الدينار العراقي مستقراً في هذا الفصل، مع استقرار سعر الصرف الرسمي عند 1,166 مقابل الدولار الأمريكي منذ إعادة تقييمه بمبلغ رمزي 4 دينار في يناير/كانون الثاني 2012. وقد اقترب سعر السوق غير الرسمية للدينار إلى أقرب من السعر الرسمي[428]. كما لم تتغير أيضاً سياسة سعر الفائدة للبنك المركزي العراقي عند 6% للفصل العاشر على التوالي[429].
- **بورصة الأسهم.** كما يوضح الشكل 4.11، فقد ارتفع مؤشر بورصة الأسهم العراقية هامشياً في هذا الفصل بما يزيد على 1%، ولكنه ظل أقل بنسبة 15% لمدة عام حتى الآن. وحيث كانت ذات مرة أفضل أسواق الأسهم أداءً في منطقة الشرق الأوسط، فإن بورصة الأسهم العراقية الآن في العام 2012 كانت بين أسوأ أسواق الأسهم، حيث استمر عدم الاستقرار السياسي، وتأثير بطء اتخاذ القرارات البيروقراطية في تثبيط توقعات السوق. وقد ظلت مشاركة المستثمرين الأجانب أدنى من المستويات التي شهدها السوق في العام 2011، حيث بلغ إجمالي حجم التداول لهم 5% أو اقل كإجمالي لعدة أسابيع أثناء الفصل. وبين أواسط العام 2010 ونهاية العام 2011، كانت حصة الأجانب في إجمالي حجم التداول متقلبة بين 8% و16%[430].
- **الديون والاحتياطيات.** استمرت حكومة العراق في دفعها لتعويضات الحرب المتعلقة بغزو صدام حسين عام 1990 للكويت بتحويل 1.3 مليار دولار للكويت في 26 يوليو/تموز 2012. دفعت العراق الآن إجمالي 37.6 مليار دولار إلى ما يزيد على 100 حكومة ومنظمة دولية لتوزيعها على 1.5 مليون من أصحاب المطالب. ولاتزال هناك مطالبات بمبلغ 14.7 مليار دولار لا تزال بانتظار الدفع، وهي مطالبات كويتية بصفة أساسية[431]. وحتى مع هذه المدفوعات، ظلت احتياطيات العملة الصعبة لدى العراق في البنك المركزي العراقي عند 63 مليار دولار أثناء الفصل[432].
- **الترتيبات الاحتياطية لصندوق النقد الدولي (SBA).** اعتمد صندوق النقد الدولي في هذا الفصل تمديداً قدره 7 أشهر (حتى فبراير/شباط 2013) لترتيباته الاحتياطية بمبلغ 3.58 مليار دولار مع حكومة العراق. الترتيبات الاحتياطية، هي طريقة إقراض، كان من المقرر أولاً أن تنتهي في فبراير/شباط 2012، وفيما بعد تم تمديدها حتى يوليو/تموز 2012. وبالرغم من عجز الميزانية المتوقع، إلا أن حكومة العراق حتى الآن لم تحتاج للسحب من الترتيبات الاحتياطية لأنها لم تستطع إنفاق نسبة كبيرة من الميزانيات الرأسمالية للوزارات، مما نتج عنه فائض سنوي[433]. الأهداف الرئيسية للترتيبات الاحتياطية هي الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي العراقي ودعم تبني العراق لسياسات وتدابير لضمان النمو المستدام وتخفيض الفقر. يركز البرنامج على تحديث نظام الإدارة المالية العامة العراقي؛ وتطوير القطاع المالي، بما يشمل تحسين عمليات البنك المركزي العراقي وإعادة هيكلة الميزانيات العامة للبنكين العراقيين الرئيسيين المملوكين للدولة؛ وضمان الشفافية والمسائلة في قطاع النفط[434]. وفقاً لصندوق النقد الدولي، سيعطي التمديد حكومة العراق وقتاً إضافياً لتنفيذ تدابير السياسة المطلوبة لإتمام مراجعات صندوق النقد الدولي الثالثة والرابعة مجتمعة لتقدم العراق في هذه المجالات[435].

دفعت العراق الآن إجمالي 37.6 مليار دولار إلى ما يزيد على 100 حكومة ومنظمة دولية لتوزيع 1.5 مليون مُطالبة.

الشكل 4.11

بورصة الأسهم العراقية مقابل مؤشر S&P Pan Arab المركب، 1/2012 – 9/2012

التغير%

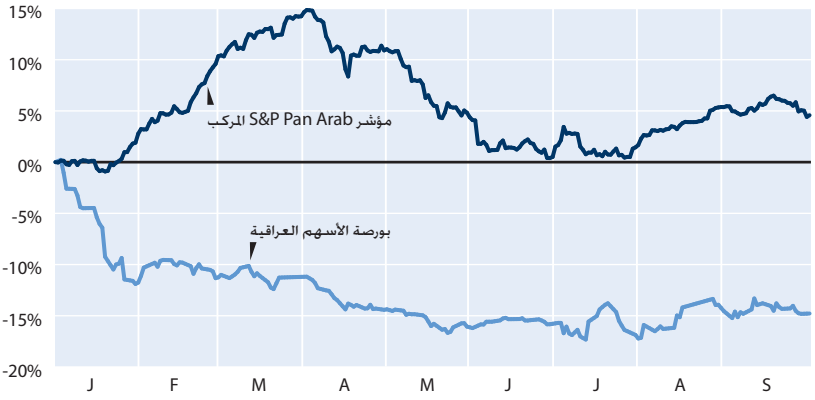

مُلاحظة: يشمل مؤشر S&P Pan Arab أسهم من الشركات المدرجة في دول البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وعمان، وقطر، والسعودية، وتونس، والإمارات.

المصادر: ستاندرد آند بورز، "مؤشرات www.standardandpoors.com، S&P Pan Arab"، 12/2010، تم الإطلاع في 4/10/2011، خدمات عملاء مؤشرات ستاندرد آند بورز، معلومات مقدمة إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3/1/2012، 3/4/2012، 2/7/2012، و1/10/2012؛ بورصة الأسهم العراقية، "المؤشرات"، www.isx-iq.net/isxportal/portal/sectorProfileContainer.html?sectorid=1، تم الإطلاع في 2/10/2012.

النفط والغاز

حققت العراق أرقاماً قياسية لإنتاج وصادرات النفط الخام، فبالرغم من انخفاض المساهمة من إقليم كردستان لمعظم الفصل، إلا أن الاتفاقية التي أبرمت في أواسط شهر سبتمبر/أيلول بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان قد أمنت، على الأقل للمدى القريب، استئناف الصادرات من الإقليم والدفع لشركات النفط العاملة هناك. ومع ذلك، ظلت التوقعات غير مؤكدة لأي تسوية بشأن التشريعات التي تأخرت لوقت طويل والتي من شأنها وضع القواعد الأساسية لقطاع البترول بالعراق[436]. للمزيد من المناقشة التفصيلية بشأن القضايا المنقسمة بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، أنظر القسم الفرعي نظم الإدارة من هذا التقرير.

في أكتوبر/تشرين الأول، نشرت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) تقييم لقطاع الطاقة العراقي، بما يشمل مجموعة من ثلاثة سيناريوهات متوقعة لنموها المحتمل حتى العام 2035. في مركز سيناريوهات النمو هذه، تصورت الوكالة الدولية للطاقة استثمار العراق لمبلغ 530 مليون دولار في الطاقة على مدار فترة 23 عاماً لتوليد عائدات بحوالي 5 تريليون دولار، في هذا السيناريو، وبين العامين 2012 و2020، ستنتج العراق 45% من النمو المحتمل في العرض العالمي للنفط الخام، وستصبح مكتفية ذاتياً، وتبدأ في تصدير الغاز الطبيعي[437]. للمزيد بشأن دراسة الوكالة الدولية للطاقة، أنظر القسم 1 من هذا التقرير.

إنتاج وتطوير النفط الخام

تراوح إنتاج النفط للشهرين الأولين من هذا الفصل حول 3.11 مليون برميل في اليوم، وهي زيادة قدرها 15% عن نفس فترة الشهرين في العام 2011، وما يزيد على 6% أعلى من معدل الإنتاج في الفصل السابق (انظر الشكل 4.12). كان الإنتاج في شهر يوليو/تموز 3.05 مليون برميل في اليوم، وهو أول شهر يتجاوز فيه الإنتاج متوسط الإنتاج المستهدف لوزارة النفط للعام 2012 بحوالي 3.0 مليون برميل في اليوم، وكان إنتاج شهر أغسطس/آب بمعدل 3.17 مليون برميل في اليوم هو أعلى إنتاج شهري فيما يزيد على عقدين. رفع الأداء من مركز الدولة في منظمة الأوبك إلى ثاني أكبر منتج للنفط. العراق هي واحدة من دولتين من الدول الأعضاء بمنظمة الأوبك غير محددة بحصة إنتاجية (الأخرى هي ليبيا)، وقد أعلن نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني بأن حكومته ستستمر في إنتاج أكبر قدر ممكن من النفط الخام – حتى ولو زاد العرض عن الطلب في أسواق النفط العالمية[438].

باستمرار الاتجاه الأرباع السنوية الأخيرة، أتى النمو في الناتج بصفة أساسية من الحقول الجنوبية الكبرى – بما يشمل الرميلة (بقيادة BP)، وغرب قرنا1- (بقيادة Exxon)، والزبير (بقيادة ENI) – والتي استطاعت زيادة الإنتاج كنتيجة للتوسعات

تصورات الوكالة الدولية للطاقة استثمار العراق لمبلغ 530 مليار دولار في الطاقة على مدار فترة 23 عاماً لتوليد عوائد بحوالي 5 تريليون دولار.

الشكل 4.12

إنتاج وصادرات النفط الخام، وفقاً للشهر، 10/2001 – 9/2012

مليون برميل في اليوم

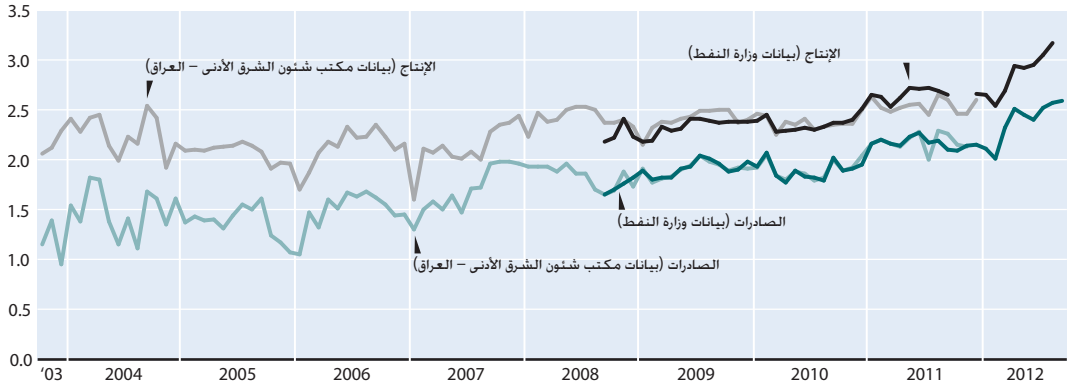

المصادر: مكتب شئون الشرق الأدنى – العراق، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4/6/2012، 6/7/2010، 11/1/2011، 5/4/2011، 7/7/2011، 17/10/0211، و6/1/2012، حكومة العراق، وزارة النفط، "الاستهلاك المحلي"، oil.gov.iq، تم الإطلاع في 23/4/2012، و8/10/2012، حكومة العراق وزارة النفط، "ارتفعت صادرات النفط العراقية لشهر سبتمبر/أيلول لتصل إلى 2.6 مليون برميل في اليوم"، 13/10/2012.
www.oil.gov.iq/moo/feeds.php?lang=en&page_name=new&id=491، تم الإطلاع في 13/10/2012.

الإضافية في قدرة التصدير. من بين الحقول الجنوبية الأخرى، استمرت الحلفاية أيضاً في زيادة تدريجية في الإنتاج منذ بدء التشغيل في يونيو/حزيران 2012، مسجلة ناتج بحوالي 86,000 برميل في اليوم في هذا الفصل في طريقها نحو هدف بنهاية العام 100,000 برميل في اليوم. قالت شركة شل بأنها تتوقع بأن تجعل هدف إنتاجها بنهاية العام 175,000 برميل في اليوم في حقل نفط مجنون الكبير[339].

لاتزال قدرة حكومة العراق على الوفاء بذروة الإنتاج المتوقعة بمعدل 9.5 برميل في اليوم بحلول العام 2017 محل تساؤل. يمثل الهدف مراجعة تخفيضية من الهدف السابق عند 12 مليون برميل في اليوم، ولكن توقع خبراء بترول مستقلين إجماليات أقل بكثير، وفقاً لتقرير الوكالة الدولية للطاقة في أكتوبر/تشرين الأول. فتحقيق ناتج بمعدل 9 مليون برميل في اليوم بحلول العام 2020 سيتطلب توافق أعلى نمو مستدام في تاريخ صناعة النفط. كما تشير إلى أن مستوى 6 مليون برميل في اليوم هو أكثر معقولية[440]. استشهد أخصائيي البترول بانخفاض القدرة التقنية لوزارات حكومة العراق والتأخيرات البيروقراطية التي أبطأت من اتخاذ القرارات الوزارية على توقعاتهم الأكثر تحفظاً. فعلى سبيل المثال، المشروع العام لتجهيز مياه البحر والذي تبلغ تكلفته مليارات الدولارات، والمطلوب لتعزيز الإنتاج في الحقول الجنوبية، كان جاهزاً للعرض لتقديم العطاءات التنافسية منذ عامين تقريباً ولكن لم يتم ذلك سوى في شهر مايو/آيار 2012 عندما دعت وزارة النفط 10 شركات لتقديم عطاءاتهم. تم منح عقد الاستشارات للمشروع والذي تبلغ تكلفته 170 مليون دولار في أكتوبر/تشرين الأول 2012. كان من المخطط في الأساس إتمام المرحلة المبدئية للمشروع متعدد السنوات في العام 2013[441].

في غضون ذلك، انخفض الإنتاج في الحقول الشمالية العراقية، مع تقلص مناطق الإنتاج، وانهيار الهياكل الجيولوجية، وانخفاض ضغط الآبار. في هذا الفصل نظرت حكومة العراق في اتخاذ تدابير لعكس انخفاض الحقل الشمالي الرئيسي في كركوك كجزء من خطة أكبر لمضاعفة الإنتاج العام من خمسة حقول شمالية يبلغ إنتاجها الحالي 570,000 برميل في اليوم إلى ما يزيد على 1 مليون برميل في اليوم بحلول العام 2017 (أنظر الشكل 4.13)[442]. خططت الشركة العراقية KAR والتي مقرها في كركوك، والتي تدير الجزء الشمالي من حقل كركوك والمعروف باسم خرملاء دوم، لبدء عمل زلزالي لوضع خريطة لاحتياطيات النفط التحت أرضية في هذه المنطقة بهذا الفصل كجزء من جهد منفصل لزيادة القدرة الإنتاجية[443].

لاتزال قدرة حكومة العراق على الوفاء بذروة الإنتاج المتوقعة بمعدل 9.5 برميل في اليوم بحلول العام 2017 محل تساؤل.

الشكل 4.13

إنتاج النفط الخام الحالي والمخطط في خمسة من الحقول الشمالية

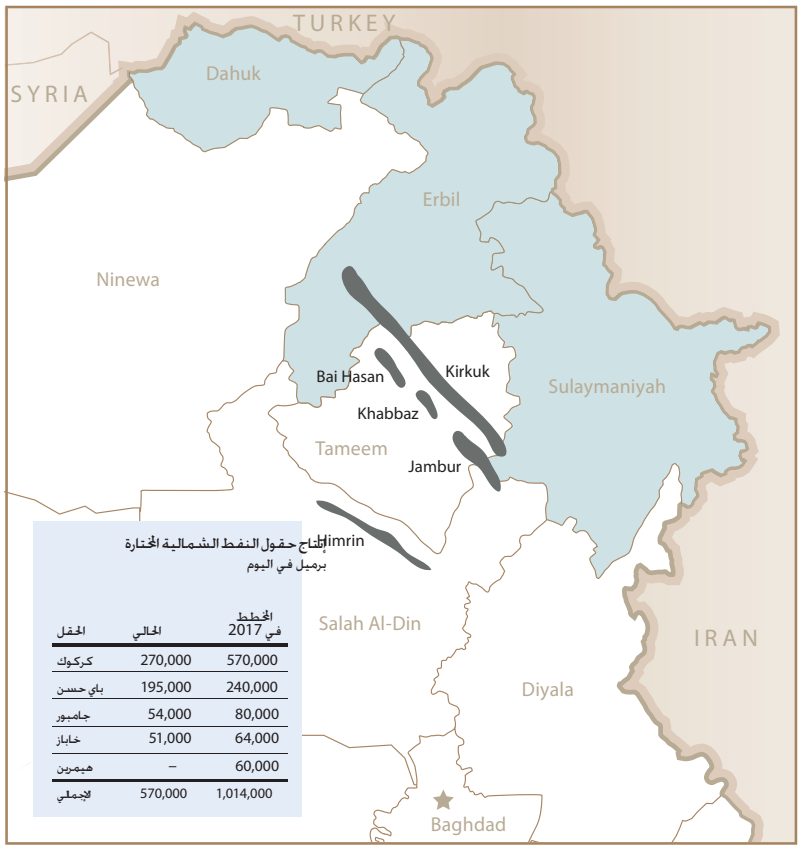

إنتاج حقول النفط الشمالية المختارة
برميل في اليوم

الحقل	الحالي	المخطط في 2017
كركوك	270,000	570,000
باي حسن	195,000	240,000
جامبور	54,000	80,000
خاباز	51,000	64,000
هيمرين	–	60,000
الإجمالي	570,000	1,014,000

مُلاحظة: جميع المواقع تقديرية ولا تنطوي على اعتماد أو قبول لأي مراكز تم اتخاذها في نزاعات إقليمية.

المصدر: الاستبيان الاقتصادي للشرق الأوسط، تقرير أسبوعي، المجلد 55، رقم 34، 20/8/2012، صفحة 18.

جولة التراخيص الخامسة

تتوقع وزارة النفط مراجعة شروط العقد لجولة تراخيص البترول الخامسة، ولكن لم تضع جدول زمني بذلك بعد، لجعلها أكثر جاذبية لشركات النفط الدولية الكبرى. انتهى نقد وزارة النفط لجولة التراخيص الرابعة المنعقدة في 31-30 مايو/

آيار 2012، إلى أن شروط العقد المقترحة كانت مسؤولة عن نتائج المزاد. فلم يتم تلقي سوى سبعة عطاءات من 39 شركة مؤهلة مسبقاً، ولم يظهر من مقدمي العطاءات أي اهتمام في 9 من بين 12 منطقة استكشاف النفط والغاز التي تم عرضها، ولم يم تقديم أي عطاءات من شركة النفط الدولية الغربية الكبرى[444].

صادرات النفط الخام وزيادة القدرة

أشارت وزارة النفط إلى المستوى القياسي الذي وصلت إليه صادرات النفط الخام بمتوسط 2.56 مليون برميل في اليوم أثناء الفصل – وهو ما يزيد بنسبة 19% عن نفس فترة الثلاثة أشهر من العام 2011 ويزيد بنسبة 4% عن الفصل السابق. وقد كان ذلك أكبر حجم صادرات في عقود. بالرغم من أن صادرات الفصل قد ظلت أدنى من 2.60 مليون برميل في اليوم كمتوسط مفترض للعام في ميزانية حكومة العراق للعام 2012، إلا أن ارتفاع أسعار النفط الخام إلى أعلى من المتوقع أثناء هذه الفترة قد ولد إيرادات ظلت أعلى من تقديرات الميزانية[445].

أتى نمو الصادرات بصفة أساسية عبر ارتفاع المساهمات من الحقول الجنوبية الكبرى. وفي نهاية الفصل، حققت ثلاثة حقول فقط – الرميلة، وغرب قرنا – 1، والزبير – حوالي ثلاثة أرباع إجمالي صادرات العراق. كانت الزيادة بسبب تفعيل اثنان من محطات الربط أحادية النقاط الإضافية في الخليج الفارسي في الربيع الماضي وقد كانت هناك حاجة ماسة لبنية تحتية برية جديدة؛ بما يشمل أنابيب جديدة تربط محطات الضخ في الزبير بمنشآت تخزين النفط الخام في الفاو. وأدى استئناف الصادرات من إقليم كردستان إلى زيادة في الصادرات الشمالية[446]. يعرض الشكل 4.14 التفاوت المتزايد بين مساهمات الحقول الشمالية والجنوبية في إجمالي صادرات النفط الخام العراقية.

ومع ذلك، ظلت الأعمال الكبرى تتم للحقول الجنوبية للوصول إلى أقصى قدرة تصديريه لها[447]:

- تطلبت قدرة الضخ الإضافية زيادة المعدل الذي يتحرك النفط الخام خلاله إلى شبكة الأنابيب البرية التي تربط حقول النفط بخزانات الانتظار في الخليج الفارسي. في الوقت الحالي، يعني الافتقار إلى هذه القدرة الإضافية إلى أن كلاً من محطات الربط أحادية النقاط لن يمكنها العمل سوى بنصف قدرتها التصميمية والتي تصل إلى 800,000 برميل في اليوم.
- معظم شبكة الأنابيب وصلت الآن إلى 15-10 عاماً بما يتجاوز فترة عملها المخططة، مما يثير المخاوف بشأن إضافة ضغط على الأنابيب لتسريع معدلات التحميل.
- مع أقل من نصف كمية 8 مليون برميل المتوقعة لقدرة تخزينية في الفاو والتي تم إتمامها حتى الآن، ظل تخزين النفط الخام أيضاً يواجه عنق الزجاجة.

أدى نمو الصادرات والذي ساعد فيه ايضاً قرار حكومة إقليم كردستان في أغسطس/يب باستئناف شحن النفط الخام مؤقتاً عبر أنابيب وزارة النفط إلى الميناء التركي سيهان على البحر المتوسط "كإجراء لبناء الثقة" إلى تهدئة التوترات في نزاعها مع حكومة العراق على السيطرة على بترول كردستان، كخطوة أدت إلى اتفاق حكومة العراق-حكومة إقليم كردستان في سبتمبر/أيلول. أوقفت حكومة إقليم كردستان الصادرات في أبريل/نيسان 2012، مدعية بعدم سداد المستحقات من بغداد وبوجود خطاء فنية، وهجمات مسلحة، وعمليات إغلاق للصيانة في أنابيب سيهان مما أبطأ في البداية من استئناف الصادرات[448]. بنهاية الفصل، كانت تعمل صادرات

أتى نمو الصادرات بصفة أساسية عبر ارتفاع المساهمات من الحقول الجنوبية الكبرى.

الشكل 4.14

صادرات وإنتاج النفط الخام، الحقول الشمالية مقابل الجنوبية، 9م2008 – 9/2012
مليون برميل في اليوم

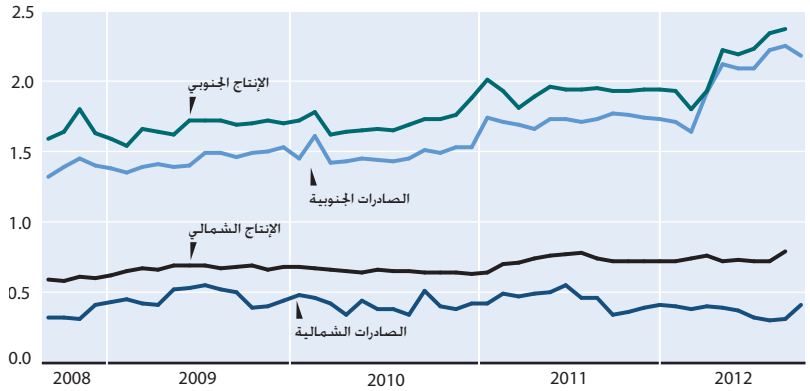

مُلاحظة: النفط المنتج في إقليم كردستان مشمول في بيانات الصادرات الشمالية، ولكنه غير مشمول في بيانات الإنتاج.

المصادر: حكومة العراق، وزارة النفط، "الاستهلاك المحلي"، oil.gov.iq، تم الإطلاع في 11/10/2012، و "ارتفعت صادرات النفط العراقية لشهر سبتمبر/أيلول لتصل إلى 2.6 مليون برميل في اليوم"، 13/10/2012.
www.oil.gov.iq/moo/feeds.php?lang=en&page_name=new&id=491، تم الإطلاع في 13/10/2012.

حكومة إقليم كردستان إلى سيهان عند معدل 140,000 برميل في اليوم وارتفعت سريعاً[449]. للمزيد من التفاصيل بشأن الهجمات على أنابيب سيهان، أنظر القسم الفرعي الأمن وسيادة القانون من هذا التقرير.

أكد مسؤولي حكومة إقليم كردستان التقارير بحدوث تجارة مباشرة في البترول، صغيرة ولكنها ذات أهمية سياسية، في هذا الفصل بين حكومة إقليم كردستان وتركيا، مع شحن كومة إقليم كردستان للنفط المضغوط إلى تركيا مقابل منتجات مكررة. تقول حكومة إقليم كردستان بأن وضع حكومة العراق بأن منظمة تسويق النفط الحكومي لها الحق الحصري في تصدير النفط العراقي، مدعية بأن التجارة المباشرة مع تركيا قانونية طالما كانت ذات شفافية وطالما يتم مشاركة الإيرادات مع حكومة العراق[450].

بالتكيف مع التغير في الحقائق السياسية على الحدود العراقية، قررت حكومة لاعراق تسريع خططها لبناء أنابيب تصدير جديدة بتكلفة 5 مليار دولار وبقدرة على حمل 1 مليون برميل في اليوم من النفط الخام من حقول النفط الشمالية بالعراق وغرب إقليم كردستان عبر الأردن إلى ميناء العقبة على البحر الأحمر. هذا المسار من شأنه تخفيض أهمية الأنابيب التي تنقل حالياً معظم خام نفط شمال العراق عبر تركيا إلى سيهان. وبالرغم من أن لها قدرة نظرية بحوالي 1.6 مليون دولار في اليوم، إلا أن أعواماً من التجاهل قد خفضت من القدرة الفعالة لأنابيب الشمال إلى حوالي 600,000 برميل في اليوم. وقد خططت حكومة العراق لتوسيع أنابيب خط كركوك-سيهان. كما نحت جانباً، على الأقل مؤقتاً، خططاً لخط أنابيب بقدرة 2.25 مليون برميل في اليوم يربط الحقول الشمالية بالبحر المتوسط عبر سوريا، والتي تواجه حكومتها قتال عنيف مطول مع الثورة المسلحة[451].

تصدر العراق حالياً غالبية نفطها الخام بحراً عبر مضيق هرمز؛ ومع ذلك، فقد أدت المخاوف الأمنية والتهديدات الإيرانية بإغلاق المجرى المائي فيما يتعلق بفرض عقوبات على التجارة الدولية إلى تسريع بحث العراق عن بدائل. وقد قال المسؤولين العراقيين في هذا الفصل بأنهم كانوا يراجعون خيار إحياء أنابيب التصدير المتوقفة منذ فترة طويلة عبر المملكة العربية السعودية إلى البحر الأحمر. وبالرغم من أن هذا الخيار سيتطلب على الأرجح تحسين العلاقات السياسية بين الدولتين[452].

أعلنت حكومة إقليم كردستان في هذا الفصل عن خطط لبناء أنابيب تربط حقول النفط في المنطقة شبه المستقلة مباشرة إلى العراق.

أعلنت حكومة إقليم كردستان في هذا الفصل عن خطط لبناء أنابيب بقدرة 1 مليون برميل في اليوم تربط حقول النفط في المنطقة التي تتمتع بحكم شبه ذاتي مباشرة إلى تركيا. كان من الواضح أن القرار قد تم اتخاذه بدون مشاركة حكومة العراق. ستعطي الأنابيب، للمرة الأولى، حكومة إقليم كردستان مسار التصدير الرئيسي لنفطها الخام والذي لا يمر عبر منطقة حكومة العراق خارج الإقليم. من المتوقع أن تطرح حكومة إقليم كردستان المشروع لتقديم العطاءات في الفصل القادم، والذي سيكون من المقرر إتمامه في 2014[453].

معامل التكرير ومنتجات النفط

قالت حومة العراق بأنها تقوم بالمناقشات التمهيدية مع شركة شيفرون فيليبس للكيماويات (وهي مشروع مشترك بين شيفرون وكونكو فيليبس) لبناء مصنع بتروكيماويات كبير في البصرة من شأنه إنتاج الأوليفينات والبوليفينات. يُقال بأن المجمع سيتكلف حوالي 20 مليار دولار، سيتم بناءه على مرحلتين، وستبلغ قدرته القصوى 7 مليون طن في العام. من غير الواضح كيف ستتخذ شيفرون قرارها بالاستثمار في إقطاع النفط الخام بإقليم كردستان بالرغم من تهديد حكومة العراق بإنزال العقوبات مما من شأنه التأثير على هذه المفاوضات. مجمع بتروكيماويات البصرة هو واحد من العديد من مشاريع المصب التي تأمل حكومة العراق بناؤها لإضافة قيمة أكبر لثروتها من النفط الخام وللوفاء بالطلب المحلي على المنتجات النفطية. قال رئيس اللجنة الوطنية للاستثمار (NIC)، سامي العراجي، بأن هناك حالياً خطط لبناء أربعة مصانع أسمدة زراعية، وثلاثة مصانع يوريا، ومصنع فوسفات[454].

أعلنت وزارة النفط في هذا الفصل بأن تقديم العطاءات قد تم طرحه لمشروع تطوير حقل نفط الناصرية والمصفاة التابعة له. قال الإعلان بأن الوزارة لن تدعوا سوى المتعاقدين المؤهلين مسبقاً لتقديم عطاءاتهم[455]. كما أن حكومة العراق أيضاً لها خطط طويلة الأجل لبناء أربعة مصافي نفط جديدة لمضاعفة القدرة الحالية إلى 1.5 مليون برميل في اليوم. وبالرغم من التحسينات في الشروط المقدمة من حكومة العراق لهذه المشاريع عن العام الماضي، إلا أن العقود لم يتم توقيعها بعد[456]. توقع تقرير شهر أكتوبر/تشرين الأول للوكالة الدولية للطاقة زيادة كبيرة في القدرة التكريرية للعراق بحلول العام 2035 من خلال اثنان من ثلاثة سيناريوهات نمو[457].

الشكل 4.15

توقعات الوكالة الدولية للطاقة لإنتاج الغاز العراقي، حتى عام 2035

مليار متر مكعب في العام

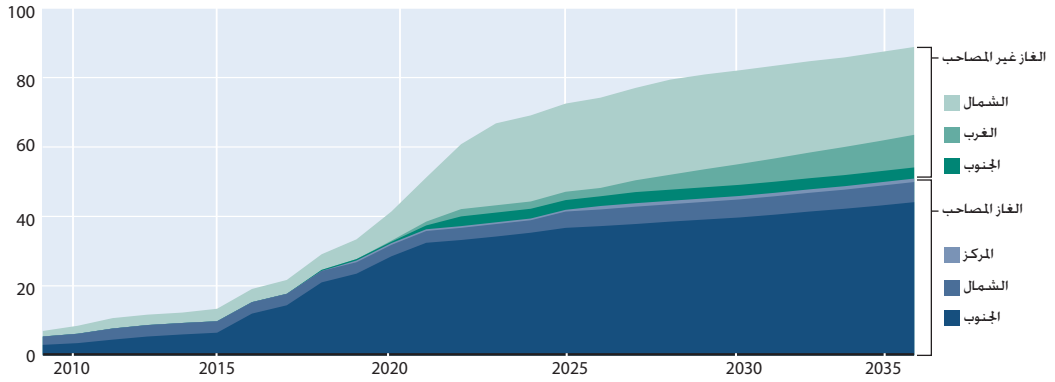

مُلاحظة: البيانات تعكس تقديرات "السيناريو المركزي" للوكالة الدولية للطاقة.

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، نظرة على الطاقة العراقية، 9/10/2012، صفحة 72.

الشكل 4.16

النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي والتوظيف من القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية

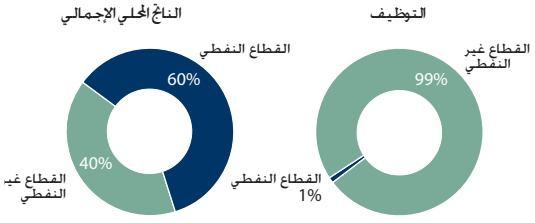

المصدر: الأمم المتحدة، وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين الوكالات، "التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر والنفط والغاز في العراق"، 6/2012.
iq.one.un.org/documents/469/Sustaiblable%20Development%20-%20English.pdf.
تم الإطلاع في 9/10/2012.

الغاز الطبيعي

أنتجت العراق متوسط 1,838 مليون قدم مكعب في اليوم من الغاز الطبيعي أثناء الشهرين الأولين من الفصل – 1,374 مليون قدم مكعب في اليوم من الجنوب و464 مليون قدم مكعب في اليوم من الشمال. كما حققت العراق أيضاً رقماً قياسياً جديداً لاتساع الغاز، يتراوح بين 1,253 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز أثناء الشهرين الأولين من الفصل، وهو ما يزيد بنسبة 7% على متوسط الفصل السابق والذي بلغ 1,167 مليون قدم مكعب في اليوم. حيث تختل حقول النفط الشمالية الغالبية العظمى من الاتساع[458].

وفقاً لنائب رئيس الوزراء الشهرستاني، فقد بدأ تشغيل مشروع شركة شل الذي تبلغ تكلفته 17 مليار دولار لاستخلاص الغاز المصاحب حالياً في ثلاثة من حقول النفط الجنوبية وفقاً للجدول الزمني، ومن الممكنت أن تنتج العراق في النهاية 90 مليار متر مكعب في العام من الغاز الطبيعي (وهو ما يعادل 8,707 مليون قدم مكعب يومياً)[459]. كما يظهر في الشكل 4.15، فتقرير الوكالة الدولية لشهر أكتوبر/تشرين الأول يتوقع زيادة إنتاج العراق من الغاز الطبيعي إلى حوالي 90 مليار قدم مكعب سنوياً بحلول العام 2035 وفقاً لسيناريوهات النمو المركزية للوكالة الدولية للطاقة[460].

التطورات في المجالات غير الهيدروكربونية

خطة التنمية الوطنية

خطة التنمية الوطنية لحكومة العراق والتي تبلغ تكلفتها 275 مليار دولار للفترة 2013-2017 هي الآن في مرحلة الإعداد. تستلزم الخطة 50% استثمارات زائدة عن خطة التنمية الحالية للعراق، والتي كانت توفر 186 مليار دولار للفترة 2010-2014. وفقاً لحكومة العراق، فالهدف الرئيسي للخطة الجديدة سيكون تنويع الاقتصاد الذي يأتي معظمه اليوم حصرياً من دخل النفط الخام[461]. التنوع الاقتصادي هو أمر هام سياسياً واجتماعياً لأنه المحرك الرئيسي لخلق الوظائف المطلوبة لتخفيض معدلات

التنوع الاقتصادي هو أمر هام سياسياً واجتماعياً لأنه المحرك الرئيسي لخلق الوظائف.

البطالة. ويقارن الشكل 4.16 النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي والوظائف الآتية من قطاعات النفط وغير القطاعات النفطية في الاقتصاد.

في هذا الفصل، نظر مجلس النواب في تشريعات لدعم برنامج بناء البنية التحتية الذي سيتم تنفيذه خلال 3 سنوات بتكلفة تزيد على 30 مليار دولار والذي يشمل شروط لحكومة العراق لإصدار ضمانات سيادية لدعم القروض المطلوبة لتمويل تنمية العراق في القطاعات غير البترولية من الاقتصاد. غياب ضمانات القروض، مصحوباً بالنظام المصرفي الوطني القديم، قد أبطأ من التنمية خارج قطاع الهيدروكربونات. يشمل البرنامج[462]:

- 5 مليار دولار في الإنفاق على الإسكان منخفض التكلفة للفقراء – ليرتفع عن المستوى المبدئي عند 2 مليار دولار
- 5 مليار دولار للمدارس والبنية التحتية الأخرى للتعليم
- 12 مليار دولار للنقل، بما يشمل خطوط سكك حديدية جديدة، ومطارات، وطرق سريعة، وموانئ.
- 3 مليار دولار للمستشفيات ومنشآت الرعاية الصحية الأخرى.
- 5 مليار دولار للمشاريع المتعلقة بالمياه.
- 5 مليار دولار لقطاع الكهرباء.

قطاع الاتصالات بالعراق هو واحد من أقل القطاعات تطوراً في الشرق الأوسط.

الشكل 4.17

سوق الهاتف الجوال، دول الشرق الأوسط المختارة

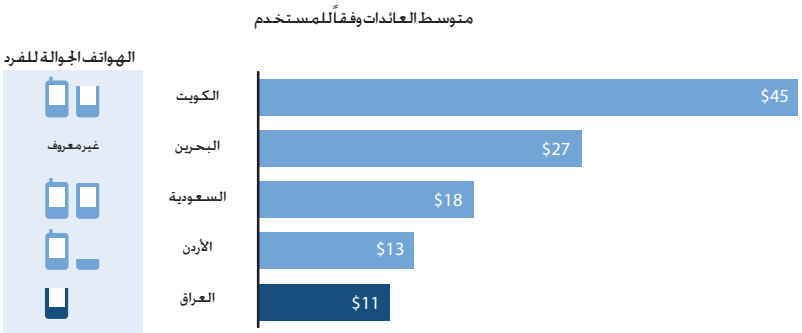

مُلاحظة: التغطية السوقية التي تتجاوز 100% تشير إلى أن الهواتف الجوالة للفرد في السوق الحد يتجاوز 1.
المصدر: نيافرونتير للاستشارات، متابعة السوق العراقي "مقدمة إلى سوق الاتصالات العراقي" 22/6/2012.

الاتصالات

في هذا الفصل، فرضت لجنة الاتصالات والإعلان غرامات تصل إلى 12,800 دولار في اليوم ضد ثلاثة من مزودي خدمات الهاتف الجوال بالعراق للإخفاق في الوفاء بالموعد النهائي في 31 أغسطس/آب 2012 لإتمام الطرح العام المبدئي للأسهم في بورصة الأسهم العراقية. المشغلين الثلاثة – آسيا سيل، وزين، وكوريك – ملزمين بموجب شروط تراخيص التشغيل الخاصة بهم بطرح 25% من أسهمهم للطرح العام. آسيا سيل، وهي المملوكة لشركة قطر تليكوم، أصبحت في هذا الفصل الأولى من بين شركات الهاتف الجوال التي حصلت على عضوية بسوق الأسهم العراقية. من المقرر الطرح العام لأسهمهما قبل نهاية العام 2012. أعلنت زيت أن الطرح العام لأسهمها سيتم في أوائل العام 2013. قدم المزودين الثلاثة جميعهم طلبات لاستئناف الغرامات حيث أنهم يعملون على الإعداد للطرح العام لأسهمهم.

كما قامت حكومة العراق أيضاً بتجميد أصول زين البنكية فيما يتعلق بمطالبة مزود خدمات الجوال المملوكة للكويت بدفع مبلغ 262 مليون دولار من الغرامات التي لم يتم دفعها والتي تم فرضها للادعاء ببيع بطاقات وحدة هوية المشترك (SIM) بدون تصريح مسبق من وكالة تنظيم الاتصالات العراقية: لجنة الاتصالات والإعلام[463].

قطاع الاتصالات العراقي هو واحد من أقل القطاعات تطوراً في الشرق الأوسط. كما أنه أيضاً واحد من القطاعات القليلة غير النفطية في الاقتصاد العراقي يتم النظر إليها على أن بها إمكانية نمو قوية على المدى القصير والمتوسط، لتجذب المستثمرين التجاريين[464]. يعرض الشكل 4.17 النسبة المئوية لاختراق السوق ومتوسط العائدات للمستخدم في دول الشرق الأوسط المحددة.

لم يكن من الواضح كيف أن استقالة وزير الاتصالات توفيق علاوي في هذا الفصل ستؤثر على خطط الوزارة لمنح الترخيص الرابع لتشغيل شبكات الجوال قبل نهاية العام 2012[465]. للمزيد من التفاصيل بشأن هذا التسجيل، أنظر القسم الفرعي نظم الإدارة من هذا التقرير.

النقل

السكك الحديدية

افتتحت شركة الجمهورية العراقية للسكك الحديدية تحديثين للنظم بتمويل من الولايات المتحدة، بلغت تكلفتهم الإجمالية 65 مليون دولار، تم ذلك في مراسم رسمية في هذا الفصل. منحت المشاريع الأمريكية الشركة سيطرة على كامل النظام لحركات السكك الحديدية والاتصالات اللاسلكية على الموجات القصيرة على طول خطوط السكك الحديدية الجارية من مدينة الميناء الجنوبي بالعراق أم القصر، إلى مدينة الربيع على الحدود الشمالية الغربية للعراق مع سوريا[466].

الطيران

في هذا الفصل، اعتمد كلاً من مجلس الوزراء ومجلس النواب اتفاقية بمبلغ 500 مليون دولار تم الاتفاق عليها من حيث المبدأ في وقت مبكر من هذا العام مع الكويت لحل مشكلة 1.2 مليار دولار من المطالبات المُعلقة ضد الخطوط الجوية العراقية للاستيلاء على طائرة كويتية بعد غزو صدام حسين للدولة عام 1990. وقد قيد القبول الدولي لشرعية المطالبة جهود الخطوط الجوية العراقية لاستئناف الخدمة لوجهات رئيسية بما يشمل لندن. بموجب هذه الاتفاقية، سيتم دفع 300 مليون دولار مباشرة إلى الكويت، بينما سيتم استخدام 200 مليون لإطلاق خطوط جوية مملوكة بشكل مشترك للعراق-الكويت[467].

استمرت الخطوط الجوية الإقليمية الشرق أوسطية في إضافة خدمات تجارية جديدة للعراق في هذا الفصل. بدأت خطوط طيران الإعمارات الموجودة في دبي رحلاتها للطيران من دبي إلى أربيل، بينما استأنفت خطوط طيران الخليج في البحرين خدماتها إلى العراق مع رحلات طيران إلى بغداد، والبصرة، والنجف، وأربيل. وقد أعلنت شركة النقل الإيرانية محسان عن خطط لبدء خدمة من طهران إلى أربيل[468].

بدأ إنشاء ثالث أكبر مطار تجاري بإقليم كردستان في هذا الفصل في محافظة دهوك. ومن المتوقع الآن إتمام مطار دهوك الدولي في العام 2015، والذي من شأنه أن يعطي للمسافرين الدوليين وصلات جوية مباشرة مع كلاً من المحافظات الثلاثة بالإقليم. كما أن المطارات الأخرى، في أربيل، وسليماني (بالقرب من السليمانية) بها حالياً رحلات طيران مباشرة إلى ما يزيد على 25 وجهة في الشرق الأوسط، وأوروبا، وآسيا[469].

رئيس الوزراء الكردي نيشيرفان برزاني (في المنصة، على اليومي) يترأس مراسم قص الشريط التي تمت في 24 سبتمبر/أيلول 2012 لمطار جديد في دهوك. (صورة من حكومة إقليم كردستان)

استمرت الخطوط الجوية الإقليمية الشرق أوسطية في إضافة خدمات تجارية جديدة للعراق في هذا الفصل.

التمويل

نظر مجلس النواب في هذا الفصل في مسودة تشريع من شأنه تمكين حكومة العراق من توير ضمانات سيادية — وهي التزامات مُلزمة قانوناً بأن الحكومة ستدفع الأموال المستحقة عليها للمتعاقد إذا حدث إعسار للمدين الأساسي. إذا تم تمرير هذه التشريعات، فسيكون هذا القانون خطوة كبرى تجاه حل مشكلة تمويل مشاريع تطوير البنية التحتية الكبرى خارج قطاع النفط. نفور حكوقم العراق من توفير هذا الدعم حتى الآن قد أبعد كلاً من البنوك التجارية الدولية ومؤسسات الإقراض المملوكة للحكومة، مثل بنك التصدير والاستيراد الأمريكي، عن لعب الدور الرئيسي في تمويل جهود إعادة بناء العراق. مع البنوك المحلية في العراق إما غير قادرة أو غير راغبة في إصدار قروض كبرى، فقد ت متقييد مصادر التمويل لعمليات التطوير غير نفطية بصفة كبرى على المساعدات الدولية، وأموال المتعاقدين الخاصة، أو المدفوعات النقدية لحكومة العراق[470].

مع وضع أولويتها بصفة أساسية على تطوير النفط الخام بتمويل من شركات النفط الدولية، استطاعت حكومة العراق حتى الآن تنمية الاقتصاد بدون قطاع خدمات مالية حديث. ومع ذلك، فمع مشاريع البنية التحتية الكبرى التي تبدأ الآن، بما

الشكل 4.18

العوامل التي تؤثر على التجارة الدولية في العراق

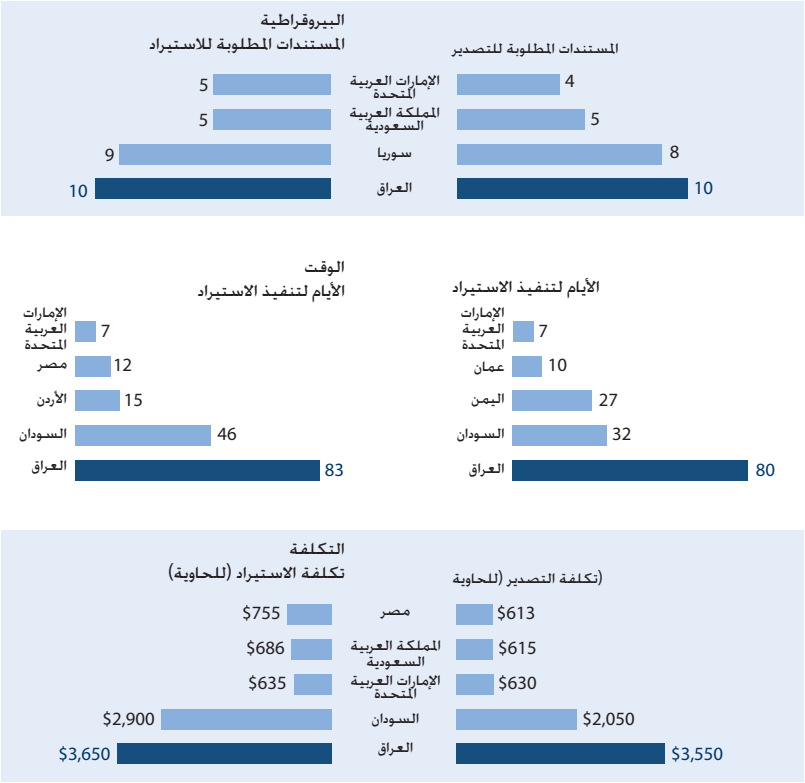

المصدر: البنك الدولي، IFC، التجارة مع العالم العربي 2012، doingbusiness.org/~/media/FPDKM/Doing%20Business/Documents/Special-Reports/DB12-ArabWorld.pdf، صفحة 64، تم الإطلاع في 9/10/2012.

يشمل مشروع مليون وحدة سكنية منخفضة التكلفة، تتوقع حكومة العراق بناؤها في العدة سنوات المقبلة، ستحتاج العديد من المشاريع الأصغر قروض لتسهيل توفير بضائع وخدمات الدعم[471].

في هذا الفصل، أشارت اللجنة الوطنية للاستثمار (NIC) إلى أن البنوك المملوكة للدولة تخطط لتقديم رهون للمنازل للجمهور العام لأول مرة في العراق، بدون مكتب ائتمان أو آليات أخرى للوصول إلى الجدائرة الائتمانية للمقترضين، سيتم إصدار قروض المنازل المبدئية لموظفي الحكومة باستخدام مرتباتهم كضمانة[472].

جمع مؤتمر "التمويل العراقي 2012، والمنعقد في لندن في سبتمبر/أيلول، كبار قادة حكومة العراق المسؤولين عن قضايا التمويل وأخصائيي سوق رؤوس الأموال الدولية لمناقشة الخطوات المطلوبة لإحياء البنوك العراقية وصناعة الخدمات المالية. يسيطر البنكان المملوكين للدولة، الرافدين، والرشيد، على 90% من القطاع بالرغم من سنوات من جهود الولايات المتحدة لتعزيز مجموعة صغيرة من البنوك الخاصة. نتج عن المؤتمر العديد من التوصيات، بما يشمل عرض لتلعب بنوك القطاع الخاص بالعراق دوراً أكبر؛ ومع ذلك فلم يكن هناك سوى تفاصيل ضئيلة بشأن كيفية تحويل التوصيات إلى حقيقة[473].

فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات في هذا الربع السنوي ضد بنك إيلاف الإسلامي في العراق "لتسهيل معاملات خاصة... وخدمات مالية لبنوك إيرانية معينة".

وفقاً لوزارة الخزانة، فقد قام البنك بإجراء أعمال "تقدر بعشرات لاملايين من الدولارات" مع بنك تنمية الصادرات بإيران – وهي مؤسسة حددتها الولايات المتحدة في عام 2010 على أنها تدعم الجهود النووية الإيرانية، منع إجراء وزارة الخزانة البنك العراقي من الوصول إلى النظام المالي الأمريكي[474].

قالت اللجنة الوطنية للاستثمار بأنها عملت مع مجلس الأمن الوطني لتبسيط وتسريع إصدار التأشيرات لموظفي الشركات الأجنبية.

التجارة والاستثمار

في هذا الفصل، اتخذت حكومة العراق خطوات لتسهيل المشاركة الدولية في تنمية الدولة. قالت اللجنة الوطنية للأستثمار بأنها عملت مع مجلس الأمن الوطني لتبسيط وتسريع إصدار تأشيرات لموظفي الشركات الأجنبية العامة أو التي تسعى للعمل في الدولة. وقد أشار مسؤولي الأعمال الأمريكية إلى وجود بعض التحسين في عملية إصدار التأشيرات في هذا الفصل[475].

بالإضافة لذلك، وقوت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مذكرة تفاهم مع مكتب رئيس الوزراء لمساعدة العراق على تخفيض العوائق التنظيمية لشركات القطاع الخاص كجزء من الحل العراقي الجديد لبرنامج الإصلاح التنظيمي والإداري[476]. للإطلاع على تفاصيل البرنامج، أنظر القسم 3 من هذا التقرير.

كما يعرض الشكل 4.18، فعملية التصدير والاستيرات المكلفة والمستهلكة للوقت قد جعلت العراق من بين الدول الأكثر صعوبة في العالم العربي للتجارة معها.

وقد نظمت غرفة التجارة الأمريكية مع مجلس الأعمال الكردستاني الأمريكي إرسال وفد رفيع المستوى من أفراد الأعمال الأمريكيين إلى إقليم كردستان هذا الفصل للقاء وزراء في حكومة إقليم كردستان ومعرفة المزيد عن فرص الاستثمار في الإقليم ذو الحكم شبه الذاتي. شملت الرحلة ممثلين

من 30 شركة ومنظمة أمريكية أتوا بعد تعبير مسؤولي حكومة إقليم كردستان عن اهتمامهم بجذب المزيد من الشركات الأمريكية إلى المنطقة. وقد أضاف مجلس الأعمال الأمريكي في بغداد 5 شركات أعضاء جدد في هذا الفصل، ليصل إجمالي أعضاؤه إلى 20. تخطط المجموعة لعرض العضوية على حوالي 10 شركات عراقية ذات مصالح أعمال أمريكية[477]. يعرض الشكل 4.19 بعضاً من الاتفاقيات التجارية التي تمت في العراق أثناء الشهرين الأولين من هذا الفصل.

وعلى الرغم من هذه التدابير لجعل الأعمال التجارية في العراق أكثر سهولة، إلا أن الاضطراب السياسي الجاري والمشاكل الأمنية ظلت تمثل مانعاً كبيراً[478].

الإسكان والتنمية التجارية

في هذا الفصل أعلنت اللجنة الوطنية للاستثمار فرص استثمار أجنبي كبرى متصلة بخطط لإعادة تطوير القاعدة العسكرية العراقية السابقة في الرشيد في جنوب ضواحي بغداد إلى مجتمع عمراني حديث سيشمل 50,000 – 70,000 وحدات إسكان، ومراكز تسوق، ومناطق أحداث ثقافية، ومدرسة طبية، واستاد بسعة 60,000 مقعد[479].

منحت هيئات حكومة العراق عقود للعديد من مشاريع الإسكان في هذا الفصل، بما يشمل[480]:

- صفقة بمبلغ 185 مليون دولار مع شركة KAR للهندسة والإنشاءات الموجدة في إقليم كردستان لبناء ما يزيد على 2,000 وحدات سكنية في شمال بغداد.
- عقد بمبلغ 180 مليون دولار تم منحه للشركة العراقية الفهيم للمقاولات العامة لإنشاء 2,000 منزل في الأحياء الغربية من بغداد.
- عقد بمبلغ 247 مليون دولار مع الشركة الإيطالية Consorzio Stabile Italia 2010 (تم الاتفاق عليه في يونيو/حزيران) لإنشاء 2,000 وحدة سكنية في الديوانية.

الشكل 4.19

نشاط الاستثمار الدولي، عقود مختارة، 1/7/2012 – 30/8/2012

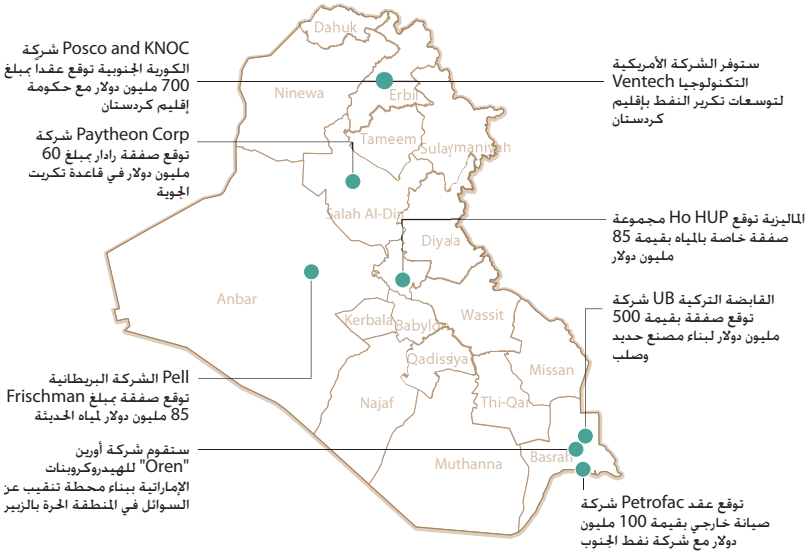

المصدر: غرفة التجارة الأمريكية/ دنيا فرونتير للاستشارات، "النشاط التجاري العراقي وفرص الاستثمار"، 9/2012، صفحة 4.

إصلاح الشركات المملوكة للدولة

خصصت مجموعة عمل الشركات المملوكة للدولة (SOE) التابعة لفريق عمل رئيس الوزراء للإصلاح الاقتصادي في هذا الفصل 65 مليون دولار لوزارات حكومة العراق لإعداد 30 مشروع محدد ليصبح أكثر جاذبية لأهداف الاستثمار التجاري. مع محدودية خبرة وزارات حكومة العراق لمثل هذه المهمة، من المتوقع استخدام الأموال بصفة أساسية لإشراك مستشارين دوليين لوضع خطط إصلاح محددة. كما يخطط البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة الصناعية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدعم هذه الجهود. كما فشل مجلس النواب أيضاً حتى الآن في العمل على مسودة تشريع يضع إطار العمل القانوني لاستثمارات القطاع الخاص فيما يسمى شراكات القطاع الخاص والعام مع الشركات المملوكة للدولة.[481] ◆

رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الدروس المستفادة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق 90

تدقيقات المفتش العام الخاص 92

تحقيقات المفتش العام الخاص 97

الخط الساخن للمفتش العام 112

الموقع الإلكتروني للمفتش العام 113

التحديث التشريعي 114

الباب

5

الدروس المستفادة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق

إعادة إعمار العراق: الدروس المستفادة من تدقيق أنشطة الاستقرار وإعادة الإعمار الممولة من الولايات المتحدة

في أكتوبر/تشرين الأول 2012، نشر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقرير إعادة إعمار العراق: الدروس المستفادة من تدقيق أنشطة الاستقرار وإعادة الإعمار الممولة من الولايات المتحدة. كان الجانب الرئيسي من عمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هو استخلاص الدروس المستفادة من تجربة العراق والتي يمكن تطبيقها في حالات أخرى، بما يشمل أفغانستان، وتلك التي قد تنشأ في المستقبل. في شهر يوليو/تموز 2008، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تدقيق تقرير تدقيق مبدئي يحدد قضايا الإدارة النظامية المتكررة الرئيسية. ينبني هذا التقارير على أن العمل السابق ووثائق الدروس المستفادة من خبرة دائرة تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من العام 2004 وحتى 2012. ساهمت المشاكل العديدة التي لم يتم تغطيتها في تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بشدة في تخفيض فعالية البرنامج وزيادة إمكانية الاحتيال، والإهدار، وإساءة الاستخدام. إذا كانت أسباب وجهود هذه المشاكل غير مفهومة تماماً — وإذا لم يتم اتخاذ الإجراءات لمنع تكرار حدوثها — فعندها من الممكن أن تحدث نتائج سلبية مشابهة مرة أخرى في عملية الاستقرار وإعادة الإعمار المستقبلية.

أثناء إجراء 217 تدقيق لبرامج إعادة الإعمار والاستقرار، والعقود، وامنح، والأنشطة الأخرى، حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عدد من أوجه القصور الكبرى في التخطيط لإعادة الإعمار، والتنفيذ، والمراقبة. تراوحت المشاكل من غياب التقييمات بشأن الموقف الأمني والمخاطر على الحياة ومشاريع الإنشاءات مثل الحالات الخطيرة المفروضة، وعدم كفاية الضوابط الداخلية التي تضمن تلقي الولايات المتحدة للبضائع والخدمات التي تشتريها وبسعر معقول. أثرت هذه المشاكل سلباً على كفاءة وفعالية المساعدات والمساهمات الأمريكية وأدت إلى خلق مناخ يمكن به حدوث الاحتيال، والإهدار، وإساءة الاستخدام.

الدروس الأساسية المستفادة من هذا الإخفاق هي كما هو وارد أدناه.

1. **يتطلب برنامج إعادة الإعمار الناجح توازن المصالح الأمنية، والسياسية، والاقتصادية**
   أ. لابد من تقييم مخاطر العنف في بداية أنشطة إعادة الإعمار.
   ب. لابد من ترجيح المخاطر على الحياة البشرية مقابل النتائج المحتملة.
   ج. لابد من الترجيح بعناية لتكاليف ومزايا بدء مشاريع تتطلب تكاليف أمنية مرتفعة.
2. **هيكل الإدارة المتكامل الذي يوفر خطوط سلطة واضحة على تنسيق البرامج وتسليم المشاريع هو أمر ضروري لنجاح عمليات الاستقرار وإعادة الإعمار**
   أ. تحديد أدوار ومهام جميع الوكالات الأمريكية المشاركة هو متطلب ضروري للتخطيط الفعال لإعادة الإعمار.
   ب. تتطلب البرامج مسائلة إدارية وتنسيق فعال لتجنب الإهدار.
3. **نظام إدارة معلومات إعادة الإعمار الأمريكية المتكامل ضروري لتعزيز المسائلة.**
4. **إدارة احتياجات التعيين وتخفيض معدل دوران العاملين هو أمر حيوي للتنفيذ والرقابة الفعالة للبرامج.**
   أ. الحصول على العدد المطلوب من الأفراد المهرة هو أمر ضروري في إدارة إعادة الإعمار أثناء عمليات الاستقرار وإعادة الإعمار.
   ب. تخفيض معدل دوران العاملين لأفراد إدارة العقود والبرامج هو أمر ضروري للإدارة الفعالة.
5. **الرقابة المعززة على العقود، والمنح، والمشتريات الأخرى في عمليات الاستقرار وإعادة الإعمار هو أمر ضروري لتجنب الاحتيال والإهدار ولتعزيز الكفاءة**

أ. التخطيط المسبق يخفض من فرص حدوث الاحتيال، والإهدار، وإساءة الاستخدام.

ب. مراجعة فواتير المتعاقدين وتدقيقات التكاليف النهائية التي تم تكبدها هو أمر ضروري لضمان أن المدفوعات صحيحة.

ج. الرقابة عن قرب للتسليمات والمخزون هو أمر مطلوب للإشراف على الالتزام بالعقد ومنع الفقدان أو السرقة.

د. الرقابة عن قرب للمعاملات النقدية هو أمر ضروري للقضاء على الاحتيال وإساءة الاستخدام.

ه. تتطلب المنح التي يتم منحها في عمليات الاستقرار وإعادة الإعمار رقابة أقوى عن تلك التي يتم منحها في مناطق مسالمة.

و. الاحتفاظ بسجلات شاملة للعقود والمشاريع هو أمر ضروري للرقابة الفعالة.

6. تتطلب برامج إعادة الإعمار أهداف وغايات واضحة وقابلة للقياس.

7. العمل عن قرب مع الحكومات المضيفة هو أمر ضروري للنجاح طويل المدى للاستثمارات الأمريكية في مشاريع إعادة الإعمار.

أ. لابد وأن تشارك الحكومات المضيفة في تحديد أولويات وحاجات إعادة الإعمار المستدامة.

ب. الحصول على مشاركة التكلفة مع الحكومات المضيفة هي أفضل طريقة للاستدامة طويلة الأجل.

8. مسائلة ورقابة متعاقدي الأمن الخاص هو أمر حيوي في عمليات الطوارئ الحساسة سياسيا

أ. وضع معايير رئيسية والتحقيق الفوري في الانتهاكات المحتملة هي خطوات ضرورية في ضمان عدم تأثير استخدام متعاقدي الأمن الخاص سلباً على المهمة.

ب. الحصول على حسابات دقيقة لتكاليف متعاقدي الأمن الخاص هو أمر ضروري لتخطيط وإعداد الميزانيات للعمليات.

9. ربطٍ سلطة المفتش العام الخاص بالمهمة، بدلاً من التمويل، هو أمر ضروري لتأمين التغطية الكاملة. ◆

تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

منذ شهر مارس/آيار 2004، وقد أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 217 تقرير تدقيق. في الفترة من 1 أغسطس/آب وحتى 30 أكتوبر/تشرين الأول 2012، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ثلاثة دقيقات تتناول القضايا التالية لإعادة الإعمار:

- فعالية استدامة البرامج التأديبية للحكومة الأمريكية وجهود الإصلاح القضائي في العراق.
- إدارة وزارة الخارجية لصندوق الاستجابة العاجلة في عام 2007 و2008.
- محاسبة فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة على إدارة 2.4 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق.

لقائمة بمنتجات هذه التدقيقات، أنظر الجدول 5.1.

من المقرر إصدار التدقيقات الثلاثة الجارية والنهائية للمفتش العام لإعادة إعمار العراق في يناير/كانون الثاني 2013. يتناول أول تقرير تدقيق الدروس المستقاة من إدارة أموال إعادة الإعمار العراقية، وتقرير التدقيق الثاني يتناول الدروس المستفادة من تنفيذ برنامج الاستجابة العاجلة للقائد. وفي النهاية، يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإجراء تقرير تدقيق لتحديد كيفية إنفاق ما يزيد على 60 مليار دولار أمريكي من مخصصات لإغاثة وإعمار العراق أو الأموال المتاحة لها. يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإجراء هذه التدقيقات وفقاً لمعايير التدقيق الحكومي المقبولة عموماً.

تقارير تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والتي تم إتمامها في هذا الفصل

الحفاظ على التقدم الذي حققته برامج سيادة القانون الأمريكية في العراق لايزال محل تساؤل (المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق -13 001، 10/2012)

مقدمة

بين العام 2003 ويونيو/حزيران 2012، أنفقت الحكومة الأمريكية حوالي 560.3 مليون دولار لتطوير وإعادة تكوين البرامج التأديبية والمكونات القضائية لنظام سيادة القانون في العراق. سيادة القانون في الدول الحديثة يتألف من، بين أشياء أخرى، دستور، ومشرع، ونظام قضائي، وشرطة، وسجون، وعمليات قانونية، وحماية متساوية بموجب القانون، وقانون تجاري، وأنظمة مكافحة فساد ذات مغزى، وهيئات حكومية أمريكية — بما يشمل وزارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة الدفاع، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية — إلى جانب الوكالات الدولية وآخرين، قد قدموا المساعدات لحكومة العراق في تطوير نظام سيادة قانون جديد. أدار مكتب وزارة الخارجية لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون الجهود العامة.

ركزت جهود مساعدات مكتب المخدرات وتنفيذ القانونن بصفة رئيسية على ثلاثة مجالات وظيفية لسيادة القانون هي: البرامج التأديبية، وبرامج العدالة، وتدريبات الشرطة. يفحص هذا التقرير

الجدول 5.1

منتجات تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق منذ 1/8/2012

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ الإصدار
13-001	استدامة التقدم الذي حققته البرامج الأمريكية لسيادة القانون في العراق لايزال محل تساؤل	10/2012
13-002	المراجعة النهائية لإدارة وزارات الدولة لأموال الاستجابة العاجلة في عامي 2007 و2008	10/2012
13-003	صندوق تنمية العراق: فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة لديها تقارير مفقودة وأوامر مهام مفتوحة	10/2012

البرامج التأديبية الرئيسية والبرامج القضائية التي نفذتها وزارة العدل، ومكتب شؤون المخدرات وتنفيذ القانون، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإجراء هذا التدقيق لتحديد حالة البرامج والحالة المالية للبرامج التأديبية والبرامج القضائية في العراق.

النتائج

كانت الأنظمة التأديبية والأنظمة القضائية في فترة ما قبل حرب العراق فاسدة، تدعم نظام صدام حسين البربري. وقد وجدت التقييمات المبدئية بعد الحرب في عام 2003 أن الأنظمة في فوضى، مع وجود منشآت قد تدمرت، مع أفراد غير مؤهلين للقيام بالمهمة، وقد انتشر الفساد خلال الحكومة.

منذ العام 2003، وقد أنفق مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون حوالي 209.3 مليون دولار لتطوير وتأسيس نظام تأديبي فعال، وإصلاح برامج الحجز قبل المحاكمة، وتحديث السجون. للجزء الأكبر فقد كانت هذه الجهود بقيادة وزارة العدل. ووفقاً لمسؤولي وزارة العدل الذين قابلهم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، فقد تقدمت الخدمات التأديبية العراقية من تقريباً عدم الوجود إلى مؤسسات عاملة تتطلب الحد الأدنى من المساعدة الفنية والإرشاد. يظهر أن منشآت النظام التأديبي تعمل بطريقة آمنة وإنسانية، وفقاً لإجراءات التشغيل المنمطة، ويشرف عليها مديري تأديب متدربين وذوي خبرة. أثنى وزير العدل العراقي، والذي أشرف على البرامج التأديبية العراقية، على جهود وزارة العدل في تحسين الخدمة وتوفير المساعدة للوزارة. وقد وفر تقرير نهاية المهمة لوزارة العدل ملخص شامل بجهود السنوات الثمانية، يوثق ما تم تحقيقه.

أثناء نفس الفترة، أنفق مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون حوالي 197.9 مليون دولار لتطوير النظام القضائي العراقي، وتأسيس الأمن القضائي، وإصلاح إدارة المحاكم. بدأت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برنامج في عام 2010 لتعليم العراقيين كيفية الوصول إلى النظام القضائي، وبخاصة لغير القادرين. طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقارير بشأن البرامج القضائية الممولة من مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، مشابهة لذلك الذي أعدته وزارة العدل للبرامج التأديبية. ولكن لم يتلقى سوى تقريرين بشأن مبادرات صغيرة نسبية لأن مسؤولي مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون لم يعتبروا أن أياً من برامج سيادة القانون الأخرى قد تم إتمامها. ومع ذلك، فقد انتهت العديد من الاتفاقيات بين الوكالات والتي مولت البرامج، ووفرت التقارير عن البرامج في نهاية الاتفاقية رؤى بشأن البرامج في هذه النقطة من الوقت. وفي غياب تقارير نهاية البرامج ونهاية المهمة بشأن هذه البرامج، فلم يكن هناك وسائل توثيق لمعرفة نجاح المبادرات الأمريكية، مثل إلى أي مى أتمت الوكالات الأمريكية المهام التي تم تكليفها بها، وكيف تم استخدام التمويل، وما هي النجاحات والتحديات التي تم توثيقها خلال تقدم البرنامج. كنتيجة لذلك، لم يستطع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إجراء أي تحليل ذو مغزى لتحديد فعالية البرامج.

وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بعض الأدلة أن برامج مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون قد ساهمت في نظام قضائي يعمل بصورة جيدة في العراق. ولكن استمرار الإصلاح المؤسسي للنظام القضائي — وكامل نظام سيادة القانون — هو أمر تتعهد به الأجيال، يتطلب التزام مستدام من حكومة العراق لضمان التقدم الفعال.

التوصيات

قدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ثلاثة توصيات لمساعدة وزير الخارجية لشؤون مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون:

أ. يتطلب تقرير نهاية البرنامج لجميع برامج المساعدة الممولة من مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون أو آليات تمويل أخرى.

ب. يتطلب تقرير نهاية المهمة، مشابه لتقرير نهاية المهمة للبرامج التأديبية، في نهاية كل مهمة.

ج. الاحتفاظ بهذه التقارير مركزياً للاستخدام المستقبلي

تعليقات الإدارة

قدمت وزارة الخارجية تعليقات كتابية، مشيرة إلى أنها تتزامن مع نتائج وتوصيات التقرير. وقد تم تضمين تعليقات الإدارة في التقرير النهائي، والذي يمكن إيجاده على الموقع الإلكتروني للمفتش العام لإعادة إعمار العراق: www.sigir.mil.

مراجعة نهائية لإدارة الوزارات الحكومية لأموال الاستجابة العاجلة في عامي 2007 و2008 (المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق -13 002، 10/2012)

مقدمة

في أبريل/نيسان 2011، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقرير تدقيق بشأن إدارة وزارة الخارجية لبرنامج صندوق الاستجابة العاجلة للقائد، والذي تم تنفيذه بين عام 2007 و2011 بتكلفة إجمالي حوالي 258.2 مليون دولار. بدأت وزارة الخارجية برنامج لتزويد فرق إعادة إعمار المحافظات بالعراق بوسائل مرنة لدفع مقابل المشاريع المحلية التي يدعمها القادة المجتمعيين والمنظمات والمؤسسات العراقية المحلية لتحسين الوصول إلى الخدمات العامة، والتوظيف، والتعليم. كان برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات بقيادة أمريكية، عبارة عن جهد مدني-عسكري لمساعدة حكومات محافظات العراق والحكومات المحلية للحكم بفعالية وتقديم الخدمات الضرورية. أنفقت وزارة الخارجية أموال صندوق الاستجابة العاجلة للقائد عبر المنح، والمنح الصغيرة، والمشتريات المباشرة، والمشتريات الصغيرة. أنفقت وزارة الخارجية معظم أموال صندوق الاستجابة العاجلة في السنوات المبكرة من البرنامج. كان مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق التابع لوزارة الخارجية هو المسؤول عن برنامج صندوق الاستجابة العاجلة.

في تدقيق شهر أبريل/نيسان 2011، أشار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن إمساك الدفاتر الخاصة باستخدام الأموال ونتائج المشتريات الصغيرة التي تمت في العام 2007 و2008 كانت ضعيفة، وأن هذا التوثيق في سبعة ملفات للمشاريع أشار إلى احتيال محتمل. أوصى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن يقوم مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق التابع لوزارة الخارجية بتحسين إمساك الدفاتر ومراجعة جميع المشتريات الصغيرة التي تمت أثناء الفترة 2007-2008 لتحديد ما إذا كان هناك أمثلة أخرى على احتمال وجود الاحتيال، أو الإهدار، أو إساءة الاستخدام.

وبالنسبة لتقرير تدقيق المتابعة المفتش العام الخاص للإعادة إعمار العراق، والذي تم إصداره في أبريل/نيسان 2012، أشار مسؤولي مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق التابع لوزارة الخارجية إلى أنهم حددوا مكان معظم الوثائق التي وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنها مفقودة من الملفات الرسمية، وأن مراجعتهم لإيصالات الدفع لم تشير إلى أي حدوث أي معاملات احتيالية. ومع ذلك، لم يتناول المسؤولين مباشرة الحالات السبعة للأنشطة الاحتيالية المحتملة التي وجدها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. وبسبب عدم وجود دليل بأن مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق التابع لوزارة الخارجية قد راجعت وقامت بتقييم الحالات المحددة للاحتيال المحتمل، بدأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذه المراجعة.

النتائج

فحص المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وثائق 185 من المشتريات الصغرى التي تم اختيارها قضائياً والتي تمت أثناء الفترة 2007-2008 والتي بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 3.5 مليون دولار. من بين السجلات المتاحة، أمكن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بصفة عامة تحديد النية المقصودة لاستخدام الأموال ولكن لم يمكنه تقييم ما إذا كانت جميع البضائع والخدمات قد تم شراؤها واستلامها، أو تحويلها للمستفيدين بالفعل.

من بين 185 ملف توثق المشتريات الصغيرة، احتوى 157 منها على عروض مشاريع تصف عناصر ليتم شراؤها، وتقديرات للتكلفة، وفواتير، والعديد من الأشكال المستخدمة لتوثيق استلام واستخدام النقود. ولم تكن هناك سوى عدد محدود من الملفات التي احتوت على معلومات إضافية، مثل إيصالات كتابية باللغة العربية، وصور للمشاريع التي تمت إتمامها (مثل الحضور في المحاضرات التدريبية). احتوت معظم الملفات أيضاً على نماذج موقعة من خلال العديد من مسؤولي فرق إعادة إعمار المحافظات تصف وتشهد باستلام واستخدام نقود صندوق الاستجابة العاجلة.

على الرغم من وجود نماذج لتوثيق الإيصالات والاستخدام المخطط للأموال وتفاصيل المشروع الأخرى، إلا أن غياب المعلومات بشأن نتائج نماذج المشاريع يجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت أموال صندوق الاستجابة العاجلة قد تم استخدامها بالفعل على النحو المراد منها. وفي مراجعاته، وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن 90 من بين 185 عملية شراء صغيرة أو حوالي (49%) كانت تفتقر إلى مثل هذه المعلومات. بالتبعية، وبالنسبة لهذه الحالات الـ 90، والتي بلغ إجماليها 1,63 مليون دولار، لم يستطع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التأكد من الأفراد الذين استخدموا النقوم التي تلقوها لشراء البضائع والخدمات وما إذا كان المستفيدين المرغوبين للبضائع والخدمات قد تلقوها بالفعل.

وبالنسبة لـ 95 من المشتريات الصغيرة الأخرى (أو 51%)، وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن نتائج المشروع في صورة رسائل بريد إلكتروني، أو

مذكرات، أو صور فوتوغرافية، أو معلومات مكتوبة أخرى. من بين هذا، وجد أيضاً المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن النتائج المكتوبة للمشروع لسبعة من المشتريات الصغيرة تساءلت ما إذا كانت بعض المشتريات قد تمت وتم استلامها في النهاية من خلال المستفيدين العراقيين. رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قام مسؤولي مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق التابع لوزارة الخارجية بفحص هذه المشتريات الصغيرة السبعة لعمليات الاحتيال المحتملة. وأشار المسؤولين إلى أنه بدون وثائق إضافية، لم يمكنهم تحديد ما إذا كان هناك احتيال قد حدث بالفعل. علاوة على ذلك، وبسبب انتهاء برنامج صندوق الاستجابة العاجلة وإغلاق فرق إعادة إعمار المحافظات، لم يستطيعوا إيجاد الأفراد المشاركين في هذه المشتريات الصغيرة قيد التساؤل للاستعلام منهم. وفي النهاية، شددوا على أن الافتقار إلى الوثائق لا يعني أن الاحتيال قد حدث.

أثبتت هذه المراجعة مرة أخرى بأن تعرض المعاملات النقدية للسرقة وإساءة الاستخدام والحاجة للحذر في التأكد من تحقيق الغرض المطلوب للمدفوعات النقدية بالفعل.

بينما اتخذت وزارة الخارجية بعض التدابير لتحسين رقابتها وتوثيق الأنشطة في نهاية البرنامج، كانت الأنشطة السابقة تعاني من الافتقار إلى الضوابط الداخلية الكافية. وخصوصاً، فقد تكون وزارة الخارجية ليس لديها علم على الإطلاق عما حصلت عليه من هذه المشتريات الصغيرة في الأعوام الأولى بسبب الافتقار إلى المستندات التي تثبت أن البضائع والخدمات قد تم تقديمها. بالتبعية، فهناك احتمالية كبرة بأن بعض الأجزاء من أموال صندوق الاستجابة العاجلة لم يتم استخدامها على النحو المراد.

التوصيات

لا يحتوي هذا التقرير على أي توصيات.

الدروس المستفادة

لابد من تضمين الضوابط الداخلية الأساسية في تصميم أي برنامج مساعدات معاملات نقدية. وأن محاولات إدخالها بعد أن تكون الأنشطة قد بدأت بالفعل فقد يكون هذا الأمر متأخراً للغاية للتأكد من أن المعاملات ليست معرضة للاحتيال، أو الإهدار، أو إساءة الاستخدام.

تعليقات الإدارة

قدمت وزارة الخارجية تعليقات كتابية شملت الخطوات التي تم اتخاذها لمعالجة مخاوف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. تعليقات الإدارة واردة في التقرير النهائي، والذي يمكن إيجاده على الموقع الإلكتروني للمفتش العام لإعادة إعمار العراق: www.sigir.mil.

صندوق تنمية العراق: لم تتلقى فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة تقارير وأوامر المهام المفتوحة (المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 13-003، 10/2012

مقدمة

تم تأسيس سلطة الائتلاف المؤقتة في مايو/أيار 2003 لتوفير نظم الحكم المؤقتة للعراق. وقد أنشأ القرار 1483 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة صندوق تنمية العراق وعين لسلطة الائتلاف المؤقتة كامل المسؤولية عن إدارته. تألف صندوق تنمية العراق من عوائد مبيعات النفط والغاز، وبعض الإيداعات المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء، والأصول الوطنية العائدة إلى الوطن. تم استخدامه، جزئياً، لجهود إغاثة وإعادة إعمار العراق.

في عام 2003، التزمت سلطة الائتلاف المؤقتة باستعادة البنية التحتية للنفط والكهرباء بالعراق، والتي عانت كلاً منها من إهمال في عهد صدام حسين وحرب العراق. تم تعيين المسؤولية لفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة لإدارة أنشطة الاستعادة المعروفة باستعادة النفط العراقي، واستعادة الكهرباء العراقية. تلقت فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة حوالي 2.4 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق لأنشطة إعادة الإعمار وقامت بإبرام أربعة عقود رئيسية بتمويل من صندوق تنمية العراق — أحدها للنفط وثلاثة للكهرباء.

بدأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذا التدقيق لتحديد ما إذا: (1) قدمت فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة التقرير المحاسبي لمبلغ 2.4 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق التي تلقتها لأنشطة إعادة الإعمار في العراق، (2) قامت فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة بالإدارة المناسبة لعملية إنهاء العقود لطلبات المهام المتعلقة بصندوق تنمية العراق التي تولت مسؤوليتها، و(3) قام المتعاقدين بإتمام العمل على النحو المخطط بموجب العقود الممولة من صندوق تنمية العراق.

النتائج

لم تضع فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة ضوابط داخلية فعالة لتوثيق استلام البضائع والخدمات في العراق والتي تم دفع مقابلها من أموال صندوق تنمية العراق. أخذ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عينة من 12 من مدفوعات صندوق تنمية العراق، بإجمالي حوالي 1.1 مليار دولار، والتي تم دفعها إلى فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة ووجد أن اثنان من الوثائق المالية الرئيسية — الإيصالات العامة وفواتير الموردين — كانت في ملفات المدفوعات. ومع ذلك، فقد كانت هناك وثيقة رئيسية ثالثة — تقرير الاستلام — مفقودة مما يزيد على 95% من الملفات.

توثق تقارير الاستلام فحص وقبول الحكومة للمنتجات التي تم تسليمها أو الخدمات التي تم أداؤها. وشملت تقارير الاستلام المفقودة سلع معرضة للاحتيال والسرقة، مثل الوقود، وأجهزة التلفاز والمركبات. لم يقرر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن الاحتيال أو السرقة قد حدثا، ولكن غياب تقارير الاستلام قد أدى إلى إثارة الشكوك.

مثلت تسليمات الوقود بمفردها حوالي 1.3 مليار دولار وهو (54.2%) من 2.4 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق التي تلقتها فيالق المهندسين بالجيش الأمريكي لأنشطة إعادة الإعمار في العراق. وبدلاً من استخدام تقارير الاستلام المطلوبة لتوثيق تسليمات الوقود في العراق، أبلغ مسؤولي فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأنهم احتفظوا بسجل لتسليمات الوقود. ولم يكن لدى فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة أي دليل يُظهر ما إذا كانت منتجات الوقود التي تم دفع مقابلها من أموال صندوق تنمية العراق قد تم استلامها. صاحب هذه المشكلة الافتقار إلى شاحنات بها مقاييس لتوثيق مقدار الوقود الذي تم تسليمه وزيادة نقاط تسليم الوقود من 12 موقع رسمي إلى ما يزيد على 100 موقع. وقد أشار تقرير وكالة تدقيق عقود الدفاع إلى أنه بسبب هاتين الحالتين منفردتين، فلم يكن لدى المتعاقد آية طريقة لتأكيد تسليمات الوقود ولوضع أساس للدفع للمتعاقد الفرعي. ومع ذلك، أشار مسؤولي فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة إلى أن الوقود قد تم تسليمه عبر قوافل بها مرافقة عسكرية، والتي يعتقدون أنها خفضت من احتمالية الاحتيال أو السرقة، ولكن لم يكن هناك دليل على حدوث سرقة.

لم تستطع فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة تحديد حالة أموال صندوق تنمية العراق لأن التدقيقات المالية الرئيسية للمتعاقدين لم يتم إتمامها بعد. بدون هذه التدقيقات، لم يمكن لفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة إنهاء هذه العقود وطلبات المهام وتقييم ما إذا كان المتعاقد يدين للحكومة الأمريكية بأموال، أم تدين الحكومة الأمريكية للمتعاقد بأموال، وفي النهاية ما إذا كانت الحكومة الأمريكية بحاجة لإعادة أموال صندوق تنمية العراق غير مستدمة إلى حكومة العراق. تم إغلاق الستة طلبات مهام لاستعادة النفط العراقي التي راجعها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وظلت ثلاثة من طلبات مهام استعادة الكهرباء العراقية مفتوحة، بالرغم من إتمام العمل منذ ثمانية سنوات تقريباً. حتى اليوم، أعادت فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة 17.7 مليون دولار من الأموال غير المستخدمة من أموال صندوق تنمية العراق إلى حكومة العراق، وعلقت إنهاء طلبات مهام استعادة الكهرباء العراقية، وقد يكون هناك المزيد من الأموال لإعادتها.

تم إتمام أعمال استعادة النفط العراقي واستعادة الكهرباء العراقية في العام 2004، وللجزء الأكبر، فقد تم الإتمام الناجح للأعمال التي تمت وفقاً لطلبات مهام غير متعلقة بالنفط والتي راجعها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. تم إنهاء أعمال الإنشاءات في طلب مهمة استعادة النفط العراقي قبل الإتمام. ومع ذلك، منحت فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة عقدين جديدين لإتمام المشاريع ودفع مقابلها من صناديق المخصصات الأمريكية بدلاً من أموال صندوق تنمية العراق.

التوصيات

أوصى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وزير الدفاع بتوجيه رئيس المهندسين، بفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، ومدير وكالة تدقيق عقود الدفاع، للعمل معاً على:

1. اتخاذ الإجراءات الضرورية لتعجيل إجراءات إنهاء تدقيقات التكاليف المتكبدة والعقود لثلاثة من طلبات مهام استعادة الكهرباء العراقية الممولة من صندوق تنمية العراق.
2. إعادة أياً من أموال صندوق تنمية العراق التي لم يتم استخدامها إلى حكومة العراق.

تعليقات الإدارة

قدمت وزارة الخارجية تعليقات كتابية، مشيرة إلى أنها تتفق في الرأي مع توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. تعليقات الإدارة مشمولة في التقرير النهائي، والذي يمكن إيجاده على الموقع الإلكتروني للمفتش العام لإعادة إعمار العراق: www.sigir.mil. ◆

تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

استمرت دائرة تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من متابعة ادعاءات الاحتيال، والإهدار، وإساءة الاستخدام في العراق، مع 77 تحقيق فعال أثناء فترة هذا التقرير. كان لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق محقق واحد معين في بغداد؛ و12 محقق في مكاتب بنسلفانيا، وفلوريدا، وتكساس، وأوكلاهوما، وميسوري، وكاليفورنيا؛ و5 أفراد تحقيق في مقار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في أرلينغتون، وفيرجينيا. شملت إنجازات التحقيقات في هذا الفصل 5 اتهامات، و3 إدانات، و1 حكم بعقوبة.

في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2012، نتج عن عمل محققي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 97 اتهام، و75 إدانة، وما يزيد على 180 مليون دولار غرامات، ومصادرات، وتعويضات، ونتائج أخرى غير مالية. بالنسبة للإطلاع على إدانات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، بإحالة مرتكب الجريمة في وقت النشاط الإجرامي، أنظر الشكل 5.1. للإطلاع على النتائج المالية لتحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، بإحالة مرتكب الجريمة، أنظر الشكل 5.2.

كما شملت إنجازات المحققين في هذا الفصل أيضاً 4 توقيفات، و7 عروض حرمان، و7 عمليات حرمان. في 30 سبتمبر/أيلول 2012، نتج عن عمل محققي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 96 عملية توقيف، و149 عروض حرمان، و110 عملية حرمان.

في هذا الفصل استمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في القيام بعدد من التحقيقات الجنائية الهامة المتعلقة بإعادة إعمار العراق والعمل عن قرب مع المدعي العام، ووكالات التحقيقة الشريكة للولايات المتحدة، والمحققين شركاء التحالف، وأفراد تنفيذ القانون من دول أخرى. كنتيجة لهذه التحقيقات، كان هناك 19 مدعى عليه بانتظار المحاكمة، و16 مدعى عليه إضافيين بانتظار الحكم بالعقوبة في نهاية الفصل. يعرض الشكل 5.3 العدد الإجمالي للإجراءات القضائية والنتائج المالية الناتجة عن تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، مع معالجة المدعين حالياً لعدد كبير من القضايا الإضافية، من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. للإطلاع على قائمة شاملة بالإدانات التي تمت خن خلال وزارة العدل، أنظر الجدول 5.2 في نهاية هذا القسم الفرعي. دون المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنشطة التحقيق هذه في هذا الفصل:

- تم اتهام الرئيس السابق لحزب مؤسسة السلام الأمريكي وإدانته بالتآمر للاحتيال الإلكتروني، وتم اتهام شريكه في التآمر واعتقاله في بريطانيا العظمى.
- تم اتهام الشريك السابق في شركة تعاقدات حكومية وإدانته بتهم احتيال.

الشكل 5.1

إدانات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، وفقاً لإحالة مقترف الجريمة، في 30/9/2012

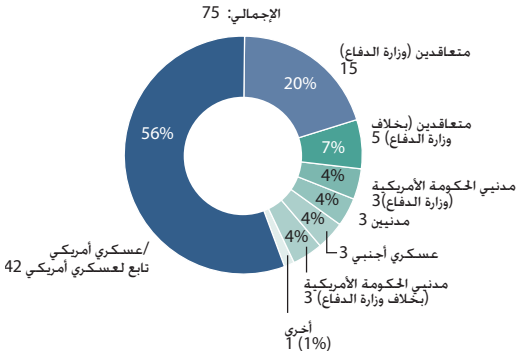

الشكل 5.2

النتائج المالية لتحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، وفقاً لإحالة مقترف الجريمة

بالمليون دولار

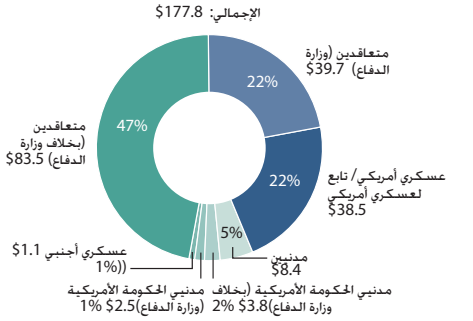

مُلاحظة: الأرقام متأثرة بالتقريب.

الشكل 5.3

النتائج الجنائية لتحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق والأموال التي تمت استعادتها، الإجمالي حتى اليوم، وفقاً للعام المالي

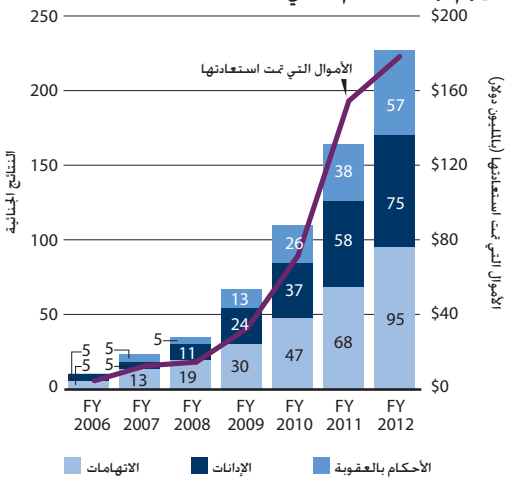

- تم اتهام عريف أول بالجيش الأمريكي وإدانته بالاحتيال على الحكومة الأمريكية.
- تم اتهام واعتقال ضابط سابق بالجيش الأمريكي لسرقة ممتلكات حكومية.
- تم الحكم بعقوبة اثنان من المتعاقدين الأمريكيين للتآمر على الاحتيال على الحكومة الأمريكية.
- تم الحكم بعقوبة موظف سابق بمؤسسة إنشاءات أمريكية للتآمر على الرشوة.
- تم اتهام نقيب بالجيش الأمريكي بالتآمر على قبول هدايا غير قانونية.
- تم إعادة اتهام عريف بالجيش الأمريكي، واعتقاله، وإدانته لتلقي أموال مسروقة من العراق.

إدانة رئيس حزب مؤسسة السلام الأمريكي بالتآمر على الاحتيال المالي؛ وتم اعتقال شريكة في التآمر في بريطانيا العظمى

في 6 أغسطس/آب 2012، تم كشف المعلومات الجنائية، والإدانة التابعة لها لروبرت ن. بوردا الرئيس السابق لحزب مؤسسة السلام الأمريكي (USIP) في بغداد، وتم ذلك من خلال محكمة مقاطعة كولومبيا الأمريكية. تم اتهام بوردا بالمعلومات في 19 سبتمبر/أيلول 2012، بتهمة التآمر لاقتراف احتيال مالي، وتمت إدانته في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2011. وفقاً لوثائق الإدانة، اعترف بوردا بأنه في الفترة من أبريل/نيسان 2009 وحتى يونيو/حزيران 2009، تآمر هو ومالك مؤسسة تعاقد خدمات أمنية على إثراء أنفسهم عبر توصية بوردا بأن يمنح حزب مؤسسة السلام الأمريكي عقداً بقيمة 1.165 مليون دولار لاستئجار فيلا في بغداد والخدمات الأمنية لهذه الشركة بسعر متضخم على نحو احتيالي. ولقاء دوره، تلقى بوردا اتفاقية ظاهرية بالاستشارات والتسويق مقابل أجر شهري 20,000 دولار لمدة العقد مع حزب مؤسسة السلام الأمريكي. اعترف بوردا بأنه اخفى اتفاقه عن حزب مؤسسة السلام الأمريكي. وفقاً لمستندات الإدانة، فقد تم دفع هذه الرسوم عبر التمثيل أمام مقار حزب مؤسسة السلام الأمريكي بأن مالك الفيلا لن يقبل بإيجار شهري أقل من 22,000 دولار، بينما قد قبل المالك بالفعل بمبلغ 13,000.

تم إصدار مذكرة اعتقال بحق المتآمر مع بوردا، وهو مالك مؤسسة الخدمات الأمنية، كنتيجة لتوقيع محكمة ثمانية على اتهام هيئة المحلفين الكبرى بمحكمة مقاطعة كولومبيا الأمريكية. شملت التهم الاحتيال المالي، والتآمر لقبول هدايا غير شرعية، وبرنامج الاحتيال المالي، والاتفاق على دفع هدايا غير قانونية لمسؤول عام. تم اعتقال المتعاقد في 6 يوليو/تموز 2012 من خلال هيئات تنفيذ القانون البريطانية وهو الآن بانتظار الترحيل إلى الولايات المتحدة لمواجهة التهم.

تمت مرافعات هذه القضية من خلال محامي المحاكمة بالتفصيل من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لقسم الاحتيال في القطاع الجنائي بوزارة العدل. تم التحقيق في القضية من خلال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومكتب المفتش العام الخاص لاتابع لوزارة الخارجية.

إدانة الشريك السابق لشركة تعاقدات بالاحتيال على الحكومة

في 9 أغسطس/آب 2012، تمت إدانة جيل شاربيا، الشريك السابق في شركة تعاقدات مدنية أمريكية، أمام هيئة قضاء مقاطعة تكساس الغربية في سان أنتونيو، بتكساس، وذلك لمعلومات جنائية تتهمها بتهمة تقديم بيانات كاذبة لوكالة حكومية فيما يتعلق بعقود الحكومة لإعادة إعمار العراق.

من العام 2008 وحتى 2009، وفقاً لوثائق المحكمة، كانت شاربيا الشريك في شركة Sourc-ing Specialists LLC، وهي شركة خاصة تعاقدت مع الحكومة الأمريكية لتقديم خدمات في العراق. في سبتمبر/أيلول 2008، تعاقدت شركتها

على توفير منشآت سكنية تسليم مفتاح تقع خارج المنطقة الدولية بالعراق لتسهيل دخول المؤسسات متعددة الجنسيات التي ترغب في تنمية فرص العمل في العراق. في ذات الشهر، وقعت شاربيا وقدمت لوزارة الدفاع فاتورة كاذبة لتعاقد مشترك بين العراق/أفغانستان، مضمونها تكاليف نقل بمبلغ 1,270,075 دولار يتم دفعها من خلال العقد. تابعت مع الفاتورتين: أحدهما تشير إلى أنها قد دفعت 700,000 دولار لإيجار فيلتين في بغداد، والأخرى تشير إلى أنها قد دفعت 570,075.50 لشراء ثلاثة مركبات مدرعة من شركة عراقية. في أكتوبر/تشرين الأول 2008، كنتيجة لبياناتها الكاذبة والاحتيالية، تكبدت وزارة الدفاع 1,270,075.50 دولار تم تحويلها إلى الحساب المصرفي لشاربيا. اعترف شاربيا بأنها قد زورت كلتا الفاتورتين وزورت التوقيعات على المستندات. كما اعترفت أيضاً بأنها لم تشتري أي مركبات مدرعة ولم تدفع سوى نصف التكاليف التي قدمتها عن الفيلات.

في المحاكمة، والمقرر انعقادها في 20 ديسمبر/كانون الأول 2012، ستواجه شاربيا أقصى عقوبة بالحبس خمسة سنوات، وأقصى غرامة تزيد على 250,000 دولار أو ضعف الربح أو الخسارة المالية، وما يصل إلى ثلاثة سنوات من إطلاق السراح الخاضع للرقابة. كجزء من اتفاقية إدانتها، وافقت شاربيا على دفع مبلغ 920,000 دولار إضافة إلى الفوائد كتعويض للولايات المتحدة.

يتم الترافع في هذه القضية من خلال محامي محاكمات بالتفصيل من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أمام قسم الاحتيال بالقطاع الجنائي بوزارة العدل، ومكتب المحامي الأمريكي في مقاطعة تكساس الغربية. يتم التحقيق في القضية من خلال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ودائرة التحقيق الجنائي بخدمات الإيرادات الداخلية (IRS-CI)، ووحدة الاحتيال في المشتريات الكبرى التابعة لقيادة التحقيقات الجنائية بالجيش الأمريكي (CID-MPFU).

اتهام وإدانة عريف بالجيش الأمريكي للاحتيال على الحكومة الأمريكية

في 29 أغسطس/آب 2012، تمت إدانة الرقيب أول بالجيش الأمريكي جوليو سوتو، في محكمة مقاطعة ساوث كارولينا الأمريكية، بمعلومات جنائية تتهمه بتهمة التآمر لقبول هدايا غير قانونية.

وفقاً لوثائق المحكمة، تم إرسال سوتو إلى قاعدة العمليات الأمامية هامر في العراق كضابط ميداني. تستخدم أموال الضباط الميدانيين في شراء العديد من العناصر والمؤن، مثل الطلاء، وخشب الأشجار، ورقائق الخشب من الموردين المحليين. ويعتبر انتهاكاً للقانون الفيدرالي بالنسبة للضباط الميدانيين قبول هدايا من المتعاقدين بما يتبع عقودهم.

في أو حوالي مارس/آيار 2007، وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2008، قام سوتو، مع شريكه المزعوم في التآمر من الجيش الأمريكي، بالاشتراك في إنشاء مبنى حكومية في قاعدة العمليات الأمامية هامر من خلال متعاقدين عراقيين محليين. طلب سوتو وشريكه المزعوم في التآمر بطريقة غير قانونية، وتلقوا، وقبلوا هدايا غير قانونية لمساعدة المتعاقدين العراقيين على اكتساب عقود مع الحكومة الأمريكية، ثم قاموا بشراء حوالات بريدية أمريكية بالدخل غير القانوني وأرسلوها إلى الولايات المتحدة.

عند المحاكمة، سيواجه سوتو أقصى عقوبة بالسجن خمسة سنوات، وبغرامة تزيد عن 250,000 دولار أو ضعف الأرباح أو الخسائر المالية، وما يصل إلى ثلاثة سنوات من إطلاق السراح الخاضع للرقابة. كجزء من اتفاقية إدانته، وافق سوتو على دفع 62,542 دولار بالإضافة للفوائد كتعويض للولايات المتحدة.

يتم الترافه في هذه القضية من خلال محامي محاكمة بالتفصيل من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أمام قسم الاحتيال من القطاع الجنائي بوزارة العدل ومكتب المحامي الأمريكي لمقاطعةكارولينا. يتم التحقيق في القضية من خلال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ودائرة خدمات التحقيق الجنائية (DCIS)، ووحدة الاحتيال في المشتريات الكبرى التابعة لقيادة التحقيقات الجنائية بالجيش الأمريكي (CID-MPFU).

اتهام ضابط سابق بالجيش لسرقة ممتلكات حكومية

في 15 أغسطس/آب 2012، تم اعتقال نقيب سابق بالجيش الأمريكي في لوس أنجلوسن بكاليفورنيا، بعد تقديم اتهام في تكساس يدعي الاحتيال المالي، وسرقة ممتلكات حكومية، وغسيل الأموال، وتقديم بيانات خاطئة فيما يتعلق بخدمته العسكرية في العراق. تم اتهامه في اتهام فيدرالي أمام محكمة ثمانية، تم تقديمه في 30 يوليو/تموز 2012، وتم فتحه

بعد اعتقاله من خلال العملاء الخصوصيين التابعين للمفتش العام لإعادة إعمار العراق ودائرة خدمات التحقيقات الجنائية في لوس أنجلوس بكاليفورنيا.

وفقاً للاتهام، فقد تم إرسال النقيب السابق إلى العراق كضابط مدفعية في أواخر العام 2006. بينما كان هناك، تم تعيينه كوكيل دفع تقع عليه مسؤوليات استلام الإيصالات والفواتير من المتعاقدين العراقيين الذين يعملون في قاعدة العمليات الأمامية للعدالة في أداء وظائف للجيش الأمريكي. كان مسؤولاً عن معالجة الفواتير للتأكد من أنها قد تم دفعها على النحو المناسب.

تم الادعاء بأن النقيب السابق قد غير أو تسبب في تغير فواتير معينة بزيادة القيمة الإجمالية المستحقة للفاتورة. يدعي الاتهام بأنه بعد ذلك دفع للمتعاقد المبلغ الأساسي للفاتورة، واحتفظ بالفرق نقداً. بعد مغادرة العراق في أواخر العام 2007، وبعد وصوله إلى ألمانيا، فقد تم الإدعاء بأنه أودع بعض الأموال في حسابات بنكية بألمانيا وأمر بأن يتم إرسال بعض المبالغ عبر التحويل المصرفي إلى حسابه في الولايات المتحدة. كنتيجة للبرنامج الذي وضعه، يدعي الاتهام بأنه قد سرق حوالي 110,000 دولار.

إذا تمت إدانته في جميع التهم، سيواجه غرامة بحد أقصى تصل إلى 250,000 دولار لكل تهمة والعقوبة بالسجن كالتالي:

- حتى 20 سنة لكلٍ من تهمتي الاحتيال المالي.
- 10 سنوات لكلاً من التهم الثلاثة بسرقة ممتلكات حكومية.
- 10 سنوات لكلاً من تهمتي غسيل الأموال.
- 5 سنوات لكل من تهمتي الإدلاء ببيانات كاذبة.

يتم إجراء التحقيق من خلال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ودائرة خدمات التحقيقات الجنائية.

الحكم بعقوبة اثنان من المتعاقدين الأمريكيين للتآمر على الاحتيال على الحكومة الأمريكية

في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2012، تم الحكم بعقوبة جينز نويل في محكمة شمال مقاطعة ألاباما بالسجن 27 شهراً يتبعها 3 سنوات من إطلاق السراح تحت الرقابة، وإجباره على دفع تعويضات بمبلغ 861,027 دولار لفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة و241,088 دولار لخدمات الإيرادات الداخلية وإجباره على دفع تقييم خاص بقيمة 200 دولار. بالإضافة لذلك، أصدر القاضي إخطار مصادرة ضد نويل بمبلغ 861,027 يتم تنفيذه مقابل تعويضه. في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2012، تم الحكم بعقوبة بيلي جوي هانت في نفس المقاطعة بالسجن 15 شهراً يتبعها 3 سنوات من إطلاق السراح الخاضع للرقابة وإجباره على دفع تعويضات بمبلغ 66,212 دولار لخدمات الإيرادات الداخلية والتعويض بمبلغ 236,472 دولار. أحكام العقوبات جاءت نتيجة لإدانات نويل وهانت بالتآمر على اقتراف انتهاكات فيدرالية بالرشوة، والاحتيال المالي، والاحتيال البريدي، وتقديم إقرارات عوائد ضريبية كاذبة.

وفقاً لوثائق المحكمة، فقد منح مركز الدعم والهندسة التابع لفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة في هانتسفيل عقداً فيما يتعلق ببرنامج تصفية ذخائر التحالف (CMCP) إلى شركة نويل وهانت، وهي مؤسسة هندسة وإنشاءات دولية مقرها الرئيسية في باسادينا، بكاليفورنيا. عمل برنامج تصفية ذخائر التحالف على إزالة، وتخزين، والتخلص من الأسلحة التي تمت مصادرتها أو التخلي عنها في العراق منذ عام 2003 وحتى نوفمبر/تشري الثاني 2008. دفع أحمد القزاز، وهو مواطن بريطاني، ما يزيد على 947,500 دولار كرشاوى غير قانونية إلى نويل (مدير برنامج المتعاقد الرئيسي) للحصول على عقود مُربحة من الباطن لنفسه ولشركته، Leadstay.

بدءاً في أو حوالي مارس/آيار 2006، أبرم القزاز اتفاقية رشوة مع نويل وهانت، والذي رتب لمنح عقود من الباطن إلى القزاز وLeadstay لتوفير المواد، والمعدات الثقيلة، ومشغلي المعدات لبرنامج التحلف للتخلص من الذخيرة. حصل القزاز أيضاً على العديد من زيادات التمويل لهذه العقود من الباطن. منذ أبريل/نيسان 2006 وحتى أغسطس/آب 2008، تلقى القزاز وLeadstay ما يزيد على 23 مليون دولار من الأموال الأمريكي للخدمات بموجب برنامج التحلف للتخلص من الذخائر.

تمت إدانة القزاز في 21 مايو/آيار 2012، بالانتهاكات الفيدرالية من التآمر، والرشوة، والاحتيال المالي، والاحتيال البريدي، ومن المقرر الحكم بعقوبته في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

يتم المرافعة في القضية من خلال محامي المحاكمات بالتفصيل من خلال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أمام قسم الاحتيال في القطاع الجنائي من وزارة العدل ومكتب المحامي الأمريكي لمقاطعة ألاباما الشمالية.

تم التحقيق في هذه القضية من خلال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ودائرة خدمات التحقيقات الجنائية، ودائرة التحقيق الجنائي بخدمات

الإيرادات الداخلية، ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، ووحدة الاحتيال في المشتريات الكبرى التابعة لقيادة التحقيقات الجنائية بالجيش الأمريكي.

الحكم بعقوبة موظف سابق في مؤسسة إنشاءات أمريكية للتآمر على الرشوة في إعادة إعمار العراق

في 12 سبتمبر/أيلول 2012، تم الحكم بعقوبة إسماعيل ساليناس في محكمة هيوستن الأمريكية، بتكساس، لتلقي مئات الآلاف من الدولارات في صورة رشاوى غير قانونية من متعاقدين من الباطن في العراق. تم الحكم بعقوبة ساليناس بالحبس بمدة تم قضاؤها (9 شهور)، وإطلاق السراح الخاضع للرقابة لمدة عامين، وغرامة 7و500 دولار، وتعويض بمبلغ 807,904 دولار، وتقييم خاص بمبلغ 300 دولار.

في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2010، تمت إدانة ساليناس، وهو موظف سابق بشركة إنشاءات أمريكية، وفقاً لمعلومات جنائية تم تقديمها أمام محكمة مقاطعة نيو مكسيكو والتي اتهمته بالتآمر للاحتيال على الولايات المتحدة بقبول رشاوى من متعاقدين من الباطن والذين ساعدهم للحصول على عقود في مشاريع مباني حكومية في العراق بين أبريل/نيسان 2005 ومارس/آيار 2008. وفقاً لوثائق المحكمة، فبين عام 2004 و2008، رتب ساليناس للمتعاقدين من الباطن — تم منحها من خلال شركة الإنشاءات وتم الدفع من خلال الحكومة الأمريكية — ليتم تضخيمها بمبالغ الرشوة التي كان سيتلقاها. قدم ساليناس فواتير بمبالغ زائدة بقيمة 847,904 دولار، ليتلقى على الأقل 424,000 دولار كرشاوى من ستة شركات. اعترف ساليناس باستخدام منصبه في شركة الإنشاءات لإعطاء المتعاقدين من الباطن بعض الأعمال، وتقييم أداؤهم على نحو مرتفع مقابل المال. قال ساليناس بأنه كان يطلب أيضاً من المتعاقدين من الباطن تقديم فواتير متضخمة، مع قبول أموال أقل حتى يستطيع أن يأخذ الفر — معظمها قام بتهريبها مرة أخرى إلى الولايات المتحدة.

تستمر هذه القضية، ويتم القيام بها بشكل مشترك بين المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ودائرة خدمات التحقيقات الجنائية، ومكتب التحقيقات الفيدرالي.

اتهام نقيب بالجيش الأمريكي بتهمة التآمر على قبول هدايا غير قانونية أثناء خدمته في العراق

في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2012، تم اتهام نقيب بالجيش الأمريكي بتهمتي التآمر وفقاً معلومات جنائية تم تقديمها في محكمة مدينة أوكلاهوما الأمريكية، بأوكلاهوما.

وفقاً لوثائق المحكمة، فقد خدم النقيب في بغداد من نوفمبر/تشرين الثاني 2007، حتى يناير/كانون الثاني 2009 وعمل مع الحكومة الأمريكية لدفع الوكلاء والمتعاقدين العراقيين في المشاريع الممولة من الولايات المتحدة. أثناء ذلك الوقت، عرض اثنان من المتعاقدين العراقيين هدايا للنقيب مقابل أعمال رسمية يتم أداؤها فيما يتعلق بعملية التعاقد. عرض أحد المتعاقدين هدايا وخدمات، بما يشمل حوالي 25,000 دولار في صورة مدفوعات نقدية، مقابل مساعدة النقيب في عقد إنشاءات عراقي. تم العرض على النقيب أيضاً مجوهرات، ورحلة عطلة في جزيرة خاصة، وحوالي 10,000 دولار في مصورة مدفوعات نقدية مقابل التأثير والقدرة على توجيه عقود المولدات لأحد المتعاقدين. بلغت إجمالي المدفوعات النقدية المباشرة وقيمة المجوهرات التي تلقاها النقيب من المتعاقدين إجمالي حوالي 45,000 دولار. أرسل النقيب الأموال في مظاريف عبر البريد إلى زوجته السابقة في لويزيانا.

بالإضافة لذلك، فقد تم الادعاء بأن النقيب قد زود أحد المتعاقدين بمعلومات مُعرف تسجيل الدخول وكلمة المرور لحساب بريد إلكتروني معين للوحدة للدفع للوكلاء لاستلام ومراجعة العطاءات. وقد سمح الوصول إلى حساب البريد الإلكتروني للمتعاقد مراجعة العطاءات المقدمة من المتعاقدين الآخرين.

يتم المرافعة في القضية من خلال محامي المحاكمات بالتفصيل من خلال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أمام قسم الاحتيال في القطاع الجنائي من وزارة العدل ومكتب المحامي الأمريكي لمقاطعة لأوكلاهوما الغربية.

يتم التحقيق في هذه القضية من خلال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ودائرة خدمات التحقيقات الجنائية، ووحدة الاحتيال في المشتريات الكبرى التابعة لقيادة التحقيقات الجنائية بالجيش الأمريكي (CID-MPFU).

إعادة اتهام عريف سابق بالجيش الأمريكي، واعتقاله، وإدانته بتلقي أموال مسروقة من العراق

في 3 أغسطس/آب 2012، تم اعتقال دانيل هوتشينسون، وهو عريف سابق بالجيش الأمريكي كنتيجة لإدانته في 13 أبريل/نيسان 2012 بتهمة تلقي ما يزيد على 12,000 من الأموال المسروقة من العراق. تم تعيين هوتشينسون ببرنامج التحويل قبل المحاكمة (PTD) من خلال محكمة لوس أنجلوس الأمريكية، بكاليفورنيا في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2011؛ ومع ذلك لم يلتزم بأحكام برنامج التحويل قبل المحاكمة وبالتبعية فقد تمت إعادة اتهامه.

وفقاً لوثائق المحكمة، فقد تمت سرقة الأموال من خلال جندي آخر بالجيش الأمريكي والذي تم إرساله إلى طليل، بالعراق، في 2008، ثم قام بإرسالها إلى هوتشينسون. كانت الأموال عبارة عن مدفوعات نقدية لتحصيلها من خلال المتعاقد المحلي والذي فشل في الحضور للحصول على المدفوعات. عندها تمت سرقة الأموال، وإخفاؤها في حيوان محنط، ثم تم إرسالها عبر النظام البريدي الأمريكي إلى هوتشينسون في كاليفورنيا. تمت إدانة هوتشينسون في 14 سبتمبر/أيلول 2012، ومن المقرر الحكم بعقوبته في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2012. استمرت التحقيقات في هذه القضية.

يتم التحقيق في القضية من خلال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ودائرة خدمات التحقيقات الجنائية، ووحدة الاحتيال في المشتريات الكبرى التابعة لقيادة التحقيقات الجنائية بالجيش الأمريكي (Army CID-MPFU) ، ومكتب التحقيقات الفيدرالي.

تحقيقات الوكالات الأخرى

إدانة موظف سابق بفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة بتهمة الحصول على الرشوة

في 7 سبتمبر 2012، تم إرسال جون ألفي سلاما ماركوس، وهو موظف سابق بفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة تم إرساله إلى تكريت أثناء عمليات تحرير العراق وقد اعترف بأنه قد تلقى على الأقل 3.7 مليون دولار في صورة رشاوى فيما يتعلق بعقد تزيد قيمته على 50 مليون دولار أمريكي من عقود فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة والتي تم منحها إلى شركات أجنبية في منطقة الخليج شمال العراق. تمت إدانة ماركوس في محكمة نيوآرك الأمريكية، في نيوجيرسي، بثلاثة تهم من بين اتهام بـ 54 تهمة تم تقديمه في شهر يوليو 2011 يتهمه بالاحتيال المالي، والتآمر على اقتراف الرشوة والاحتيال على الحكومة الأمريكية، وغسيل الأموال، وانتهاكات ضريبية. كما تم أيضاً اتهام اثنان آخرين من موظفي فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة واثنان من المتعاقدين الأجانب في الاتهام الذي تم تقديمه في يوليو/تموز 2011.

وفقاً لوثائق المحكمة، فمنذ شهر يوليو/تموز 2007، وحتى يونيو/حزيران 2008، قبل ماركوس على الأقل 3.7 مليون دولار في صورة مدفوعات رشاوى فيما يتعلق بعقود فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة والتي تم منحها لعدة شركات متعلقة باثنين من المتعاقدين الأجانب تمت تسميتهم في الاتهام. منذ سبتمبر/أيلول 2005 وحتى يوليو/تموز 2008، تم تعيين ماركوس في تكريت كمهندس مشروع، حيث شارك هو وزميله في العمل في عملية مراجعة ومنح عقود فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة في المقاطعة الشمالية بمنطقة الخليج وأيضاً في إدارة، والرقاب ةعلى، وتعديل هذه العقود.

اعترف ماركوس بأنه شارك هو وزميله في العمل في برنامج لتوفير إجراءات رسمية مواتية ومساعدات لشركاؤهم في التآمر لإفادة شركاتهم، بما يشمل عبر الحصول على ونشر العطاءات السرية ومعلومات التسعير الداخلية الخاصة بفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة لأفراد يسعون لمنح عقود لشركاتهم وعبر اعتماد مدفوعات مربحة لهذه الشركات. تم إجراء جميع هذه الأفعال مقابل رشاوى قبلها ماركوس وزميله في العمل من المتعاقدين الأجانب.

فتح ماركوس أو سيطر على العديد من الحسابات المصرفية في الأردن ومصر لتلقي مدفوعات الرشاوى غير القانونية التي حدثت من متعاقدين أجانب فيما يتعلق بعقود فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة. فقد قام بإنشاء، والاحتفاظ بـ، وإرسال عبر البريد إلى متعاقدين أجانب صفحات جداول وسجلات أخرى تفصل قيمة عقود فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة التي تم منحها، والنسبة المئوية من هذه العقود التي طلبها ماركوس، تمت المدفوعات (سواءً كانت على أقساط أو مبالغ كبيرة) إلى ماركوس عبر المتعاقدين الأجانب، وفي بعض الحالات تم تحديد تاريخ قبول ماركوس لهذه المدفوعات غير القانونية نقداً أو إيداعها في الحساب المصرفي الأنبي الخاص بماركوس. هناك جدول أعده ماركس يعكس طلبه وقبول لمدفوعات الرشوة من شركاؤه في التآمر بمبلغ يصل إلى 1,958,800 دولار أو 10% من قيمة العقد

الذي تم منحه لشركة الفحل وشركاتها التابعة لإنشاء قطاعات في خط أنابيب بغداد-باجي.

. كجزء من الخطة، استخدم ماركوس حسابات بنكية أجنبية تحت سيطرته لتلقي وتحويل مدفوعات الرشاوى من المتعاقدين الأجانب إلى 11 حساب مصرفي على الأقل تم فتحها، وتأسيسها، والسيطرة عليها من خلال ماركوس في نيوجيرسي وبنسلفانيا. قام ماركوس أيضاً بتحويل أموال الرشاوى إلى شريكه في التآمر.

اعترف ماركوس أيضاً بأنه أثناء القيام بخطة الاحتيال المالي وانتهاكات الرشوة، دفع مقابل إنشاء منزل ذو بناء مخصص في الناصرة، بما يساوي حوالي 1,110,000 دولار. اعترف ماركوس بأنه في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2008، قد حصل على على شيك أمين الصندوق الذي تم سحبه على حساب في بنك أوف أمريكا، بحوالي 850,807.54 دولار أمريكي وتم إرساله عنوان الشركة فيما يتعلق بإنشاء منزل الناصرة.

اعترف ماركوس أيضاً، بأنه خلال العام الميلادي 2009، لم يتقدم إلى وزارة الخزانة أمريكية بتقرير الحسابات المالية والمصرفية لدى البنوك الأجنبية (FBAR)ن للكشف عن وجود مصلحة مالية في، وتوقيع، وسلطة أخرى على بعض الحسابات المالية في دول أجنبية، بما يشمل الأردن.

وافق ماركوس على حكم التعويض المالي بمبلغ لا يقل عن 3.7 مليون دولار، سيتم تسديد جزء منه من خلال مصادرة منزله في الناصرة، إلى جانب خمسة مركبات، ودراجتين بخاريتين.

تهمة الاحتيال المالي التي تمت إدانة ماركوس بها عقوبتها حد أقصى السجن 20 عاماً وغرامة تزيد عن 250,00 دولار أو ضعف الخسارة أو الربح المالي. عقوبة غسيل الأموال تصل إلى السجن 10 سنوات وغرامة تزيد على 250,000 دولار أو ضعف المبلغ الذي حصل عليه من ارتكابه للجريمة في المعاملة ذات الصلة. تهمة تقرير الحسابات المالية والمصرفية لدى البنوك الأجنبية (FABR) والتي تمت إدانة ماركوس بها تصل عقوبتها إلى السجن خمسة سنوات وغرامة لا تزيد عن 250,000 دولار، ومن المقرر الحكم بالعقوبة في 8 يناير/كانون الثاني 2013.

يتم إجراء هذه القضية من خلال دائرة خدمات التحقيقات الجنائية، وخدمات الإيرادات الداخلية، ودائرة الهجرة والجمارك، ووحدة الاحتيال في المشتريات الكبرى التابعة لقيادة التحقيقات الجنائية بالجيش الأمريكي (Army CID-MPFU).

تحديث مبادرة النيابة العامة التابعة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGPRO)

بموجب مبادرة النيابة العامة لاتابعة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGPRO)، والتي بدأت في أواخر العام 2009، عين المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق محققين ذوي خبرة عالية وعينهم كوحدة تابعة لقسم الاحتيال التابع للقطاع الجنائي بوزارة العدل للترافع في قضايا تحقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. هؤلاء المحققين متخصصين على نحو حازم بوزارة العدل بشؤون أمور الاحتيال الجنائي الوارد من جهود إعادة إعمار العراق. فهم يتعاملون مع قضاياهم الخاصة بوزارة العدل ويعملون عن قرب مع المستشار العام للمفتش العام لإعادة إعمار العراق والمحققين الآخرين بوزارة العدل الذين تم تعيين قضايا المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لهم. يقودون حالياً أو يشاركون بصفة كبيرة في استضافة أمور النيابة العامة ويستمرون في لعب أدوار متكاملة في تطوير والمرافعة في القضايا التي تعمل عليها دائرة تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. بما يتماشى مع تخفيض المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في عدد العاملين معه، تتألف وحدة مبادرة النيابة العامة التابعة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق الآن من اثنان من المحققين محلل قانوني واحد.

التعليق والحرمان

منذ ديسمبر/كانون الأول 2005، عمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن قرب مع وزارة العدل، ووحدة الاحتيال في المشتريات الكبرى التابعة لقيادة التحقيقات الجنائية بالجيش الأمريكي، ودائرة خدمات التحقيقات الجنائية، ووكالة الخدمات القانونية التابعة للجيش فرع احتيالات المشتريات (PFB) لإيقاف وشطب المتعاقدين وأفراد الحكومة عند ارتكابهم جرائم الاحتيال أو الفساد في الجيش، بما يشمل هؤلاء المشاركين في عقود إعادة إعمار العراق أو عقود دعم الجيش في العراق. نشأت هذه القضائية كنتيجة للاتهام الجنائي الذي تم تقديمه في المحاكم الفيدرالية وإدعاءات بعدم مسؤولية المتعاقدين والتي تتطلب فحص للحقائق من خلال

مسؤولي التعليق والحرمان التابعين للجيش. في هذه الفصل، أوقف الجيش عمل 9 من المتعاقدين بناءً على ادعاءات الاحتيال في العراق والكويت. بالإضافة لذلك، عرض الجيش على 10 من المتعاقدين الحرمان وتم شطب 1 من الأفراد والشركات أثناء نفس الفترة وفقاً للنشاط الاحتيالي في العراق والكويت.

أوقف الجيش عمل 176 فرد وشركة شاركوا في عقود الاستقرار وإعادة الإعمار التي تدعم الجيش في العراق والكويت منذ العام 2003، وتم عرض شطب 212 فرد وشركة، مما نتج عنه القيام بـ 165 عملية شطب تراوحت في مدتها من 9 أشهر حتى 10 سنوات. يتابع فرع احتيالات المشتريات بحزم الشركات الإضافية والأفراد ذوي الصلة بعمليات الاحتيال في عقود الجيش في العراق والكويت، والمواقع الأخرى في جنوب غرب آسيا، بمدد إيقاف وشطب إضافية تمت أثناء العام 2012. يتم الإشارة إلى عمليات الإيقاف والشطب المتعلقة بالاحتيال في عقود إعادة الإعمار وعقود دعم الجيش في أفغانستان من خلال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان. للإطلاع على قائمة بعمليات الشطب، أنظر الجدول 5.3. للإطلاع على قائمة كاملة بعمليات الإيقاف والشطب، أنظر الملحق و. ◆

الجدول 5.2

أحكام الإدانة (بحسب تصنيف وزارة العدل)

الاسم	التهم	تاريخ الحكم	الإدانة
دانيل هوتشينسون	تلقي أموال مسروقة من العراق	9/14/2012	معلق
جون ماركوس	الاحتيال المالي، وغسيل الأموال، وعدم تقديم تقرير الحسابات المالية لدى البنوك الأجنبية	9/7/2012	معلق
جوليو سوتو	التآمر على قبول هدايا غير قانونية	8/29/2012	معلق
جيل أ. شاريبا	تقديم بيانات كاذبة لوكالة حكومية	8/9/2012	معلق
روبرت ن. بوردا	التآمر على اقتراف الاحتيال المالي	8/6/2012	معلق
كريستال مارتن	التآمر على غسيل الأموال	6/25/2012	معلق
ريتشارن إفيك	التآمر، والرشوة، وغسيل الأموال، وإعاقة اعمال الوكالة	6/25/2012	معلق
أحمد القزاز	التآمر، الرشوة، الاحتيال المالي، الاحتيال البريدي	5/21/2012	معلق
نيكول لوفيرا	سرقة ممتلكات حكومية	5/17/2012	معلق
بيلي جوي هانت	التآمر وتقديم عوائد ضريبية كاذبة	5/8/2012	السجل 15 شهراً، وإطلاق السراح الخاضع للرقابة لمدة 3 سنوات، وتعويضات بمبلغ 66,212 إلى خدمات الإيرادات الداخلية؛ وضريبة خا2ة 200 دولار؛ ومصادرة 236,472 دولار.
جينيس نويل، موظف سابق لدى متعاقد لوزارة الدفاع	التآمر وتقديم عوائد ضريبية كاذبة	4/10/2012	السجن 27 شهراً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة 3 سنوات، وتعويضات بمبلغ 1,102,115 دولار (861,027 لفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة و241,088 إلى دائرة الإيرادات الداخلية)؛ وضريبة خاصة بمبلغ 200 دولار؛ ومصادرة مبلغ 861,027.
رائد. كريستوفر ج. برادلي، الولايات المتحدة	هدايا غير قانونية	4/9/2012	السجن 6 أشهر، وإطلاق السراح المشروع بالرقابة لمدة عام واحد، وتعويض 20,000 دولار، وضريبة خاصة 200 دولار.
ديفيد ج. ويلش، موظف سابق لدى متعاقد لوزارة الدفاع	التآمر على سرقة ممتلكات حكومية	4/2/2012	السجن عامين، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة ثلاثة سنوات، وتعويض بمبلغ 160,000 دولار.

تابع في الصفحة التالية

الاسم	التهم	تاريخ الحكم	الإدانة
العريف، ميشيل ح. روتشيكي، الولايات المتحدة	هدايا غير قانونية	3/7/2012	السجن لمدة 3 سنوات مع إيقاف التنفيذ، وتعويض 10,500 دولار، وغرامة 2,000 دولار، وضريبة خاصة 100 دولار.
العريف، أماشا م. كينج، USAR	التآمر على الاحتيال	2/14/2012	السجن 3 سنوات، والسجن 5 سنوات مع إيقاف التنفيذ، وتعويض 20,500 دولار؛ وضريبة خاصة 100 دولار.
جون ف. هايس	التآمر	11/10/2011	السجن 5 سنوات، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين، وتعويضات بمبلغ 12,000 دولار
بريان د. كورنيل	بيانات كاذبة	10/27/2011	الإقامة الجبرية لمدة 3 أشهر، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين، وغرامة 1,000 دولار، وضريبة خاصة 100 دولار.
روبرت أ. نيلسون، عريف سابق بالجيش الأمريكي	التآمر على سرقة ممتلكات عامة	10/5/2011	السجن 4 سنوات مع إيقاف التنفيذ، مع قضاء الستة أشهر الأولى قيد الإقامة الجبرية في المنزل؛ وتعويض 44,830 دولار، وضريبة خاصة 100 دولار.
توماس أ. مانوك، موظف سابق بفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة	التآمر	9/19/2011	السجن 20 عاماً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات، ومصادرة 73,500 دولار، وضريبة خاصة 100 دولار
شركة تايمي جلوبال المحدودة	الرشوة	16/9/2011 (اتفاقية تأجيل القضية)	13 مليون دولار لتبديد الاتهامات الجنائية والمدنية
إريك سكوت هاميلتون، عريف مدفعية في قوات مشاة البحرية الأمريكية	التآمر	8/10/2011	السجن 18 شهراً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات، وتعويض 124,944 دولار
فرانسيسكو موجيا 3	التآمر	7/22/2011	السجن 4 أشهر، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات، وتعويض 30,000 دولار
باري س. زافران	تلقي هدايا غير قانونية	7/15/2011	السجن عام واحد مع إيقاف التنفيذ، مع قضاء الأربعة أشهر الأولى قيد الإقامة الجبرية؛ وتعويض 7,169 دولار؛ وضريبة خاصة 100 دولار
استن د. لي، متعاقد سابق مع وزارة الدفاع	التآمر، الرشوة	7/15/2011	مُعلق
ديريك شويماك، مقدم أمريكي متقاعد	الرشوة	6/13/2011	السجن 41 شهراً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين، ومصادرة 68,100 دولار، وتعويض 181,900 دولار.
ديفي فلاجر، مقدم أمريكي سابق	التآمر، قبول هدايا غير قانونية، تحويل الملكية لآخر لاستخدامه الخاص	3/25/2011	السجن 18 شهراً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات، وتعويض 24,000 دولار
تشارلز باوي، رائد أمريكي متقاعد	المشاركة في عمليات مالية بممتلكات تم الحصول عليها عبر نشاط غير قانوني محدد	5/11/2011	السجن عامين، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات، والتعويض بمبلغ 400,000 دولار، وضريبة خاصة 100 دولار.
إيدي بريسلي، رائد أمريكي متقاعد	السرقة، التآمر لاقتراف السرقة، الاحتيال وخيانة الأمانة، التآمر لغسيل الأموال، المشاركة في معاملات مالية بعائدات إجرامية	2011//3/1	السجن 12 عاماً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات، ومصادرة 21 مليون دولار، وعقارات، والعديد من السيارات.
إيريكا بريسلي، متعاقد سابق ومتزوجة بعسكري	السرقة، التآمر لاقتراف السرقة، الاحتيال وخيانة الأمانة، التآمر لغسيل الأموال، المشاركة في معاملات مالية بعائدات إجرامية	3/1/2011	السجن 6 سنوات، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات، ومصادرة 21 مليون دولار، وعقارات، والعديد من السيارات.
ريتشارد رازو، متعاقد سابق مع وزارة الخارجية وموظف بوزارة الخارجية	الاحتيال المالي، التآمر على الاحتيال المالي	2/28/2011	السجن 33 شهراً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين، وتعويض 106,820 دولار، وضريبة خا2ة 00 دولار.
رائد، كيفين شروك، الولايات المتحدة	غسيل الأموال	2/8/2011	السجن 3 سنوات مع إيقاف التنفيذ، وتعويض 47,241 دولار

تابع في الصفحة التالية

الاسم	التهم	تاريخ الحكم	الإدانة
أسامة عياش، موظف سابق بالسفارة الأمريكية في بغداد	سرقة أموال عامة، المشاركة في أعمال تؤثر على المصلحة المالية الشخصية	2/2/2011	السجن 42 شهراً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 36 شهراً، وتعويض 243,416 دولار، وغرامة 5,000 دولار.
العريف، براينت ويليامز، الولايات المتحدة	الاحتيال وخيانة الأمانة، قبول الرشوة	12/17/2010	السجن 3 سنوات، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات، ومصادرة 57,030 دولار، وضريبة خاصة 200 دولار.
مارك كارنيز، عريف بالقوات الجوية الأمريكية	الرشوة	12/16/2010	السجن 20 شهراً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات، وغرامة 4,000 دولار.
ميشيل آدمز، متعاقد سابق مع وزارة الدفاع	الرشوة	12/7/2010	السجن 15 شهراً، يتبعها إطلاق السراح المشروط بالرقابة.
فرانكي هان، ملازم أول متقاعد بالبحرية الأمريكية	الاحتيال، الرشوة، وتلقي هدايا غير قانونية	12/7/2010	السجن 3 سنوات، ومصادرة مبلغ 757,525 دولار.
بيتر دان، متعاقد سابق لوزارة الدفاع	الرشوة	11/19/2010	السجن 14 شهراً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين
مجموعة لويس بيرجر	لائحة الاحتيال الكبرى	11/5/2010 (DPA)	18.7 مليون دولار عقوبات جنائية؛ وتسوية مدنية بمبلغ 50.6 مليون دولار؛ وكامل التعويض للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ تبني معايير أداء فعالة؛ وانظمة رقابة داخلية، وتدريب الأخلاقيات للموظفين؛ وتوظيف مراقبة مستقلة لتقييم والإشراف على التزام الشركة باتفاقية المحاكمة المؤجلة لمدة عامين.
سلفاتوربيب	التآمر على الاحتيال	11/5/2010	معلق
بريسي بيليتيري	التآمر على الاحتيال	11/5/2010	معلق
رائد، رودريك سانشيز، الولايات المتحدة	الرشوة	10/27/2010	السجن 5 سنوات؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات، وغرامة 15,000 دولار
رائد، ريتشارد هارينجتون، قوات مشاة البحرية الأمريكية	تلقي هدايا غير قانونية	10/18/2010	السجن عام واحد ويوم واحد؛ والتعويض
مقدم، بروس جيليت، الجيش الأمريكي	أعمال تؤثر على المصلحة المالية الشخصية	10/6/2010	السجن عام واحد مع إيقاف التنفيذ، وغرامة 2,000 دولار، و160 ساعة من الخدمة المجتمعية؛ وعدم القدرة على حيازة سلاح ناري.
مريم ستينبوش، عريف بقواة مشاة البحرية الأمريكية	رشوة	10/5/2010	السجن 5 سنوات مع إيقاف التنفيذ، وتعويض 25,000 دولار
إسماعيل سالينياس	رشوة	10/1/2010	السجن 9 أشهر (تم قضاء المدة)؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين؛ وغرامة 7و500 دولار؛ ومصادرة مبلغ 807,904 دولار؛ وضريبة خاصة بمبلغ 300 دولار
دوروثي إيليس	تآمر	9/2/2010	السجن 37 شهراً؛ والسجن 3 أعوام مع إيقاف التنفيذ؛ وتعويض 360,000 دولار
وجدي بيجاس، موظف سابق لدى متعاقد لوزارة الدفاع	رشوة، غسيل أموال	8/11/2010	معلق
رائد، مارك فولر، قوات مشاة البحرية الأمريكية	القيام بمعاملات مالية	8/4/2010	السجن عام واحد ويوم واحد؛ غرامة 198,510 دولار؛ وضريبة خاصة 200 دولار
رائد، تشارلز سابليت، الولايات المتحدة	بيانات كاذبة	7/7/2010	السجن 21 شهراً؛ وإطلاق اسراح المشروط بالرقابة لمدة عامين؛ ومصادرة مبلغ 107,900 دولار، و17,120,000 دينار عراقي.
النقيب فاستينو جونزاليس، الولايات المتحدة	تلقي هدايا غير قانونية من مسؤول عام	6/24/2010	السجن 15 شهراً؛ إطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عام واحد؛ غرامة 10,000 دولار؛ وتعويض 25,500 دولار؛ وضريبة خاصة بمبلغ 100 دولار
عريف أول تيرانس والتون، قوات مشاة البحرية الأمريكية	الرشوة، الابتزاز، عدم تنفيذ أمر مباشر	5/17/2010	التأنيب؛ وتخفيض في الرتبة من E-8 الى E-3؛ وغرامة 65,000 دولار؛ والإقامة الجبرية لمدة 62 يوماً.
النقيب إريك شيمدت، قوات مشاة البحرية الأمريكية	الاحتيال المالي، تقديم نموذج ضرائب فيدرالية كاذب	5/17/2010	السجن 72 شهراً، والسجن 3 سنوت مع إيقاف التنفيذ، وتعويض 2,150,613 دولار.

تابع في الصفحة التالية

الاسم	التهم	تاريخ الحكم	الإدانة
ويليام كولينز، مواطن أمريكي	الرشوة	4/21/2010	السجن 42 شهراً؛ وغطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات؛ وغرامة 1,725 دولار؛ ومصادرة مبلغ 5,775 دولار
SFC رايان شاز، الولايات المتحدة	هدايا غير قانونية، غسيل أموال، بيانات كاذبة	4/21/2010	السجن عام واحد ويوم واحد؛ والسجن عامين مع إيقاف التنفيذ، وغرامة 1.4 مليون دولار
ماركوس ماكلاين	قبول هدايا غير قانونية	4/15/2010	معلق
كيفين أ. ديفيس	قبول هدايا غير قانونية	4/13/2010	معلق
جانت شيمدت، متعاقد وزوجة عسكري	تقديم عوائد ضريبةي كاذبة، والاحتيال	3/18/2010	الإقامة الجبرية في المنزل لمدة عام واحد، والسجن 3 سنوات مع إيقاف التنفيذ، وتعويض 2,150,613 دولار
تيري هول، متعاقد	التآمر، الرشوة	2/17/2010	السجن 39 شهراً؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عام واحد، ومصادرة مبلغ 15,757,000 دولار
تيريزا روسل، عريف أمريكي سابق	غسيل الأموال	1/28/2010	السجن 5 سنوات مع إيقاف التنفيذ، وتعويض 31,000 دولار
النقيب، مايكل د. نيجوين، الولايات المتحدة	السرقة والقيام بمعاملات مالية	12/7/2009	السجن 30 شهراً؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات، وتعويض قدره 200,000 دولار؛ ومصادرة حصته في جميع الممتلكات لاشخصية التي تم شراؤها بالأموال المسروقة والأموال المتبقية التي صادرتها الحكومة في وقت اعتقاله.
رونالد رادكليف	الرشوة وغسيل الأموال	10/16/2009	السجن 40 شهراً وغرامة 30,000 دولار
خوسيه ليتو دومينجو	الرشوة	11/19/2009	السجن 39 شهراً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عمين، وغرامة 70,000 دولار
جولوريا ماريتينز	الرشوة والتآمر	8/12/2009	السجن 5 سنوات
روبرت جيفري	التآمر والسرقة	8/11/2009	السجن 4 سنوات
ويليام درايفر	غسيل الأموال	8/5/2009	السجن 3 سنوات مع إيقاف التنفيذ؛ تتضمن 6 أشهر من الإقامة الجبرية بالمنزل، وتعويض بمبلغ 36,000 دولار
نايرين بيتاوي	التآمر على إعاقة العدالة	7/28/2009	السجن عام واحد ويوم واحد، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين، والتعويض بمبلغ 5 مليون دولار
مايكل جميل	التآمر	7/27/2009	السجن 40 شهراً
روبرت يونغ	التآمر وسرقة ممتلكات حكومية	7/24/2009	السجن 97 شهراً؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات؛ ومصادرة مبلغ 1 مليون دولار، وتعويض 26,276,472 دولار.
سمير إيتاني	التآمر	7/21/2009	السجن عامين؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات، وغرامة 100,000 دولار؛ وضريبة خاصة 100 دولار
تيجاني ساني	تقديم عوائد ضريبية كاذبة	6/25/2009	السجن 110 شهر؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 1 عام؛ وغرامة 1.6 مليون دولار؛ وتعويض 816,485 دولار لخدمات الإيرادات الداخلية.
داني ديملتا	الاحتيال المالي	5/27/2009	السجن 6 أشهر؛ والإقامة الجبرية بالمنزل لمدة 12 شهر، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين، وغرامة 20,000 دولار، وتعويض 70,000 دولار.
بنجامين ر. كافكا	التستر على جريمة	5/18/2009	مُعلق
ألبرت دبليو جورج الثالث	سرقة ممتلكات حكومية؛ التآمر	5/18/2009	الإقامة الجبرية المتقطعة لمدة 60 يوماً، إطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين؛ومصادرة مبلغ 103,000 دولار، والدفع بشكل مشترك ومنفرد مع شركيه في التآمر روي جرين مبلغ 52,286.60 دولار.
روي جرين	سرقة ممتلكات حكومية؛ التآمر	5/18/2009	الإقامة الجبرية المتقطعة لمدة 60 يوماً، إطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين؛ومصادرة مبلغ 103,000 دولار، والدفع بشكل مشترك ومنفرد مع شركيه في التآمر ألبرت جورج مبلغ 52,286.60 دولار.

تابع في الصفحة التالية

الاسم	التهم	تاريخ الحكم	الإدانة
فريدريك كينفين	التآمر	4/30/2009	السجن 3 سنوات مع إيقاف التنفيذ، وتعويض بمبلغ 2,072,967 دولار
ستيفين داي	التآمر على الاحتيال على الولايات المتحدة عبر التحريف	4/13/2009	السجن مع إيقاف التنفيذ لمدة 3 سنوات، وتعويض 41,522 دولار، وغرامة 2,000 دولار
جيف أليكس مازون، متعاقد، KPR	احتيال كبير ضد الولايات المتحدة واحتيال مالي	3/24/2009	السجن 1 عام مع إيقاف التنفيذ؛ والإقامة الجبرية بالمنزل لمدة 6 أشهر؛ وغرامة 5,000 دولار
كارولين بلاك شقيقة اللواء جون كوكرهام	التآمر وغسيل الأموال	3/19/2009	السجن 70 شهراً؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات، وتعويض بمبلغ 3.1 مليون دولار
مايكل كارتر، مهندس مشروع، قوة حماية الصناعات	انتهاك قانون مكافحة الرشوة	1/25/2009	السجن 61 شهراً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات
حارث الجبوي، متعاقد	التآمر، الرشوة، وتقديم بيانات كاذبة	1/22/2009	معلق
رائد، كريستوفر ماري، ضابط تعاقد أمريكي	الرشوة، والبيانات الكاذبة	1/8/2009	السجن 57 شهراً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات؛ وتعويض 245,000 دولار
رائد، تيريزا بيكر، ضابط تعاقد في USAR	التآمر والرشوة	12/22/2008	السجن 70 شهراً، والتعويض بمبلغ 825,000 دولار
العقيد، كورتيز وايتفورد، من كبار مسؤولي جيش الاحتياط الأمريكي، سلطة الائتلاف المؤقتة، المنطقة المركزية الجنوبية	التآمر، الرشوة، الاحتيال المالي	11/7/2008	السجن 5 سنوات؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين، وتعويض بمبلغ 16,200 دولار
مقدم، مايكل ويلر، مستشار إعادة الإعمار بسلطة الائتلاف المؤقتة بجيش الاحتياط الأمريكي	التآمر، الرشوة، الاحتيال المالي، نقل ممتلكات مسروقة بين الولايات، وتهريب كمية ضخمة من الأموال السائلة	11/7/2008	السجن 42 شهراً؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات؛ وتعويض 1,200 دولار؛ وضريبة خاصة بمبلغ 100 دولار
ديفيد راميرز، متعاقد، شركة Readiness Support Management Inc.	تهريب كمية ضخمة من الأموال السائلة، وهيكلة معاملات	10/9/2008	السجن 50 شهراً؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات؛ وضريبة خاصة بمبلغ 200 دولار
لي دوبيس، متعاقد، شركة Future Services General Trading & contracting Company.	سرقة ممتلكات حكومية	10/7/2008	السجن 3 سنوات، ورد مبلغ 450,000 دولار بما يمثل العمليات غير القانونية بالخطة
روبرت بينيت، متعاقد، KBR	انتهاك قانون مكافحة الرشوة	8/28/2008	الحبس عام واحد مع إيقاف التنفيذ، وغرامة 6,000 دولار
رائد، جيمس مومون، ضابط تعاقد أمريكي	التآمر والرشوة	8/13/2008	معلق
مقدم، ديبرا م. هاريسون، قائم بأعمال مراقب النفقات الأمريكي للمنطقة المركزية الجنوبية التابعة لسلطة التحالف المؤقتة	التآمر، الرشوة، غسيل الأموال، الاحتيال المالي، نقل ممتلكات م سروقة بين الولايات، تهريب الأموال، وإعداد عوائد ضريبية كاذبة	7/28/2008	السجن 30 شهراً؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين، وتعويض 366,640 دولار
النقيب، سيدار لامون، الولايات المتحدة	قبول هدايا غير قانونية	7/23/2008	السجن عام واحد، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عام واحد
جاكلين فانكستر	استلام ممتلكات مسروقة	6/30/2008	السجن عام واحد مع إيقاف التنفيذ؛ والإقامة الجبرية بالمنزل لمدة 180 يوماً؛ و104 ساعة من الخدمة المجتمعية؛ وغرامة 10,000 دولار؛ وضريبة خاصة 100 دولار
رائد، جون لي كوكرهام، ضابط تعاقد أمريكي	الرشوة، التآمر، وغسيل الأموال	6/24/2008	السجن 210 شهر؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات؛ وتعويض بمبلغ 9.6 مليون دولار
ميليسا كوكرهام، زوجة اللواء جون كوكرهام	التآمر، وغسيل الأموال	6/24/2008	السجن 41 شهراً؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات؛ وتعويض 1.4 مليون دولار
مقدم، ليفوندا سيلف، ضابط تعاقد بجيش الاحتياط الأمريكي	التآمر والرشوة	6/10/2008	السجن 12 شهراً؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات؛ وغرامة 5,000 دولار؛ وتعويض 9,000 دولار
شركة Raman International Corp.	التآمر والرشوة	6/3/2008	غرامة 500,000 دولار، وتعويض 327,192 دولار
النقيب، أوستن كي، ضابط تعاقد أمريكي	الرشوة	12/19/2007	الإقامة الجبرية لمدة عامين، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين؛ وضريبة بمبلغ 600 دولار؛ ومصادرة مبلغ 108,000 دولار
الرائد، جون ريفارد، ضابط تعاقد بجيش الاحتياط الأمريكي	الرشوة، والتآمر، وغسيل الأموال	7/23/2007	السجن 10 سنوات؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات؛ وغرامة 5,000 دولار؛ وأمر مصادرة مبلغ 1 مليون دولار

تابع في الصفحة التالية

الاسم	التهم	تاريخ الحكم	الإدانة
كيفين سموت، المدير العام، شركة Eagle Global Logistics, Inc.	انتهاك قانون مكافحة الرشوة، والإدلاء ببيانات كاذبة	7/20/2007	السجن 14 شهراً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين؛ وغرامة 6,000 دولار؛ وتعويض 17,964 دولار
أنتوني مارتن، مدير متعاقد من الباطن، KBR	انتهاك قانون مكافحة الرشوة	7/13/2007	السجن 1 عام ويوم واحد؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين؛ وتعويض 200,504 دولار
جيسي د. لان، جيش الاحتياط الأمريكي، سرية التمويل 223	التآمر وخيانة الأمانة، والاحتيال المالي	6/5/2007	السجن 30 شهراً، وتعويض 323,228 دولار
ستيف ميركيز، مدني بوزارة الدفاع، مخطط دعم تشغيلي	قبول هدايا غير قانونية	2/16/2007	السجن 12 شهراً ويوم واحد، وتعويض 24,000 دولار
كيبر الضباط، بيليتي "بيتي"، مستشار خدمات الأغذية بالجيش الأمريكي للكويت، والعراق، وأفغانستان	الرشوة وتهريب الأموال السائلة	2/9/2007	السجن 28 شهراً، وغرامة 57,500 دولار، والمصادرة
جينيفر أخاكوس، سرية المالية 223 بجيش الاحتياط الأمريكي	التآمر لاقتراف احتيال مالي	11/13/2006	السجن 3 سنوات مع إيقاف التنفيذ؛ وتعويض 86,557 دولار، وضريبة خاصة 100 دولار
العريف كارولس لوميلي شافيز، جيش الاحتياط الأمريكي، سرية المالية 223	التآمر على اقتراف احتيال مالي	11/13/2006	السجن 3 سنوات مع إيقاف التنفيذ؛ وتعويض 28,107 دولار، وضريبة 100 دولار
العريف ديريل هولير، جيش الاحتياط الأمريكي، سرية المالية 223	التآمر على اقتراف احتيال مالي	11/13/2006	السجن 3 سنوات مع إيقاف التنفيذ؛ وتعويض 83,657.47 دولار، وضريبة 100 دولار
العريف لويس لوبيز، جيش الاحتياط الأمريكي، سرية المالية 223	التآمر على اقتراف احتيال مالي	11/13/2006	السجن 3 سنوات مع إيقاف التنفيذ؛ وتعويض 66,865 دولار، وضريبة 100 دولار
بوني مورفي، ضابط تعاقد	قبول هدايا غير قانونية	11/7/2006	إطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عام واحد، وغرامة 1,500 دولار
سمير محمود، موظف بمؤسسة إنشاءات أمريكية	الإدلاء ببيانات كاذبة	11/3/2006	الائتمان يوم واحد للوقت الذي أدى فيه خدمته، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين
جيفاريز بابين، مدني بفيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة	طلب وقبول هدايا غير قانونية	10/12/2006	السجن عامين؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عام؛ والتعويض بمبلغ 28,900
المقدم بروس هوبفينجاردنير، مستشار خاص لمنطقة المركزية الجنوبية بسلطة التحالف المؤقتة التابعة لجيش الاحتياط الأمريكي	التآمر، والتآمر على اقتراف احتيال مالي، وغسيل أموال، وتهريب عملات	8/25/2006	السجن 21 شهراً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات؛ وغرامة 200 دولار؛ ومصادرة مبلغ 144,500 دولار
فهيم موسى سلام، مترجم، شركة Titan Corp.	انتهاك قانون ممارسات لافساد الأجنبية أحكام مكافحة الرشوة	8/4/2006	السجن 3 سنوات؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين؛ و250 ساعة من الخدمة المجتمعية، وضريبة خاصة بمبلغ 100 دولار
محمد شبير خان، مدير عمليات الكويت والعراق، شركة التميمي جلوبال المحدودة	انتهاك قانون مكافحة الرشوة	6/23/2006	السجن 51 شهراً، وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين؛ وغرامة 10,000 دولار؛ وتعويض 133,860 دولار؛ وضريبة 1,400 دولار
	محاولة التأثير على الشهود	8/10/2009	السجن 15 شهراً؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين؛ وغرامة 6,000 دولار، وضريبة خاصة 200 دولار
فيليب بلوم، المالك، شركة جلوبال بيزنس جروب، GBG القابضة، وGBG قطاع اللوجستيات	التآمر، والرشوة، وغسيل الأموال	3/10/2006	السجن 46 شهراً؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين؛ ومصادرة مبلغ 3.6 مليون دولار؛ والتعويض بمبلغ 3.6 مليون دولار؛ وضريبة خاصة 300 دولار
ستيفين سيمانس، مدير التعاقد من الباطن، KBR	الاحتيال المالي، وغسيل الأموال، والتآمر	3/1/2006	السجن 12 شهراً ويوم واحد؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات؛ وتعويض بمبلغ 380,130 دولار؛ وضريبة خاصة 200 دولار
كريستوفر شيل، نائب الرئيس الإقليمي، الشرق الأوسط والهند، مؤسسة إيجل جلوبال لوجيستكس	الاحتيال الكبير ضد الولايات المتحدة	2/16/2006	السجن 30 شهراً؛ وغطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة عامين؛ وغرامة 10,000 دولار؛ وضريبة خاصة 100 دولار (تسوية مدنية من EGL نشأت من نفس الحقائق الناجمة في التسوية بمبلغ 4 مليون دولار)
روبرت ستين، مراقب مالي وضابط تمويل بالمنطقة المركزية الجنوبية التابعة لسلطة التحالف المؤقتة	جريمة حيازة أسلحة نارية، وحيازة مدافع رشاشة، والرشوة، وغسيل الأموال، والتآمر	2/2/2006	السجن 9 سنوات؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات؛ ومصادرة مبلغ 3.6 مليون دولار؛ والتعويض بمبلغ 3.5 مليون دولار؛ وضريبة خاصة بمبلغ 500 دولار
جلين باول، مدير التعاقدات من الباطن، KBR	الاحتيال الكبير وانتهاك قانون مكافحة الرشوة	8/1/2005	السجن 15 شهراً؛ وإطلاق السراح المشروط بالرقابة لمدة 3 سنوات؛ وتعويض 90,973.99 دولار؛ وضريبة خاصة 200 دولار

ملاحظة: لا يشمل نتائج المحاكم غير الأمريكية من التحقيقات المشتركة بين المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وهيئة دعم القانون الخارجي أو نتائج المحاكم العسكرية.

الجدول 5.3

قائمة الاستبعاد

الاسم	استبعدفي
أشلي وودز	9/17/2012
MAR للإنشاءات المحدودة	9/17/2012
شركة البطاط للإنشاءات	8/24/2012
حيدر البطاط	8/24/2012
يحيى البطاط	8/24/2012
أحمد الصباري	8/24/2012
هاواكس أوف عراق	8/24/2012
ريتشارد لوبيز رازو	8/24/2012
تشاروز ج. بوي، MAJ، الولايات المتحدة الأمريكية	7/12/2012
بيتر د. دون	6/14/2012
مؤسسة جلوبال بروكيورمنت	6/14/2012
شركة وورلد وايد للتوريد والإنشاءات المحدودة	6/14/2012
مايكل لين آدمز	6/14/2012
ماتريكس انترناشيونال	5/17/2012
جوزية فلوريس	5/17/2012
باري ستيفين زافران	5/17/2012
جوزيه ف. فارجيس	5/17/2012
شركة الأنظمة الأمنية المتخصصة	5/17/2012
توماس أرمز مانوك	5/17/2012
سيما انترناشيونال	5/17/2012
علي عامر حسين	5/17/2012
مجيد شادي مجيد	5/17/2012
شرطة السلد للعقود العامة	5/17/2012
سي بيلدنج	5/17/2012
شركة الأندلس/أ – كاب	5/17/2012
شركة البقير	5/17/2012
محمد بقير	5/17/2012
فريدريك مانفريد سيمون	5/17/2012
مانفريد أوتو سيمون	5/17/2012
مؤسسة ريلواي لوجسيستكس انترناشيونال.	5/17/2012
إنجنيرنج انترناشيونال كوربوريشن	5/17/2012
إريك هاميلتون	4/30/2012
مايك عطا الله	2/25/2012
مارتا عطا الله	2/25/2012
تيريزا ج. بكر، MAJ، الولايات المتحدة	2/25/2012
ثيودور كيو. ويليامز	2/17/2012

تابع في الخانة التالية

الاسم	استبعدفي
أوزجين كاكار	2/17/2012
ميزان كاكار	2/17/2012
أيفار أتيلان	2/17/2012
شركة الأمل المشرق	2/15/2012
تشارلز إي. سابليت، لواء، الولايات المتحدة	1/19/2012
علي حاتم سليمان	12/15/2011
مؤسسة الأنبار للشاحنات	12/15/2011
عبد الرزاق سليمان	12/15/2011
سعد سليمان	12/15/2011
طالب العرفان	12/15/2011
شالان العرفان	12/15/2011
ديفيد بلاجر، مقدم، أمريكي، (متقاعد)	12/6/2011
إحسان حسن الأملي	11/29/2011
شركة العلا للمقاولات العامة	11/28/2011
محمد شاكر محمود	10/14/2011
أحمد محمد حسن	10/13/2011
العلا العراق	10/12/2011
العلا FZCO	10/12/2011
العلا جلوبال تريدنج، شركة ذات مسؤولية محدودة	10/12/2011
شيت م. فازاند	9/13/2011
شيد م. فازاند	9/13/2011
فازاند انترناشيونال تريدنج، شركة ذات مسؤولية محدودة	9/13/2011
شرةك الدالة.	9/13/2011
فوستينو ل. جونزاليس، نقيب، الولايات المتحدة	9/7/2011
شاسيب خازال مهدي الموسوي	9/7/2011
قوصاي شمران مهدي الموسوي	9/7/2011
المجموعة الاقتصادية	9/7/2011
مؤسسة جنة انترناشيونال	8/4/2011
شركة المثود	7/21/2011
طارق زيدان داوود	7/21/2011
طارق زيدان داوود	7/21/2011
طارق زيدان داوود	7/21/2011
طارق زيدان داوود	7/21/2011
طارق زيدان داوود	7/21/2011
عبد العليم عبود	7/21/2011
فرانكي جوزيف هاند	7/21/2011

تابع في الخانة التالية

الاسم	استبعدفي
ريتشارد جوزيف هارينجتون	7/21/2011
جانيت ل. شميدت	6/22/2011
مريم م. سيتنبوش	6/6/2011
مارك كارينز	6/3/2011
تيرانس أو. والتون	6/3/2011
شركة العلي فيوتشر ماريو	5/11/2011
إريك ك. شميدت	4/20/2011
مارك ر. فولر	4/1/2011
أحمد مصطفى	1/25/2011
مبارك حامد	1/25/2011
علي محمد باجيجني	1/25/2011
عبد العظيم الصديق	1/25/2011
مارك ديلي سليجاندر	1/25/2011
بريسي بيليتيري	1/12/2011
سالفاتوربيبي	1/12/2011
عمار طارق الجزراوي	1/10/2011
عمار طارق الجزراوي، شركة المقاولات العامة	1/10/2011
شركة ليبرتي الأهلي للتجارة والمقاولات العامة	12/13/2010
برنوز الطقوس الأفجان	12/13/2010
انترناشيونال كواليتي كيتشنز، أرضية	12/13/2010
جون نابوليون	12/13/2010
جوزيف سيباستيان	12/13/2010
ن.ك. إسماعيل	12/13/2010
بيجو ثوماس	12/13/2010
شركة كومبات جنرال تريدنج	12/13/2010
جاك سينج	11/24/2010
بلو مارينز سيرفيس	11/24/2010
بلو مارينز للتجارة العامة، شركة ذات مسؤولية محدودة	11/24/2010
بلرو مارينز	11/24/2010
بلرو مارينز جروب	11/24/2010
BMS للوجستيات	11/24/2010
BMS جروب	11/24/2010
BMS للتجارة العامة، شركة ذات مسؤولية محدودة	11/24/2010
كريستوفر موري	11/10/2010
كورتس وايتفورد	10/22/2010
ويليام درايفر	10/22/2010

تابع في الخانة التالية

الاسم	استبعدفي
الشركة المتحدة للأسلحة، شركة ذات مسؤولية محدودة	9/28/2010
الشركة المتحدة للأسلحة، W.L.L	9/28/2010
شاهر نابيه فوزي عودة	9/28/2010
مجموعة استشارات ومقاولات الدفاع، شركة ذات مسؤولية محدودة	9/28/2010
شركة أمواج النيل	9/22/2010
شركة بلدي	9/22/2010
شركة ديزرت موون	9/22/2010
أمير س. فاضل	9/22/2010
عدي عبد الكريم	9/22/2010
مايثم جاسم محمد	9/22/2010
مايكل دوغ نجوين	8/19/2010
مايكل ويلر	7/28/2010
أوستن كي	7/14/2010
ماركو رودي	5/26/2010
أشرف محمد جمال	4/16/2010
تريبل إيه يونايتد للتجارة والمقاولات العامة	4/16/2010
جيف ثومبشون	3/29/2010
جون كوكرهام	3/17/2010
ميليساكوكرهام	3/17/2010
كارولين بلاك	3/17/2010
نيري بيتاوي	3/17/2010
روبرت يوخ	3/9/2010
ألبرت ويسلي جورج الثالث	1/21/2010
روي جرين	1/21/2010
أوفيليا ويب	1/21/2010
ماتريك فوست	1/21/2010
علي ن. جاباك	9/30/2009
ليبرتي أ. جاباك	9/30/2009
شركة ليبرتي للإنشاءات	9/30/2009
ثروت طارش	9/30/2009
بوابات دوارة العرب	9/30/2009
دوارة العرب	9/30/2009
حسين علي يحيى	9/30/2009
أمينة علي عيسى	9/30/2009
عادل علي يحيى	9/30/2009
ديفيد يوسف دالفي	9/25/2009
محمد عبد اللطيف زاهد	9/10/2009

تابع في الخانة التالية

الاسم	استبعدفي
جيرالد ثوماس كريج	9/4/2009
أندرو جون كاسترو	9/4/2009
إيرفيدان، شركة ذات مسؤولية محدودة	9/4/2009
كيفين أرثيس ديفيس	8/20/2009
جاكلين فانكوسير	8/7/2009
ديبرا م. هاريسون، مقدم، جيش الاحتياط الأمريكي	8/7/2009
نزار عبد العلامة	7/1/2009
شركة سان جوان	7/1/2009
شركة الميسيسبي للتعاقدات العامة	7/1/2009
لي ديناميكس انترناشيونال	6/17/2009
مؤسسة لي لخدمات الدفاع	6/17/2009
جورج اتش. لي	6/17/2009
جاستين د. لي	6/17/2009
أواي لي	6/17/2009
مارك ج. أنتوني	6/17/2009
ليفوندا ج. سيلف	6/17/2009
شركة ستاركون المحدودة، شركة ذات مسؤولية محدودة	6/17/2009
سيدار ج. لامون، CPT، الولايات المتحدة	6/3/2009
شركة دي بلس جي للتجارة	5/14/2009
جيسي د. لان، الأصغر	1/30/2009
جينيفر أجاكوس	1/30/2009
كارلوس لوميلي شافيز	1/30/2009
ديريل هولير	1/30/2009
لويس أ. لوبيز	1/30/2009
محمد شابير خان	10/10/2008
كيفين أندريه سموت	9/30/2008
شركة جرين فالي	9/17/2008, 5/18/2007
ترايد يونايتد تكنولوجي، شركة ذات مسؤولية محدودة	9/17/2008
ديوا أوروبا	9/17/2008
مؤسسة ديوا للتجارة	9/17/2008
شركة الغنوم والنير للتجارة العامة	9/17/2008
ديوا للمشاريع (الخاصة) المحدودة	9/17/2008
فيوتشر إيه آي ام يونايتد	9/17/2008
فرست إيه آي ام للتجارة والمقاولات	9/17/2008
فاسانثا ناير	9/17/2008

تابع في الخانة التالية

الاسم	استبعدفي
كي. في. جوبال	9/17/2008
فلاح العجمي	9/17/2008
ترانس أورينت للتجارة العامة	9/17/2008
زينيث انتربرايز المحدودة	9/17/2008
بيلتي "بيتي" بيلتي، CWO، الولايات المتحدة	6/15/2008
شركة السواري للتجارة والمقاولات العامة	3/13/2008
جون ألين ريفارد، لواء، جيش الاحتياط الأمريكي	1/14/2008
سمير محمود	11/29/2007
روبرت جروف	10/30/2007
ستيفين ميركيز	9/27/2007
بروس د. هوبفينجاردنر، مقدم، جيش الاحتياط الأمريكي	9/20/2007
روبرت ج. ستين، الأصغر	8/16/2007
فيليب هـ. بلوم	8/8/2007
جلوبال بيزنس جروب S.R.L	8/8/2007
ستيفين لويل سيمانس	7/27/2007
غيفارجيس بابين	6/28/2007
فهيم موسى سلام	6/28/2007
QAH للأعمال الميكانيكية والكهربائية	6/27/2007
عبد الهادي القاصي	6/27/2007
شركة الرياض للمعامل والكهرباء	1/26/2007
توماس نيلسون بارنز	1/24/2007
دانبي للهندسة والمقاولات العامة	12/28/2006
علوان فايق	12/28/2006
كريستوفر جوزيف كاهيل	11/9/2006
أحمد حسن دياخ	9/26/2006
ضياء أحمن عبد اللطيف سالم	5/14/2009, 6/2/2006
شركة جاسمين انترناشيونال للتجارة والخدمات	5/14/2009, 6/2/2006
كوستربانليز	3/17/2006
روبرت ويسمان، CW2، الولايات المتحدة	3/6/2006
جلين ألين باويل	2/16/2006
عمرو الخضرة	1/12/2006
دان للتجارة والمقاولات	1/12/2006
ستيفين لودويج	9/29/2005
DXB انترناشيونال	9/29/2005

الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق

سهل الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق الإبلاغ ع ن الاحتيال، والإهدار، وإساءة الاستخدام، وإساءة الإدارة، والانتقام في جميع البرامج المصاحبة لجهود إعادة إعمار العراق الممولة من دافعي الضرائب الأمريكيين. وبالنسبة للقضايا التي تلقاها الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق وغير متعلقة بالبرامج والعمليات الممولة بالمبالغ المخصصة أو التي تمت إتاحتها لإعادة إعمار العراق تم تحويلها إلى الهيئة المختصة. تلقى الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق الاتصالات المباشرة وجهاً لوجه، وعبر الهاتف، أو البريد، أو الفاكس، أو عبر الانترنت من أفراد في العراق، والولايات المتحدة، وحول العالم.

تقرير الفصل الثالث

في 30 سبتمبر/أيلول 2012، بدأ الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق العمل في 881 قضية. من بين هذه القضايا، تم إغلاق 863، وظلت 18 قضية مفتوحة. للإطلاع على ملخص بهذه القضايا، أنظر الجدول 5.4.

الجدول 5.4

ملخص لقضايا الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق في 30/9/2012

القضايا المفتوحة	
التحقيقات	17
التدقيقات	1
التراكمي المفتوح	18

القضايا المغلقة	الربع الأول من العام 2012	الربع الثاني من العام 2012	الربع الثالث من العام 2012	الإجمالي*
FOIA	–	–	–	4
مراجعة مكتب التعاون الأمني	–	–	–	2
مساعدات	–	–	1	48
تم صرف النظر عنها	1	1	1	147
إحالة	2	2	1	397
فحص	–	–	–	80
تحقيقات	–	–	1	156
تدقيقات	–	–	–	29
إجمالي المغلق	**3**	**3**	**4**	**863**
التراكمي* المغلق والمفتوح				**881**

* يغطي الإجمالي التراكمي الفترة منذ بدء عمليات الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق – من 24/3/2004 وحتى 30/9/2012.

القضايا الجديدة

أثناء فترة هذا التقرير، تلقى الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق 3 شكاوى جديدة، ليصل بالإجمالي التراكمي إلى 881 من قضايا الخط الساخن. تم تصنيف الشكاوى الجديدة في هذه الفئات:

- 1 شملت قضايا تعاقدية.
- 1 شملت قضايا شخصية.
- 1 شملت قضايا خاصة بالموقع الإلكتروني للمفتش العام لإعادة إعمار العراق.

تلقى الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق عبر الموقع الإلكتروني والبريدمعظم تقارير الحالات الالتي تمت ملاحظتها للاحتيال، والإهدار، وإساءة الاستخدام، وغساءة الإدارة، والانتقام. من بين 3 شكاوى جديدة للخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، تم تلقي اثنان عبر الموقع الإلكتروني للخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، وتم تلقي واحدة عبر هاتف الخط الساخن.

القضايا المغلقة

أثناء هذا الفصل، أغلق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 4 من قضايا الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق:

- تمت إحالة أحدها إلى وكالة مفتش عام أخرى.
- تم إغلاق أحدها بمساعدة الشاكي عبر الموقع الإلكتروني للمفتش العام لإعادة إعمار العراق.
- تم صرف النظر عن أحدها لأنها لم تقطع ضمن اختصاص المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- تمت مراجعة واحدة وإغلاقها من خلال تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

الشكاوى المحالة

بعد المراجعة الشاملة، أحال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أحد الشكاوى إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان لحلها. ◆

الموقع الإلكتروني للمفتش العم لإعادة إعمار العراق

أثناء فترة هذا التقرير، سجل الموقع الإلكتروني للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (www.sigir.mil) هذه الأنشطة:

- قام ما يزيد على 75,000 مستخدم بزيارة الموقع الإلكتروني للمفتش العام لإعادة إعمار العراق في هذا الفصل.
- تلقى سم اللغة العربقي من الموقع ما يقل عن 3,000 زيارة.
- الوثائق التي تم تنزيلها على نحو متكرر كانت أحدث التقارير الفصلية للمفتش العام لإعادة إعمار العراق.
- غذى الموقع الإلكتروني للمفتش العام لإعادة إعمار العراق ما يزيد على 25,000 من اشتراكات المحتوى. تم تحديث المعلومات على تغذيات الويب، والتي يتم تحميلها تلقائياً إلى حواسيب المشتركين ويمكن عرضها عبر برامج قراءة التغذيات.

منذ بدايته، أتى موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المُعد بشكل مخصص وفقاً لبحث جوجل للمواقع بما يزيد على 17,200 نتيجة.

لنظرة عامة على الزيارات اليومية للموقع الإلكتروني للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، أنظر الشكل 5.4.

الشكل 5.4

متوسط عدد الزائرين في اليوم للموقع الإلكتروني للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، وفقاً للربع السنوي، 1/7/2011 – 30/9/2012

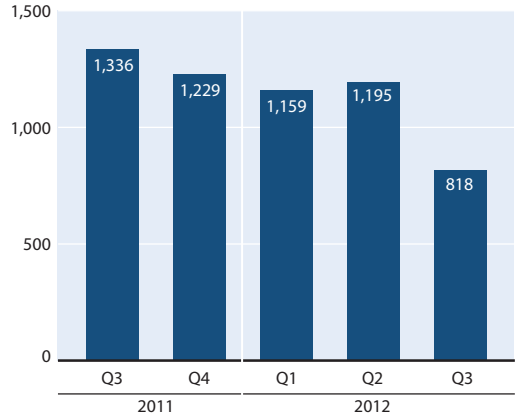

المصدر: وزارة الدفاع، مركز إدارة المعلومات التابع للجيش الأمريكي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5/10/2012.

التحديث التشريعي

أثناء هذا الفصل، لم يتخذ الكونغرس آية إجراءات إضافية بشأن تشريعات التفويض والاعتماد المتعلقة بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أو إعادة إعمار العراق.

قام الكونغرس بتمرير، وفي 28 سبتمبر/أيلول، قام الرئيس بالتوقيع على قانون قرار مشترك مع الكونغرس رقم 117 –باستمرار قرار المخصصات، 2013 (القانون العام 175–112)، كقاعدة عامة، وفر استمرار القرار مخصصات مؤقتة للعام المالي 2013 لمعظم برامج الحكومة الفيدرالية، بما يشمل برامج إعادة إعمار العراق، وعلى المستويات المقدمة في السنة المالية 2012، فقد ازدادت بنسبة 0.612%. هذا التمويل متاح حتى 27 مارس/آيار 2013، ما لم يتم التعديل من خلال قانون يتم تمريره قبل هذا التاريخ.

في حالة البرامج المخصصة للعمليات الطارئة عبر البحار / الحرب العالمية على الإرهاب والتي مولت في السنة المالية 2012 قانون مخصصات وزارة الدفاع، أو قانون مخصصات الإنشاءات العسكرية، تم تقديم التمويل على مستوى طلب الميزانية للرئيس في السنة المالية 2013.

سن الكونغرس العديد من الأحكام الخاصة الإضافية، والتي تعرف مجتمعة باسم "الشذوذ" والتي استثنت بعض البرامج من قاعدة أنه يجب أن يتم تمويلها على مستويات العام السابق، أو التي تم تعديلها، أو التخلي عنها، أوأثرت بخلاف ذلك على أحكام أخرى من القانون. ومع ذلك، لم يظهر أن هذه الشذوذ تعلقت بصفة ملموسة بإعادة إعمار العراق.◆

رقابة الوكالة الأخرى

مقدمة	116
تقارير رقابة الوكالة الأخرى	117
تحقيقات الوكالة الأخرى	119

الباب

6

مقدمة

في مارس/آيار 2004، شكل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مجلس مفتشي العموم العراقيين (IIGC) لتوفير منتدى لمناقشة الأطروحات في العراق وتعزيز التعاون والتنسيق بين مفتشي العموم للوكالات لاتي تشرف على صناديق إعادة إعمار العراق. التقى ممثلي المنظمات الأعضاء على نحو فصلي لتبادل التفاصيل بشأن التدقيقات الحالية والمخططة، لتحديد فرص التعاون، وتخفيض التكرار.

في ضوء استمرار تخفيض الجهود في العراق، حول مجلس مفتشي العموم العراقيين عمله تحت مظلة مكتب المفتش العام الخاص بوزارة الدفاع (DOD OIG) لمجموعة التنسيق المشتركة لجنوب غرب آسيا. وعلى هذا النحو، لم يتم إجراء اجتماعات مجلس مفتشي العموم العراقيين بعد ذلك. استمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في المشاركة الفعالة في مجموعة التخطيط المشتركة. ففي سبتمبر/أيلول 2012، عقدت مجموعة التخطيط المشتركة اجتماعها الحادي والعشرين.

في سبتمبر/أيلول 2012، أصدرت مجموعة التخطيط المشترك تحديث السنة المالية 2013 لخطة الرقابة الشاملة على جنوب غرب آسيا. يشمل تحديث السنة المالية 2013 وصف لمشاريع الرقابة التي تؤثر مباشرة على الجهود في جنوب غرب آسيا والمناطق المحيطة بها في 1 سبتمبر/أيلول 2012. يمكن القيام بالمشاريع حصرياً على المسرح، حيث تتطلب السفر إلى المسرح، أو إجراءها خارج المسروع. بالإضافة لتدقيقات العقود، والعقود من الباطن، وأوامر المهام والتسليم لدعم اللوجستيات التي يتم إجراؤها، فهذه الخطة الشاملة تناولت مجالات رقابة أخرى، بما يشمل المسائلة عن الأصول، وتحويل المسؤوليات الأمنية في أفغانستان، والإدارة المالية وإدارة اللوجستيات، والأمن وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. يشمل تحديث الخطة أيضاً جهود الرقابة الجارية المتعلقة بجنوب غرب آسيا عبر مكتب المحاسبات الحكومية (GAO).

في كل فصل، يطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تحديثات من المنظمات الأعضاء بشأن انشطة الرقابة التي قاموا بإتمامها، والأنشطة الجارية والمخططة. يلخص هذا القسم التدقيقات والتحقيقات التي تم رفع تقارير بها إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في هذا الفصل من خلال المنظمات التالية:

- مكتب المفتش العام الخاص بوزارة الدفاع
- مكتب المفتش العام الخاص بوزارة الخارجية
- مكتب المحاسبات الحكومية
- مكتب المفتش العام الخاص التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

لتحديثات وكالة تدقيق عقود الدفاع (DCAA)، أنظر الملحق ز.

في 30 سبتمبر/أيلول 2012، أنهت وكالة تدقيق الجيش الأمريكي عملياتها في العراق ولم تعد ترفع تقارير في هذا القسم. في الأرباع السنوية السابقة قدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تحديثات بشأن وزارة الخزانة الأمريكية ووزارة التجارة الأمريكية، ولكن هذه الوكالات لم يعد لها وجود في الأنشطة الجارية للرقابة على إعادة إعمار العراق أو المخططة للعام المالي 2013. لم يعد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يرفع تقارير بشأن هذه الوكالات في هذا القسم.◆

تقارير رقابة الوكالات الأخرى

في هذا الفصل، أصدرت وكالات الرقابة الأخرى 9 تقارير تتعلق بإعادة إعمار العراق، ليصل الإجمالي التراكمي إلى 693 تقرير تم إصداره منذ العام 2003. يحدث هذا القسم تدقيقات الوكالات الأعضاء السابقين بمجلس مفتش العموم العراقيين والتي تم رفع تقارير بها إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:

- لأنشطة تقارير الرقابة التي تم إتمامها مؤخراً للوكالات الأمريكية الأخرى، أنظر الجدول 6.1.
- لأنشطة تقارير الرقابة الجارية للوكالات الأمريكية الأخرى، أنظر الجدول 6.2.
- للمزيد من المعلومات بشأن تقارير رقابة الوكالات الأخرى، بما يشمل ملخص التقارير، أنظر الملحق ز.
- لقائمة تاريخية كاملة بتقارير الرقابة ومراجعات إعادة إعمار العراق من خلال جميع الهيئات، أنظر الملحق ح. ◆

الجدول 6.1
تقارير الرقابة التي تم إتمامها مؤخراً للوكالات الأمريكية الأخرى، في 30/9/2012

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
مكتب المفتش العام الخاص بوزارة الدفاع	DODIG-2012-138	9/26/2012	إجراءات محاسبات مبيعات الجملة بحاجة للتحسين لإعادة توزيع عمليات فريق مساعدات الممتلكات
مكتب المفتش العام الخاص بوزارة الدفاع	DODIG-2012-120	8/22/2012	تقييم أمور المحاربين الجرحى بوزارة الدفاع — وكتيبة المحاربين الجرحى — والمقار الغربية ووحدات جنوب كاليفورنيا
مكتب المفتش العام الخاص بوزارة الخارجية	AUD-MERO-12-43	8/1/2012	تقييم فواتير ومدفوعات الوزارة للعمليات وعقد الصيانة في بغداد
مكتب المحاسبات الحكومية	GAO-12-1026T	9/12/2012	دعم العقد التشغيلي: قيادة وزارة الدفاع المستدامة بحاجة لإعداد افضل للطوارئ المستقبلية
مكتب المحاسبات الحكومية	GAO-12-977R	9/12/2012	العراق وأفغانستان: الوكالات تتخذ خطوات لتحسين البيانات بشأن التعاقد ولكن بحاجة لتقارير منمذجة
مكتب المحاسبات الحكومية	GAO-12-750	8/2/2012	العراق وأفغانستان: على وزارتي الخارجية والدفاع ضمان الإدارة الفعالة لعمليا الاستحواذ بين الوكالات والالتزام بالقانون المالي
مكتب المحاسبات الحكومية	GAO-12-854R	8/1/2012	التعاقد الطارئ: إجراءات الوكالات لتناول توصيات لجنة تعاقدات الحرب في العراق وأفغانستان
مكتب المحاسبات الحكومية	GAO-12-759RSU	7/26/2012	بعثة لاعراق: لم تقم وزارة الخارجية والدفاع بإنهاء قدرات الأمن والدعم
مكتب مفتشي العموم التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	E-267-12-004-P	7/30/2012	تدقيق تقييم أداء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/العراق وإعداد التقارير لبرنامج إدارة النتائج

الجدول 6.2
أنشطة الرقابة الجارية للوكالات الأمريكية الأخرى، في 30/9/2012

الوكالة	رقم المشروع	تاريخ البدء	عنوان المشروع
مكتب المفتش العام الخاص بوزارة الدفاع	D2012-D00SPO-0205.000	8/16/2012	تقييم قدرات بعثة مكتب التعاون الأمني العراقي
مكتب المفتش العام الخاص بوزارة الدفاع	D2011-D000CH-0032.000	10/19/2010	عقد دعم لوجستيات المتعاقد لمركبات سترايكر مع جنرال ديناميكس للأنظمة البرية
مكتب المفتش العام الخاص بوزارة الدفاع	D2010-D00SPO-0209.000	4/16/2010	تقييم أمور المحاربين الجرحى بوزارة الدفاع
مكتب المفتش العام الخاص بوزارة الدفاع	12AUDXXX	6/29/2012	تدقيق عملية إعادة ترتيب الوجود الدبلوماسي الأمريكي في العراق
مكتب المفتش العام الخاص بوزارة الدفاع	12AUD050	3/22/2012	تدقيق عقد خدمات الحماية العالمية – رقم المهمة 005
مكتب مفتشي العموم التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	EE100412	7/2/2012	تدقيق برنامج الوصول إلى العدالة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/العراق
مكتب مفتشي العموم التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	EE100212	4/22/2012	استبيان بخدمات متعاقدي الأمن الذين يوظفهم متعاقدي وممنوحي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/العراق
مكتب مفتشي العموم التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	EE100112	11/22/2011	تدقيق برنامج التعزيز التشريعي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/العراق

تحقيقات الوكالات الأخرى

ينسق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بانتظام مع الوكالات الحكومية الأخرى التي تقوم بإجراء تحقيقات في العراق. للإطلاع على إحصائيات بشأن أنشطة التحقيقات من الوكالات الأخرى، أنظر الجدول 6.3.◆

الجدول 6.3
حالة أنشطة التحقيقات للوكالات الأمريكية الأخرى، في 30/9/2012

الوكالة	التحقيقات في العراق	التحقيقات في الكويت	القضايا المفتوحة/ الجارية*
قيادة التحقيقات الجنائية التابعة للجيش الأمريكي، وحدة احتيال المشتريات الكبرى	–	2	85
خدمات التحقيقات الجنائية بالدفاع	–	1	131
مكتب المفتش العام الخاص بوزارة الخارجية	3	–	20
مكتب التحقيقات الفيدرالي	1	1	28
خدمات التحقيقات الجنائية البحرية	–	1	2
مكتب التحقيقات الخاصة بالقوات الجوية الأمريكية	–	–	–
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	1	–	11
الإجمالي	**5**	**5**	**277**

* تشمل الأرقام القضايا المعلقة التي تم العمل عليها مع الوكالات الأخرى في مركز العمليات المشتركة.

الهوامش والمختصرات والتعريفات

الهوامش 122

المختصرات والتعريفات 132

1. السفارة الأمريكية في بغداد. بيان صحفي. "وصول السفير بيكروفت كسفير للولايات المتحدة في العراق". iraq.usembassy.gov/pr-101112.html.11/10/2012 . تم الإطلاع إليها في 13/10/2012؛ البيت الأبيض: مكتب السكرتير الصحفي. بيان صحفي. "يعلن الرئيس أوباما عن المزيد من الوظائف الإدارية". 10/9/2012؛ مجلس الشيوخ الأمريكي. "تم اعتماد التعيينات (مدني)". 22/9/2012. www.senate.gov/pagelayout/legislative/one__item__and__teasers/nom__confc.htm. تم الإطلاع إليها في 26/9/2012.

2. السفير روبرت ستيفن بيكروفت. شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. "علقت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ جلسة تأكيد روبرت ستيفن بيكروفت ليكون السفير الأمريكي في العراق". CQ نص الكونغرس. 19/9/2012.

3. المجلس الأعلى للقضاء. "توضيح بشأن قضية السيد. سنان الشبيبي". 18/10/2012. www.iraqja.iq/view.1654/. تم الإطلاع إليها في 18/10/2012؛ البنك الدولي. مدير منطقة العراق. معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 17/10/2012؛ حكومة العراق. البنك المركزي العراقي. رسوم إحصائية. www.cbi.iq/documents/exchange_rates__chart.jpg . تم الإطلاع في 18/10/2012؛ رئيس وزراء حكومة العراق. مؤتمر جديد. "رئيس الوزراء نوري المالكي يستجيب لأسئلة الصحفيين". 24/10/2012. pmo.iq./ArticleShow.aspx?ID=699. تم الإطلاع في 24/10/2012.

4. البنك الدولي. مدير دولة العراق. معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق. 17/10/2012؛ صندوق النقد الدولي. كبير اقتصاديين. معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق. 18/10/2012.

5. حكومة العراق. ديوان الرقابة المالية. الرئيس. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 18/9/2012؛ البنك الدولي. مدير دولة العراق: معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق. 17/10/2012؛ صندوق النقد الدولي. كبير اقتصاديين. معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 18/10/2012. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لمواد مفتوحة المصدر. 17/10/2012؛ السفارة الامريكية في بغداد. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 6/2010 و 2/2012.

6. حكومة العراق. رئيس ديوان الرقابة المالية. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 18/9/2012.

7. حكومة العراق. مجلس النواب. "قانون الموازنة الفيدرالية للعام المالي 2012، المواد 1، 2، 36، 23/2/20123. www.parliament.iq. تم الإطلاع في 24/2/2012، و "قانون الموازنة الفيدرالية للعام المالي 2011". 23/2/2011، المادة 2؛ حكومة العراق. وزارة المالية. معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق. 27/6/2011. "ميزانية حكومة العراق" (المعتمدة من TNA، والمكتوبة في فانون ديسمبر/كانون الأول 2005)؛ حكومة العراق. رئاسة الجمعية الوطنية المؤقتة. "الميزانية العامة للحكومة للدولة 2005""، 2005؛ حكومة العراق. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. "مؤشرات ميزانية الاستثمار للعام 2010". "الجدول 17، 2011. www.mop.gov.iq/mop/resources/pdf/About%20MOP/Economical%20Rebort/Report%203.doc. تم الإطلاع في 11/7/2012؛ حكومة العراق: "إيرادات ومصروفات الميزانية 2003، يوليو/تموز – ديسمبر/كانون الأول" 2003؛ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. التقارير الفصلية والنصف سنوية لكونغرس الولايات المتحدة. 3/2004 – 4/2011؛ ردود وزارة الخزانة الأمريكية على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/4/2008، و 9/4/2009

8. القانون العام 7–108؛ القانون العام 11–108؛ القانون العام 106–108؛ القانون العام 287–108؛ القانون العام 13–109؛ القانون العام 102–109؛ القانون العام 148–109؛ القانون العام 34–109؛ القانون العام 289–109؛ القانون العام 28–110؛ القانون العام 92–110؛ القانون العام 116–110؛ القانون العام 137–110؛ القانون العام 149–110؛ القانون العام 161–110؛ القانون العام 252–110؛ القانون العام 32–111؛ القانون العام 117–111؛ القانون العام 118–111؛ القانون العام 212–111؛ القانون العام 10–112؛ القانون العام 74–112؛ مكتب ميزانية الجيش الأمريكي؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 18/1/2012؛ مجلس محافظي البث الإذاعي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق؛ 4/10/2011؛ وزارة العدل. قطاع إدارة العدل؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 9/10/2012؛ PM. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 6/7/2011؛ وزارة الخارجية. "تبرير الميزانية أمام الكونغرس: المساعدات الأجنبية"، جداول الملخصات. العام المالي 2009 – العام المالي 2011؛ وزارة الخارجية "ملخص الميزانية التنفيذية الوظيفة 150 وبرامج دولية أخرى. العام المالي 2013". صفحة 173؛ مكتب الديمقراطية. وحقوق الإنسان. والعمال (وزارة الخارجية). رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 9/7/2012؛ مكتب الشؤون التعليمية والثقافية (وزارة الخارجية)؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق . 14/4/2010؛ مكتب الإدارة والميزانية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 21/6/2010؛ مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 16/10/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. "القروض والمنح الخارجية الأمريكية [الكتاب الأخضر]". 2008. gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?__program=/eads/gbk/countryReport&unit=N . تم الإطلاع في 15/4/2010؛ وزارة الخزانة الأمريكية. مكتب المساعدة التقنية. "نظرة على مكتب المساعدة التقنية". 30/12/2005. ustreas.gov/offi ces/international-aff airs/assistance/. تم الإطلاع في 16/10/2009؛ قوات المهام الخاصة بالأعمال التجارية والاستقرار. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 4/1/2011؛ تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 007–11. "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1؛ تقرير بشأن المخصصات. والنفقات. والأموال الملغاة". 28/12/2010؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 12/1/2009، 8/4/2009، 2/10/2012، و 15/10/2012. السفارة الأمريكية – بغداد. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 3/10/2009، 5/10/2011، 4/1/2012، 3/4/2012، 3/7/2012، و 1/10/2012؛ مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 4/10/2012، 6/10/2012، 15/4/2011، 28/9/2011، 20/9/2012، 27/9/2012، 25/9/2012، 1/10/2012، 2/10/2012، و 10/10/2012؛ مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات). "طلب ميزانية العام المالي 2012 لوزارة الدفاع الأمريكية". نظرة عامة. 2/2012، صفحة 6–6؛ مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات). رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 14/10/2010، و 2/10/2012؛ فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 6/10/2008، و 1/10/2012؛ مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 5/4/2011، 7/4/2011، و 12/7/2011؛ البنك الدولي. "عمليات البنك الدولي في العراق". 31/12/2011. siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/DatasheetDecember2011.pdf. تم الإطلاع في 16/3/2012؛ وزارة اليابان في العراق. "تقديم قرض بالين إلى العراق". 29/5/2012. www.iraq.emb-japan.go.jp/Press__Releases/Press__release__2012__No13.html. تم الإطلاع في 26/6/2012.

9. القانون العام 7–108؛ القانون العام 11–108؛ القانون العام 106–108؛ القانون العام 287–108؛ القانون العام 13–109؛ القانون العام 102–109؛ القانون العام 148–109؛ القانون العام 34–109؛ القانون العام 289–109؛ القانون العام 28–110؛ القانون العام 92–110؛ القانون العام 116–110؛ القانون العام 137–110؛ القانون العام 149–110؛ القانون العام 161–110؛ القانون العام 252–110؛ القانون العام 32–111؛ القانون العام 117–111؛ القانون العام 118–111؛ القانون العام 212–111؛ القانون العام 10–112؛ القانون العام 74–112؛ مكتب ميزانية الجيش الأمريكي؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 18/1/2012؛ مجلس محافظي البث الإذاعي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق؛ 4/10/2011؛ وزارة العدل. قطاع إدارة العدل؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 9/10/2012؛ PM. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 6/7/2011؛ وزارة الخارجية. "تبرير الميزانية أمام الكونغرس: المساعدات الأجنبية"، جداول الملخصات. العام المالي 2009 – العام المالي 2011؛ وزارة الخارجية "ملخص الميزانية التنفيذية الوظيفة 150 وبرامج دولية أخرى. العام المالي 2013". صفحة 173؛ مكتب الديمقراطية. وحقوق الإنسان. والعمال (وزارة الخارجية). رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 9/7/2012؛ مكتب الشؤون التعليمية والثقافية (وزارة الخارجية)؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق . 14/4/2010؛ مكتب الإدارة والميزانية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 21/6/2010؛ مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 16/10/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. "القروض والمنح الخارجية الأمريكية [الكتاب الأخضر]". 2008. gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?__program=/eads/gbk/countryReport&unit=N . تم الإطلاع في 15/4/2010؛ وزارة الخزانة الأمريكية. مكتب المساعدة التقنية. "نظرة على مكتب المساعدة التقنية". 30/12/2005. ustreas.gov/offi ces/international-aff airs/assistance/. تم الإطلاع في 16/10/2009؛ قوات المهام الخاصة بالأعمال التجارية والاستقرار. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 4/1/2011؛ تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 007–11. "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1؛ تقرير بشأن المخصصات. والنفقات. والأموال الملغاة". 28/12/2010؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 12/1/2009، 8/4/2009، 2/10/2012، و 15/10/2012. السفارة الأمريكية – بغداد. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 3/10/2009، 5/10/2011، 4/1/2012، 3/4/2012، 3/7/2012، و 1/10/2012؛ مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 4/10/2012، 6/10/2012، 15/4/2011، 28/9/2011، 20/9/2012، 27/9/2012، 25/9/2012، 1/10/2012، 2/10/2012، و 10/10/2012؛ مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات). "طلب ميزانية العام المالي 2012 لوزارة الدفاع الأمريكية". نظرة عامة. 2/2012، صفحة 6–6؛ مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات). رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 14/10/2010، و 2/10/2012؛ فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 6/10/2008، و 1/10/2012؛ مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 5/4/2011، 7/4/2011، و 12/7/2011؛ البنك الدولي. "عمليات البنك الدولي في العراق". 31/12/2011. siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/DatasheetDecember2011.pdf. تم الإطلاع في 16/3/2012؛ وزارة اليابان في العراق. "تقديم قرض بالين إلى العراق". 29/5/2012. www.iraq.emb-japan.go.jp/Press__Releases/Press__release__2012__No13.html. تم الإطلاع في 26/6/2012.

10. القانون العام 7–108؛ القانون العام 11–108؛ القانون العام 106–108؛ القانون العام 287–108؛ القانون العام 13–109؛ القانون العام 102–109؛ القانون العام 148–109؛ القانون العام 34–109؛ القانون العام 289–109؛ القانون العام 28–110؛ القانون العام 92–110؛ القانون العام 116–110؛ القانون العام 137–110؛ القانون العام 149–110؛ القانون العام 161–110؛ القانون العام 252–110؛ القانون العام 32–111؛ القانون العام 117–111؛ القانون العام 118–111؛ القانون العام 212–111؛ القانون العام 10–112؛ القانون العام 74–112؛ مكتب ميزانية الجيش الأمريكي؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 18/1/2012؛ مجلس محافظي البث الإذاعي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق؛ 4/10/2011؛ وزارة العدل. قطاع إدارة العدل؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 9/10/2012؛ PM. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 6/7/2011؛ وزارة الخارجية. "تبرير الميزانية أمام الكونغرس: المساعدات الأجنبية"، جداول الملخصات. العام المالي 2009 – العام المالي 2011؛ وزارة الخارجية "ملخص الميزانية التنفيذية الوظيفة 150 وبرامج دولية أخرى. العام المالي 2013". صفحة 173؛ مكتب الديمقراطية. وحقوق الإنسان. والعمال (وزارة الخارجية). رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 9/7/2012؛ مكتب الشؤون التعليمية والثقافية (وزارة الخارجية)؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق . 14/4/2010؛ مكتب الإدارة والميزانية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 21/6/2010؛ مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 16/10/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. "القروض والمنح الخارجية الأمريكية [الكتاب الأخضر]". 2008. gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?__program=/eads/gbk/countryReport&unit=N . تم الإطلاع في 15/4/2010؛ وزارة الخزانة الأمريكية. مكتب المساعدة التقنية. "نظرة على مكتب المساعدة التقنية". 30/12/2005. ustreas.gov/offi ces/international-aff airs/assistance/. تم الإطلاع في 16/10/2009؛ قوات المهام الخاصة بالأعمال التجارية والاستقرار. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 4/1/2011؛ تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 007–11. "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1؛ تقرير بشأن المخصصات. والنفقات. والأموال الملغاة". 28/12/2010؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 12/1/2009، 8/4/2009، 2/10/2012، و 15/10/2012. السفارة الأمريكية – بغداد. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 3/10/2009، 5/10/2011، 4/1/2012، 3/4/2012، 3/7/2012، و 1/10/2012؛ مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 4/10/2012، 6/10/2012، 15/4/2011، 28/9/2011، 20/9/2012، 27/9/2012، 25/9/2012، 1/10/2012، 2/10/2012، و 10/10/2012؛ مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات). "طلب ميزانية العام المالي 2012 لوزارة الدفاع الأمريكية". نظرة عامة. 2/2012، صفحة 6–6؛ مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات). رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 14/10/2010، و 2/10/2012؛ فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 6/10/2008، و 1/10/2012؛ مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 5/4/2011، 7/4/2011، و 12/7/2011؛ البنك الدولي. "عمليات البنك الدولي في العراق". 31/12/2011. siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/DatasheetDecember2011.pdf. تم الإطلاع في 16/3/2012؛ وزارة اليابان في العراق. "تقديم قرض بالين إلى العراق". 29/5/2012. www.iraq.emb-japan.go.jp/Press__Releases/Press__release__2012__No13.html. تم الإطلاع في 26/6/2012.

11. القانون العام 7–108؛ القانون العام 11–108؛ القانون العام 106–108؛ القانون العام 287–108؛ القانون العام 13–109؛ القانون العام 102–109؛ القانون العام 148–109؛ القانون العام 34–109؛ القانون العام 289–109؛ القانون العام 28–110؛ القانون العام 92–110؛ القانون العام 116–110؛ القانون العام 137–110؛ القانون العام 149–110؛ القانون العام 161–110؛ القانون العام 252–110؛ القانون العام 32–111؛ القانون العام 117–111؛ القانون العام 118–111؛ القانون العام 212–111؛ القانون العام 10–112؛ القانون العام 74–112. مصطلحات الميزانية غير متسقة بين الوكالات المقدمة للتقارير لمرجع مستعرض بمصطلحات التمويل المصاحبة لصناديق إعادة الإعمار الكبرى. أنظر الملحق ب من هذا التقرير الفصلي. والموجود على www.sigir.mil

12. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

13. مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، . 2/10/2012.
14. مكتب التعاون الأمني العراي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، . 2/10/2012.
15. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، . 2/10/2012.
السفير روبرت ستيفن بيكروفت، شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، "تعلق لجنة العلاقات الخارجية بمجلس
34. الشيوخ جلسة استماع التأكيد بشأن روبرت ستيفن بيكروفت ليكون السفير الأمريكي في العراق"، نصوص الكونغرس .CQ، 19/9/2012.
16. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012، 1/10/2012، و 5/10/2012؛ وزارة الدفاع، مكتب وكيل وزارة الدفاع (المشتريات والتكنولوجيا واللوجستيات)، دعم برنامج قاعدة بيانات برنامج التعقب المتزامن قبل وأثناء التشغيل، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، . 15/10/2012.
17. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012، و
35. 15/10/2012.
18. تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 020-12، "برنامج تطوير الشرطة العراقية" الافتقار إلى دعم العراق والمشاكل الأمنية يثير التساؤلات بشأن استمرار قابلية تطبيق البرنامج"، 30/7/2012.
36. مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، رداً على
19. طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 1/10/2012؛ تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 006-12، "برنامج تطوير الشرطة العراقية؛ فرص تحسين المساءلة عن البرامج وشفافية الميزانية"، 24/10/2011، و 020-12، "برنامج تطوير الشرطة العراقية: الافتقار إلى الدعم العراقي والأمن أثار التساؤلات بشأن استمرار قابلية البرنامج للتطبيق"، 30/7/2012.
37.
20. مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، . 1/9/2012، حكومة العراق، كبير نواب وزير الداخلية، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 16/9/2012.
39.
21. مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 1/10/2012.
40.
41.
22. مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 1/10/2012.
23. مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 16/7/2012.
24. مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 1/10/2012.
42.
25. مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق التابع لوزارة الخارجية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012.
26. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012.
27. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 2/10/202.
28. باقر جابر الزبيدي، نائب بمجلس النواب ووزير المالية، والداخلية، والإسكان وإعادة الإعمار السابق بحكومة العراق، لقاء مع المفتش
43. العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 20/9/2012؛ رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/9/2012.
44.
29. جارث جينيجس، "طلب العراق لأسلحة روسية بمبلغ 4.2 مليار دولار"، HIS جانز، 10/10/2012، www.janes.com/products/janes/defence-security-report.aspx?ID=1065972241&channel=defence، تم الإطلاع في 10/10/2012. شمل الإعلان الاتفاقيات السابقة غير المعلقة التي وقعها القائم بأعمال وزير الدفاع في أبريل/نيسان، و يوليو/تموز، وأغسطس/آب.
30. حكومة العراق، مجلس الوزراء، "قرارات مجلس الوزراء"، 31/7/2012، www.cabinet.iq/ArticlesBrowse.aspx?CatID=6، تم الإطلاع في 26/9/2012.
31. CRS، نقل الأسلحة التقليدية للدول النامية، 2004-2011، 24/8/2012، صفحة 45. يتم تعريف اتفاقيات تحويل الأسلحة بصفة عامة على أنها معاملات بين حكومة وحكومة ينتج عنها نقل أسلحة تقليدية.
32. CRS، تحويلات الأسلحة التقليدية إلى الدول النامية، 2004-2011، 24/8/2012، صفحة 45.
33. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012.
OSD، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 10/4/2009، و 2/10/2012، وزارة الخارجية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 5/4/2007؛ مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق التابع لوزارة الخارجية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 20/9/2012، و 25/9/2012؛ مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 15/10/2012، IRMS، USF-I GERP تقرير فئة، 20/9/2012.
34.
47.
48.
حكومة العراق، لقاء كبير نواب وزير الداخلية مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 16/9/2012؛ بقير جابر الزبيدي، عضو بمجلس النواب ووزير المالية، والداخلية، والإسكان وإعادة الإعمار السابق بحكومة العراق، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 20/9/2012.
49.
رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/9/2012.
36.
رايدر فيسيير، "اللجنة المستقلة الجديدة للانتخابات: بعض الأفكار"، 17/9/2012، و "إعاقة البرلمان للمالكي في نضال لجنة الانتخابات"، 14/9/2012، تحليل العراق والخليج، gulfanalysis.wordpress.com، تم الإطلاع في 17/10/2012.
37.
جالوب، "في كردستان العراقية، الرضا بانهيار البنية التحتية"، 7/9/2012، www.gallup.com/poll157298/Iraqi-kurdistan.satisfaction-infrastructure-crumbles.aspx، تم الإطلاع في 4/10/2012.
38.
تقرير النفط العراقي، "موافقة مجلس الوزراء العراقي على اتفاقية التصدير الكردية"، 19/9/2012، رئيس مجلس التعاون الأمني العراقي، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/9/2012.
39.
EIU، تقرير الدولة: العراق، 9/2012، صفحة 4.
40.
المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "التحديث الأسبوعي للموقف السوري"، رقم 19/ 3/10/2012؛ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لقاء صحفي، "إعدادات الشتاء الجارية لعشرات الآلاف من السوريين المهجرين"، 12/10/102، reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/winter-preparations-underway-tens-thousands-uprooted-syrians، تم الإطلاع في 12/10/2012؛ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاستجابة للاجئين السوريين الإقليميين: الأردن، لبنان، العراق، تركيا"، تحديث، 5/10/2012، للموقف السوري"، رقم 19/ 3/10/2012؛ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لقاء صحفي، "إعدادات الشتاء الجارية لعشرات الآلاف من السوريين المهجرين"، 12/10/102، reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/winter-preparations-underway-tens-thousands-uprooted-syrians، تم الإطلاع في 12/10/2012؛ PRM، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 25/9/2012؛ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "خطة لااستجابة الإقليمية لسوريا"، الإصدار الثاني، 9/2012.
41.
42.
وزارة الخارجية، بيان صحفي، "شطب مجاهدين الخليج"، 28/9/2012، www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/09/198443.htm، تم الإطلاع في 23/10/2012.
43.
ITAO/ESD، تقارير الأداء اليومي للكهرباء، 1/6/2006 – 30/6/2011؛ وزارة الخارجية، تقارير حالة العراق، 25/10/2006، الشريحة 11، و 9/5/2007، الشريحة 11؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 22/1/2012، 13/4/2012، 3/7/2012، و 1/10/2013؛ حكومة العراق؛ NMC، "حالة وزارة الكهرباء"، تقارير مختارة، 1/9/2012-30/9/2012، mc.gov.iq/default.aspx، تم الإطلاع في تواريخ متعددة. في وقت البيان الصحفي، كانت بيانات إمدادات وزارة الكهرباء متاحة لـ 21 يوماً فقط من بين 30 يوماً في سبتمبر/أيلول 2012. أرقام الإمدادات معروضة في التقرير الفصلي لشهر يوليو/تموز 2012 للمفتش العام لإعادة إعمار العراق للفترة أبريل/نيسان – يونيو/حزيران 2012 حيث اعتمدت التقديرات على بيانات غير كاملة؛ وتم تحديث هذه الأرقام في هذا التقرير.
44.
حكومة العراق، مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة، معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 26/9/2012.
45.
حكومة العراق، وزارة الكهرباء، بيان صحفي، "وزارة الكهرباء: توقف وحدات التوليد لدينا بسبب مشكلة نقص الوقود ليس نتيجة لليوم"، 16/8/2012، www.moelc.gov.iq/ar/index.ph p?name=News&file=article&sid=500، تم الإطلاع في 28/8/2012؛ حكومة العراق، وزارة الكهرباء، بيان صحفي "فقدان 1250 ميجا وات من نظام الكهرباء الوطني بسبب نقص الوقود"، 27/8/2012، www.moelc.gov.iq/ar/index.php?name=News&file=article&sid=503، تم الإطلاع في 28/8/2012.
46.
رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/9/2012؛ وزارة الداخلية، معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012.
47.
تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 7/2 – 9/2012.
48.
حكومة العراق، كبير نواب وزير الداخلية، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 16/9/2012.
49.
مسؤولي حكومة العراق، لقاءات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 1/9/2012 – 21/9/2012.
50.
مسؤولي وزارة الخزانة الأمريكية، لقاءات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 1/2011 – 9/2011.
51.
مسؤول بمكتب تنسيق مكافحة الفساد التابع لمكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 6/2011؛ حكومة العراق، رئيس ديوان الرقابة المالية، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 18/9/2012.
52.
حكومة العراق، رئيس ديوان الرقابة المالية، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 18/9/2012.
53.
القاضي رحيم العجيلي، المفوض السابق لحكومة العراق للجنة النزاهة، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 20/9/2012؛ حكومة العراق، لجنة النزاهة، "فرق لجنة النزاهة لمكافحة الرشوة قامت بزيارات ميدانية للمكاتب الحكومية"، 28/8/2012، www.nazaha.iq/en__body.asp?field=news__en&id=428&page__namper=e3، تم الإطلاع في 8/9/2012؛ حكومة العراق، MIM، المفتش العام للوزارة، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 3/6/2012.
54.
بلاتس لأخبار السلع، "التقرير الصادر من العراق 3.051 مليون b/d من النفط في يوليو/تموز الوزارة"، 29/8/2012؛ حكومة العراق، وزارة النفط، "إنتاج، وتصدير، واستهلاك النفط الخام والغاز المصاحب له"، 8/2012، www.oil.gov.iq/moo/domestic.php?lang=en&page__name=domestic، تم الإطلاع في 28/9/2012.
55.
وزارة الخزانة الأمريكية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 10/1/2012 و 1/10/2012.
56.
صندوق النقد الدولي، النظرة الاقتصادية العالمية، 2012، 13/10/2012، صفحة 81، www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/02/pdf/text.pdf، تم الإطلاع في 17/10/2012.
57.
الوكالة الدولية للطاقة، نظرة على الطاقة العراقية، 9/10/2012، صفحة 11.
58.
صندوق النقد الدولي، كبير اقتصاديين، معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18/10/2012، البنك الدولي، ممثل دولة العراق، معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 17/10/2012؛ ربيع للأوراق المالية، خطاب للعملاء، "اعلنت الحكومة العراقية إعفاء رئيس البنك المركزي العراقي من منصبه"، 17/10/2012.
59.
البنك الدولي، كبار أخصائيي تطوير القطاع الخاص، معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 17/9/2012، الأمم المتحدة، وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين الوكالات، "التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر والنفط والغاز في العراق"، 6/2012، iq.one.un.org/documents/469/sustainable%20Development%20-%20English.pdf، تم الإطلاع في 9/10/2012.
60.
القانون العام 7-108؛ القانون العام 11-108؛ القانون العام 106-108؛ القانون العام 287-108؛ القانون العام 13-109؛ القانون العام 102-109؛ القانون العام 148-109؛ القانون العام 34-109؛ القانون العام 289-109؛ القانون العام 28-110؛ القانون العام 92-110؛ القانون العام 116-110؛ القانون العام 137-110؛ القانون العام 149-110؛ القانون العام 161-110؛
61.

القانون العام 252–110؛ القانون العام 32–111؛ القانون العام 117–111؛ القانون العام 118–111؛ القانون العام 212–111؛ القانون العام 10–112؛ القانون العام 74–112؛ مكتب ميزانية الجيش الأمريكي: رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 18/1/2012؛ مجلس محافظي البث الإذاعي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق؛ 4/10/2011؛ وزارة العدل، قطاع إدارة العدل؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 9/10/2012، PM، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 6/7/2011؛ وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية لكلوجرس: المساعدات الأجنبية"، جداول الملخصات، العام المالي 2009 – العام المالي 2011؛ وزارة الخارجية "ملخص الميزانية التنفيذية الوظيفة 150 وبرامج دولية أخرى، العام المالي 2013"، صفحة 173؛ مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمال (وزارة الخارجية)، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 9/7/2012؛ مكتب الشؤون التعليمية والثقافية (وزارة الخارجية)؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق . 14/4/2010؛ مكتب الإدارة والميزانية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 21/6/2010؛ مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 16/10/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "القروض والمنح الخارجية الأمريكية [الكتاب الأخضر]"، 2008، gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?__program=/eads/gbk/countryReport&unit=N . تم الإطلاع في 15/4/2010؛ وزارة الخزانة الأمريكية، مكتب المساعدة التقنية، "نظرة على مكتب المساعدة التقنية"، 30/12/2005، ustreas.gov/offi ces/international-aff airs/assistance/. تم الإطلاع في 16/10/2009؛ قوات المهام الخاصة بالأعمال التجارية والاستقرار، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 4/1/2011؛ تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 007–11، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1؛ تقرير بشأن المخصصات، والنفقات، والأموال الملغاة"، 28/12/2010؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 12/1/2009، 8/4/2009، 2/10/2012، و 15/10/2012، السفارة الأمريكية – بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 3/10/2009، 5/10/2011، 4/1/2012، 3/4/2012، 3/7/2012، و 1/10/2012؛ مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 4/10/2012، 6/10/2012، 15/4/2011، 28/9/2011، 20/9/2012، 27/9/2012، 25/9/2012، 1/10/2012، 2/10/2012، و 10/10/2012؛ مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)، "طلب ميزانية العام المالي 2012 لوزارة الدفاع الأمريكية"، نظرة عامة، 2/2012، صفحة 6–6؛ مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 14/10/2010، و 2/10/2012؛ فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 6/10/2008، و 1/10/2012.

62. مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)، وزارة الدفاع، العام المالي 2013، نظرة على طلب الميزنية"، 2/2012، صفحة 6–5، وزارة الخارجية، "ملخص الميزانية التنفيذية الوظيفة 150 وبرامج دولية أخرى، العام المالي 2013"، الصفحة 147، 148، 158، 173؛ وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية أمام الكونغرس، المساعدات الأجنبية، جداول الملخصات، العام المالي 2013"، الصفحة 10، 17/ 24، 101؛ وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية أمام الكونغرس، المجلد 1؛ عمليات وزارة الخارجية، العام المالي 2013"، الصفحة 812، مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)، "نظرة عامة على طلب ميزانية العام المالي 2012"، 2/2012، الصفحة 6–6، مجلس النواب الأمريكي، "فاتورة مخصصات وزارة الدفاع، 2012"، تقرير 110–112، صفحة 298، وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية أمام الكونغرس، المجلد 2؛ العمليات الأجنبية، العام المالي 2012"، الصحفة 99، 101، 188، 190؛ وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية أمام الكونغرس، المساعدات الأجنبية، جداول الملخصات، العام المالي 2012"، الصفحة 25، 101؛ وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية أمام الكونغرس، المجلد 2؛ عمليات وزارة الخارجية، العام المالي 2012"، الصحفة 779؛ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، "ميزانية العام المالي 2012"، الصفحة 1؛ مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق (وزارة الخارجية)، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 7/7/2011، و 27/3/2012؛

مكتب ميزانية الجيش الأمريكي: رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 18/1/2012؛ القانون العام 383–111؛ القانون العام 10–112؛ القانون العام 74–112. القانون العام 175–112.

63. القانون العام 175–112؛ القانون العام 74–112؛ وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية أمام الكونغرس، جداول ملخصات المساعدات الأجنبية، العام المالي 2013،" الصفحة 17. القانون العام 175–112.

65. مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 28/9/2011، 27/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012، 2/7/2012، 25/9/2012، 1/10/2012، و 2/10/2012؛ فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 3/4/2012، 5/7/2012، و 1/10/2012، السفارة الأمريكية–بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 5/10/2011، 4/1/2012، 3/4/2012، 3/7/2012، و 1/10/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 2/4/2012؛ مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 10/7/2012، 16/0/2012؛ مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات) رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ 11/7/2012، و 2/10/2012.

67. القانون العام 7–108؛ القانون العام 11–108؛ القانون العام 106–108؛ القانون العام 287–108؛ القانون العام 13–109؛ القانون العام 102–109؛ القانون العام 148–109؛ القانون العام 34–109؛ القانون العام 289–109؛ القانون العام 28–110؛ القانون العام 92–110؛ القانون العام 116–110؛ القانون العام 137–110؛ القانون العام 149–110؛ القانون العام 161–110؛ القانون العام 252–110؛ القانون العام 32–111؛ القانون العام 117–111؛ القانون العام 118–111؛ القانون العام 212–111؛ القانون العام 10–112؛ القانون العام 74–112. مصطلحات الميزانية غير متسقة بين الوكالات المقدمة للتقارير لمرجع مستعرض بمصطلحات التمويل المصاحبة لصناديق إعادة الإعمار الكبرى. أنظر الملحق ب من هذا التقرير الفصلي، والموجود على www.sigir.mil

68. القانون العام 13–109، القانون العام 234–109؛ القانون العام 289–109؛ القانون العام 28–110؛ القانون العام 161–110؛ القانون العام 252–110؛ القانون العام 32–111؛ القانون العام 212–111ح القانون العام 10–112.

69. مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012.

70. مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات) رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 11/7/2012 و 2/10/2012.

71. القانون العام 102–109؛ القانون العام 234–109؛ القانون العام 28–110؛ القانون العام 92–110؛ القانون العام 137–110؛ القانون العام 149–110؛ القانون العام 161–110؛ القانون العام 252–110؛ القانون العام 32–111؛ القانون العام 117–111؛ القانون العام 118–111؛ القانون العام 212–111؛ القانون العام 10–112؛ القانون العام 74–112؛ مجلس محافظي البث الإذاعي؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 3/10/2009، 5/10/2011، 4/1/2012، 3/4/2012، 3/7/2012، و 1/10/2012؛ وزارة العدل، قطاع إدارة العدل، 4/10/2011؛ مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/6/2010؛ مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 9/10/2012، PM، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 6/7/2011؛ وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية أمام الكونغرس؛ المساعدات الأجنبية"، جداول الملخصات، العام المالي 2009 – العام المالي 2011؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "القروض والمنح الخارجية الأمريكية [الكتاب الأخضر]"، 2008، gbk.eads usaidallnet.gov/query/do?__program=/eads/gbk/countryReport&unit=N . تم الإطلاع في 15/4/2010؛ مكتب الإدارة والميزانية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/6/2010، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 12/1/2009، 8/4/2009، 2/10/2012، و 15/10/2012؛ فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 6/10/2008؛ قوات المهام الخاصة بالأعمال التجارية والاستقرار، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 4/1/2011؛ مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 14/10/2010؛ مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 9/7/2012، وزارة الخارجية، "ملخص الميزانية التنفيذية، الوظيفة 150 وبرامج دولية أخرى، العام المالي 2013"، الصفحة 173؛ وزارة الخزانة الأمريكية، مكتب المساعدة الفنية، "نظرة عامة على مكتب المساعدة الفنية"، 30/12/2005، ustreas.gov/offi ces/international-aff airs/assistance/. تم الإطلاع في 16/10/2009؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 3/10/2009؛ مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 4/10/2010، 6/10/2012، 15/4/2012، 27/9/2012، و 10/10/2012.

78. مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 10/10/2012. تشمل الإجمالبات أيضاً أموال المساعدات العاجلة للهجرة واللاجئين (EMRA) والتي أتيحت في العام المالي 2003 (40

27/3/2012، 28/6/2012، 29/6/2012، 2/7/2012، 25/9/2012، 1/10/2012، و 2/10/2012؛ فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 3/4/2012، 5/7/2012، و 1/10/2012؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 5/10/2011، 5/10/2012، 4/1/2012، 3/4/2012، 3/7/2012، و 1/10/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 2/4/2012.

74. القانون العام 234–109؛ القانون العام 5–110؛ القانون العام 28–110؛ القانون العام 161–110؛ القانون العام 252–110؛ القانون العام 32–111؛ القانون العام 117–111؛ القانون العام 212–111؛ القانون العام 10–112.

75. مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 16/10/2012.

76. مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 10/7/2012، و 16/10/2012.

77. القانون العام 7–108؛ القانون العام 11–108؛ القانون العام 106–108؛ القانون العام 287–108؛ القانون العام 13–109؛ القانون العام 102–109؛ القانون العام 148–109؛ القانون العام 34–109؛ القانون العام 289–109؛ القانون العام 28–110؛ القانون العام 92–110؛ القانون العام 116–110؛ القانون العام 137–110؛ القانون العام 149–110؛ القانون العام 161–110؛ القانون العام 252–110؛ القانون العام 32–111؛ القانون العام 117–111؛ القانون العام 118–111؛ القانون العام 212–111؛ القانون العام 10–112؛ القانون العام 74–112؛ مجلس محافظي البث الإذاعي؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 7/3/2012؛ وكالة تدقيق عقود الدفاع الأمريكية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 4/10/2011؛ وزارة العدل، قطاع إدارة العدل؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 9/10/2012، PM، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 6/7/2011؛ وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية أمام الكونغرس؛ المساعدات الأجنبية"، جداول الملخصات، العام المالي 2009 – العام المالي 2011؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "القروض والمنح الخارجية الأمريكية [الكتاب الأخضر]"، 2008، gbk.eads usaidallnet.gov/query/do?__program=/eads/gbk/countryReport&unit=N . تم الإطلاع في 15/4/2010؛ مكتب الإدارة والميزانية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/6/2010، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 12/1/2009، 8/4/2009، 2/10/2012، و 15/10/2012؛ فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 6/10/2008؛ قوات المهام الخاصة بالأعمال التجارية والاستقرار، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 4/1/2011؛ مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 14/10/2010؛ مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 9/7/2012، وزارة الخارجية، "ملخص الميزانية التنفيذية، الوظيفة 150 وبرامج دولية أخرى، العام المالي 2013"، الصفحة 173؛ وزارة الخزانة الأمريكية، مكتب المساعدة الفنية، "نظرة عامة على مكتب المساعدة الفنية"، 30/12/2005، ustreas.gov/offi ces/international-aff airs/assistance/. تم الإطلاع في 16/10/2009؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 3/10/2009؛ مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 4/10/2010، 6/10/2012، 15/4/2012، 27/9/2012، و 10/10/2012.

78. مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 10/10/2012. تشمل الإجمالبات أيضاً أموال المساعدات العاجلة للهجرة واللاجئين (EMRA) والتي أتيحت في العام المالي 2003 (40

مليون دولار) والعام المالي 2007 (12 مليون دولار).

79. وزارة الخارجية، "ملخص الميزانية التنفيذية، الوظيفة 150 وبرامج دولية أخرى، العام المالي 2013"، الصفحة 173؛ رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/9/2012.

80. مجلس محافظي البث الإذاعي؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 7/3/2012؛ وكالة تدقيق عقود الدفاع الأمريكية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 4/10/2011؛ ؛ وزارة العدل، قطاع إدارة العدل؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 9/10/2012؛ PM، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 6/7/2011؛ وزارة الخارجية، "تبرير الميزانية أمام الكونغرس: المساعدات الأجنبية"، جداول الملخصات، العام المالي 2009 – العام المالي 2011؛ وزارة الخارجية، "ملخص الميزانية التنفيذية الوظيفة 150 وبرامج دولية أخرى، العام المالي 2013"، صفحة 173؛ مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 9/7/2012؛

81. مكتب الشؤون التعليمية والثقافية (وزارة الخارجية)؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 14/4/2010؛ مكتب الإدارة والميزانية، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 21/6/2010؛ مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون؛ رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 16/10/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "القروض والمنح الخارجية الأمريكية [الكتاب الأخضر]"، 2008، gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?__program=/eads/gbk/countryReport&unit=N . تم الإطلاع في 15/4/2010؛ وزارة الخزانة الأمريكية، مكتب المساعدة التقنية، "نظرة على مكتب المساعدة التقنية"، 30/12/2005، ustreas.gov/offi ces/international-aff airs/assistance/، تم الإطلاع في 16/10/2009؛ قوات المهام الخاصة بالأعمال التجارية والاستقرار، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 4/1/2011؛ تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 007-11، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1: تقرير بشأن المخصصات، والنفقات، والأموال الملغاة"، 28/12/2010؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 12/1/2009، 8/4/2009، 2/10/2012، و 15/10/2012، السفارة الأمريكية – بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 3/10/2009، 5/10/2011، 4/1/2012، 3/4/2012، 3/7/2012، و 1/10/2012؛ مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 4/10/2012، 6/10/2012، 15/4/2011، 28/9/2011، 20/9/2012، 27/9/2012، 25/9/2012، 1/10/2012، 2/10/2012، و 10/10/2012؛ مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)، "طلب ميزانية العام المالي 2012 لوزارة الدفاع الأمريكية"، نظرة عامة، 2/2012، صفحة 6-6؛ مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 14/10/2010، و 2/10/2012؛ فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 6/10/2008، و 1/10/2012.

82. حكومة العراق، مجلس النواب، "قانون الموازنة الفيدرالية للعام المالي 2012، المواد 1، 2، 36، 23/2/20123، www.parliament.iq، تم الإطلاع في 23/2/2012.

83. حكومة العراق، المتحدث الرسمي، "الدباغ: مجلس الوزراء يعتمد الميزانية التكميلية للعام 2012، بإجمالي 10.8 تريليون دينار"، 3/7/2012، www.goi-s.com/view.1298، تم الإطلاع في 9/7/2012.

84. مجلس النواب، بيان صحفي، "تحليلات وتوصيات الدورة (012) الأربعاء 1 أغسطس/آب 2012"، parliament.iq، تم الإطلاع في 17/9/2012.

85. حكومة العراق، مجلس النواب، "قانون الميزانية العامة لجمهورية العراق الفيدرالية للعام المالي 2012"، 23/2/2012، www.parliament.iq/، تم الإطلاع في 24/2/2012.

86. الخزانة الأمريكية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 10/1/2012، 8/4/2012، 5/7/2012، و 16/10/2012.

87. الخزانة الأمريكية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 10/1/2012، 8/4/2012، 5/7/2012، و 16/10/2012.

88. حكومة العراق، مجلس النواب، "قانون الميزانية العامة لجمهورية العراق الفيدرالية للعام المالي 2012"، 23/2/2012، www.parliament.iq/، تم الإطلاع في 24/2/2012. حكومة العراق، بيان صحفي، "الدباغ: 138 تريليون دينار للميزانية الفيدرالية للعا م2013"، 23/10/2012، www.goi-s.com/view.1355/، تم الإطلاع في 23/10/2012.

89. مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 5/4/2011، 7/4/2011، و 12/7/2011؛ البنك الدولي، "عمليات البنك الدولي في العراق"، 31/12/2011، siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/DatasheetDecember2011.pdf، تم الإطلاع في 16/3/2012، وزارة اليابان في العراق، بيان صحفي، "تقديم قرض بالين إلى العراق"، 29/5/2012، www.iraq.emb-japan.go.jp/Press__Releases/Press__release__2012__No13.html، تم الإطلاع في 26/6/2012.

90. مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 5/4/2011، 7/4/2011، و 12/7/2011؛ البنك الدولي، "عمليات البنك الدولي في العراق"، 31/12/2011، siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/DatasheetDecember2011.pdf، تم الإطلاع في 16/3/2012، وزارة اليابان في العراق، بيان صحفي، "تقديم قرض بالين إلى العراق"، 29/5/2012، www.iraq.emb-japan.go.jp/Press__Releases/Press__release__2012__No13.html، تم الإطلاع في 26/6/2012.

91. مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 5/4/2011، 7/4/2011، و 12/7/2011؛ البنك الدولي، "عمليات البنك الدولي في العراق"، 31/12/2011، siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/DatasheetDecember2011.pdf، تم الإطلاع في 16/3/2012.

92. مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 5/4/2011، 7/4/2011، و 12/7/2011؛ البنك الدولي، "عمليات البنك الدولي في العراق"، 31/12/2011، siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/DatasheetDecember2011.pdf، تم الإطلاع في 16/3/2012، وزارة اليابان في العراق، بيان صحفي، "تقديم قرض بالين إلى العراق"، 29/5/2012، www.iraq.emb-japan.go.jp/Press__Releases/Press__release__2012__No13.html، تم الإطلاع في 26/6/2012. يشمل هذا الإجمالي 10 مليون دولار من الأموال الأمريكية.

93. صندوق النقد الدولي، بيان صحفي، "صندوق النقد الدولي يحسن التمديد لمدة سبعة أشهر للترتيبات الاحتياطية للعراق"، 3/8/2012، www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12286.htm، تم الإطلاع في 22/8/2012، وكبير اقتصاديين، معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 9/10/2012.

94. صندوق النقد الدولي، بيان صحفي، "صندوق النقد الدولي يحسن التمديد لمدة سبعة أشهر للترتيبات الاحتياطية للعراق"، 3/8/2012، www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12286.htm، تم الإطلاع في 22/8/2012.

95. فرص العمل الفيدرالية، خدمات دعم الحياة في بغداد (BLISS)، رقم الطلب SAQMMA-12-R-0130، www.fbo.gov/index?s=opportunity&mode=form&id=13e1f12afb0cfe0ff&tab=core&_cview=1&be0e1891c76cb0d، تم الإطلاع في 17/9/2012.

96. القنصلية الأمريكية في كركوك، كبير المسؤولين، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 23/9/2012.

97. شهادة مكتب المحاسبات الحكومية GAO-12-856T، بيان مايكل ج. كورتيز، القائم بأعمال مدير الشؤون الدولية والتجارة، "بعثة العراق: تواجه الدولة ووزارة الدفاع تحديات في إتمام الدعم وقدرات الأمن"، 28/6/2012، صفحة 3.

98. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/9/2012، ورداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012.

99. السفارة الأمريكية في بغداد، بيان صحفي، "وصول السفير بيكروفت كسفير للولايات المتحدة في العراق"، 11/10/2012، iraq.usembassy.gov/pr-101112.html، تم الإطلاع إليها في 13/10/2012؛ البيت الأبيض؛ مكتب السكرتير الصحفي، بيان صحفي، "يعلن الرئيس أوباما عن المزيد من الوظائف الإدارية"، 10/9/2012؛ مجلس الشيوخ الأمريكي، "تم اعتماد التعيينات (مدني)"، 22/9/2012، www.senate.gov/pagelayout/legislative/one__item__and__teasers/nom__confc.htm، تم الإطلاع إليها في 26/9/2012.

100. السفير روبرت ستيفن بيكروفت، شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، "علقت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ جلسة تأكيد روبرت ستيفن بيكروفت ليكون السفير الأمريكي في العراق"، CQ نص الكونغرس، 19/9/2012.

101. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 1/10/2012، و 5/10/2012.

102. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012.

103. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 6/7/2012، 1/10/2012، و 5/10/2012.

104. وزارة الدفاع، مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)، دعم برنامج قاعدة بيانات برنامج التعقب المتزامن قبل وأثناء التشغيل ، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 15/10/2012.

105. تقرير مكتب المحاسبات الحكومية GAO-11-886، "العراق وأفغانستان، وزارة الدفاع، الدولة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لا تستطيع وضع الحسابات الكاملة للعقود، والصكوك المالية للمساعدة، والأفراد المصاحبين لذلك"، 9/2011، صفحة 6-7، 18-17.

106. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012، يشمل أفراد المتعاقدين التعيينات المباشرة من مكتب التعاون الأمني العراقي العاملين على قضايا يديرها مكتب التعاون الأمني العراقي ومتعاقدي الأمن.

107. مكتب التعاون الأمني العراقي، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 15/10/2012.

108. وزارة الدفاع، مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)، دعم برنامج قاعدة بيانات برنامج التعقب المتزامن قبل وأثناء التشغيل ، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 15/10/2012.

109. فرص العمل الفيدرالية، خدمات دعم الحياة في بغداد (BLISS)، رقم الطلب SAQMMA-12-R-0130، www.fbo.gov/index?s=opportunity&mode=form&id=13e1f12afb0cfe0ff&tab=core&_cview=1&be0e1891c76cb0d، تم الإطلاع في 17/9/2012.

110. فرص العمل الفيدرالية، رقم الطلب SAQMMA-12-R-0130، خدمات دعم الحياة في بغداد (BLISS)" 4/9/2012 www.fbo.gov/index?s=opportunity&mode=form&id=13e1f12afb0cfe0ff&tab=core&_cview=1&be0e1891c76cb0d، تم الإطلاع في 17/9/2012.

111. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 1/10/2012.

112. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 1/10/2012.

113. فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 1/10/2012.

114. فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 1/10/2012.

115. السفارة الأمريكية في بغداد، اتفاقية إطار العمل الإستراتيجي، والعلاقات الثنائية الأمريكية-العراقية، iraq.usembassy.gov/american-iraqi.html، تم الإطلاع في 13/1/2012.

116. السفارة الأمريكية في بغداد. بيان صحفي. اتفاقية إطار العمل الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق: بيان مشترك للجنة التنسيق المشتركة الدبلوماسية والسياسية الأمريكية-العراقية". 2/9/2012. iraq.usembassy.gov/pr__090212.html. تم الإطلاع في 17/9/2012.

117. السفارة الأمريكية في بغداد. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012. ENR. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 15/10/2012.

118. القانون العام 234-109؛ القانون العام 5-110؛ القانون العام 28-110؛ القانون العام 161-110؛ القانون العام 252-110؛ القانون العام 32-111؛ القانون العام 117-111؛ القانون العام 212-111؛ القانون العام 10-112. القانون العام 74-112؛ المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون: رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 15/10/2012.

119. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 27/9/2012. و 1/10/2012.

120. وزارة الخارجية. صفحة حقائق. "المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون". 1/12/2011. www.state.gov/j/inl/rls/fs/182279.htm. تم الإطلاع في 7/9/2012.

121. تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 020-12. "برنامج تطوير الشرطة العراقية" الافتقار إلى دعم العراق والمشاكل الأمنية يثير التساؤلات بشأن استمرار قابلية تطبيق البرنامج". 30/7/2012.

122. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012. و 15/10/2012.

123. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.

124. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.

125. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 16/7/2012.

126. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012 و 15/10/2012.

127. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012 و 15/10/2012.

128. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012 و 15/10/2012.

129. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. نائب المدير. بعثة العراق. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 17/9/2012.

130. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012. بالرغم من إشارة المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون إلى أنه قد أنفق 48.63 مليون دولار على المنشآت في البصرة، إلا أن تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 020-12. "برنامج تطوير الشرطة العراقية: الافتقار إلى الدعم العراقي ومشكلات الأمن أثارا التساؤلات بشأن استمرار قابلية تطبيق البرنامج". ووجدت أن 98 مليون دولار قد تم إنفاقها لإعداد المنشآت لتدريب برنامج تطوير الشرطة.

131. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.

132. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 16/7/2012. 1/10/2012. و 15/10/2012.

133. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/102.

134. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012. و 15/10/2012.

135. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.

136. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.

137. برنامج دعم تدريبات التحقيق الجنائي الدولي. "برنامج تحقيقات مكافحة الفساد التابع للجنة النزاهة العراقية: تقرير فصلي بشأن المساعدة الفنية والتدريب". 1/4/2012 – 30-6/2012.

138. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "المساعدة الفني لمكاتب مفشي العموم بالعراق: الفصلي – تقرير التقدم 2012". 4/2012 – 6/2012.

139. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 4/1/2012. 2/4/2012. 16/4/2012. و 1/10/2012.

140. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012. و 15/10/2012.

141. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012. و 15/10/2012.

142. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012. و 15/10/2012؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "مشروع الإنجليزية كلغة ثانية (ESL): تقرير التقدم للربع السنتي 2012". 4/2012 – 6/2012.

143. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.

144. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/4/2012.

145. المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.

146. مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 25/9/2012.

147. السفارة الأمريكية في بغداد. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.

148. السفارة الأمريكية في بغداد. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.

149. السفارة الأمريكية في بغداد. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.

150. مكتب اللاجئين والمهاجرين. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.

151. مكتب اللاجئين والمهاجرين. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012. و 11/10/2012.

152. مكتب اللاجئين والمهاجرين. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 15/10/2012. و "مساعدات المهاجرين واللاجئين. المساعدات العاجلة للاجئين والمهاجرين. وثائق التقديم أمام الكونغرس للعام المالي 2013". صفحة 4. 23. www.state.gov/documents/organization/186106.pdf. تم الإطلاع في 3/10/2012.

153. مكتب اللاجئين والمهاجرين. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 25/9/2012. و 15/10/2012.

154. مكتب اللاجئين والمهاجرين رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 25/9/2012.

155. مكتب اللاجئين والمهاجرين. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 15/10/2012.

156. مكتب اللاجئين والمهاجرين. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 29/6/2012. 25/9/2012. و 15/10/2012.

157. تعديل على القسم 1059 أدى إلى زيادة إجمالي عدد التأشيرات إلى 500 في العام للعام المالي 2007 والعام المالي 2008 فقط. مكتب اللاجئين والمهاجرين. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 15/4/2012. 29/6/2012. 25/9/2012. و 15/10/2012؛ وزارة الخارجية "تأشيرات الهجرة الخاصة للعراقيين – الذين عملوا لصالح / أو نيابة عن الحكومة الأمريكية". travel.state.gov/visa/immigrants/info/info__4172.html. تم الإطلاع في 5/10/2012؛ وزارة الخارجية. "تأشيرات الهجرة الخاصة للمترجمين والمترجمين الفوريين العراقيين والأفغان". travel.state.gov/visa/immigrants/info/info__3738.html. تم الإطلاع في 5/10/2012.

158. مكتب اللاجئين والمهاجرين. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 25/9/2012. و 15/10/2012.

159. مكتب اللاجئين والمهاجرين. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 25/9/2012.

160. تقرير مكتب المحاسبات الحكومية GAO-12-729. "إعادة توطين اللاجئين: الاستشارة الكبرى مع اصحاب المصلحة بالمجتمع من الممكن أن تعزز البرنامج". 7م202. صفحة 17-19. 24. 32. 33. 37. 57.

161. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 27/9/2012.

162. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 9/10/2012.

163. مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 9/10/2012؛ S/GWI. "الاستثمار في النساء والفتيات". www.state.gov/s/gwi/programs/policy/index.htm. تم الإطلاع في 9/10/2012.

164. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. "شهادة مارا رودمان. مساعد المدير للشرق الأوسط. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. اللجان الفرعية لرقابة البرلمان والإصلاح الحكومي بشأن الأمن الوطني. والدفاع عن الوطن. والعمليات الأجنبية. تقييم التحول من البعثات بالقيادة العسكرية إلى المدنية في العراق". 28/6/2012.

165. مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 28/6/2012. و 2/10/2012.

166. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. "مساعدة الكوارث – العراق العام المالي 2012 طلب استمرار المساعدات الإنسانية". transition.usaid.gov/our__work/humanitarian__assistance/countries/assistance/disaster... تم الإطلاع على 13/7/2012؛ مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق . رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/7/2012.

167. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

168. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. "إستراتيجية الدولة". usaid.gov/node/3iraq. تم الإطلاع في 4/10/2012.

169. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. . 3/7/2012.

170. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. . 2/10/2012. مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 28/6/2012. و 2/10/2012.

171. مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق . رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 28/6/2012. و 2/10/2012.

172. مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق . رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 28/6/2012. و 2/10/2012.

173. مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق . رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 28/6/2012. و 2/10/2012.

174. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012. 9/10/2012. و 15/10/2012.

175. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 10/7/2012. 2/10/2012. و 9/10/2012؛ مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق . رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 16/7/2012.

176. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 10/7/2012. و 2/10/2012. و 9/10/2012. و 15/10/2012.

177. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

178. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

و 15/10/2012.

179. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. نائب رئيس البعثة. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 18/9/2012. و رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 15/10/2012.

180. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. نائب رئيس البعثة. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 18/9/2012.

181. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

182. مكتب المفتش العام التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تدقيق E-267-12-004-P. "تدقيق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ تقييم أداء العراق وإعداد تقارير ببرنامج إدارة النتائج". 30/7/2012. صفحة 17-16.

183. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

184. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 9/7/2012. 17/7/2012. و 2/10/2012.

185. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012. و "شهادة مارا رودمان. مساعد المدير للشرق الأوسط. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. اللجان الفرعية لرقابة البرلمان والإصلاح الحكومي بشأن الأمن الوطني. والدفاع عن الوطن. والعمليات الأجنبية. تقييم التحول من البعثات بالقيادة العسكرية إلى المدنية في العراق". 28/6/2012.

186. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

187. مكتب المفتش العام التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تدقيق E-267-12-004-P. "تدقيق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ تقييم أداء العراق وإعداد تقارير ببرنامج إدارة النتائج". 30/7/2012. صفحة 1؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012. 12/7/2012. و 2/10/2012.

188. مكتب المفتش العام التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تدقيق E-267-12-004-P. "تدقيق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ تقييم أداء العراق وإعداد تقارير ببرنامج إدارة النتائج". 30/7/2012. صفحة 1. 13.

189. مكتب المفتش العام التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تدقيق E-267-12-004-P. "تدقيق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ تقييم أداء العراق وإعداد تقارير ببرنامج إدارة النتائج". 30/7/2012. صفحة 2-1. 17-16.

190. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

191. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

192. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012. و "طلب عروض (RFP) رقم SOL-267-12-00005. مشروع تعزيز قطاع التعليم". 12/4/2012. صفحة 10-9.

193. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012. و 2/10/2012.

194. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012. و 9/10/2012.

195. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012. و 9/10/2012؛ مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

196. مكتب شؤون الشرق الأدنى – العراق. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 28/6/2012. و 10/2012/.

197. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

198. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

199. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

200. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

201. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012. "برامج بناء القدرات. مشروع الإصلاح الإداري". iraq.usaid.gov/node/36. تم الإطلاع في 3/10/2012. و "توقيع الولايات المتحدة والعراق على اتفاقية تعاون بشأن الإصلاح التنظيمي في العراق". iraq.usaid.gov/node/418. تم الإطلاع في 4/9/2012.

202. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. . 2/10/2012.

203. حكومة العراق. المفتش العام التابع لوزارة الصناعة والتعدين. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 17/9/2012. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012. "برامج بناء القدرات. مشروع الإصلاح الإداري". iraq.usaid.gov/node/36. تم الإطلاع في 3/10/2012.

204. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012. و 15/10/2012؛ سينرجي انترناشيونال سيستمز. "حكومة العراق تطلق نظام تطوير العراق". www.synisys.com/index.jsp?sid=sid=3&nid=77&y=2011&,=5&d=16. تم الإطلاع في 8/10/2012.

205. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. "برامج بناء القدرات. برامج الرعاية الصحية الأساسية في العراق". iraq.usaid.gov/node/36. تم الإطلاع في 3/10/2012. و رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

206. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 4/4/2012. و 9/10/2012.

207. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

208. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012. "برنامج النمو الاقتصادي للمحافظات". iraq.usaid.gov/node/34. تم الإطلاع في 17/7/2012. و "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – تجارة النمو الاقتصادي بالمحافظات. تقدم تطور القطاع الخاص في العراق". مايو/أيار 2012. tijara-iraq.com/?pname=open&f=doc10226__usaid-tijara__program__overview__presentation__june2012.pdf&id=2260&type=ē le&. تم الإطلاع في 2/10/2012.

209. مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 28/6/2012. و 2/10/2012.

210. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. . 2/10/2012.

211. البنك الدولي. أحد كبار أخصائيي تطوير القطاع الخاص. معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق. 17/9/2012.

212. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012. و "صفحة حقائق – الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية". iraq.usaid.gov/node/2. تم الإطلاع في 21/6/2012.

213. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

214. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012. و "الزراعة. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – برنامج إنماء للأعمال الزراعية". iraq.usaid.gov/node/96. تم الإطلاع في 13/10/2012.

215. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

216. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. "الديمقراطية ونظم الإدارة – مشروع دعم الانتخابات". iraq.usaid.gov/node/121. تم الإطلاع في 12/10/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

217. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

218. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. "الديمقراطية ونظم الإدارة – مشروع الوصول للعدالة". iraq.usaid.gov/node/121. تم الإطلاع في 12/10/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

219. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

220. السفارة الأمريكية في بغداد. بيان صحفي. "الولايات المتحدة توقع على اتفاقية لتحسين الوصول إلى العدالة". 4/10/2012. iraq.usembassy.gov/pr-100412.html. تم الإطلاع في 13/10/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

221. مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/7/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 15/10/2012.

222. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 15/10/2012.

223. مكتب شؤون الشرق الأدنى-العراق. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/7/2012؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 15/10/2012. و مكتب مساعدات الكوارث الأجنبية. التقارير السنوية للأعوام المالية 2003-2010.

224. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

225. شهادة مكتب المحاسبات الحكومية GAO-12-856T. بيان مايكل ج. كورتيز. القائم بأعمال مدير الشؤون الدولية والتجارة. "بعثة العراق: تواجه الدولة ووزارة الدفاع تحديات في إتمام الدعم وقدرات الأمن". 28/6/2012. صفحة 3-2؛ تقرير مكتب المفتش العام التابع لوزارة الدفاع DODIG-2012-063. "تقييم إنشاء وزارة الدفاع لمكتب التعاون الأمني العراقي". 16/3/2012؛ رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 21/9/2012.

226. فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/7/2012. و 1/10/2012.

227. فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/7/2012. و 1/10/2012.

228. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 15/10/2012. يتوقع مكتب التعاون الأمني العراقي اتخاذ قرار بشأن هذا الأمر في الفصل التالي.

229. مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات). رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012؛ مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 15/10/2012.

230. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 21/9/2012.

231. شهادة مكتب المحاسبات الحكومية GAO-12-856T. بيان مايكل ج. كورتيز. القائم بأعمال مدير الشؤون الدولية والتجارة. "بعثة العراق: تواجه الدولة ووزارة الدفاع تحديات في إتمام الدعم وقدرات الأمن". 28/6/2012. صفحة 3.6.

232. قائد القيادة المركزية الأمريكية. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012. و 3/10/2012؛ مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

233. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 21/9/2012.

234. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

235. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

236. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

237. عضو في مجلس الأعمال الأمريكي في العراق. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 4/10/2012.

238. عضو في مجلس الأعمال الأمريكي في العراق. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 4/10/2012.

239. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

240. عضو في مجلس الأعمال الأمريكي في العراق. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 4/10/2012.

241. عضو في مجلس الأعمال الأمريكي في العراق. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 4/10/2012.

242. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.

243. خطاب مكتب التعاون الأمني العراقي. "إحالات متعاقدي وزارة الدفاع في الدولة (العراق)". 18/1/2012. www.acq.osd.mil/dpap/pacc/cc/docs/DoD__Contractor__In-Country__Iraq__Leads__1-10-12.pdf. تم الإطلاع في 5/6/2012.
244. قائد القيادة المركزية الأمريكية. توجيهات السياسة المؤقتة رقم 04-12. 27/12/2011. c3-training.net/policy/IPD12-04.pdf. تم الإطلاع في 5/6/2012.
245. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 21/9/2012.
246. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.
247. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 21/9/2012.
248. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 21/9/2012.
249. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012، و 15/10/2012.
250. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.
251. يمكن استخدام أموال صندوق قوات الأمن العراقية لدعم التغييرات في الالتزامات الحالية بعد 30 سبتمبر/أيلول 2012. وبذلك، يمكن استخدام أموال صندوق قوات الأمن العراقية لدفع مقابل العناصر التي تدعم الالتزامات التي تمت بالفعل قبل 30 سبتمبر/أيلول 2012.
252. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.
253. مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات). رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 6/1/2012، 2/4/2012، 12/7/2012، و 2/10/2012.
254. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012.
255. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.
256. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012.
257. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012؛ وكالة التعاون الأمني الدفاعي. معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق. 10/10/2012، و 11/10/2012.
258. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.
259. السفارة الأمريكية في بغداد. "يتلقى الجيش العراقي دبابات جديدة، ويقوم بتدريبات". 29/8/2012. iraq.usembassy.gov/pr-tanks.html. تم الإطلاع في 10/9/2012.
260. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.
261. لوكهيد مارتن. بيان صحفي. "أول سوبر هرقليز بالعراق". 5/9/2012. www.lockheedmartin.com/us/news/press-releases/2012/september/120905ae__iraq__super__hercules.html. تم الإطلاع في 10/9/2012.
262. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.
263. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.
264. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012، 15/10/2012. اتخذت حكومة العراق قرار بنقل موقع قاعدة طائرات F-16 إلى البلد في 29 سبتمبر/أيلول 2012.
265. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.
266. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.
267. وكالة التعاون الأمني الدفاعي. بيان صحفي. "العراق – الرقابة على المرور الجوي ونظام الهبوط". www.dsca.mil/PressReleases/36-b/2012/Iraq__12-42.pdf. تم الإطلاع في 10/9/2012؛ مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.
268. مؤسسة VSE. بيان صحفي. "منحت مؤسسة VSE أمر التسليم بموجب عقد الدعم NAVSEA FMS بمبلغ 37.6 مليون دولار. 21/8/2012. investors.vsecorp.com/phoenix.zhtml?c=76383&p=irol-newsArticle&ID=1727438&highlight=. تم الإطلاع في 4/10/2012؛ مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.
269. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.
270. وكالة التعاون الأمني الدفاعي. بيان صحفي. "العراق – رادارات FRIENDFINDER". www.dsca.mil/PressReleases/36-b/2012/Iraq__12-30.pdf. تم الإطلاع في 10/9/2012. جاري إعداد خطاب عرض وقبول لهذه القضية. (مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012).
271. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012.
272. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 21/9/2012.
273. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/10/2012
274. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012.
275. مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 3/7/2012، و 15/10/2012؛ وزارة الخارجية "تبرير الميزانية أمام الكوجرس. المجلد 2: العمليات الخارجية، العام المالي 2013". الصفحة 178.
276. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي. لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 21/9/2012.
277. فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.
278. فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.
279. فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 2/7/2012، و 1/10/2012؛ مكتب التعاون الأمني العراقي. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 15/10/2012.
280. فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة. رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 3/4/2012، 5/7/2012؛ و 1/10/2012.
281. فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.
282. فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.
283. فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.
284. فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.
285. فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة. رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 1/10/2012.
286. جوست ر. هيلترمان. "معركة بغداد وأربيل للعراق". المصلحة الوطنية. 17/8/2012؛ دونيا فرونتير للاستشارات. متابعة السوق العراقي. "خبارات مخيفة"، و "اضطرابات الجيش العراقي- البشمركة على الحدود السورية". 30/7/2012، صفحة 4. . تقرير نفط العراق. "يعتمد مجلس الوزراء العراقي اتفاقية التصدير الكردية". 19/9/2012؛ الاستبيان الاقتصادي للشرق الأوسط. تقرير اسبوعي. المجلد 55، رقم 40، 28/9/2012، صفحة 16؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة. 31/8/2012.
287. بلاتس لأخبار السلع. "تتحرك العراق نحو تخفيض ميزانية كردستان من شأنه أن يعني الحرب: الرئيس الكردي". 29/7/2012؛ دنيا فرونتير للاستشارات. متابعة السوق العراقي. "أسطح الاتفاق بين حكومة العراق – حكومة إقليم كردستان". 18/9/2012، جوست ر. هيلترمان. "معركة بغداد وأربيل للعراق". المصلحة الوطنية. 17/8/2012؛ الاستبيان الاقتصادي للشرق الأوسط. تقرير اسبوعي. المجلد 55، رقم 34. 20/8/2012. صفحة 7؛ بلاتس لأخبار السلع. "العراق ستقوم بقطع الصلة مع مؤسسات النفط الأجنبية عبر الصفقات العراقية: شهرستاني". 13/8/2012؛ تقرير نفط العراق. "اللجنة الخاصة لرفع-بدء قانون النفط". 31/8/2012.
289. تقرير نفط العراق. "اللجنة الخاصة لرفع-بدء قانون النفط". 31/8/2012، دنيا فرونتير للاستشارات. متابعة السوق العراقي. "أسطح صفقة حكومة العراق-حكومة إقليم كردستان". 17/9/2012؛ بلاتس لأخبار السلع. "مجلس الوزراء العراقي يعتمد صفقة مع حكومة إقليم كردستان. تمهد الطريق لقانون النفط والغاز". 18/9/2012.
290. الاستبيان الاقتصادي للشرق الأوسط. تقرير أسبوعي. المجلد 55. رقم 39. 21/9/2012، صفحة 15؛ بلاتس لأخبار السلع. "مجلس الوزراء العراقي يعتمد صفقة مع حكومة إقليم كردستان. تمهد الطريق لقانون النفط والغاز". 18/9/2012.
291. تقرير النفط العراقي. "مجلس الوزراء العراقي يعتمد اتفاقية التصدير الكردية". 19/9/2012.
292. EIU. التقرير القطري: العراق. 9/2012. صفحة 3؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية. 17/9/2012 و 20/9/2012.
293. EIU. تقرير قطري: العراق. 9/2012. صفحة 2. حكومة العراق. وزارة الداخلية. "تم الحكم غيابياً بعقوبة طارق الهاشمي بالإعدام". 10/9/2012. www.moi.gov.iq/ArticlePrint.aspx?ID=4764. تم الإطلاع في 11/10/2012.
294. غرفة التجارة الأمريكية/دنيا فرونتير للاستشارات. "تم تأكيد العضو الأخير في اللجنة العليا المستقلة للانتخابات". 2/9/2012. صفحة 2. رايدر فيسر. "اللجنة الجديدة العليا المستقلة للانتخابات: بعض الأفكار المبدئية". تحليل العراق والخليج. 17/9/2012. gulfanalysis.wordpress.com. تم الإطلاع في 17/10/2012؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية. 9/2012.
295. رايدر فيسر. "اللجنة الجديدة العليا المستقلة للانتخابات: بعض الأفكار المبدئية". 17/9/2012. و "إعاقة البرلمان للمالكي في نضال لجنة الانتخابات". 14/9/2012. تحليل العراق والخليج. gulfanalysis.wordpress.com. تم الإطلاع في 17/10/2012.
296. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. أخبار مميزة. "لا ديمقراطية بلا انتخابات. " لا ديمقراطية بدون لجنة عليا مستقلة للانتخابات". 15/9/2012. unami.unmissions.org/Default.aspx?tabid=2790&ctl=Details&mid=5079&ItemID=53&language=en-US&Year=2012. تم الإطلاع في 22/9/2012، و "SRSG مارتن كوبلر يطلب تعيين مجلس مفوضي اللجنة العليا المستقلة للانتخابات بدون تأخير". 10/9/2012. unami.unmissions.org/Default.aspx?tabid=2854&ctl=Details&mid=5170&ItemID=514482&language=en-US. تم الإطلاع في 22م2012/9. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر باللغة الإنجليزية والعربية. 22/9/2012؛ معهد دراسة الحرب. "أزمة العراق ما بعد الانسحاب. تحديث 31". www.understandingwar.org/backgrounder/iraq's-post-withdrawal-crisis-update-31. تم الإطلاع في 21/9/2012. صفحة 2.
297. حكومة العراق. مجلس الوزراء. "قرارات مجلس الوزراء". 31/7/2012 – 19/9/2012. www.cabinet.iq/ArticlesBrowse.aspx?CatID=6. تم الإطلاع في 26/9/2012؛ المصارف الدولية. معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 17/10/2012؛ رئيس وزراء حكومة العراق. مؤتمر إخباري. "رئيس الوزراء نوري المالكي يرد على أسئلة الصحفيين". 24/10/2012. pmo.iq./ArticleShow.aspx?ID=699. تم الإطلاع في 24/10/2012.
298. غرفة التجارة الأمريكية/دنيا فرونتير للاستشارات. متابعة السوق العراقي. "تحديث استثمارات وأمن العراق". 2/9/2012. صفحة 1؛ حكومة العراق. المركز الوطني للإعلام. بيان صحفيي. (بدون عنوان). 29/8/2012. nmc.gov.iq/ArticlewShow.aspx?ID+4912. تم الإطلاع في 4/9/2012؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر.
299. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر. 27/7/2012، و 4/8/2012.
300. EIU. التقرير القطري: العراق. 9/2012. صفحة 3.
301. حكومة العراق. مجلس النواب. "جلسات مجلس النواب". www.parliament.iq. تم الإطلاع في 2/10/2012.
302. حكومة العراق. مجلس الوزراء. "محاضر الاجتماعات". تم الإطلاع في 2/10/2012.
303. حكومة العراق. مجلس النواب. "59 مسودة قانون تصل لجلسة القراءة الثانية"، و "80 قانون مقترح قد خضع لجلسة قراءة واحدة على الأقل". parliament.iq. تم الإطلاع في 2/10/2012.
304. تقرير النفط العراقي. "لوبيي. هاورامي يقود مفاوضات قانون النفط". 2/10/2012.
305. حكومة العراق. مجلس النواب. "اعتماد اتفاقية مع مصر بشأن التعاون على مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب".

parliament.iq، تم الإطلاع في 27/9/2012؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة، 5/10/2012.

306. حكومة العراق، مجلس النواب، "قانون المنح السنية"، parliament.iq، تم الإطلاع في 26/7/2012.

307. حكومة العراق، مجلس النواب، "قانون منح طلاب الجامعات والكليات العراقية"، 1/8/2012، parliament.iq، تم الإطلاع في 5/10/2012.

308. حكومة العراق، مجلس النواب، "قرارات وتوصيات الجلسة رقم 10، 30/7/2012"، parliament.iq، تم الإطلاع في 27/9/2012.

309. غرفة التجارة الأمريكية/دنيا فرونتير للاستشارات، "تم تأكيد العضو الأخير بالمجنة العليا المستقلة للانتخابات"، 2/9/2012، صفحة 2.

310. حكومة العراق، مجلس النواب، "قرارات وتوصيات الجلسة رقم 14، السبت 4/8/2012"، parliament.iq، تم الإطلاع في 27/9/2012.

311. حكومة العراق، مجلس النواب، "اعتماد اتفاقية مع مصر بشأن التعاون على مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب"، parliament.iq، تم الإطلاع في 27/9/2012.

312. حكومة العراق، مجلس النواب، "قرارات وتوصيات الجلسة رقم 10، 30/7/2012"، parliament.iq، تم الإطلاع في 27/9/2012.

313. حكومة العراق، وزارة الداخلية، بيان وزير العدل، 11/9/2012، www.moi.gov.iq/articlePrint.aspx?ID=4781، تم الإطلاع في 1/10/2012.

314. حكومة العراق، اللجنة الوطنية للاستثمار، تعليقات الرئيس على مؤتمر الفيديو لوزارة الخارجية، 13/9/2012، رئيس USBCI، معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012.

315. دنيا فرونتير للاستشارات، متابعة السوق العراقي، "طالباني يعود، لقاء مع المالكي"، 24/9/2012؛ غرفة التجارة الأمريكية/ دنيا فرونتير للاستشارات، "الاتحاد الوطني الكردستاني، قادة جوارن يلتقون لأول مرة في 3 سنوات"، 2/9/2012، صفحة 2.

316. قاباد طالباني، مكتب حكومة إقليم كردستان لرئيس الوزراء، وزارة التنسيق والمتابعة، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 23/9/2012.

317. جالوب، "بشأن كردستان العراقية، الرضا بتقويض البنية التحتية"، 7/9/2012، www.gallup.com/poll/157298/iraqi-kurdistan-satisfaction-infrastructure-crumbles.aspx، تم الإطلاع في 4/10/2012.

318. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "عمليات العراق: التحديث الإحصائي الشهري بشأن العائدين"، 12/2010 و12/2011.

319. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "التحديث الأسبوعي للموقف السوري"، رقم 19، 3/10/2012.

320. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاستجابة للاجئين الإقليميين السوريين: الأردن، لبنان، العراق، تركيا"، تحديثات 3/8/2012 و 3/10/2012.

321. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مذكرات إحاطة، "ارتفاع عدد اللاجئين السوريين بشدة في أغسطس/آب، مع ما يزيد على 100,000 فارين إلى الدول المجاورة"، 4/9/2012، www.unhcr.org/5045d42d9.html، تم الإطلاع في 12/9/2012.

322. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "العمليات العراقية: تحديث إحصائي شهري بشأن العائدين"، 8/2011 و 8/2012.

323. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إحاطة صحفية، "إعدادات الشتاء الجارية لعشرات الآلاف من المشردين السوريين"، 12/10/2012، reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/winter-preparations-underway-tens-thousands-uprooted-syrians، تم الإطلاع في 12/10/2012.

324. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "خطة الاستجابة الإقليمية لسوريا، الإصدار الثاني، 9/2012.

325. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إحاطة صحفية، "إعدادات الشتاء الجارية لعشرات الآلاف من المشردين السوريين"، 12/10/2012، reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/winter-preparations-underway-tens-thousands-uprooted-syrians، تم الإطلاع في 12/10/2012.

326. IRIN، "العراق-سوريا، كردستان العراقية ترحب باللاجئين السوريين في الوقت الحالي"، 9/2012/، www.irinnews.org/Report/96077/IRAQ-SYRIA-Iraqi-Kurdistan-welcomes-Syrian-brethren-for-now، تم الإطلاع في 26/9/2012.

327. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مذكرات إحاطة، "ارتفاع عدد اللاجئين السوريين بشدة في أغسطس/آب، مع ما يزيد على 100,000 فارين إلى الدول المجاورة"، 4/9/2012، www.unhcr.org/5045d42d9.html، تم الإطلاع في 12/9/2012.

328. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاستجابة للاجئين الإقليميين السوريين: الأردن، لبنان، العراق، تركيا"، تم التحديث في 1/10/2012؛ حكومة إقليم كردستان، بيان صحفي، "السفير البريطاني يشكر حكومة إقليم كردستان على مساعدة اللاجئين السوريين"، 29/8/2012، www.krg.org/articles/detail.asp?lngnr=12&smap=02010100&rnr=223&anr=45090، تم الإطلاع في 14/9/2012.

329. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاستجابة للاجئين الإقليميين السوريين: الأردن، لبنان، العراق، تركيا"، تم التحديث في 5/10/2012.

330. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاستجابة للاجئين الإقليميين السوريين: الأردن، لبنان، العراق، تركيا"، تم التحديث في 27/7/2012، و 24/8/2012؛ اليونيسيف، "التقرير الأسبوعي للموقف الإنساني للأزمة السورية الأردن، لبنان، العراق، وتركيا"، 6/9/2012، data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=703، تم الإطلاع في 17/9/2012؛ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مذكرات إحاطة، "تزايد عمليات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا، وعبر الأقاليم وتزايد عدد اللاجئين"، 7/9/2012، www.unhcr.org/5049cd8c9.html، تم الإطلاع في 12/9/2012؛ مكتب اللاجئين والمهاجرين، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 15/10/2012.

331. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "التحديث الأسبوعي للموقف السوري"، رقم 19، 3/10/2012.

332. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صفحة حقائق عراقية، 8/2012.

333. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "التحديث الأسبوعي للموقف السوري"، رقم 19، 3/10/2012.

334. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مكتب المعلومات العامة، بيان صحفي، "كوبلر إتمام آخر بعثة ترحيل كبرى هو خطوة هامة في الإنهاء السلمي لمخيم أشرف"، 16/9/2012، unami.unmissions.org/Default.aspx?tabid=2854&ctl=Details&mid=5170&ItemID=526089&language=en-US، تم الإطلاع في 16/9/2012، ومكتب المعلومات العامة، بيان صحفي، "SRSG مارتن كوبلر يرحب بوصول 400 مقيم في مخيم الحرية"، 29/8/2012، iq.one.un.org/documents/509/PR%20welcoming%20Hurriya%20arrival%20%20August%202012%20EN.pdf، تم الإطلاع في 13/9/2012؛ وزارة الخارجية، بيان صحفي، "استئناف البرامج تجاه الإنهاء السلمي لمخيم أشرف"، 29/8/2012، www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/08/197002.htm، تم الإطلاع في 14/9/2012، تم الإطلاع في 14/9/2012؛ السفارة الأمريكية في بغداد، "العراق: تقرير مُركز على إتمام الحركة السابقة للمقيمين بمخيم أشرف"، رقم 2810، 16/9/2012.

335. وزارة الخارجية، بيان صحفي، "الولايات المتحدة تدعم خارطة الطريق التي وضعتها الأمم المتحدة بشأن مخيم أشرف"، 25/&/2012، iraq.usembassy.gov/campashraf.html، تم الإطلاع في 14/9/2012.

336. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، "مراقبة حقوق الإنسان: نقل المقيمين بمخيم أشرف إلى مخيم الحرية"، بدون تاريخ، unami.unmissions.org/Default.aspx?tabid=4297&language=en-US، تم الإطلاع في 14/9/2012.

337. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بيان صحفي، "SRSG يوقع على مذكرة تفاهم مع الحكومة العراقية للنقل التطوعي للسكان إلى مخيم جديد بالعراق"، 25/12/2011، unami.unmissions.org/Default.aspx?tabid=2854&ctl=Details&mid=5170&ItemID=28919&language=en-US، تم الإطلاع في 26/9/2012.

338. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "تحدث بشأن عمليات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 21/9/2012، reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/5060106e9.pdf، تم الإطلاع في 1/10/2012.

339. ITAO/ESD، تقارير الأداء اليومي للكهرباء، 1/6/2006 – 30/6/2011؛ وزارة الخارجية، تقارير حالة العراق، 25/10/2006، الشريحة 11، و 9/5/2007، الشريحة 11؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 22/1/2012؛ 13/4/2012؛ 3/7/2012، و 1/10/2013؛ حكومة العراق؛ NMC، "حالة وزارة الكهرباء"، تقارير مختارة، 1/9/2012– 30/9/2012، mc.gov.iq/default.aspx، تم الإطلاع في تواريخ متعددة. في وقت البيان الصحفي، كانت بيانات إمدادات وزارة الكهرباء متاحة لـ 21 يوماً فقط من بين 30 يوماً في سبتمبر/أيلول 2012، أرقام الإمدادات معروضة في التقرير الفصلي لشهر يوليو/تموز 2012 للمفتش العام لإعادة إعمار العراق للفترة أبريل/نيسان – يونيو/حزيران 2012 حيث اعتمدت التقديرات على بيانات غير كاملة؛ وتم تحديث هذه الأرقام في هذا التقرير

340. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012، و 1/10/2012؛ حكومة العراق، مركز الإعلام الوطني، "حالة وزرة الكهرباء"، تقارير مختارة، 1/2012– 30/9/2012، nmc.gov.iq/default.aspx، تم الإطلاع في تواريخ متعددة.

341. قاباد طالباني، مكتب حكومة إقليم كردستان لرئيس الوزراء، وزارة التنسيق والمتابعة، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 23/9/2012.

342. حكومة العراق، وزارة الكهرباء، بيان صحفي، "تعلن وزارة الكهرباء عن حجم إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة والمضافة خلال الأشهر"، 6/5/2012، www.moelc.gov.iq/ar/index.php?p=News&file=article&sid=347، تم الإطلاع في 14/5/2012.

343. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 3/7/2012، و 1/10/2012؛ حكومة العراق، مركز الإعلام الوطني، "حالة وزرة الكهرباء"، تقارير مختارة، 1/2012– 30/9/2012، nmc.gov.iq/default.aspx، تم الإطلاع في تواريخ متعددة.

344. حكومة العراق، مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة، معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 26/9/2012.

345. حكومة العراق، وزارة الكهرباء، بيان صحفي، "نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة يؤكد على أن عمل موظفي وزارة الكهرباء كبير وصعب"، 24/7/2012، www.moelc.gov.iq/ar/index.php?p=News&file=article&sid=471، تم الإطلاع في 30/7/2012.

346. حكومة العراق، وزارة الكهرباء، بيان صحفي، "وزارة الكهرباء: توقف وحدات التوليد لدينا بسبب مشكلة نقص الوقود ليس نتيجة لليوم"، 16/8/2012، www.moelc.gov.iq/ar/index.php?p=News&file=article&sid=500، تم الإطلاع في 28/8/2012؛ حكومة العراق، وزارة الكهرباء، بيان صحفي "فقدان 1250 ميجا وات من نظام الكهرباء الوطني بسبب نقص الوقود"، 27/8/2012، www.moelc.gov.iq/ar/index.php?name=News&file=article&sid=503، تم الإطلاع في 28/8/2012.

347. حكومة العراق، مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة، معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 26/9/2012.

348. الوكالة الدولية للطاقة، نظرة على الطاقة بالعراق، 9/10/2012، صفحة 85-84.

349. حكومة العراق، وزارة الكهرباء، "تتلقى وزارة الكهرباء العطاءات لإنشاء ثلاثة محطات غاز بقدرة إجمالية 1,500 ميجا وات"، 16/8/2012، www.moelc.gov.iq/ar/index.php?name=News&file=article&sid=499، تم الإطلاع في 28/8/2012.

350. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات المقدم من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 1/10/2012.

351. حكومة العراق، مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة، معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 26/9/2012.

352. حكومة العراق، مركز الإعلام الوطني، بيان صحفي، "تعاقدت وزارة الكهرباء مع شركة صينية لإنشاء محطة الطاقة بالبخار في صلاح الدين"، 18/12/2011، nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=2995، تم الإطلاع في 30/12/2012.

353. حكومة العراق، وزارة الكهرباء، بيان صحفي، "أعطى وزير الكهرباء توجيهاته لمنح الأولوية للمحطات المستقبلية التابعة للوزارة لقطاع التوزيع"، 2/9/2012، www.moelc.gov.iq/ar/index.php?name=News&file=article&sid=507، تم الإطلاع في 4/9/2012.

354. الوكالة الدولية للطاقة، نظرة على الطاقة بالعراق، 9/10/2012، صفحة 32، 92.

355. حكومة إقليم كردستان، وزارة الكهرباء، بيان صحفي، "كردستان تصدر الكهرباء إلى توز خورماتو"، 6/8/2012، www.krgelectric.org/hawal/?pageid=561، تم الإطلاع في 10/9/2012.

356. حكومة إقليم كردستان، مكتب رئيس الوزراء، معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 15/7/2012.

357. حكومة إقليم كردستان، وزارة الكهرباء، بيان صحفي، "إقليم كردستان يوفر الكهرباء إلى محافظة نينوى"، 2/6/2012، www.krgelectric.org/ar/hawal/?pageid=517، تم الإطلاع في 5/6/2012.

358. قاباد طالباني، مكتب حكومة إقليم كردستان لرئيس الوزراء، وزارة التنسيق والمتابعة، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار

العراق، 23/9/2012.

359. حكومة العراق، NMC، "حالة وزارة الكهرباء"، تقارير مختارة، 1/9/2012-30/9/2012، mc.gov.iq/default.aspx، تم الإطلاع في تواريخ متعددة.

360. حكومة إقليم كردستان، وزارة الكهرباء، بيان صحفي، "حكومة إقليم كردستان توقع على عقد بقيمة 700 مليون دولار مع شركة كورية جنوبية لبناء محطة طاقة"، 15/8/2012، www.krgelectric.org/hawal/?pageid=555، تم الإطلاع في 10/9/2012.

361. سيمنز، بيان صحفي، "تم منح العقد لتوربينات ومولدات ضخ الغاز لمحطة طاقة الخورمالا التي تعمل بتوربينات الغاز"، 12/9/2012، www.siemens.com/press/en/pressrelease/?press=/en/pressrelease/2012/energy/fossil-power-generation/EFP201209063.htm، تم الإطلاع في 18/9/2012.

362. الاتحاد الأوروبي، وفد الإتحاد الأوروبي إلى العراق، بيان صحفي، "الاتحاد الأوروبي والعراق يوقعان اتفاقية لتحسين إدارة المياه في العراق"، 25/7/2012، www.eeas.europa.eu/delegations/iraq/press_corner/all_news/news/2012/250712_eu_agreement_on_water_management_en.htm، تم الإطلاع في 23/9/2012.

363. المنظمة الدولية للهجرة، التقرير الخاص للمنظمة الدولية للهجرة – العراق، "ندرة المياه"، 4/6/2012، صفحة 1، www.iomiraq.net/Documents/Water%20Scarcity%20Report%20-%20Updated%20June%202012.pdf، تم الإطلاع في 23/9/2012.

364. اليونسكو، "نقص المياه يؤدي إلى زيادة تشريد الأفراد في شمال العراق، نتائج دراسة اليونسكو"، 10/2009، www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/water_shortage_fueling_displacement_of_people_in_northern_iraq_unesco_study_finds/، تم الإطلاع في 10/10/2012.

365. المنظمة الدولية للهجرة، التقرير الخاص للمنظمة الدولية للهجرة – العراق، "ندرة المياه"، 4/6/2012، صفحة 1، www.iomiraq.net/Documents/Water%20Scarcity%20Report%20-%20Updated%20June%202012.pdf، تم الإطلاع في 23/9/2012.

366. السفارة الأمريكية في بغداد، بيان صحفي، "الولايات المتحدة والعراق يوقعان اتفاقية للتعاون بشأن التعليم في العراق"، 20/9/2012، iraq.usembassy.gov/pr-092012.html، تم الإطلاع في 21/9/2012.

367. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/9/2012.

368. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 7/2012 – 9/2012.

369. حكومة العراق، وزارة الداخلية، معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012.

370. مسؤولي حكومة العراق، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 9/2012؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 7/2012 – 9/2012.

371. وزارة الخارجية، مكتب الشؤون القنصلية، "تحذير السفر: العراق"، 9/8/2012، travel.state.gov/travel/cis_pa_tw/tw/_5758.html، تم الإطلاع في 8/10/2012.

372. وزارة الداخلية، معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012.

373. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، 7/2012 – 9/2012.

374. باميلا فلك، "تقول السفيرة الأمريكية بالأمم المتحدة، القاعدة هي "سرطان" في سوريا"، CBS نيوز، 1/8/2012، www.cbsnews.com/8301-503543_162-57485002-503543/al-qaeda-a-cancer-in-syria-says-iraqs-u.n-ambassador/، تم الإطلاع في 9/9/2012.

375. وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري رودهام كلينتون، "ملاحظات مع وزير الخارجية دافيتجولو بعد لقاؤهما"، 11/8/2012، www.state.gov/secretary/rm/2012/08/196358.htm، تم الإطلاع في 9/10/2012.

376. علي أ نبهان، وساد داجر، "الحرب السورية تنشط المتعصبين في العراق"، وول ستريت جورنال، 11/9/2012، online.wsj.com/article/SB10000872396390443713704577600822314273342.html?mod=googlenews_wsj، تم الإطلاع في 14/9/2012.

377. AFP، "المتمردين السوريين يتحكمون في جميع النقاط الحدودية بالعراق"، 19/7/2012.

378. بي بي سي نيوز "الصواريخ السورية من البو كمال تقتل فتاة في العراق"، 8/9/2012، www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-19532034، تم الإطلاع في 9/9/2012.

379. حكومة العراق، كبير نواب وزير الداخلية، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 16/9/2012.

380. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاستجابة للاجئين السوريين الإقليميين: الأردن، ولبنان، والعراق، وتركيا"، تم التحديث في 1/10/2012؛ مركز الاندماج المدني-العسكري (الناتو)، "تغطية المجمع: العراق"، 25/9/2012، www.cimicweb.org/cmo/ComplexCoverage/Documents/Weekly%20Newsletter/nCC003%20CFC%20Complex%20Coverage%20Review%20(25-Sep-12).pdf، تم الإطلاع في 21/10/2012.

381. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستجابة للاجئين السوريين الإقليميين، بوابة مشاركة المعلومات، "العراق: الانهيار الجيوغرافي"، 5/10/2012، data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=103، تم الإطلاع في 9/10/2012.

382. مسؤولي بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/9/2012.

383. لوسينتيال دو ريليشن انترناشيونالز، "لقاء مع الرئيس مسعد برزاني"، 27/9/2012، www.krg.org/articles/detail.asp?lngnr=12&smap=02010200&rnr=73&anr=45389، تم الإطلاع في 1/10/2012. رئيس حكومة إقليم كردستان مسعد برزاني أشار مؤخراً، "العديد منهم (اللاجئين) هم شباب. إن الأمر لحقيقي أن بعضهم قد تلقى تدريباً. لم يتم تدريبهم على الهجمات، بل على الدفاع. المناطق التي عاشوا فيها، لم يكن بها نظام دفاع، وكانوا بحاجة لأن يستطيعوا الحفاظ عليها من الفوضى".

384. حكومة العراق، الدستور العراقي، المادة 121 (5)، 30/1/2006.

385. حكومة العراق، الدستور العراقي، المادة 110 (2)، 30/1/2006.

386. فريد محمد، "وزراء دفاع قوات البشمركة الكردستانية، والعراق، يوقعان اتفاقية أكيناو، 6/8/2012، www.ekurd.net/mismas/articles/misc2012/8/state6404.htm، تم الإطلاع في 9/10/2012.

387. مسؤولي حكومة العراق، لقاءات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 1/9/2012 – 23/9/2012.

388. فيديو C-SPAN (أرشيفي)، "تأكيد السفير الأمريكي إلى العراق"، 19/9/2012، www.c-spanarchives.org/program/USAmbassa، تم الإطلاع في 6/10/2012.

389. لويس شاربونو، "حصري: تقرير غربي – سفن الجيش الإيراني، أفراد إلى سوريا عبر العراق"ن رويترز، 20/9/2012، www.reuters.com/article/2012/09/20/us-syria-crisis-iran-iraq-idUSBRE88I17B20120920، تم الإطلاع في 11/10/2012.

390. حكومة العراق، كبير نواب وزير الداخلية، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 16/9/2012.

391. حكومة العراق، كبير نواب وزير الداخلية، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 16/9/2012.

392. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/9/2012.

393. حكومة العراق، كبير نواب وزير الداخلية، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 16/9/2012.

394. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/9/2012، ؛ حكومة العراق كبير نواب وزير الداخلية، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 16/9/2012.

395. حكومة العراق، كبير نواب وزير الداخلية، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 16/9/2012.

396. AP، "هروب المشتبه فيهم من القاعدة من السجن العراقي في هروب مميت"، 28/9/2012، www.cbsnews.com/8301-202_162-57522128/al-qaeda-suspects-among-dozens-of-escapees-in-deadly-iraq-prison-break/?tag=contentMain;contentBody، تم الإطلاع في 17/10/2012.

397. سي بي اس انترآكتيف، "القاعدة في العراق تدعي بأنها قد هربت أسلحة إلى سجن تكريت للهروب من السجن"، 12/10/2012، www.cbsnews.com/8301-202_162-57531132/al-qaeda-in-iraq-claims-it-smuggled-weapons-into-tikrit-prison-for-brazen-jailbreak/، تم الإطلاع في 17/10/2012.

398. AP، "هروب المشتبه فيهم من القاعدة من السجن العراقي في هروب مميت"، 28/9/2012، www.cbsnews.com/8301-202_162-57522128/al-qaeda-suspects-among-dozens-of-escapees-in-deadly-iraq-prison-break/?tag=contentMain;contentBody، تم الإطلاع في 17/10/2012.

399. جواد البولاني، وزير الداخلية السابق، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 20/9/2012؛ حكومة العراق، رئيس ديوان الرقابة المالية، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 18/9/2012؛ حكومة العراق، وزير المالية، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 17/9/2012، باقر جابر الزبيدي، نائب بمجلس النواب ووزير المالية، والداخلية، والإسكان والتعمير السابق بحكومة العراق، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 20/9/2012؛ النائب بمجلس النواب أحمد الشلبي، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 22/9/2012.

400. حكومة العراق، رئيس ديوان الرقابة المالية، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 18/9/2012.

401. حكومة العراق، وزير المالية، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 17/9/2012، باقر جابر الزبيدي، نائب بمجلس النواب ووزير المالية، والداخلية، والإسكان والتعمير السابق بحكومة العراق، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 20/9/2012؛ النائب بمجلس النواب أحمد الشلبي، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 22/9/2012؛ جواد البولاني، وزير الداخلية السابق، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 20/9/2012.

402. حكومة العراق، المفتش العام بوزارة الصناعة والتعدين، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 2/8/2012.

403. حكومة العراق، المفتش العام بوزارة الصناعة والتعدين، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 16/9/2012؛ حكومة العراق، وزير المالية، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 17/9/2012.

404. مسؤولي حكومة العراق، لقاءات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 1/9/2011، 22/9/2012.

405. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/9/2012.

406. مسؤولي حكوقم العراق، لقاءات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 1/9/2011 – 22/9/2012.

407. مكتب التعاون الأمني العراقي، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/9/2012.

408. مكتب التعاون الأمني العراقي، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/9/2012.

409. مكتب التعاون الأمني العراقي، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/9/2012.

410. وزير العدل مدحت المحمود، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 20/9/2012.

411. القاضي رحيم العجيلي، مفوض لجنة النزاهة السابق بحكومة العراق، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 20/9/2012.

412. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لإعلان وزارة العدل لأحكام الإعدام، 15/10/2012.

413. أمينستي انترناشيونال، "وفاة وإعدام المحكوم عليهم بعقوبات 2011"، www.amnestyusa.org/sites/default/files/ai_global_dp_2011_stats_report-_act500012012en.pdf، تم الإطلاع في 30/3/2012.

414. حكومة العراق، وزارة العدل، بيان صحفي، 8/10/2012، www.moj.gov/iq/view.99، تم الإطلاع في 10/10/2012.

415. الأمم المتحدة، "خبير شؤون الإنسان بالأمم المتحدة "متخوف من مستوى عمليات الإعدام في العراق"، 30/8/2012، www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=42777&Cr=execution&Cr1، تم الإطلاع في 18/10/2012.

416. المجلس الأعلى للقضاء، "توضيحات بشأن قضية السيد. سنان الشبيبي"، 18/10/2012، www.iraqja.iq/view.1654/، تم الإطلاع في 18/10/2012.

417. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لإعلان وزارة العدل لعمليات الإعدام، 15/10/2012.

418. القاضي رحيم العجيلي، مفوض لجنة النزاهة السابق بحكومة العراق، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 20/9/2012.

419. القاضي رحيم العجيلي، مفوض لجنة النزاهة السابق بحكومة العراق، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 20/9/2012.

420. حكومة العراق، لجنة النزاهة، "مكافحة الرشوة ... فرق لجنة النزاهة قامت بزيارات ميدانية للمكاتب الحكومية"، www.nazaha.iq/en_body.asp?ë eld=news_en&id=428&page_namper=e3, 8/28/2012، تم الإطلاع في 8/9/2012.

421. حكومة العراق، لجنة النزاهة، "مدونة قواعد السلوك .. لجنة النزاهة: لم يوقع ثلثي موظفي الحكومة على مدونة قواعد السلوك"، 27/8/2012، www.nazaha.iq/en__body.asp?eld=news__en&id=427&page__namper=e3، تم الإطلاع في 8/9/2012.

422. حكومة العراق، لجنة النزاهة "إيقاف نصف مليار بطاقة هوية ... لجنة النزاهة: بيان المدير الإداري العام في مجلس الأمن القومي"، 23/7/2012، www.nazaha.iq/en__body.asp?field=news__en&id=415&page__namper=e3، تم الإطلاع في 12/9/2012.

423. حكومة العراق، لجنة النزاهة، "تلاحظ لجنة النزاهة حدوث عمليات اختلاس"، 19/9/2012، www.nazaha.iq/en__body.asp?eld=news__en&id=432&page__namper=e3، تم الإطلاع في 6/10/2012.

424. الوكالة الدولية للطاقة، تقرير سوق النفط، 10/8/2012، صفحة 15، omrpublic.iea.org/omrarchive/10aug12full.pdf. تم الإطلاع في 1/10/2012؛ بلاتس لأخبار السلع، "التقرير الصادر من العراق 3.051 مليون b/d من النفط في يوليو/تموز الوزارة"، 29/8/2012؛ حكومة العراق، وزارة النفط، "إنتاج، وتصدير، واستهلاك النفط الخام والغاز المصاحب له"، 8/2012، www.oil.gov.iq/moo/domestic.php?lang=en&page__name=domestic، تم الإطلاع في 28/9/2012؛ صندوق النقد الدولية، النظرة الاقتصادية الإقليمية: تحديث، "التحول التاريخي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت الضبوط، 20/4/2012، صفحة 11، و "العراق وصندوق النقد الدولي"، www.imf.org/external/country/IRQ/index.htm، تم الإطلاع في 16/10/2012.

425. البنك الدولي، ممثل العراق، معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 21/8/2012؛ PFC للطاقة، رئيس إستراتيجيات الأسواق والدول، معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 23/8/2012؛ الاستيمان الاقتصادي للشرق الأوسط، تقرير أسبوعي، المجلد 55، رقم 39، 21/9/2012، صفحة 20.

426. وزارة الخزانة الأمريكية، رداً على طلبات البيانات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 10/1/2012، و 16/10/2012.

427. حكومة العراق، البنك المركزي العراقي، الصفحة الرئيسية، "بيانات اقتصادية"، www.cbi.iq، تم الإطلاع في 2/10/2012؛ EIU، تقرير قطري: العراق، 8/2012، صفحة 6؛ صندوق النقد الدولية، النظرة الاقتصادية الإقليمية: تحديث، "الشرق الأوسط وشمال افريقيا، التحولات التاريخية تحت القيود"، 20/4/2012، صفحة 11.

428. حكومة العراق، البنك المركزي العراقي، الصفحة الرئيسية، "بيانات اقتصادية"، www.cbi.iq، تم الإطلاع في 2/10/2012؛ ونائب المحافظ، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 3/6/2012.

429. حكومة العراق، البنك المركزي العراقي، الصفحة الرئيسية، "بيانات اقتصادية"، www.cbi.iq، تم الإطلاع في 2/10/2012؛

430. خدمات العملاء لمؤشرات ستاندرد آند بورز، معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 3/1/2012، 3/4/2012، 7/2م2012، و 1/10/2012؛ بورصة الأسهم العراقية، "المؤشرات"، www.isx-iq.net/isxportal/portal/sectorProfileContainer.html?sectorId=1، تم الإطلاع في 2/10/2012؛ الصكوك المالية ريبع، نشرة أسبوعية، 29/9/2012، صفحة 1.

431. لجنة تعويضات الأمم المتحدة، "حالة معالجة ومطالبات الدفع"، 26/7/2012، www.uncc.ch/status.htm، تم الإطلاع في 28/8/2012، وبيان صحفي، "لجنة تعويضات الأمم المتحدة تدفع 1.3 مليار دولار"، 26/7/2012، www.uncc.ch/pressrel/Press%20release%20-%20Payment%20of%20%26%20July%202012.pdf، تم الإطلاع في 28/8/2012.

432. حكومة العراق، البنك المركزي العراقي، "البيانات الاقتصادية"، www.cbi.iq، تم الإطلاع في 11/9/2012.

433. صندوق النقد الدولي، بيان صحفي، "صندوق النقد الدولي يحسن التمديد لمدة سبعة أشهر للترتيبات الاحتياطية للعراق"، 3/8/2012، www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12286.htm، تم الإطلاع في 22/8/2012، وكبير اقتصاديين، معلومات مقدمة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 9/10/2012.

434. صندوق النقد الدولي، "العراق – مذكرات البرنامج"، 5/10/2011، www.imf.org/external/np/country/notes/pdf/iraq.pdf. تم الإطلاع في 11/10/2012.

435. صندوق النقد الدولي، بيان صحفي، "صندوق النقد الدولي يحسن التمديد لمدة سبعة أشهر للترتيبات الاحتياطية للعراق"، 3/8/2012، www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr12286.htm. تم الإطلاع في 22/8/2012.

436. بلاتس لأخبار السلع، "الصادرات العراقية تصل إلى 49,000 برميل/يوم عند 2.565 مليون برميل/يوم في أغسطس/آب، 2/9/2012، "SOMO"، و "حققت العراق رقم قياسي في الإنتاج 3.051 مليون برميل/يوم من النفط الخام في يوليو/تموز الوزارة، 30/8/2012؛ تقرير نفط العراق، "اللجنة الخاصة لوضع قانون النفط"، 31/8/2012.

437. الوكالة الدولية للطاقة، نظرة على الطاقة العراقية، 9/10/2012، صفحة 11.

438. حكومة العراق، وزارة النفط، "الإنتاج، والتصدير، واستهلاك النفاط الخام والغاز المصاحب له"، 8/2012، www.oil.gov.iq/moo/domestic.php?lang=en&page__name=domestic، تم الإطلاع في 28/9/2012؛ بلاتس لأخبار السلع، "لن تخفض العراق الإنتاج حتى ولو قررت منظمة الأوبك تخفيض الحصص: شهرستاني"، 30/6/2012.د

439. بلاتس لأخبار السلع، ""حققت العراق رقم قياسي في الإنتاج 3.051 مليون برميل/يوم من النفط الخام في يوليو/تموز الوزارة، 29/8/2012؛ و "حقل الحلفاية بالعراق ينتج 86,000 برميل/يوم، ليرتفع إلى 100,000 برميل/يوم بحلول نهاية العام"، 18/7م2012؛ الاستيمان الاقتصادي للشرق الأوسط، تقرير اسبوعي، المجلد 56، رقم 37، 7/9/2012، صفحة 17؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة، 19/9/2012.

440. الاستيمان الاقتصادي للشرق الأوسط، المجلد 55، رقم 26، 25/6/2012؛ صفحة 1؛ الوكالة الدولية للطاقة، نظرة على الطاقة العراقية، 9/10/2012، صفحة 11، PFC للطاقة، رئيس إستراتيجيات الأسواق والدول، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 23/8/2012، منتدى مؤسسات الشرق الأوسط "النفط والسياسة في العراق""، واشنطن العاصمة، 17/8/2012.

441. PFC للطاقة، رئيس إستراتيجيات الأسواق والدول، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 23/8/2012، منتدى مؤسسات الشرق الأوسط "النفط والسياسة في العراق""، واشنطن العاصمة، 17/8/2012، الاستيمان الاقتصادي للشرق الأوسط، المجلد 55، رقم 26، 26/6/2012؛ MEED، "أول قائمة مختصرة لصفقة محطة مياه البحر: مرافق المعالجة والأنابيب الضرورية لتطور النفط المستقلي بالدولة (العراق)"، 20/7/2012، business.highbeam.com/409213/article-1G1-299345426/firms-shortlisted-seawater-plant-deal-treatment-facilit. تم الإطلاع في 8/10/2012؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة، 11/10/2012؛ شركة النفط الدولية، ممثل العراق، معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 7/2/2012.

442. الاستيمان الاقتصادي للشرق الأوسط، تقرير أسبوعي، المجلد 55، رقم 34، 20/8/2012، صفحة 18؛ PFC للطاقة، رئيس إستراتيجيات الأسواق والدول، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 23/8/2012.

443. بلاتس لأسعار السلع، "مجموعة KAR الكردية تزيد من قدرة قبة خرملا بنحو 40,000 برميل/يووم"، 16/8/2012.

444. دنيا فورنتير للاستشارات، متابعة السوق العراقي، "توقف النفط الكردي أصبح واضحاً – ماذا بعد؟"، 3/9/2012؛ تقرير النفط العراقي، "لوكويل، الفائز الباكستاني في دورة العطاءات الأربعة"، 1/6/2012.

445. حكومة العراق، وزارة النفط، "تزيد صادرات النفط العراقي لشهر سبتمبر/أيلول لتصل إلى 2.6 مليون برميل في اليوم"، 13/10/2012، www.oil.gov.iq/moo/feeds.php?lang=en&page__name=news&id=491، تم الإطلاع في 13/10/2012، و "صادرات النفط الخام"، www.oil.gov.iq/moo/page.php?lang=en&page__name=export، تم الإطلاع في 2/10/2012، و "الاستهلاك المحلي"، www.oil.gov.iq/moo/domestic.php?lang=en&page__name=domestic&id=38، تم الإطلاع في 5/7/2012؛ بلاتس لأخبار السلع، ""صادرات النفط العراقي عند 2.598 مليون برميل/يوم تحقق رقماً قياسياً جديداً بعد 1990"، "SOMO"، 2/10/2012؛ حكومة العراق، مجلس النواب، قانون الميزانية الفيدرالية العامة للعام المالي/ 2012، 23/2/2012، المادة 1.

446. بلاتس لأخبار السلع، "صادرات النفط العراقية عند 2.598 مليون برميل/في اليوم تحقق رقماً قياسياً جديداً بعد العام 1990، "SOMO"، 2/10/2012، و "حققت العراق رقماً قياسياً عند 3.051 مليون برميل/اليوم من النفط في يوليو/تموز الوزارة"، 29/8/2012؛ دنيا فورنتير للاستشارات، متابعة السوق العراقي، "يقول حوراني، ستدفع العراق لشركات النفط العراقية"، 1/10/2012، صفحة 3.

447. PFC للطاقة، رئيس إستراتيجيات الأسواق والدول، لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 23/8/2012.

448. حكومة العراق، حكومة إقليم كردستان، بيان صحفي، "استئناف صادرات النفط من خلال حكومة إقليم كردستان"، 1/8/2012؛ تقرير النفط العراقي، "مجلس الوزراء العراقي يعتمد اتفاقية الصادرات الكردية"، 19/9/2012؛ دنيا فرونتير للاستشارات، متابعة السوق العراقي، "خطة الأنابيب الكردية"، 18/9/2012.

449. الاستيمان الاقتصادي للشرق الأوسط، تقرير أسبوعي، المجلد 55، رقم 41، 5/10/2012، صفحة 4، بلاتس لأخبار السلع، "كردستان العراقية تضخ 170,000 برميل/يوم من صادرات النفط : لوبيي"، 4/10/2012.

450. حكومة العراق، حكومة إقليم كردستان، وزارة الموارد الطبيعية، كبير مستشارين، معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 2/10/2012.

451. الاستيمان الاقتصادي للشرق الأوسط، تقرير أسبوعي، المجلد 55، رقم 32، 6/8/2012، صفحة 2-1، تقرير أسبوعي، المجلد 55، رقم 38، صفحة 6؛ تقرير النفط العراقي، "الهجوم على الأنابيب مرة أخرى قبل استئناف النفط الكردي"، 7/8/2012.

452. بلاتس لأخبار السلع، "تقول العراق بأن صادرات النفط من خلال المملكة العربية السعودية هي من بين الخيارات الإستراتيجية"، 13/8/2012.

453. الاستيمان الاقتصادي للشرق الأوسط، تقرير أسبوعي، المجلد 55، رقم 32، 6/8/2012؛ بلاتس لأخبار السلع: "كردستان العراقية تخطط لأنابيب بقدرة 1 مليون برميل/يوم إلى تركيا"، 4/10/2012.

454. الاستيمان الاقتصادي للشرق الأوسط، تقرير أسبوعي، المجلد 55 رقم 39، 21/9/2012، صفحة 10.

455. حكومةالعراق،وزارةالنفط،أخبار"إعلانمنداثرةعقودوتراخيصالبترول"، بدون تاريخ، www.oil.gov.iq/moo/feeds.php?page__name=news&lang=en&id=466، تم الإطلاع في 8م2012/10.

456. الاستيمان الاقتصادي للشرق الأوسط، تقرير أسبوعي، المجلد 55، رقم 39، 21/9/2011، صفحة 10؛ بلاتس لأخبار السلع، "تدعو العراق لتقديم العطاءات لحقل نفط الناصرية بقدرة 4 مليار برميل، مصفاة"، 22/10/2012.

457. الوكالة الدولية للطاقة، نظرة على الطاقة العراقية، 9/10/2012، صفحة 63.

458. حكومة العراق، وزارة النفط، "إنتاج، وصادرات، واستهلاك النفط الخام والغاز المصاحب له"، www.oil.gov.iq/moo/domestic.php?lang=en&page__name=domestic، تم الإطلاع في 28/9/2012.

459. بلاتس لأخبار السلع، "لدى العراق 3 تريليون سم مكعب من احتياطيات الغاز غير مصاحبة: الشهرستاني"، 29/6/2012.

460. الوكالة الدولية للطاقة، نظرة على الطاقة العراقية، 9/10/2012، صفحة 72.

461. حكومة العراق، وزير الإسكان والبلديات، ملاحظات نائب الوزير في مؤتمر الفيديو بين وزارة الخارجية الأمريكية – العراق بشأن الإسكان والإنشاءات، 13/9/2012.

462. حكومة العراق، لجنة الاستثمار الوطني، ملاحظات الرئيس في مؤتمر الفيديو بين وزارة الخارجية الأمريكية – العراق بشأن الإسكان والإنشاءات، 13/9/2012.

463. دنيا فرونتير للاستشارات، متابعة السوق العراقي، "مشغلي الجوالات بالعراق يستأنفون الغرامات"، 10/9/2012، صفحة 4، "سيتم طرح أسهم آسيا سيل في 17/9/2012 "ISX"، الصفحة 7؛ غرفة التجارة الأمريكية/ دنيا فرونتير للاستشارات، "النشاط التجاري العراقي وفرص تطوير الأعمال"، 9/2012، صفحة 19، و 7/2012، صفحة 16؛ غرفة التجارة الأمريكية/دنيا فرونتير للاستشارات، "تقرير الاستثمار والأمن العراقي"، 10/9/2012، صفحة 2، و 8م2012/10، صفحة 2؛

464. دنيا فرونتير للاستشارات، متابعة السوق العراقي، "زين تنهي صفقة التجاول مع فودافون"، 27/8/2012، صفحة 7، و "Dunia's Take"؛ فرص السوق، 22/6/2012، صفحة 2.

465. غرفة التجارة الأمريكية/دنيا فرونتير للاستشارات، "تقرير الاستثمارات والأمن العراقي"، 2/9/2012، صفحة 1.

466. السفارة الأمريكية في بغداد، بيان صحفي، "شبكة اتصالات جديدة تضمن نظام سكك حديدية أكثر فعالية وأماناً للعراقيين"، 18/7/2012، iraq.usembassy.gov/saferailway.html، تم الإطلاع في 1/10/2012.

467. حكومة العراق، مجلس الوزراء، بيان صحفي، "اعتماد تسوية اتفاقية تم توقيعها بين وزير النقل العراقي ووزير اتصالات الكويت"، 27/7/2012، www.goi-s.com/view.1310/. تم الإطلاع في 16/8/2012.

468. حكومة العراق، مركز الإعلام الوطني، بيان صحفي، "تستأنف الخليج للطيران رحلاتها إلى العراق"، 28/8/2012، www.

nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=4898. تم الإطلاع في 28/8/2012؛ خطوط الطيران الإماراتية. بيان صحفي. "احجز رحلتك إلى أربيل مع الإمارات"، www.emirates.com/english/destinations_offers/destinations/middleeast/iraq/erbil/index.aspx. تم الإطلاع في 14/9/2012؛ غرفة التجارة الأمريكية/ دنيا فرونتير للاستشارات. "النشاط الاقتصادي العراقي وفرص تطوير الأعمال"، 7/2012؛ صفحة 19.م

469. حكومة العراق. حكومة إقليم كردستان. بيان صحفي. "رئيس الوزراء يستضيف حفل قص الشريط لمطار دهوك الدولي"، 24/9/2012. www.krg.org/articles/detail.asp?rnr=223&lngnr=12&smap=02010100&anr=45353. تم الإطلاع في 25/9/2012.

470. حكومة العراق. ملاحظات رئيس اللجنة الوطنية للاستثمار في مؤتمر الفيديو لوزارة الخارجية. "مؤتمر الفيديو للإسكان والإنشاءات بين الولايات المتحدة – العراق"، 13/9/2012. USBCI. الرئيس. معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة، 7/10/2012.

471. البنك الدولي. ممثل العراق. معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 21/8/2012.

472. حكومة العراق. ملاحظات رئيس اللجنة الوطنية للاستثمار في مؤتمر الفيديو لوزارة الخارجية. "مؤتمر الفيديو للإسكان والإنشاءات بين الولايات المتحدة – العراق"، 31/9/2012.

473. الاستبيان الاقتصادي للشرق الأوسط. تقرير أسبوعي. المجلد 55. رقم 39، 21/9/2012، صفحة 21؛ أخصائي في القطاع المصرفي الأمريكي في العراق. معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 27/9/2012؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمعلومات مفتوحة المصدر، 21/9/2012.

474. الخزانة الأمريكية. بيان صحفي. "موافقات وزارة الخزانة على بنك كولون في الصين وبنك إيلاف في العراق للعمل مع البنوك الإيرانية المختارة"، 31/7/2012. www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/tg1661.aspx. تم الإطلاع في 3/8/2012.

475. حكومة العراق. لجنة الاستثمار الوطني. ملاحظات الرئيس في مؤتمر الفيديو لوزارة الخارجية. "مؤتمر الفيديو بشأن الإسكان والإنشاءات بين الولايات المتحدة – العراق"، 13/9/2012.

476. السفارة الأمريكية في بغداد. بيان صحفي. "الولايات المتحدة والعراق يوقعان على اتفاقية تعاون بشأن الإصلاح التنظيمي"، 18/7/2012.

477. غرفة التجارة الأمريكية. مبادرة الأعمال الأمريكية العراقية. خطاب إبلاغ. "بعثة مبادرة الأعمال الأمريكية-العراقية إلى إقليم كردستان في 18-15 أكتوبر/تشرين الأول 2012"، 6/8/2012؛ مجلس الأعمال الأمريكي الكردستاني. بيان صحفي. 15/10/2012؛ "مجلس الأعمال الأمريكي الكردستاني يلتقي مع وزراء حكومة إقليم كردستان في أربيل"، 15/10/2012. USBCI. معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 18/7/2012.

478. وزارة الخارجية. مكتب الشؤون القنصلية. "تحذيرات السفر"، travel.state.gov/travel/cis_pa_tw/tw/tw_5758.html. تم الإطلاع في 27/8/2012.

479. حكومة العراق. مركز الإعلام الوطن. بيان صحفي. لجنة الاستثمار الوطنية تعلن عن خمسة فرص استثمارية"، 24/7/2012. www.nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=4795. تم الإطلاع في 31/7/2012.

480. غرفة التجارة الأمريكية/دنيا فرونتير للاستشارات. "النشاط التجاري العراقي وفرص تطوير الأعمال"، 7/2012، صفحة 17؛ دنيا فرونتير للاستشارات. متابعة السوق العراقي. "العراق تمنح صفقتي إسكان بقيمة 365 مليون دولار"، 17/9/2012؛ صفحة 8.

481. البنك الدولي. كبير أخصائيي تطوير القطاع الخاص. معلومات مقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. 17/9/2012.

المختصرات والتعريفات

يحتوي هذا القسم على جميع الاختصارات والتعريفات الموجودة في هذا التقرير.

المختصر	التعريف
ABO	مكتب ميزانية الجيش الأمريكي
ABOT	محطة البصرة للنفط
Ajyal	"أجيال" بالعربية – مشروع دعم التعليم (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
BBG	مجلس محافظي البث الإذاعي
BCH	مستشفى البصرة للأطفال
BCM	مليار متر مكعب
BIAP	مطار بغداد الدولي
BLISS	خدمات دعم الحياة ببغداد
BPAX	ملحق أكاديمية الشرطة في بغداد
BPD	برميل في اليوم
BSA	ديوان الرقابة المالية
CAP	برنامج العمل المجتمعي (صندوق الدعم الاقتصادي)
CBI	البنك المركزي العراقي
CBP	الجمارك وحماية الحدود الأمريكية
CERP	برنامج الاستجابة العاجلة للقائد
CFC	مركز الاندماج المدني-العسكري (الناتو)
CID-MPFU	وحدة الاحتيال في المشتريات الكبرى التابعة لقيادة التحقيقات الجنائية بالجيش الأمريكي
CIO	الإسهامات المقدمة للمنظمات الدولية (الولايات المتحدة)
CMCP	برنامج تصفية ذخائر التحالف
CMEC	مؤسسة الصين لهندسة الآلات
COI	لجنة النزاهة العراقية (والمعروفة بسابقة باسم لجنة النزاهة العامة)
CoM	مجلس الوزراء
COM	رئيس البعثة
Commerce	وزارة التجارة الأمريكية
CoR	مجلس النواب (حكومة العراق)
CPA	سلطة الائتلاف المؤقتة
CSH	برنامج بقاء الطفل والمنح الصحية
CSSP	المشروع المشترك لضخ مياه البحر
CWD	تدمير الأسلحة التقليدية
DCAA	وكالة تدقيق عقود الدفاع الأمريكية
DCIS	خدمات التحقيقات الجنائية بوزارة الدفاع
DF	صندوق الديمقراطية
DFI	صندوق تنمية العراق
DHS	وزارة الأمن الوطني
DoD	وزارة الدفاع
DoD OIG	مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع
DoJ	وزارة العدل
DoS	وزارة الخارجية
DoS OIG	مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية
DoT	وزارة النقل
DPA	اتفاقية تأجيل القضية
DPM	نائب رئيس مجلس الوزراء
DRL	مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمال (وزارة الخارجية)
DSC	مركز الدعم الدبلوماسي
DSCA	وكالة التعاون الأمني الدفاعي
ECA	مكتب الشؤون التعليمية والثقافية (وزارة الخارجية)
ERMA	مساعدات الهجرة ولاجئي الطوارئ
ESF	صندوق الدعم الاقتصادي
EU	الاتحاد الأوروبي
EUJUST LEX	البعثة المتكاملة للاتحاد الأوروبي لسيادة القانون بالعراق
EXBS	ضوابط التصدير وأمن الحدود ذو الصلة
Ex-Im	صندوق التصدير – الاستيراد
FAS	خدمات الزراعة الأجنبية (وزارة الزراعة الأمريكية)
FBAR	تقرير البنوك الأجنبية والحسابات المالية (وزارة الخزانة الأمريكية)
FBI	مكتب التحقيقات الفيدرالي
FMF	التمويل العسكري الأجنبي
FMS	المبيعات العسكرية الأجنبية
FOB	قاعدة العمليات الأمامية
FOO	ضابط آمر ميداني
FY	العام المالي
GAO	مكتب المحاسبات الحكومية
GAPTIS	نظام متابعة حسابات المحافظات ومعلومات المشاريع
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GE	شركة جنرال إليكتريك
GEC	خلايا الطوارئ بالمحافظات
GOI	حكومة العراق
HJC	المجلس الأعلى للقضاء
HRDF	صندوق الديمقراطية وحقوق الإنسان
HSAD	"حصاد" بالعربية – الدعم الهرموني للتنمية الزراعية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
IA	الجيش العراقي
IAA	اتفاقية بين الوكالات
IAU	وحدة المعلومات والتحليل بين الوكالات (الأمم المتحدة)
ICARDA	المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة
ICITAP	برنامج المساعدة التدريبية للتحقيقات الجنائية الدولية (وزارة العدل)
ICS	دائرة التأديب العراقية
IDA	المساعدات الدولية في حالات الكوارث
IDFA	المساعدات الدولية في حالات لاكوارث والمجاعات
IDP	الأشخاص المشردين داخلياً
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
IFES	المؤسسة الدولية لأنظمة الانتخابات
IFF	صندوق تحرير العراق
IG	المفتش العام
IHEC	اللجنة العليا المستقلة للانتخابات
IIGC	مجلس مفتشي العموم العراقيين
IMCEN	مركز إدارة المعلومات (الجيش الأمريكي)
IMET	التعليم والتدريب العسكري الدولي

تابع في الخانة التالية

المختصر	التعريف
IMF	صندوق النقد الدولي
INCLE	المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون (INL)
INL	المكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون (وزارة الخارجية)
INL/ACCO	مكتب تنسيق مكافحة الفساد التابع للمكتب الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون
Inma	"إنماء" بالعربية — برنامج الأعمال الزراعية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
IP	الشرطة العراقية
IPO	الطرح العام المبدئي
IRFFI	منشأة صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق
IRRF	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
IRS	خدمات الإيرادات الداخلية
IRS-CI	التحقيقات الجنائية — خدمات الإيرادات الداخلية
ISF	قوات الأمن العراقية
ISFF	صندوق قوات الأمن العراقية
ISN/ECC	مكتب الأمن الوطني ومكتب منع انتشار الأسلحة النووية للتعاون في ضوابط التصدير (وزارة الخارجية)
ISPO	مكتب الشراكة الإستراتيجية العراقية (بحل محل ITAO)
ISRAR	"إصرار" بالعربية — الحلول العراقية للإصلاح التنظيمي والإداري (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
ISX	سوق الأوراق المالية العراقية
IT	تكنولوجيا المعلومات
IZ	المنطقة الدولية
JCC	لجنة التنسيق المشتركة (لجنة النزاهة)
KDP	الحزب الديمقراطي الكردستاني
KNOC	مؤسسة كوريا الوطنية للنفط
KRG	حكومة إقليم كردستان
LOA	خطاب العرض والقبول
LOGCAP	برنامج زيادة اللوجستيات المدنية (وزارة الدفاع)
LOR	خطاب الطلب
M&E	المراقبة والتقييم
Maharat	"مهارات" بالعربية — استبيانات التعليم (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
MBPD	مليون برميل في اليوم
MCFD	مليون قدم مكعب في اليوم
MED	منطقة الشرق الأوسط (فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة)
MEES	الاستبيان الاقتصادي للشرق الأوسط
MEK	مجاهدين الخلق
MoA	وزارة الزراعة
MOD	وزارة الدفاع
MoDM	وزارة الهجرة والمهجرين
MOE	وزارة الكهرباء
MOI	وزارة الداخلية

تابع في الخانة التالية

المختصر	التعريف
MOU	مذكرة تفاهم
MRA	مساعدات المهاجرين واللاجئين
MW	ميجا وات
NADR	منع انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب، وإزالة الألغام، والبرامج ذات الصلة
NATO	منظمة حلف شمال الأطلنطي
NEA-I	مكتب شؤون الشرق الأدنى — العراق (وزارة الخارجية)
NGO	منظمة غير حكومية
NIC	لجنة الاستثمار الوطني (حكومة العراق)
NMC	مركز الإعلام الوطني (حكومة العراق)
NRRRF	صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية
O&M	العمليات والصيانة
OFDA	مكتب مساعدات الكوارث الأجنبية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
OHDACA	المساعدة الإنسانية الخارجية والمدنية في حالات الكوارث
OIG	مكتب المفتش العام
OMA	العمليات والصيانة، الجيش (صناديق)
OMB	مكتب الإدارة والميزانية
OPDAT	مكتب التدريب والمساعدة لتطوير القضاء عبر البحار (وزارة الخارجية)
OPEC	منظمة الدول المصدرة للبترول
OPIC	مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار
OSC-I	مكتب التعاون الأمني-العراق
OTA	مكتب المساعدة الفنية (الخزانة الأمريكية)
OUSD(AT&L)	مكتب وكيل وزارة الدفاع (المشتريات والتكنولوجيا واللوجستيات)
OUSD(C)	مكتب وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات)
P.L.	قانون عام
PCO	مكتب المشاريع والتعاقد
PDP	برنامج تطوير الشرطة (وزارة الخارجية، مكتب وزارة الخارجية الدولي لشؤون المخدرات وتنفيذ القانون)
PERFORM	تقييم الأداء وتقديم تقارير بإدارة النتائج (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
PFB	قسم مكافحة الاحتيال بالمشتريات (وكالة الخدمات القانونية للجيش)
PHC	مركز الرعاية الصحية الأساسية
PKK	حزب العمال الكردستاني
PRDC	مجلس تطوير إعادة إعمار المحافظات
PRM	مكتب السكان واللاجئين والمهاجرين
PRT	فريق إعادة إعمار المحافظات
PTD	برنامج التحويل قبل المحاكمة
PUK	الاتحاد الوطني الكردستاني
QRF	صندوق الاستجابة العاجلة
RIE	استعادة كهرباء العراق
RIO	استعادة نفط العراق
RoL	سيادة القانون
RSO	مكتب الأمن الإقليمي
S&P	ستاندرد آند بورز

تابع في الخانة التالية

المختصر	التعريف
S/GWI	مكتب أمين القضايا العالمية للمرأة (وزارة الخارجية)
SBA	الترتيبات الاحتياطية
SFA	اتفاقية إطار العمل الإستراتيجي
SIGAR	المفتش العام لإعادة إعمار أفغانستان
SIGIR	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
SIGPRO	مبادرة النيابة العامة التابعة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق
SIM	وحدة هوية المشترك
SIV	تأشيرة الهجرة الخاصة
SOE	المشاريع المملوكة للدولة
SOI	أبناء العراق
SOW	بيان العمل
SPM	المرسى العائم
SPOT	نظام تتبع ما قبل الانتشار المتزامن والتتبع التشغيلي
SRO	عملية الاستقرار وإعادة الإعمار
Tarabot	"ترابط" بالعربية — مشروع الإصلاح الإداري (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
TFBSO	قوات المهام الخاصة بالأعمال التجارية والاستقرار (وزارة الدفاع)
Tijara	"تجارة" بالعربية — برنامج النمو الاقتصادي بالمحافظات (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
Treasury	وزارة الخزانة الأمريكية
Tumooh	"طموح" بالعربية - مشروع الإنجليزية كلغة ثانية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
UN	الأمم المتحدة
UNCAC	معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)
UNHCR	المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف)
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للصناعة
UNODC	مكتب الأمم المتحدة لشؤون المخدرات والجريمة
USAAA	وكالة تدقيق الجيش الأمريكي
USACE	فيلق مهندسي جيش الولايات المتحدة
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USAID OE	مصروفات تشغيل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USAID OIG	مكتب المفتش العام التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USBCI	مجلس الأعمال الأمريكي في العراق
USDA	وزارة الزراعة الأمريكية
USG	الحكومة الأمريكية
USIP	المعهد الأمريكي للسلام
USMC	القوات البحرية الأمريكية
USRAP	برنامج قبول اللاجئين في الولايات المتحدة
WFF	تركيز مقاتلي الحرب